اللسانيات والصوتيات

جهود في اللغة والتحقيق

الدكتور
رياض عبود غوّار الدليمي



دار غيداء للنشر والتوزيع
تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس : 5353402 6 962+
خلـوي : 95667143 7 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com
9789957572372

بسم الله الرحمن الرحيم

اللسانيات والصوتيات

جهود في اللغة والتحقيق

(لرمضان عبد التواب)

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2013/7/2601)

الدليمي، رياض عبود

اللسانيات والصوتيات جهود في اللغة والتحقيق (الرمضان عبد التواب) رياض عبود الدليمي

عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع 2013

( ) ص

ر.أ: (2013/7/2601).

الواصفات: / اللسانيات// فقه اللغة// اللغة العربية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-572-37-2

دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس: 962 6 5353402+
خلوي: 962 7 95667143+
ص.ب: 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com

اللسانيات والصوتيات

جهود في اللغة والتحقيق

(لرمضان عبد التوّاب)

الدكتور

رياض عبود غوّار الدليمي

الطبعة الأولى

2014 م – 1435 هـ

الإهداء

إلى:

من بذر فيَّ بذرة طلب علم العربية وحبّها، فسقاها من علمه وكرمه وحلمه، إليك سيدًا ملكًا، ومربيًا رعى، أستاذي الشيخ السيّد مصطفى جميل الشايجي، أمدّه الله بطول العمر وحسن العمل...

إلى:

روح والدي، رحمك الله، وغفر لك، وأدخلك فسيح الجنان. أردتني أن أقرأ كتاب الله تعالى، وأن أفهم معاني آياته البيّنات، لأنزّه نفسي عن الرذائل، وأطهّرها من العيوب. فأقدّم إليك عملي هذا، لترضى عني روحك الطاهرة...

إلى:

من منحني دعاءها العون والرعاية، إليك والدتي وفاءً وعرفانًا...

إلى:

من تحمّلت الكثير من أجل أن أنجز هذه الدراسة... أمّ أسامة. وإني أحسُّ في أعماقي أنك كنت مثالًا تتأسى به بنات حواء، من رافقت منهن أحدًا من الباحثين..

أهدي هذا الكتاب...

رياض

الفهرس

المقدمـــة 15

الفصل الأول

حياته وآثاره العلمية

المبحث الأول: (حياته).. 21
اسمه ومولده ونشأته العلمية.. 21
ثقافته.. 23
مكانته العلمية. 25
أساتذته وتلاميذه. 29
أسلوبه 30
طريقته في التأليف. 31
المآخذ على طريقته في التأليف.. 32
الاعتداد بالنفس 33
الإسراف في النقل. 35
النقل من بعض كتبه إلى بعض كتبه الأخرى.................................... 36
مآخذ منهجيه أخرى 37
خلقـه.. 38
وفاتـــه. 39
المبحث الثاني: (آثاره العلمية) 40
أولا: التأليف 41
القسم الأول: الكتب... 41
القسم لثاني: البحوث والمقالات.. 47
ثانيا: تحقيقاته اللغوية 64

ثالثا: الترجمة 70

الفصل الثاني

(رمضان عبد التواب ومناهج اللسانيات الحديثة)

تمهيد: (المنهج المقارن بين مناهج اللسانيات الحديثة) 75
المنهج المقارن 78
مجالاته 79
الصعوبات التي تقابل الباحث في ميدان الدراسات المقارنة 80
علاقة المنهج المقارن بالمنهج الوصفي والتأريخي 82
المبحث الأول: (تطبيقات المنهج المقارن عند رمضان عبد التواب) 83
أولا: النون والميم في العربية 84
ثانيًا: تعاقب الأصوات 85
ثالثًا: أولى وأولاء 87
رابعًا: همزة اطمأنّ 88
خامسًا: ضياع صيغة المبني للمجهول في العامية العربية 88
سادسًا: اشتقاق لفظة اسم 88
سابعًا: أصل (ليس) 89
ثامنًا: أدوات التعريف والتنكير 90
تاسعًا: التذكير والتأنيث 97
المبحث الثاني: (علم اللسانيات الحديثة ومناهج العرب القدامى) 101
أولا: تفضيل لغة ما على غيرها 102
ثانيًا: السليقة اللغوية 103
ثالثًا: العلاقة بين اللغات السامية 103
رابعًا: الحركات الطويلة والقصيرة في اللغة 105
خامسًا: التنوين في العربية 107
سادسًا: الدراسة التركيبية ونظام الجملة 108

الفصل الثالث

(جهوده في دراسة اللهجات العربية)

أولا: نظرة تاريخية في دراسة اللهجات 117
اللهجة لغة واصطلاحًا 117
نشأة اللهجات 118
أسباب نشأة اللهجات 119
العلاقة بين اللهجة واللغة 121
مصادر دراسة اللهجات 122
صور رواية اللهجات 123
أهمية دراسة اللهجات وصعوباتها 125
اللهجات في الشعر الجاهلي وشعر صدر الإسلام 128
ثانيًا: موقفه من الفصحى ولهجاتها القديمة 129
ثالثًا: لهجة طيئ القديمة 131
نسب قبيلة طيئ 132
منازل القبيلة 132
فصاحة القبيلة 132
خصائص لغوية من لهجة طيئ 133
1ـ ظاهرة الهمز 133
2ـ جهر السين والصاد 136
3ـ الطمطمانية 137
4 ـ قلب الياء والواو ألفًا في المعتلات 138
5ـ كراهة توالي الأمثال 139
6ـ كسر حروف المضارعة 140
7ـ تسكين ضمير الغائبة المتّصل وفتح ما قبله 142

8ـ المصدر الميمي واسما الزمان والمكان في المثال الواوي........................ 143
9ـ قلب ألف المقصور ياءًا.. 144
10 ـ لغة (أكلوني البراغيث)... 146
11ـ ذو الموصولة 147
12ـ الوقوف على تاء التأنيث 149
13 ـ القـُطـْعة 150
رابعًا: امتداد اللهجات العربية القديمة في بعض اللهجات المعاصرة............ 151
تلتلة بهراء 152
استعمال اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائي على وزن مفعول 153
سقوط الهمزة 154
لغة(أكلوني البراغيث)... 155
إبدال الجيم ياءًا 156
خامسًا: تفسير ألقاب اللهجات العربية القديمة في ضوء علم اللغة الحديث 156
الاستنطاء 157
الطمطمانية.. 159
العجعجة... 160
العنعنة 161
الفحفحة 162
الكسكسة والكشكشة والشنشنة.. 164
اللخلخانية 164
الوتم... 165
الوكم 166

الفصل الرابع

(رمضان عبد التواب ودراسة اللغة في ذاتها)

المبحث الأول (جهوده الصوتية).. 169
أولا: التغيـّر والثبات في أصوات العربية.................................. 169
1ـ صوت الضاد.. 170
2ـ صوت الطاء.. 173
3ـ صوت القاف.. 173
ثانيًا: المصوّتات عند علماء العربية 175
ثالثًا: الصلة بين صيغة (افعالّ) وصيغة (افعالّ) 176
المبحث الثاني: (جهوده الصرفية).. 180
أولا: فكرة ثنائية الأصول 180
ثانيًا: الاشتقاق الصرفي... 182
ثالثًا: الإعلال في الأفعال المعتلة.. 184
رابعًا: صيغة (انفعل) المطاوع... 187
خامسًا: فَعَلَ وأفْعَلَ... 189
المبحث الرابع: (جهوده الدلالية) 192
أولا: التطوّر اللغوي الدلالي 194
ثانيًا: النحت والتركيب.. 196
ثالثًا: التعريب.. 198
رابعًا: الترادف 203
خامسًا: المشترك اللفظي 207
سادسًا: التضاد 209

الفصل الخامس

(جهوده في تحقيق التراث اللغوي)

المبحث الأول: (منهجه في التحقيق) 217

أسس التحقيق 218

أولا: جمع النسخ المخطوطة للنصّ 218

ثانيًا: توثيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه 221

ثالثًا: التمرّس بالخطوط 221

رابعًا: معرفة مصطلحات القدماء في الكتابة 222

خامسًا: المران على أسلوب المؤلف ومراجعة كتبه 223

سادسًا: الشكّ في النفس قبل النصّ 224

سابعًا: مراجعة مصادر المؤلف 225

ثامنًا: مراجعة المؤلفات المماثلة 225

تاسعًا: مراجعة النقول عن الحواشي والشروح 225

عاشرًا: تخريج النصوص 226

حادي عشر: المقابلة بين النسخ 228

ثاني عشر: إصلاح التصحيف والتحريف 228

ثالث عشر: الزيادة والنقص 229

رابع عشر: ضبط ما يشكل من الكلمات 229

خامس عشر: الإشارة إلى مصادر التخريج 230

سادس عشر: المقدمة 232

سابع عشر: الفهارس 233

المبحث الثاني: (جهوده في إصلاح التحريف والتصحيف) 236

أسباب الوقوع في التصحيف والتحريف 237

مؤلّفات العلماء في التصحيف والتحريف 239

معالجة التصحيف والتحريف 239
معالجة التصحيف والتحريف عند عبد التواب 243
المبحث الثالث: (جهوده في نقد تحقيق التراث)........................ 251
أولا: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي.................... 251
ثانيًا: رسائل في النحو واللغة.. 256
ثالثًا: رسائل في اللغة 259
- خلق الإنسان، لأبي إسحاق الزجّاج (ت 311هـ)......................... 259
- القول في ألفاظ العموم والشمول والفصل بينهما، للمرزوقي (ت431هـ)...... 266
- مايذكّر ويؤنّث من الإنسان واللباس،لأبي موسى الحامض (ت305هـ) 263
- المسائل والأجوبة، لابن السيد البطليوسي (ت 521هـ).................... 266
رابعًا: العُمَد في التصريف،لعبد القاهر الجرجاني(ت 471هـ أو474 هـ) 268
الخاتمــة 271
ثبت المصادر والمراجع 275

* * *

المقدمة

الحَمْدُ للّهِ الّذي خَلَقَ الإنسانَ وفضَّلَهُم على سائرِ الحَيوانِ، بما آتاهُ من حاسّةِ العَقْلِ وبيانِ اللسانِ. والصلاةُ على حبيبه (مُحَمَّدٍ) أفضَلِ الرُسلِ، وأرفَعِهِمْ مقامًا، وأفْصَحِ العربِ وأحلاهمْ كلامًا، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ مفاتيحِ الهُدى، ومصابيحِ الدُّجى وسلّم تَسْليمًا كثيرًا.

أمّا بعد: فإنّه ﷺ لمّا شرّف العربية وعظّمها، ورفع ذكرها وكرّمها، قيُّض لها حفظةً وسدنةً من خواصّ الناس، وأعيان الفضل، وأنجم الأرض، فنسوا في خدمتها الشهوات، وأسهروا في تقييد شواردها أجفانهم، وأنفقوا على تخليد كتبها أعمارهم.

وبعد الصّدع الذي أصابها نتيجة تردّي أحوال الأمّة العربية، في أثناء النفوذ الأجنبي في عصور الانحطاط، ومنذ فجر النهضة الحديثة، ردَّ اللهُ تعالى الكرَّة، فأهبَّ ريحها بجهود رجالٍ مخلصين بذلوا جهودًا محمودةً في دراسة الجوانب اللغوية، وذلك باستقراء تراث العربية الزاهر، وكشف فيضها الزاخر من الألفاظ والأساليب، فكانوا عونًا على تصفية اللّغة من الشوائب، وإقالتها من العثرات التي أنتابتها.

وفي مصر ـ كما في غيره من الأقطار ـ ترك المعنيون باللغة وعلومها تراثًا ضخمًا يستحقّ الوقوف عنده وتدوينه، فجاء هذا الكتاب ليسجّل من هذا التراث جهودَ واحدٍ من أولئك الأعلام الذي ترك أثرًا مشهودًا في خدمة لغتنا العربية لغة القرآن الكريم، ذلك هو الأستاذ الدكتور (رمضان عبد التوّاب) الّذي بذلَ جهدًا علميًا ثرًّا، فأخذ يبحث ويعقّب، ثم ينتج، وإنتاجه غزير ومتنوّع بين تأليف وتحقيقٍ وترجمةٍ فاعتلى سنامَ الذروةِ في كلِّ ذلك. فهو واسع المعرفة، دقيق الملاحظة، سهل الأسلوب، خدم العربيةَ بجدٍّ وإخلاصٍ، وأخرجَ لنا جملةً من كتبِ التراثِ اللّغوي العربي القديم محقّقًا، فتجلّت موهبَتُهُ في هذا الجانب، وبرزت أصالته، فكانت أعماله مَنْهَلاً للباحثين يستقون منها ويعتزّون بها. وهكذا وجدتُه أهلاً للدراسة والبحث، فضلاً عن إيماني بأنّ العلماء المبرّزين في خدمة اللغة العربية، في العصر الحديث، يستحقّون أنْ نقفَ عندهم بدراساتٍ كثيرةٍ، فجاء كتابي هذا موسوما بـ (رمضان عبد التواب وجهوده في اللغة).

متجاوزًا كلّ الصعوبات التي اعترتني في مرحلة إعداده، فبقدر ما كان عملي هذا متعةً فكريّةً؛ إذ وجدتُ نفسي في غمرةٍ ممّا تَعِجُّ به كتب لُغويِّنا ـ رحمهم الله ـ من ظواهر اللغة ومشكلاتها، كان عملاً شاقًّا ومضنيًا تأتّى من ضخامة جهود عبد التواب وتشعّب مضامينها، وتفرّقها في الكتب، والمجلات العلمية الكثيرة، ومهما يكن من ذلك كلّه فقد استطعت أن أحصي أغلب ما ألّفهُ وحقّقهُ وترجمهُ، وإن كان ثمّة كتاب أو بحث لم أقف عليه فحسبي أنّي بذلت جهودًا مضنية للوقوف على آثار هذا اللّغوي، وتمثّلت جهودي بمفاتشة المكتبات، وسؤال الأساتذة، والاتّصال بعائلته في جمهورية مصر العربية ـ الذين أرسلوا إليّ بعض آثاره مشكورين. وأكون شاكرًا ممتنًا لمن يُوقِفني على ما فاتني من آثار هذا العالم الجليل. على أنّي أزعم أنّي وقفت على جملةٍ مستفيضة من آثاره، ولا أحسب أنّ ما فاتني يؤثّرُ في مجرى هذه الدراسة وفي الصورة التي ظهرت عليها.

وبعد الاستقراء الوافي لمؤلّفات الدكتور رمضان عبد التواب، والإحاطة الشاملة بالموضوع والإلمام بأهم جوانبه، شرعت برسم خطّة للبحث تحدّد منهج دراسته وتناسب طبيعته، وقد ارتأيت أن أقسّم كتابي هذا على خمسة فصول، مقفّاة بخاتمة.

خصّصت الفصل الأول بالحديث عن حياته وآثاره العلمية، فقسمته على مبحثين: الأول: تناولت فيه اسمه ومولده ونشأته العلمية، وثقافته، ومكانته العلمية، وأساتذته وتلامذته، وأسلوبه وطريقته في التأليف، والمآخذ عليها، ومزاياه، وختمته بوفاته.

والثاني: تناولتُ فيه (آثاره العلمية) فقسّمتها على ثلاثة مجالات، الأول: عني بالتأليف: وجعلتها قسمين: عني القسم الأول بالكتب، وقد بلغت سبعة عشر كتابًا فوصفت كلّ كتاب وقفت عليه وصفًا عامًّا، وما فاتني منها عرّفته بذكر عنوانه وتأريخ طبعه ومكانه. وعرضت في القسم الثاني بحوثه ومقالاته المنشورة في المجلات العلمية المختلفة وكان عددها مائة وثلاثين بحثًا. و الثاني بالتحقيق؛ إذ عرضت فيه خمسة وثلاثين كتابًا وهي مجموع ما وقفت عليه من تحقيقاته. وجاء الثالث في الترجمة، فتناولت فيه سبعة كتب ترجمها من الألمانية إلى العربية.

وربّما أفضت الكلام على سيرته وآثاره، ومردّ ذلك أنّ سيرة الرجل العلمية لم تتسنَّ لكثير من الدارسين الوقوف عليها، إذ إنَّ هذه الشخصية اللغوية البارزة لم يتناولها أحدٌ من الدارسين ـ بحسب علمي ـ في الجامعات العراقية في أقلّ تقدير.

أمّا الفصل الثاني فعني بجهوده في مناهج اللّسانيّات الحديثة، إذ عوّلَ في دراسة اللغة العربية على المناهج اللغوية الحديثة وكانت لدراسته في جامعة (ميونخ) بألمانيا الأثر البالغ في ذلك، وقد أغنت طريقة بحثه المقارن الدرسَ اللّغوي الحديث بآراء علمية سديدة.

وجعلتُ هذا الفصلَ مبحثين يتقدّمهما تمهيد بينت فيه المنهج المقارن بين مناهج اللسانيات الحديثة، ومن ثمَّ تناولت تطبيقات هذا المنهج عند عبد التواب في المبحث الأول، والآخر خصّصته لعلم اللّسانيّات الحديثة ومناهج العرب القدامى. بيّنتُ فيه ما وقف عليه الدكتور رمضان عبد التواب من تلك الآراء والنظريات في التراث اللّغوي العربي، والتي تبيّن أنّ علماءنا من اللغويين القدامى لم يكونوا غافلين عن جملةٍ مستفيضةٍ منها، وكان يظنُّ بعضُ الناسِ أنّها وليدةُ الفكرِ الغربي المعاصر.

وأفردَ الفصل الثالث لجهوده في دراسة اللهجات العربية، وقد جاء على ثلاثة مباحث، الأول: كان نظرة تأريخية في دراسة اللهجات، تناولت فيه تعريف اللهجة لغةً واصطلاحًا، ونشأة اللهجات وأسباب نشأتها، والعلاقة بين اللهجة واللغة، ومصادر دراسة اللهجات وصور روايتها، وأهمية دراستها، واللهجات في الشعر الجاهلي وشعر صدر الإسلام تمهيدًا لبيان جهود الرجل في هذا الحقل اللغوي والكشف عنها. والثاني: جاء في إسهامات الدكتور رمضان عبد التواب في دراسة اللّهَجَات، تناولتُ فيه موقفه من الفصحى ولهجاتها القديمة، وامتداد اللّهَجات القديمة في بعض اللّهجات المعاصرة، وختمته بعرض جهوده في تفسير ألقاب اللّهَجات العربية القديمة في ضوء علم اللغة الحديث.

أمّا الفصل الرابع: فتضمّن جهوده في دراسة اللغة في ذاتها، وقد جاء على ثلاثة مباحث، الأول: ضمّ جهوده الصوتية، وقد تناولت فيه، التغيّر والثبات في أصوات العربية، والعلاقة بين (افعالَّ وافعَألَّ)، والمصوّتات عند علماء العربية. والثاني تناولَ

جهوده الصرفية، إذ عالج جملة مسائل في هذا المجال، هي: الاشتقاق الصرفي، وفكرة ثنائية الأصول اللغوية، والإعلال في (الأفعال المعتلّة)، وصيغة المطاوعة في (انْفَعَلَ). أمّا الثالث فوسم بـ (جهوده الدلالية)، وقد عرضت فيه جهوده في التطوّر اللّغوي الدلالي، والنحت والتركيب، والتعريب، وجملة من الظواهر اللغوية الدلالية المتمثلة بالترادف والمشترك اللفظي والتّضاد.

وأمّا الفصل الخامس: فتناولت فيه جهوده في مجال تحقيق التراث اللغوي فهو مثلما ألّفَ عددًا غير يسير من المصنّفات اللّغوية فقد حقّق عددًا كبيرًا من الكتب والرسائل اللغوية، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث، الأول: بيّنت فيه منهجه في التحقيق، أمّا الثاني: فعرضت فيه لجهوده في إصلاح التحريف والتصحيف اللذين ينتابان الكتب والمخطوطات. وجاء الثالث لبيان جهوده في نقد تحقيق التراث اللغوي؛ إذ تعقّب جملةً كبيرةً من الكتب مابين لغةٍ وأدبٍ ناقدًا ومصوّبًا، وقدّمتُ له نماذجَ على سبيل الإيضاح والبيان في أربعة كتب نشرها أساتذةٌ أعلامٌ في فنِّ التحقيقِ، وعرضتُ كلَّ كتابٍ على حِدَةٍ، وبيّنتُ تصحيحاته واستدراكاته عليه.

أمّا الخاتمة فجاءتْ محمّلةً بأهم النتائج التي توصّلتُ إليها من خلال عملي هذا، ويلي ذلك قائمة بمظانِّ البحث سجلّت فيها المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة، ثم خلاصة الدراسة باللغة الإنكليزية.

وبعد: فينبغي أن أسجّل العرفان خالصًا لمن كان له فضلٌ كبيرٌ عليَّ في مجال البحث وما يحيط به ويعتريه من صعوباتٍ وعقباتٍ ذلّلها بصدرٍ رحبٍ، وتوجيهٍ تربويٍّ مسؤولٍ وملاحظاتٍ قيّمةٍ وسديدةٍ، الأستاذ الدكتور (عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي) الذي أشرف على إعداد هذه الدراسة فكان كريمًا معي في وقته وكتبه وملاحظاته، وحثّهِ إيّايَ على ضرورةِ إنجازِ البحث وإيصاله إلى النور.

وختامًا أرجو أن أكون قد أسهمت في إبراز هذه الشخصية العلمية التي خدمت القرآن الكريم ولغته العربية.

واللهَ نسألُ أنْ يمُنَّ علينا بلطفِهِ وعنايتِهِ إنّهُ وليّ التوفيق.

الفصل الأول

حياته وآثاره العلمية

المبحث الأول

حياته

اسْمُهُ ومَوْلِدُهُ وَنَشْأَتُهُ العِلْمِيَّةُ :

رَمَضَان حَسَن عُمَر عبد الفَتَّاح إبْرَاهِيم عبد التَّوَّاب، عَلَمٌ مِنْ أعْلامِ العَرَبِيَّةِ المُعَاصِرِيْنَ، ذَاعَ اسْمُهُ فِي المَجَامِعِ العِلْمِيَّةِ العَرَبِيَّةِ والعَالَمِيَّةِ، وَالمَحَافِلِ الأَدَبِيَّةِ وَالفِكْرِيَّةِ.

لقد كَانَ الدكتور رمضان عبد التَّوَّابِ رَجُلَ الصِّنَاعَتَيْنِ: صِنَاعَةِ التَّأْلِيفِ، وصِناعةِ التَّحقِيقِ، وهو فِي المَيْدَانَيْنِ حُجَّةٌ.

وِلِدَ فِي مَدِينَةِ (قلْيُوب) مَرْكَزِ مُحَافَظَةِ القَلْيُوبِيَّةِ فِي مُنْتَصَفِ شَهرِ رَمَضَانَ فِي الصَّبَاحِ الباكرِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ. وَكَانَ اليومُ الَّذِي وِلِدَ فِيهِ موافقًا لليومِ الحادِي والعشرينَ مِنْ شهر شبَاط عَام ثلاثِينَ وَتِسْعِمَائَةٍ وَ ألفٍ مِنْ المِيلادِ [1].

يقول الدكتور عبد التَّوَّابِ: ((حَكَتْ لِي الوَالِدَةُ ـ رَحِمَهَا اللهُ ـ أنَّ الأَسْرَةَ تَرَدَّدَتْ بَعض الوَقْتِ فِي تَسْمِيَتِي بِرَمَضَانَ أوْ صَبَاحٍ أوْ جُمُعَةٍ...، غَيْرَ أنَّ الوَالِدَ ـ عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ ـ حَسَمَ الأَمْرَ وَاخْتَارَ اسْمَ الشَّهْرِ المُعَظَّمِ لِيَكُونَ اسْمًا لِي بِرَجَاءِ أنْ تَنَالَنِي مِنْ بَرَكَتِهِ...)) [2].

تفتَّحتْ عيناه على التعليم في المدرسة الأوَّليَّة، وهو يملأُ البيتَ بالطباشير كِتابةً على الأرض والحِيطان والشَّبابيك. وكانت والدته تصرخ وتقول: لم نُعَلِّمْكَ لكي تُوسِّخَ لنا البيتَ؟! وتمسح كلّ ما كتب، فيعودُ في اليوم التالي لينقُشَ كلَّ ما تعلَّمه في المدرسة على كلِّ جزءٍ في البيت، وكان ترتيبه الأوَّل بين زُملائه دائمًا. ومنذ ذلك التأريخ وهو يعرف قيمة التعليم، ويقرأ كلَّ شيءٍ ويحاول أن يتثقَّفَ، وأن يسأل. حتى حلَّ الوقت الَّذي وجد فيه نفسه وَجْهًا لوَجْهٍ مع حِفْظ القرآن الكريم استعدادًا لدخول المعهد الديني، فلم يكن يكتفي بحفظ القرآن وإنما كان يسأل عن معاني كلّ شيءٍ، حتى أنَّ الرجل الَّذي كان

يقوم على تحفيظه كان يجار معه في تفسير بعض الآيات ، فما كان منه إلاّ أن دلّه على تفسير الجلالين فاشتراه ، وكان سعيدًا به؛ لأنّه كان يعطيه على الأقل المعنى اللغوي للألفاظ ، وأتمّ حفظ القرآن الكريم في سنة ونصف ، وكان سِنُّه في ذلك الوقت تسع سنوات أو عشرًا.

دخل المعهد الديني بعد اجتياز امتحان في القرآن والحساب والإملاء ، وهنا وجد نفسه أمام الكتب الصُّفْر في الفقه والنحو والصرف وعلوم العربية المختلفة.

كان مبرزًا كعادته في فرقته ، وكانت تظهر النتيجة دائمًا معلنةً أنّه الأوّل على دفعته من الدارسين ، إلى أن أنهى امتحان الثانويّة ، وتأهّل لكي يدخل كلية دار العلوم من بين مائتي طالب نجحوا في اختبارات القَبول هم الزبدة من بين (1500) طالب هو مجموع المتقدّمين ، فدخلوا دار العلوم ، يقف فيهم إبراهيم أنيس بنظرياته ، ويقف فيهم عباس حسن بغوصه في بطون أمّات كتب النحو.

وتخرَّج في دار العلوم سنة (1956م) وكان ترتيبه الأوَّل (ممتاز) مع مرتبة الشرف الأولى، حصل على (5 و 92٪) وكان الثاني في الترتيب زميله الدكتور عبد الصبور شاهين وحصل على (5 و 89 ٪). واتفق مباشرة مع أستاذه إبراهيم أنيس أن يسجل للماجستير وحضَّر السنة التمهيدية لها، وفي السنة نفسها دخل كلية التربية ليدرس المناهج التربوية وطرائق التدريس. وهو في كلية التربية ظهر اسمه في بعثة إلى ألمانيا من كلية الآداب جامعة عين شمس مدّتها خمس سنوات، للتخصص في فقه اللغة العربية، وتوجَّهَ إلى معاهد جيته المنتشرة في ألمانيا، ومكث هناك أربعة أشهر وهو يتعلّم الألمانية من الصباح الباكر حتى ساعات المساء المتأخرة،انتهى من الدراسة بعد أربعة أشهر وهو يستطيع أنْ يتعامل مع الشارع الألماني، وتوجه إلى جامعة (ميونخ)، وكان يحضّر في الفصل الثاني لغتين ساميتين جديدتين عليه تمامًا هما: الحبشية، والسريانية، وكان يدرسهما بالألمانية. عاد مِن بعثتهِ في ألمانيا بعد خمس سنوات عام (1963م) حصل في أثنائها على الماجستير والدكتوراه [1] .

(1) ينظر: الكتاب التذكاري، في عيد ميلاده السبعين: 23 – 33.

ثقافتـــه :

امتازت ثقافة الدكتور رمضان عبد التواب بسعة الاطّلاع، فقد كان دؤوبًا على المطالعة والتأليف والتحقيق والترجمة، لا يصرفه عن ذلك أي شيء، فكانت له المجازاتُ كثيرةً في تلك المجالات تتجاوز الخمسين كتابًا. وله الكثير من البحوث والمقالات بلغت ربما أكثر من مائتي مقالة منشورة في مجلات كبرى عربية وعالمية.

وقد واظب منذ سنة (1963م) على البحث اللغوي المتواصل المستمر على مدى أكثر من أربعين سنة، لم تُختم إلا بوفاته. فاللغة قد ملكته وأسرته فشُغِف بها، ووقَفَ حياته في خدمتها. فكشف اللثام عن كثير من أسرار اللغة العربية الفصحى ولهجاتها، وأسهمَ إسهامات مبتكرة هو صاحبها، منها على سبيل المثال، مصطلح (الركام اللغوي للظواهر المندثرة) و (الإرهاص اللغوي) و(سياحة الألفاظ) و(شاهد الحال) وغيرها كثير. ((حتى غدت تحقيقاته وبحوثه وتصانيفه، موضع الثقة التامة عند كل الباحثين والعلماء، وحتى غدا مفخرة من مفاخر مصر، بل من مفاخر الوطن العربي في عصرنا هذا. وبات أستاذا من أساتذة الجيل دون منازع ومثلا يحتذى)) [1].

لقد تنوّعت موارد ثقافته فكانت على ثلاثة موارد: ثقافة مصرية، وثقافة أوربية، وثقافة عربية. فمن كلّ مورد أخذ نوعًا من زاد ثقافته المتشعّبة، ففي وطنه كانت أولى موارد ثقافته؛ إذ أنارت أمامه أضواء الدراسة، وبدأ يتزود بالعلم منذ نعومة أظفاره في دراسته الابتدائية فحفظ القرآن الكريم وهو ابن تسع سنوات أو عشر. وتزود بعلوم الفقه والنحو والصرف وعلوم العربية الأخرى في المعهد الديني على يد كبار علماء ذلك الوقت، وبعد أن دخل كلية دار العلوم التقى عدّة أساتذة، منهم: عباس حسن، والدكتور إبراهيم أنيس. ونشأ عنده حب الاستزادة من العلم، وكان في أجازات الصيف يعكف على كثير من الكتب الأدبية، وقرأ لكبار الكتّاب مثل: الرافعي، والعقاد،وطه حسين، وغيرهم. وكان يتفق مع موزع الصحف أن يأتيه بكلّ الصحف التي كانت تصدر آنذاك، فكان يحضرها إليه ويتقاضى نصف ثمنها بشرط أن يستردّها سليمة معافاة قبل منتصف

(1) تحية الأستاذ هلال ناجي للدكتور عبد التواب: الكتاب التذكاري في عيد ميلاده السبعين: 18.

النهار. أمّا المجلات فكان يبقيها عنده يومًا آخر، ومن آنٍ لآخر كان يقتني بعض الكتب من سور الأزبكية ومن المكتبات و الباعة المتجولين أيضا، حتى كوّن مكتبة ثمينة ضمّت عيون التراث العربي شعرًا ونثرًا، وعرف طريق دار الكتب المصرية وهو في الثانوية. وكان في يده كشكول كلّما انتهى اشترى آخرَ لينقل فيه مختاراته من الشعر والنثر والأخبار، وكان يحفظ ما يكتبه، فكانت محفوظاته مجموعة هائلة من النصوص في كلّ العصور، ويروي لنا الدكتور رمضان عبد التواب نفسه حادثةً وهو يؤدي امتحان الليسانس الشفويّ، وكانت اللجنة مكوّنة من الأستاذين: عباس حسن، والشاعر علي الجندي؛ إذ يقول: في امتحان النصوص ((قال لي علي الجندي: قل لي شيئاً من النصوص التي تحفظها، فقلتُ له: من أيّ عصر؟ ففتح عينيه متعجّبًا، وقال: أتحفظ كلّ العصور؟ قلتُ: نعم، قال: هات من العصر الجاهلي، قلتُ لِمَنْ؟، قال: وهناك اختيار أيضًا في العصر الجاهلي؟ قلتُ: نعم يا سيّدي، قال: هات شيئًا لامرئ القيس، قلتُ: أيّ قصيدةٍ لامرئ القيس، المعلّقة أم البائيّة أم الداليّة؟ قال: أتحفظ كلّ هذا لامرئ القيس؟ قل ما تشاء، انتقلت من امرئ القيس إلى علقمة إلى طرفة، ثمّ قال لي في النهاية: فتح الله عليك يا بنيّ، أنا والله لا أُري الدرجة لصاحبها على الإطلاق، ولكنّي سأريك إيّاها، ووضع يده على درجات زملائي السابقين ووضع 20 من 20 وقال: ليت عندنا منك عشرًا إذن لاستقام الأمر))[1].

وبجانب دراسته في دار العلوم درس اللغة الإنكليزية في العديد من مدارس اللغات في وسط البلد، فأجاد الإنكليزية، حتى كان بإمكانه أن يقرأ لشكسبير وغيره.

أمّا أوربا فكانت مورده الثاني، وهي العنصر الأساسي في ثقافته وعلمه، فإنَّ للدراسة الأكاديمية في ألمانيا أثرًا في سعة اطّلاعه، وعمق ثقافته خلال خمس سنوات قضاها هناك. اطّلع فيها على أحدث ما توصّل إليه علماء الغرب في الدراسات اللغويّة الحديثة، لا سيّما مناهج البحث اللغوي الحديث.

(1) الكتاب التذكاري في عيد ميلاده السبعين...: 25 ـ 26.

وقد درّسه عدد من الأساتذة الغربيين، أمثال: د0 شبيتالر ـ الذي كان مشرفًا عليه فيما بعد في أطروحة الدكتوراه ـ والبروفيسور فيسمان أستاذ علم اللغة في جامعة ميونخ.

أفاد الدكتور رمضان عبد التوّاب من السنوات التي قضاها في ألمانيا من الأساتذة الكبار الّذين كانوا يدرّسونه في ذلك الوقت اللغة العربية ومقارنتها باللغات الساميّة، ولم يكتف بذلك بل أنّه في مدّة دراسته في ألمانيا تعلّم عددًا من اللغات، فبجانب الألمانيّة التي أصبح مبرزًا فيها بطبيعة الحال، واللغة الأكديّة، درس الفارسيّة والتركيّة وتزوّد بزادٍ من الفرنسيّة ودرس اللاتينية مجبرًا، و درس العبرية والسريانية والحبشية والسبئية والمعينية [1].

أمّا الثقافة العربية فكانت مورده الثالث؛ إذ تنقّل بين الجامعات العربية كثيرًا، فقد عمل أستاذًا زائرًا في جامعات: المغرب، والجزائر، والسودان والسعودية، والأردن. وناقش مجموعة كبيرة من الرسائل العلمية في هذه الأقطار، وفي خلال وجوده فيها، عرف عددًا كبيرًا من أساتذة الجامعات والباحثين، وهؤلاء قد أضافوا إلى ثقافته الشيءَ الكثير عن طريق المناقشات والحوارات العلمية التي كانت تدور بينهم، فاتسع اطّلاعه وتعمّقت ثقافته ومعرفته. وقد تعدّدت جوانبه الفكرية، فهو مؤلف ومحقق ومترجم كبير.

يتّضح ممّا مرّ، أنّ ثقافة عبد التوّاب ثلاثية التركيب: ثقافة مصرية وأوربية وعربية، وقد مكّنته هذه الممازجة في الثقافة من التّصدي إلى المشكلات التي عاشتها اللغة العربية وعانت منها.

مكانته العلميّة:

قضى حياته كلّها بين الكتب قارئًا ومؤلّفًا ومحققًا ومدرسًا ومترجمًا. استغرقه هوى الكتاب، فانصرف إليه بكلّ همّة، وعشقه فاكتفى به عن كلّ ما يشغل الناس من زينة الحياة الدنيا.

---

(1) ينظر: الكتاب التذكاري في عيد ميلاده السبعين...: 32.

وإنّ مؤلفاته ومحققاته الكثيرة ومقالاته التي نشرت في المجلات العلمية خير دليل على غيرته العظمى على اللغة العربية والعناية باستعمالاتها. وتقديرًا لعلمه وعمله، شغل عدّة وظائف، منها:(1)

1) مدرس بمدرسة النقراشي النموذجية الإعدادية بالقاهرة: 27/ 10/ 1957.
2) عضو بعثة جامعة عين شمس للحصول على الدكتوراه من جامعة ميونخ بألمانيا (كانون الأول/ 1957ـ كانون الثاني/ 1963م).
3) معيد بكلية الآداب ـ جامعة عين شمس: 9/ 1/ 1963م.
4) مدرس بكلية الآداب ـ جامعة عين شمس: 29/ 5/ 1963م.
5) أستاذ مساعد بكلية الآداب ـ جامعة عين شمس:11/ 2/ 1969م.
6) أستاذ معار بكلية الآداب ـ جامعة الرياض: 1/ 9/ 1973م.
7) أستاذ العلوم اللغويّة بكلية الآداب ـ جامعة عين شمس: 1/ 8/ 1974م.
8) أستاذ معار بكلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: 1/ 9/ 1976م.
9) وكيل كلية الآداب جامعة عين شمس لشؤون التعليم والطلاب: 24/ 9/ 1980م.
10) عميد كلية الآداب ـ جامعة عين شمس: 21/ 1/ 1982م.
11) عميد كلية الآداب ـ جامعة عين شمس للمرة الثانية: 5/ 2/ 1985م.
12) رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب ـ جامعة عين شمس: 1/ 9/ 1986م.

وكذلك كان عضوًا في كثير من الهيئات العلمية والندوات والمؤتمرات، وحائزًا على الجوائز العلمية، وعلى النحو الآتي:

1) عضو الجمعية الدولية للأبحاث الشرقية (IGOF) منذ عام / 1964م.
2) عضو جمعية المستشرقين الألمانية (DMG) منذ عام / 1986م.
3) أستاذ زائر بجامعة فرانكفورت للدراسات اللغوية المقارنة، في عام/ 1968م.

---

(1) حصلت على هذه المعلومات من كلية الآداب جامعة عين شمس بوساطة أحد أقاربي في مصر بتأريخ: 1/ 12/ 2006، وينظر: الكتاب التذكاري في عيد ميلاده السبعين: 61ـ64.

4) عضو مؤتمر المستشرقين الألمان في فورتسبورج، في عام/ 1968م.
5) أمين سر الجمعية اللغوية المصرية، منذ عام / 1969م.
6) عضو مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية، منذ عام / 1971م.
7) عضو ندوة خبراء اللغة العربية المنعقدة في الرياض، في عام / 1977م.
8) خبير اللهجات العربية بمجمع اللغة العربية بالقاهرة،منذ عام / 1978م.
9) مقرر لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، منذ عام / 1979م.
10) أمين اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة المساعدين (في اللغة العربية) في عام / 1980م.
11) عضو ندوة اللهجات العربية المنعقدة بجامعة أسيوط في آذار/ 1981م.
12) عضو الندوة الأولى عن التراث العربي بالقاهرة، في نيسان / 1981م.
13) أستاذ زائر بجامعة (أم درمان) الإسلامية، في عامي / 80 ـ1981م.
14) رئيس شعبة البرديات العربية بجامعة عين شمس منذ عام / 1981م.
15) رئيس شعبة الدراسات الإنسانية بمركز بحوث الشرق الأوسط، منذ عام / 1981م.
16) عضو مؤتمر اللغة العربية في الجامعات، المنعقد في: كانون الأول بالإسكندرية عام/ 1981م.
17) عضو ندوة الشيخ (جلال الدين السيوطي) المنعقدة بجامعة أسيوط في: نيسان / 1982م.
18) مقرر اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين (اللغات الشرقية) منذ عام / 1983م.
19) عضو لجنة الدراسات اللغوية والأدبية بالمجلس الأعلى للثقافة، منذ عام / 1983م.
20) أستاذ زائر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض في: كانون الثاني / 1983م.

21) عضو الدورة الثامنة للّسانيات المنعقدة في الرباط بالمغرب في:آب / 1983م.
22) عضو الندوة العالمية لطه حسين في مدريد بأسبانيا في: نيسان / 1983م.
23) حائز على جائزة آل البصير العالمية في الدراسات الأدبية واللغوية لعام/ 82ـ1983م.
24) ممثل جامعة عين شمس في الاحتفال بالعيد الخمسيني بمجمع اللغة العربية بالقاهرة في: شباط / 1984م.
25) أستاذ زائر بجامعة صنعاء في: آذار / 1984م.
26) عضو مؤتمر(التراث والمعاصرة) المنعقد بجامعة المنيا في: 17/ 3/ 1984م.
27) أستاذ زائر بجامعتي فاس ومكناس بالمغرب في: تشرين الثاني / 1984م.
28) ممثل جامعة عين شمس في ندوة(العلاقات المصرية التركية) المنعقدة في إسطنبول في:كانون الأول / 1984م.
29) أستاذ زائر بجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية بقسطنطينة وجامعة بتنة بالجزائر في:نيسان / 1986م.
30) عضو لجنة (المصطلح النقدي) المنعقدة في جامعة فاس في: تشرين الثاني/ 1986م.
31) عضو مهرجان (طه حسين) المنعقد في كلية الدراسات العربية بجامعة المنيا في: آذار / 1988م.
32) عضو مؤتمر(النقد الأدبي الثاني) المنعقد في جامعة اليرموك بالأردن (إربد) في: تموز/ 1988م.
33) أستاذ زائر بجامعة مؤتة بالأردن في: شباط / 1989م.
34) عضو مهرجان الشاعر (عرار) المنعقد في جامعة اليرموك بالأردن في: نيسان / 1989م.
35) عضو المجمع العلمي العراقي ببغداد: 28/ 2/ 1989م.
36) عضو مؤتمر النقد الثالث المنعقد في جامعة اليرموك بالأردن في: تموز / 1989م.
37) عضو ندوة (الدّس الشعوبي) المنعقدة في بغداد في كانون الأول / 1989م.

38) عضو ندوة(المداخلة اللغوية بين اللغة العربية واللغات الرومانسية)، المنعقدة في مدريد في كانون الأول / 1990م.

39) عضو الملتقى الدولي حول المراكز الثقافية في المغرب الإسلامي، المنعقد في مدينة وهران بالجزائر من: 18ـ20/ 4/ 1993م.

40) عضو ندوة جلال الدين السيوطي، في مؤتة بالأردن من:2ـ6/ 10/ 1993م.

41) عضو ندوة (التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي) المنعقدة في طرابلس بليبيا (كلية الدعوة الإسلامية) من: 20 ـ 23/ 12/ 1995م.

42) عضو مؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الدينية، للحفاظ على التراث العربي والإسلامي، المنعقد في عمان بالأردن من: 24 ـ 29/ 9/ 1996م.

43) عضو مؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الدينية الموسع، للحفاظ على التراث العربي والإسلامي، المنعقد في جاكرتا (إندونيسيا) من: 26ـ 31/ 10/ 1997م.

أساتذته وتلاميذه:

تتلمذ رمضان عبد التواب على أبرز علماء العصر من المصريين والأجانب، منهم: الدكتور إبراهيم أنيس و الأستاذ عباس حسن، الذي يقول عنه الدكتور عبد التواب ((كان يحاضرنا في (حتى) أربعة أشهر، ويقول: سأكرر القول في (حتى) حتى تملّوا (حتى))) [1].

ومن الأجانب المستشرق الألماني شبيتالر الذي كان مشرفا عليه في أطروحة الدكتوراه. إذ يذكر لنا الدكتور عبد التواب مواظبته على حضور محاضرات أستاذه، فيقول: ((كنت أحضر لأستاذي شبيتالر كل محاضراته حتى محاضرات المبتدئين، وأذكر مرة وأنا أدخل محاضرة النحو للمبتدئين قال لي باللغة العربية: يا عيب الشوم ! فقلت له بالألمانية: لا تبتئس سيدي، فأنا لم آتِ إلى هنا لأتعلم منك النحو وإنما لأتعلم منك طريقة تعليم النحو)) [2].

(1) نصوص دراسات لغوية مهداة لشيخ المدرسة الرمضانية: 25.

(2) المصدر السابق: 30.

وكذلك من أساتذته الأجانب البروفيسور فيسمان أستاذ علم اللغة في جامعة ميونخ، ويقول عنه: إنّ ((هذا الرجل حاضرنا في فصل دراسي كامل عن الكلمة ... وهو يشرح ما المراد بالكلمة وما موقع هذه الكلمة في الكلام ومم تتكون وما علاقتها بالأصوات وعلاقة الأصوات بعضها ببعض؟... الخ)) (3).

أمّا تلاميذه: فقد تتلمذ عليه كثير من الدارسين المصريين والعرب والأجانب. أصبحوا فيما بعد علماء في اللغة والنحو والأدب، منهم: الأستاذ أحمد طه، والدكتور عادل سليمان جمال أستاذ الأدب بجامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، والأستاذ الدكتور عبد الحسين المبارك، والدكتور خالد فهمي إبراهيم المشهور بغلام رمضان، والدكتور محمد عودة أبو جري. والدكتور عادل أحمد زيدان، والدكتور خليل إبراهيم العطية(*) وغيرهم كثير.

أسلوبه :

يُعدُّ أسلوبه من الأساليب السلسة المطنبة. وكان حينما ينتقد الكتب ويبين عوار مؤلفيها ومحققيها، لا يلجأ إلى التلميح أو المواربة، بل يلتزم الصراحة في إقرار ما يظن أنه الصحيح، ونلحظ في نقده وردوده عبارات يُلْمَحُ فيها التجريح لبعض الباحثين أحيانا.

(3) ينظر: الكتاب التذكاري في عيد ميلاده السبعين: 77، 103، 239، 314، 519.

(*) وقد ذكر لي مشرفي الأستاذ الدكتور عبد الرسول سلمان الزيدي أنّ المرحوم الدكتور خليل العطية أستاذ الدراسات اللغوية في الجامعة المستنصرية هو أول طالب دكتوراه أشرف عليه الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب بجامعة عين شمس وقد أخبره بذلك شخصيا حينما كانا يعملان سوية في الجامعة المستنصرية / قسم اللغة العربية.

طريقته في التأليف:

تخصص الدكتور رمضان عبد لتواب في الدراسات اللغوية على نحو عام، والدراسات اللّغوية الحديثة على نحو خاص. فقد كان للفيلوجيا الغربية أثرٌ في بحوثه من خلال تطبيق النظرة التاريخية والمقارنة في دراسة اللغة العربية، ويمكن تلخيص طريقته في التأليف على النحو الآتي:-

1) أنه يكثر من الربط بين آراء القدماء والمحدثين من أصحاب الدراسات اللغوية الحديثة، مع ميله نحو الدراسات الحديثة.

2) يحاول في كثير من الأحايين أن يجعل له منهجًا خاصًا في التأليف كما فعل في كتابه (لحن العامّة والتطوّر اللغوي)؛ إذ درس تراث لحن العامّة في ضوء قوانين التطوّر اللغوي، التي أرسى قواعدها المحدثون من اللغويين، ونحسب أن أحدا لم ينهج هذا النهج قبله، الذي حاول فيه تقرير واقع اللغة والكشف عن السر الذي يكمن وراء هذا الواقع، ليبين كيف تكونت العامية؟ ولماذا؟ وما السر في انحراف العامّة عن الفصحى؟. وكذلك درس الفكر اللغوي عند الأدباء على نحو ما فعل في بحثه (في الدرس اللغوي عند العقاد)[1].

3) عني بدراسة اللهجات العامية. العامية المصرية والعاميات الأخرى، وكان متأثرا في ذلك بالاستشراق الألماني الذي تعلّم في مؤسساته، وقد درس هذه العاميّات من ناحية أصولها التاريخية، وقد نشر عدّة بحوث في هذا المجال، منها: (من امتداد اللهجات القديمة في اللهجات المعاصرة)[2]. (والعلاقات اللغوية بين العربية الفصحى والعامية السودانية)[3]. وكذلك درسها من ناحية

(1) مجلة منبر الإسلام، العدد الثاني، السنة (52) – 1993.

(2) منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي سنة 1984، وفي بحوث ومقالات في اللغة: 266 – 275.

(3) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: 117 – 128.

تأثرها باللغات الأخرى كما فعل في بحثه (الاقتراض اللغوي بين التركية والعامية المصرية) [1].

4) يستشف القارئ في بعض مؤلفاته، أنها كانت ثمرة دراسة مستوعبة لكتب اللغة، وفيها غناء في دراسة خصائص اللغات السامية، وأهميتها للدراسات اللغوية العربية؛ لذا يُعدُّ مؤلفه (فصول في فقه العربية) مرجعًا مهما للدارسين من مراجع فقه اللغة الحديثة.

5) كانت ردودهُ على آراء غيره مؤيدة بالدليل والبرهان في كثير من المسائل، مثل ردّه نظرية الدكتور إبراهيم أنيس في قضية الإعراب [2]. وردّه على ملاحدة العصر ممن اتهموا العربية الفصحى بالجمود وعدم مجاراة مستحدثات العصر، كاشفًا بطلان دعواهم وسوء نيّاتهم [3].

6) عنايته بكشف الأوهام، والتصحيفات، والتحريفات التي أصابت الدراسات اللغوية عند العرب القدامى على أيدي النسّاخ وأشباه المتعلمين والدعوة إلى تنقيتها [4].

المآخذ على طريقته في التأليف:

إن جهود عبد التواب اللغوية في التأليف كانت جهودًا كبيرة تُظْهر جهد صاحبها سنوات طويلة في البحث والتنقيب، وتحسب له في ميدان الدرس اللغوي.

ووجدنا أن طريقة الدكتور رمضان عبد التواب في التأليف لم تخلُ من المآخذ والهنات، ومن أبرز تلك المآخذ:

---

(1) منشور في مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة 1996، ودراسات وتعليقات في اللغة: 107 – 116.

(2) ينظر: فصول في فقه العربية: 371 – 395.

(3) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: 180 – 187.

(4) المصدر نفسه: 141 – 187.

1. الاعتداد بالنفس:

تؤكّد مناهج البحث أنّ على الباحث التركيز على الموضوع الذي يناقشه حتى لا يصرف القارئ عن ما يناقش، وهناك من يحبّذ استعمال المبني للمجهول بدلاً من المبني للمعلوم الذي لا بُدّ فيه من ظهور ضمير المتكلم، لكن الدكتور رمضان عبد التواب تجاوز هذا إلى الإشارة في مقدّمات بعض كتبه إلى أهميّة ما يكتبه وإلى إلحاح الآخرين عليه أنْ ينشرَ تلك الكتب.

فيقول في مقدمة كتابه (فصول في فقه العربية): ((صدر هذا الكتاب 1973فتلقّفه القرّاء والمتخصصون في شتى أنحاء الوطن العربي بيَدِ الرِّضا والقبول، ونفدت تلك الطبعة في أقلّ مِمّا قُرِّر لها من الوقت، وحالت ظروف انشغالي في بعض الأعمال العلمية الأخرى دون التفكير في إعادة طبعِه من جديد... وإنّه لَمِمّا يثلج الصّدر حقًّا، أنّ هذا الكتاب، بما يتضمّنه من آراء ونظريات في اللغة، كان ذا صدى كبير في المؤلفات اللغوية، والرسائل العلمية في الوطن العربي، في السنوات الماضية)) (1).

أمّا في مقدمته لكتابه (التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه)، فيقول: ((وأصل هذا البحث مقالة نشرتها في العدد الخامس من مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، في عام 1975م. وقد رأيت كيف اشتدّ إقبال الدارسين على تصويرها والإفادة منها، ورجاني كثير من الزملاء والأبناء، أن اضمّنها بعض كتبي التي نشرتها في الفترة♣ السابقة، غير أنني وقد رأيت في حواشي نسختي الشخصية، كثيرًا من التعليقات والإضافات، وجملةً صالحة من الزيادات والتنقيحات، آثرتُ أن أجعلَ من هذه المقالة كتابًا مستقلا)) (2).

---

(1) فصول في فقه العربية: 3- 4.

(♣) الصواب: المدّة، لأن الفترة لا تدل على استمرار الزمن بل تدل على انقطاعه. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ . المائدة / 19.

(2) التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه: 3 – 4.

وفي مقدمته لكتاب (التطوّر النحوي للغة العربية) للمستشرق الألماني برجشتراسر، فيقول: ((وكثيرًا ما كان يلح هؤلاء الأصدقاء والتلاميذ، راجين أنْ أخرج هذا الكتاب للناس، بعد النظر في إصلاح ما اعوجَّ منه،والتعليق على ما وهم فيه صاحبه، وإكمال ما فاته في موضعه،.... وبعد، فهذا هو كتاب (التطور النحوي) في ثوبه الجديد، أقدّمه للأصدقاء والتلاميذ، الّذين طال شوقهم إلى اقتنائه في هذا الثوب الجديد))[1]. وفي مقدمة كتابه (بحوث ومقالات في اللغة) مثل ذلك إذ يقول: ((ولم يدفعني إلى ذلك العمل، إلاّ حرص الزملاء والأصدقاء، من الباحثين والطلاب، على أنْ أجمع هذه البحوث في كتاب، وبعضها ممّا تهافت الباحثون على تصوير نسختي الخاصة منه...))[2].

وهناك أيضًا من مظاهر الاعتداد بالنفس بعض العبارات في مؤلفاته والتي يستشف منها إضفاء الأهمية على عمله، ومن ذلك:

قوله في كتاب (فصول في فقه العربية): ((فقد عثرت على نص خطير في كتاب (نثر الدرر) للوزير أبي أسعد الآبي...)) [3]. ومثله قوله: ((فقد عثرت على نص خطير في كتاب (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة (175 هـ) يقول:...)) [4].

ويدخل تحت هذا الباب أيضا النيل من الآخرين عند اختلافه معهم أو عند نقدهم أعماله. ففي كتاب (بحوث ومقالات في اللغة) عندما تحدث عن عبد السلام هارون وعمله في نسبة الأبيات المجهولة في كتاب سيبويه إلى قائليها، قال: ((... بل لقد قال مرة [أي عبد السلام هارون] في زَهْوٍ بعد أن عرف نسبة بيت لأبي وجزة: فيضاف هذا إلى ما عرفت نسبته من الخمسين)) [5]. ولم يوضّح كيف عرف أنّ هارون قال ذلك

(1) التطور النحوي للغة العربية: 4.

(2) بحوث ومقالات في اللغة: 5 – 6.

(3) فصول في فقه العربية: 80.

(4) المصدر نفسه: 43.

(5) بحوث ومقالات في اللغة: 91.

في زهو. يضاف إلى هذا أنّه في كثير من المواضع يستعمل علامات التعجّب بعد إيراد رأي يختلف معه.

أقول: إنّ هذا ممّا لا يقدح كثيرًا فيه ـ رحمه الله ـ بَيْدَ أنّ التواضع ينبغي أن يُلازمَ العلماء، والاعتداد بالنَّفْسِ يجب أن تخفّفَ صيغته في المباحث العلمية.

2. الإسراف في النقل:

يلاحظ في كتب الدكتور رمضان عبد التوّاب العديد من النصوص المستشهد بها إذ يزيد بعضها على نصف الصفحة [1]، ومعلوم أنّ الاستشهاد في أصول البحث يجب أن يكون في إطار مقبول، غير مطوّل إلا في حالات تستوجب ذلك.

ومن الإسراف أيضًا: كثرة النصوص المستشهد بها، فبدلاً من إيراد النصوص نفسها يستطيع الباحث أن يلخّصها ويذكر النقاط ذات العلاقة بالبحث، ولكنّ ما يلاحظ في كتب الدكتور رمضان عبد التواب أنّه يستشهد بنصوص كثيرة يتلو بعضها بعضًا، وتقتصر مهمّته في كثيرٍ من الأحيان على الربط بينها بجملة أو جملتين وأحيانًا بكلمة، وقد لايفعل حتى هذه [2]. ممّا جعل كتبه تمتلئُ بهذه النصوص وترهق القارئ وتجعله يخرج منها من دون حصيلة وافية في بعض الموضوعات. ومن أمثلة ذلك معالجته صوت الهمزة [3]، فقد بدأ بوصف الهمزة صوتيًا وهذا الوصف مأخوذ من كتاب (مناهج البحث في اللغة)[4] للدكتور تمّام حسّان، مع تغيير في بعض العبارات، ثم ينتقل في الفقرة الثانية ـ وهي مأخوذة أيضًا من كتاب الدكتور تمام حسّان ـ إلى تسويغ وصف الهمزة بأنّها صوت مهموس، وفي الفقرة الثالثة يورد نصًا من كتاب الدكتور حسّان حول هذه المسألة،

---

(1) ينظر: التطور اللغوي مظاهره...: 12، 14 ـ 15 ، 62 ـ 63، 79 ـ 80، 113 ـ 114، وفصول في فقه العربية: 76 ـ 77، 84 ـ 85، 95 ـ 96 ، والمدخل إلى علم اللغة... : 65.

(2) ينظر: التطور اللغوي مظاهره000: 67 ـ 68، 87 ـ 88، 111 ـ 112، وفصول في فقه العربية: 71، 190ـ193، 334ـ335، والمدخل إلى علم اللغة000: 35، 59 ـ 60، 64، 67، 103 ـ 104، 197 ـ 199.

(3) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 56ـ 58.

(4) ص: 125.

يصدّره بقوله: ((ومع ذلك نجد سيبويه وغيره من القدماء، يعدّ هذا الصوت مجهورًا، وهو...)) أمّا الفقرة الخامسة فيقول فيها: ((والهمزة عند الدكتور أنيس صوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس، وهذا الرأي عند الدكتور كمال بشر هو الرأي الراجح، إذ يقول: ((...)) وبعد الانتهاء من إيراد نص الدكتور كمال بشر، يعقّب قائلاً: ((وهذا الرأي غريب، لم يرضَ عنه جمهرة الدارسين للأصوات، يقول الدكتور أيوب: ((...)، وعند هذا تنتهي مناقشة صوت الهمزة من دون أن يتدخّل أو يوازن بين هذه الآراء. ثم يدخل في التوزيع اللهجي لظاهرة (الهمز) في عصور الاستشهاد مُوردًا خمسة نصوص لبعض النحويين القدماء بصورة متوالية لم يفصل بينها إلاّ مرة واحدة، ثم يناقش في فقرة ينهي بها موضوع ظاهرة تحقيق الهمزة أو تسهيلها في بعض اللهجات القديمة.

فلم يقتصر الأمر على الاكتفاء بحشد هذه الآراء حول هذا الموضوع، وإنما خرج من الموضوع كلّية حين أخذ يورد النصوص القديمة عمّن يحقق الهمزة ومن لا يحققها، ومثل هذا فعل في مناقشته حرف الضاد في الكتاب نفسه[1].

3. النقل من بعض كتبه إلى بعض كتبه الأخرى:

فضلا عن مناقشة بعض الموضوعات في أكثر من كتاب وإيراد النصوص نفسها ينقل الدكتور رمضان عبد التواب ما يقوله في أحد كتبه إلى كتاب آخر من دون تغيير ومن الشواهد على ذلك ما يأتي:ـ

نقل في (المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي) بعضًا ممّا قاله في مقدمة (فقه اللغات السامية) من دون أن يشير إلى ذلك.

وقد نقل ما ورد في كتابه (بحوث ومقالات في اللغة: ص/ 166ــ170) من كتابه الآخر (فصول في فقه العربية: ص/ 415ـ421) وأنّ أكثر ما في الفصل الثاني من الباب الرابع في كتابه (بحوث ومقالات في اللغة) منقول أيضًا من كتابه (فصول في فقه العربية) كما في (ص/ 179ـ180) مأخوذ من (ص/ 414ـ415)، وما ورد في (ص/ 183ــ187)

(1) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 62 ـ 74.

مأخوذ من (ص/ 361ـ363، 366، 367، 369) وأخذ كذلك في (ص/ 146ـ150) كثيرًا من الفقرات فيما بين (ص/ 286ـ288) من (فصول في فقه العربية).

وإنّه ينسى أن يستعمل علامتي الاقتباس في بعض هذه الحالات، فقد نقل في (ص/ 181) من كتاب (بحوث ومقالات في اللغة) فقرة مطوّلة من (ص/ 292) في (فصول في فقه العربية)، ومع أنّه وضع هذه الفقرة بين علامتي اقتباس في (فصول في فقه العربية) إذ أشار إلى أنّه أخذها من كتاب (من أسرار اللغة) للدكتور إبراهيم أنيس (ص/ 48)، فقد أهمل علامتي الاقتباس هنا. وكذلك الحال في الفقرة التالية لهذه الفقرة في الصفحة نفسها، وفي(ص/ 182) و(ص/ 185) في نصٍ مأخوذ من كتاب علي عبد الواحد وافي (علم اللغة:ص/ 231).

4ـ مآخذ منهجيّة أخرى:

وهناك أيضًا بعض المآخذ المنهجية الأخرى منها:ـ

أ ـ يلاحظ إغفال التناسب بين عدد صفحات الفصول في كتابه (المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي)، ففي حين يكون الفصل الأول في القسم الأول من (94) صفحة[1]، يقتصر الفصل السادس من ذلك القسم على خمس صفحات فقط [2]، وهذا من عيوب التأليف. فالفصول ينبغي أن تكون متناسبة من حيث حجمها

ب ـ كذلك نلاحظ أنّ الدكتور رمضان عبد التواب يُوردُ عنوانًا في كتابه السابق لفظُهُ (الأصوات الصامتة والمتحركة)[3] وينهي الكلام الذي ذكره تحت هذا العنوان من دون أن يأتي على ذكر الأصوات المتحركة، وبدلاً من ذلك يأتي كلام آخر بعنوان (نظرية الفونيم والكتابة)[4]. وهو كلام لا صلة له بأيٍّ من

---

(1) ص : 13 ـ 107.

(2) ص: 165 ـ 170.

(3) ص: 42.

(4) ص: 83 ـ 89.

الأصوات المتحركة على مستوى الوصف، وبعد أن ينتهي الكلام تحت هذا العنوان يأتي عنوان آخر بلفظ (أصوات العلة) أي (الحركات)[1] ولم يبين السبب الذي دعاه إلى هذا العمل.

خُلُقُــــه:

إنَّ المرء يقف كثيرًا أمام مناقب هذا العالم المدقق الجليل وسجاياه الإنسانية، فهو راسخ العقيدة، معتدل الإيمان، قوي في الحقّ، لايخشى فيه لومة لائم،أنفق حياته منذ نعومة أظفاره مدافعًا عن الإسلام، ومنافحًا عن اللغة العربية الفصحى، لغة القرآن الكريم، ضد أعدائها من الملاحدة والشعوبيين.

تتجلى فيه روح الوسطية، يتحلّى بنعم ربانية عديدة، فهو صاحب قلب امتلأ حبًّا لكل الناس، ولأبنائه من الطلاب والدارسين بوجه خاص، صادق العهد والوعد، كريم معطاء، ينفق على أبنائه وتلامذته بكلّ سخاء، يفتح لهم أبواب مكتبته العامرة، ويقضي بينهم راضيًا سعيدًا سحابة يومه الأطول، وشطرًا من الليل، يغرس فيهم قيم العلم وفوائده، ويهدي إليهم ـ بحب لا حدود له ـ خلاصة فكره وخبرته، ترى على محيّاه إمارات البشر والسرور والغبطة عندما يجد أبناءه وتلامذته في مناصب رفيعة وأماكن سامية[2].

وكلّ مَن تتلمذ على يد الدكتور عبد التواب واقترب من شخصيّته يحبّه ويحترمه عالمًا وأستاذًا وأبًا فاضلاً، يقول الدكتور أحمد طه أحد تلامذته: ((كنّا نعدّ أنفسنا من أبنائه ويعدّنا هو كذلك. كان يصرّ على أن يضع لنا الطعام بيديه، وكم من مرة كنت أخرج من عملي مباشرة إليه، فإذا وصلت قام ووضع لي الطعام بنفسه ويدعوني إلى تناوله قبل الاطلاع والبحث، وأقوم أنا في شدّة الخجل وأقول له: كنت أستطيع أن أضعه لنفسي، فيقول لي: لا عليك أنت مرهق من العمل وأنتم جميعًا أولادي...، ولا أعلم مناسبة

---

(1) ص: 91.

(2) ذكر لي الأستاذ كريم سلمان الحمد ـ رحمه الله ـ كثيرًا عن خلقه من خلال زياراته إلى بيت الدكتور رمضان حينما كان طالبًا للماجستير في القاهرة.

لأحد تلامذته من فرح ومأتم يُدعى إليها فلا يذهب، بل كان أحد شاهدي العقد للعديد منّا... ويسمح لنا بنقده ـ بكل أدب طبعًا ـ ويأخذ برأينا في بعض الأحيان دون* حرج))[1].

وفاتــــه:

فَقَدَ أهلُ اللغة واحدًا مِن أعلامِهم بوفاته في يوم السابع والعشرين من شهر آب عام (2001م)، بعد أن بلغ الحادي والسبعين مِن عمره، وقد قضى حياة حافلةً بالعطاء العلمي، فكان العلم رائده، وطلب الاستزادة منه غايته، اَصطفاه اللهُ لجواره في بلدته (قليوب) ودفن فيها[2] تغمّده الله برحمته الواسعة وأسبغ عليه حُلَلَ الرحمة والرضوان.

---

* الصواب: من دون.

(1) الكتاب التذكاري في عيد ميلاده السبعين: 20ـ21.

(2) حصلت على هذه المعلومات من الاتصال الهاتفي مع الأستاذ (كمال) نجل الدكتور رمضان عبد التواب، بتأريخ: 18/ 9/ 2007م.

المبحث الثاني

آثاره العلمية

ترك الدكتور (رمضان عبد التواب) ثروة علمية كبيرة لنا بعد رحيله من مؤلفات وتحقيقات وترجمة، أغنت المكتبة العربية بقيمتها وأنواعها. لقد خلّف لنا تسعة وخمسين كتابًا مطبوعًا [1]. ومائة وثلاثين بحثًا ومقالاً منشورًا في المجلات العلمية العربية. هذا ما استطعت الوصول إليه، والحصول عليه بعد جهد من المتابعة لما خلّفه من آثار علمية مختلفة. وقد اتّبعتُ بغية الحصول على ذلك خمسة أساليب [2].

إننا نستطيع تقسيم الآثار العلمية للدكتور (عبد التواب) على ثلاثة مباحث:

الأول: التأليف، وهو على قسمين:

أ . الكتب.

ب . البحوث والمقالات.

الثاني: التحقيق، وهو معنيٌّ بالكتب.

الثالث: الترجمة.

---

(1) سبعة عشر كتابا في مجال التأليف، وخمسة وثلاثون كتابا في مجال التحقيق خمسة منها بالاشتراك مع غيره، وسبعة كتب في مجال الترجمة.

(2) الأول : نسخ بعض مؤلفاته وتحقيقاته المودعة في المكتبات العامة.

الثاني : اقتناء بعضها من الأسواق المحلية. وكذلك تم إهداء مجموعة من مؤلفاته لي من أولاد الدكتور رمضان عبد التوب.

الثالث: إفادة الباحث من الشبكة من الشبكة العالمية للمعلومات .

الرابع: الإفادة من عدد من الأساتذة الأفاضل في الجامعات العراقية بتوفير بعض المصادر التي أعانتني عملي كثيرا.

الخامس: مراسلة جامعة عين شمس، وكذلك أولاد الدكتور رمضان عبد التواب، والاتصال بهم.

إنّ كثرة الآثار العلمية للدكتور (رمضان عبد التواب) وتنوّعها بين تأليف، وتحقيق،وترجمة تدعو الباحث إلى أنْ يعطيها حقّها من الدراسة، وحقّ مؤلّفها . ولكن لكثرة هذه الآثار ومقتضى المقام ستتناولها بوصف عام وبحسب المباحث الثلاثة التي ذكرناها آنفاً.

أولا : التأليف:

وهو على قسمين: أولاً: الكتب ، ثانيًا: البحوث والمقالات.

القسم الأول: وهو الكتب:ـ

ويضم سبعة عشر كتابًا، وهي مسوقة على الترتيب الزمني لتأليفها على نحو ما هو موضح فيما يأتي:-

أولاً: التذكير والتأنيث في اللغة ـ مع تحقيق رسالة أبي موسى الحامض في المذكّر والمؤنث:

طُبع هذا الكتاب طبعته الأولى في القاهرة سنة (1967م). ويقع في (33) صفحة، إذ بدأه بدراسة التذكير والتأنيث في اللغة دراسة مقارنة مع اللغات السامية [1]. بعد ذلك تكلم على حياة أبي موسى الحامض ذاكرًا أسمه، وسبب تلقيبه بالحامض، ومذهبه النحوي [2].

ثم ذكر أشهر من تلقى العلم على يد أبي موسى الحامض [3]. وذكر وفاته [4]، ثم أورد قائمة بأسماء كتبه مشيرا إلى أماكن ورودها في كتب التراجم [5]. بعد ذلك تكلّم على كتاب (ما يذكّر ويؤنّث من الإنسان واللباس) لأبي موسى الحامض موردًا أسماء العديد من العلماء الذين ألفوا في هذا الموضوع [6]. أمّا سائر الكتاب فكان تحقيقا لرسالة الحامض في التذكير والتأنيث.

(1) ص: 1ـ7 .
(2) ص: 8 ـ10.
(3) ص: 10ـ 11.
(4) ص: 12ـ13.
(5) ص: 13ـ 14.
(6) ص: 15ـ16.

وعوّل المؤلف في دراسته وتحقيقه على خمسين مصدرًا ومرجعًا متنوعًا ذكرها في آخر الكتاب.

ثانيًا: لحن العامّة والتطوّر اللّغوي:-

صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى سنة (1967م)، وهو دراسة ما بقي لنا من تراث لحن العامة في ضوء قوانين التطوّر اللّغوي الحديث .

يقع المؤلَّف في (426) صفحة، وينقسم على بابين: الباب الأول بعنوان (اللحن والتطوّر)، احتوى عددًا من المباحث منها:- معنى اللحن[1]، والعلاقة بين اللحن بمعنى الخطأ والتطور اللغوي[2]، وقوانين التطور اللغوي[3]، وأصحاب المعاجم العربية وظاهرة التطور[4]، وأهداف مَن ألَّف في لحن العامة[5]، وأهمية لحن العامة في موضوع التطور اللغوي[6].

أمّا الباب الثاني فكان بعنوان (تراث لحن العامة)، درس فيه (52) مؤلفًا من تراث لحن العامة[7].

وعوّل المؤلف على (145) مصدرًا ومرجعًا في دراسته هذه ذكرها في آخر الكتاب.

ثالثًا: فصول في فقه العربية:-

صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى سنة (1973م) في القاهرة، ثم صدر عن طريق التصوير (بالأوفسيت) من مكتبة دار التراث مرةً في سنة (1977م)، كما أصدرته مكتبة الخانجي مرةً أخرى في سنة (1979م)، ثم طبع في القاهرة سنة (1980م ـ 1982م) طبعة

---

(1) ص: 9ـ 29.
(2) ص: 20 ـ 33.
(3) ص:34 ـ 59.
(4) ص: 60 ـ 63.
(5) ص: 64.
(6) ص: 65.
(7) ص: 95ـ371.

ثانية، زاد فيها فصلاً جديدًا بعنوان (مشكلة تعليم العربية) [1] وصدرت طبعته الثالثة في القاهرة سنة (1987م) وقد اعتمدت عليها في دراستي هذه.

يقع هذا المؤلف في (456) صفحة. وهو دراسة لأهم قضايا العربية ومشكلاتها في أوّليتها وارتباطها بالفصيلة السّامية (الجزرية)[2]، وعرض للغات هذه الفصيلة والاكتشافات الأثرية التي تمّت فيها، وموطن الساميين الأصلي[3]، وعلم اللغويين العرب القدامى بالساميات[4]، وخصائص اللغات السامية وأهميتها في الدراسات اللغوية العربية[5]. ويتناول هذا الكتاب علاقة الفصحى باللهجات العربية القديمة[6]، وتفسير ألقاب تلك اللهجات في ضوء علم اللغة الحديث[7]. وفي العلاقة بين الشعر والنثر يثير الدكتور رمضان عبد التوّاب قضية الضرورة الشعرية والخطأ في اللغة[8]، وأثر الوزن الشعري في أبنية العربية [9].

ويوضح أيضًا في هذا الكتاب مدى الثراء اللغوي للعربية وتأريخ المعجم العربي [10]، وأثر الاشتقاق والنحت والتعريب في نمو اللغة [11]، وقضايا الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد في سياق دلالة الألفاظ[12]. ويتحدّث كذلك عن الإعراب ونظام الجملة ويردّ

(1) ينظر: فصول في فقه العربية: 3.
(2) المصدر نفسه: 23ـ37.
(3) المصدر نفسه: 38ـ42.
(4) ص: 42ـ45.
(5) ص: 45ـ49.
(6) ص: 69 ـ 75.
(7) ص: 116ـ154.
(8) ص: 163ـ192.
(9) ص: 193ـ226.
(10) ص: 227ـ289.
(11) ص: 290ـ307.
(12) ص: 308ـ335.

على المتشككين في أصالة إعراب الفصحى [1]. ويعرض أيضًا لمشكلات الخط العربي ومعالجتها[2]؛ إذ تناول أثر الخط العربي، في نظرة اللغويين العرب القدامى إلى أصوات العلّة العربية[3].

وممّا يتميّز به هذا الكتاب كثرة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المؤلف في كتابه، فبلغت (317) مصدرًا ومرجعًا متنوّعًا من المصادر والمراجع العربية، و(26) مصدرًا من المصادر الأجنبية ذكرها في آخر الكتاب.

رابعًا: اللغة العبرية، قواعد ومقارنات باللغات السّاميّة:-

طبع هذا الكتاب في القاهرة سنة (1977م)[4].

(1) ص: 369ـ395.

(2) إنّ السبب الذي جعله يتناول موضوع الخط العربي ومشكلاته، في إطار موضوعات فقه اللغة، مع أنّ اللغة التي تكون موضوع هذا العلم، إنما هي اللغة المنطوقة، وليست المكتوبة ؛ هو ((أنّ اللغويين العرب القدامى، قد تأثروا في بعض الأحيان بالصورة المكتوبة، وغفلوا عن النطق، فوقعوا لذلك في أوهام كثيرة في قواعدهم وقوانينهم وأحكامهم اللغوية)). فصول في فقه العربية: 396.

(3) ص: 396ـ412.

(4) بذلت جهدًا في الحصول عليه إلا أنني لم أوفق في ذلك، وقد أشار رمضان عبد التواب إليه في كتابه فصول في فقه العربية: 47 (الحاشية).

خامسًا: نصوص من اللغات السامية، مع الشرح والتحليل والمقارنات:-

طبع هذا الكتاب في القاهرة سنة (1979م)(1).

سادسًا: في قواعد السّاميّات، العبرية والسريانية والحبشية، مع النصوص والمقارنات:-

طبع هذا الكتاب في القاهرة سنة (1981م)(2).

سابعًا: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه:-

نشرت هذا الكتاب سنة (1981م) مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض. يقع هذا المؤلف في (143) صفحة. وأصل هذا البحث مقالة نشرها الدكتور رمضان عبد التواب في مجلة كلية اللغة العربية بالرياض في العدد الخامس عام (1975م). وعن سبب تأليفه قال الدكتور رمضان عبد التواب: ((دفعني إلى كتابة هذا البحث، ما أؤمِنُ به من أنّ اللغات لا تسير في حياتها على نحو من الصدفة المطلقة، ولا تخبط في تنقلها على ألسنة الناس خبط عشواء، بل يحكمها في هذا وذاك قوانين، تكاد ترقى إلى مكانة القوانين الطبيعية، ثباتًا وقوةً، ولا يعني جهلنا بهذه القوانين في بعض الأحيان أنّها غير موجودة، ومهمة العلم هو البحث عن هذه القوانين، يكتشفها ولا يخترعها، يميط اللثام عنها ولا يتحكم فيها))(3).

أمّا عن منهجه في هذا الكتاب فكما يقول: ((إننا نعالج هذه القضايا هنا من الناحية الوصفية التأريخية وهناك فرق كبير في مناهج اللغة بين الوصفية والمعيارية))(4).

(1) اشار إليه الدكتور رمضان عبد التواب عند حديثه عن أصالة الإعراب في اللغات السامية القديمة في كتابه فصول في فقه العربية:385 (الحاشية). وقد أجهدت نفسي في الحصول عليه بيد أنني لم أوفق لذلك.

(2) ذكره الناشر لكتاب التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه في قائمة لمؤلفات عبد التواب:142.

(3) مقدمة الكتاب.

(4) التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه: 9.

لقد اختار هذا المنهج؛ لأنّ دراسة اللّغة من قديمها إلى حديثها تحتاج إلى وصف كامل لكلّ ما ظهر فيها من تطور لغوي، بعد ذلك تحتاج إلى تتبع تأريخي لكل هذا التطور خلال تأريخ اللغة الممتد من العصر الجاهلي إلى العصر الحديث، فكان لابدّ من الدراسة الوصفية التأريخية، ولم يكن هدفه الدعوة إلى الصواب في استخدام اللغة، ولا تصويب أخطاء الناس ولهذا لايصلح المنهج المعياري في هذا العمل.

أمّا التطوّر عنده فيعني بعبارته ((إنّ استخدام اللغويين المحدثين لكلمة (التطوّر) لا يعني تقييم(*) هذا التطور، والحكم عليه بالحسن أو بالقبح، فانه لايعني عندهم أكثر من مرادف لكلمة: التغيّر)) [1].

أما طريقته في العرض والتحليل فقد استخدم المنهجين الوصفي والتاريخي في عرضه للظواهر اللغوية وتحليلها، فيبدأ بتحليل الظاهرة والمصطلح الخاص بها ثم يذكر أمثلة من العربية وأخواتها من الجزريات (الساميات)، فهو يغوص معك في تحليله للظاهرة إلى جذورها حتى يصل إلى أعماق هذه الظاهرة في أحقاب سحيقة من تأريخ العربية والسّاميّات مقارنًا إيّاها بغيرها من اللغات، ومعه فيض لا ينتهي من الأمثلة من كلّ تلك اللغات، مستشهدًا بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي قديمه وحديثه، وذاكرًا ملاحظات علماء العربية في كتبهم وأسفارهم ومعاجمهم المختلفة حتى يتأكد لك أنّ هذا الرجل جمع من اللغة كلّ شاردة وواردة في كتابه.

وتعرض لمستويات التحليل اللّغوي المختلفة من أصوات وأبنية وتراكيب ودلالة[2]، والقوانين اللغوية التي تحكم التطور في كل جانب من هذه الجوانب[3]،

(*) الصواب: تقويم.

(1) التطوّر اللغوي مظاهره...: 9.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 13ـ 46.

(3) وهي: القوانين الصوتية، وقانون السهولة والتيسير، وأثر النظام المقطعي، والقياس، والحذلقة أو المبالغة في التفصّح، والعادات اللغوية للشعوب، وانتقال النبر، وقانون الأصوات الحنكية، وبلى الألفاظ، والفصل الخاطئ، والاشتقاق الشعبي، وأخطاء السمع، والتطور الدلالي، وتجديد الألفاظ، والإعراب وترتيب أجزاء الجملة.

واللهجات العربية في بيئاتها المختلفة، وقد وضع كثيرًا من المصطلحات التي سُجلت باسمه في المجامع اللغوية لأنّه الواضع الأول لها.

وأعطانا الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه هذا فكرةً جيّدة عن حركة التطوّر اللّغوي على مستويات اللغة المختلفة، فقد ذكر أنّ الظاهرة اللّغوية تبدأ جديدة وغريبة على المجتمع اللغوي، ثم يحدث الصراع بين أنصار الشكل القديم، وأنصار الشكل الجديد وبعد مدّة يصبح قديمًا ما كان بالأمس جديدًا، فيتصارع مع جديد آخر، وتضمحلّ لغة العصر الأسبق أو تندثر، بَيْدَ أنّ كلّ جديدٍ لا يظهر فجأة، ولا يقضي على القديم بين يوم وليلة، بل يظلّ الصراع بينهما مدة قد تطول أو تقصر، غير أنّ الانتصار يكون في النهاية للشكل الجديد، تلك سُنّةُ اللّغات، وتأريخها كلّها يشهد بهذا، ولا نعرف لغةً على ظهر المعمورة جمدت على شكلٍ واحد مئات السنين[1].

واعتمد المؤلف في كتابه هذا على (137) مصدرًا ومرجعًا عربيًا، وسبعة مصادر أجنبية ذكرها في آخر الكتاب.

ثامنًا: بحوث ومقالات في اللغة:ـ

صدر هذا الكتاب بطبعته الأولى عام (1982م)، والثانية عام (1988م) وطُبِعَ في مكتبة الخانجي بالقاهرة، ويقع هذا المؤلَّف في (288) صفحة، اعتمد في تأليفه على (260) مصدرًا ومرجعًا عربيًا، و (18) مصدرًا أجنبيًا.

إنّ مادّة هذا الكتاب هي بحوث ومقالات لغوية كان قد نشرها الدكتور رمضان عبد التواب في شتى المجلات العلمية في مصر والعالم العربي وبعض مجلات الغرب، وبعضها بحوث ألقاها في بعض الندوات والمؤتمرات العلمية، بعد أن أجرى فيها بعض التعديل والتنقيح والتهذيب والصقل والحذف والإضافة[2].

---

(1) ينظر: التطور اللغوي... : 7 ـ 8.

(2) من هذه البحوث: (أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه)، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد 49/ 2(1974): 61، و(كراهة توالي الأمثال في العربية)، مجلة المجمع العلمي العراقي، عدد17 (1969)، و(نظرية المكافأة الصوتية ومناسبة اللفظ للمعنى)، مجلة (قافلة الزيت) السعودية،

ومعظم ما فيه من أبواب وفصول، جديد في بابه وإبداع من الإبداعات التي تحسب للمؤلف في ميدان الدرس اللغوي؛ فقد ظلَّ الناسُ زمانًا طويلاً يكررون في بحوثهم مقولة أسطورية تدّعي أنّ الشعر غير المنسوب في كتاب سيبويه خمسون بيتًا؛ فإذا به يكشف أنّ غير المنسوب من الشعر في كتاب سيبويه أضعاف هذا العدد المزعوم[1].

ووضع المؤلف أسسًا علمية لتفسير الشواذ في لغة العرب، وأصبحت نظرياته في (الرّكام اللّغوي) و(الإرهاص اللّغوي) و(الاقتراض اللّغوي) في تفسير هذا الشذوذ، موضع إعجاب العلماء[2].

كل هذا وغيره استغرق من المؤلف جهدًا أربى على ربع قرن من التتبع والاستقصاء، واستحقّ هذا الكتاب أن يفوز بجائزة آل البصير العالمية السعودية في الدراسات اللغوية لعام (1983م)، بترشيح الهيئات العلمية المختلفة من المجامع اللغوية والجامعات المصرية والعالمية.

تاسعًا: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي:ـ

صدر هذا الكتاب بطبعته الأولى سنة (1982م)، والثانية سنة (1985م)، والثالثة سنة (1997م) وهي التي اعتمدنا عليها هنا، يقع في (320) صفحة بقسمين: الأول: (المدخل إلى علم اللغة)[3]، و الثاني: (مناهج البحث اللغوي وتطبيقات المنهج المقارن)[4].

العدد (1977)، و(من امتداد اللهجات العربية القديمة في بعض اللهجات المعاصرة)، مقالة كتبها في مجلة المجمع العلمي العراقي،352/ 1 (1984م)، ص: 173 ـ 192.

(1) من: 89 ـ 140.

(2) من: 57 ـ 85.

(3) من: 5 ـ 177.

(4) من: 182 ـ 307.

ذكر في القسم الأول الكثير من القضايا التي لا تخص لغة معينة، كالدراسة الصوتية للغة، واختلاف الأصوات والعوامل المؤثرة فيها، والعائلات الصوتية وتنوّعاتها في هذه اللغة أو تلك[1].

و ناقش المذاهب المتعددة في نشأة اللغة الإنسانية[2]، وعلاقة اللغة بالمجتمع البشري الذي نعيش فيه[3]، والنفس الإنسانية وأثر الانفعالات والعواطف المختلفة في تعدد الأنماط اللغوية، واحتكاك اللغات، وهو يشير إلى علاقة علم اللغة بالعلوم الأخرى، ومدى إفادته من معطياتها المتجدّدة على مر الزمن.

وقد درس في القسم الثاني مناهج البحث اللغوي عند علماء اللغة: (المنهج الوصفي، والمنهج التأريخي، والمنهج المقارن) وبيَّن الفروق بينها، وتأريخ كل منهج منها ، وأهم أنصاره من العلماء[4]، وقد عني بعد ذلك بالدراسة التطبيقية للمنهج المقارن في مجال الأصوات والبنية والتركيب، وضرب لها الأمثلة المختلفة من اللغات الساميّة (الجزرية)، ليستبين للدارسين مدى الفائدة التي تجنيها الدراسات العربية من البحث اللغوي المقارن[5].

أمّا مصادر الكتاب فقد بلغت (144) مصدرًا ومرجعًا عربيًا، و(30) مصدرًا أجنبيًا.

عاشرًا: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين:-

صدر هذا الكتاب بطبعته الأولى سنة (1986م)، نشرته مكتبة الخانجي في القاهرة. يقع هذا المؤلف في (436) صفحة حاول فيه مؤلفه ربط جهود المحدثين بجهود القدماء من علماء العربية في فن التحقيق ردًّا على ما استقر في أذهان بعض الدارسين العرب من أنّ

(1) من: 13 ـ 103.
(2) من: 18 ـ 34.
(3) من: 125 ـ 171.
(4) من: 181 ـ 211.
(5) من: 213ـ 299.

هذا الفن وافدٌ علينا من الغرب[1]. وهو أول من نهج هذا النهج من الدارسين في حدود علمي.

أمّا موضوعات الكتاب فمقسّمة على تمهيد وثلاثة أبواب: ففي التمهيد: عرّف مصطلحي (التحقيق) و(التراث)، وقال بخطورة الوثوق في النصوص المنشورة من غير تحقيق[2]. والباب الأوّل: بيّن فيه المؤلف جهود القدامى نظريًا وعمليًا في تحقيق النصوص[3]. والباب الثاني: بيّن فيه منهج المحدثين في التحقيق، وأشار إلى أنّ معرفة هذا المنهج يجب أنْ يعرفها الباحثون والناشرون على حدّ سواء، و ذكر مقوّمات المنهج وأبرز معالمه[4]. أمّا الباب الثالث: فجعله للمقالات[5] التي نشرها في نقد بعض ما ظهر من النصوص خلال ربع القرن الماضي، أو أعدّها وحالت ظروف من دون نشرها، وهي في مجملها تلخيص لمعظم قواعد تحقيق النصوص التي تضمّنها الكتاب في فصوله المتعدّدة.

وممّا يمتاز به الكتاب هو كثرة مصادره، فقد اعتمد المؤلف على (333) مصدرًا ومرجعًا عربيًا متنوّعًا، وخمسة مصادر أجنبية.

---

(1) ينظر: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: 3.

(2) من: 5 ـ10.

(3) من: 28ـ44.

(4) من: 57 ـ219.

(5) وهي على الترتيب الزمني: 1ـ المزهر في اللغة للسيوطي، كتبها سنة 1960م ولم تنشر لأن الكاتب كان مغمورًا آنذاك على حدّ قوله، ينظر مناهج تحقيق التراث... : 222 الحاشية 0 2ـ حول لحن العوام، لأبي بكر الزبيدي، نشر في مجلة المجلة، العدد/ 100 (1965م) 0 3ـ رسائل في اللغة: مجلة الأقلام العراقية ج/ 8 (1966م): 155ـ165 0 4ـ نور القبس المختصر من المقتبس للمرزباني، نشر في مجلة المجلة العدد/ 121 كانون الثاني (1967) 0 5ـ كتاب العين للخليل بن احمد الفراهيدي: نشرت في مجلة الأقلام العراقية، ج/ 2 (1969م) 0 6ـ رسائل في النحو واللغة: نشرت في مجلة الأقلام العراقية ج/10(1971م.) 0 شعر عمرو بن أحمد الباهلي: نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: م/ 4،ج/ 2 (1972) 0 ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني: نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ج/ 44 (1979).

حادي عشر: في أصول اللغة:ـ

طبع هذا الكتاب بالقاهرة سنة (1990م)[1].

ثاني عشر: محاضرات في علم الصرف:

محاضرات مخطوطة، بخط الدكتور رمضان عبد التواب، كتبها بالقاهرة سنة (1992م)[2]. وتقع هذه المحاضرات في (160) صفحة، ضمّت أبواب الصرف المعروفة في الكتب الصرفية، مراعيا في تأليفها دقة العرض، وسهولة التناول، والابتعاد عن الخلافات الصرفية التي لا تفيد، ورجع في شئ غير قليل من أمثلتها إلى معين العربية الصافي، وكتابها الخالد (القرآن الكريم).

ثالث عشر: دراسات وتعليقات في اللغة:ـ

صدر هذا الكتاب بطبعته الأولى سنة (1994م)، إذ نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة. يقع المؤلف في (295) صفحة، ويضمّ مجموعة من البحوث اللّغوية، التي نشرها المؤلف في المجلات العلمية، أو الدوريات المصرية والعربية، و يضم مجموعة الدراسات التي شارك فيها المؤلف في الندوات والمؤتمرات التي عقدت بمصر وعواصم العالم العربي والأوربي[3].

وهو يحتوي على ثمانية أبواب تحوي ستة عشر فصلاً[4]؛ فالباب الأول في المعجم العربي[5]، ويعرض فيه المؤلف لمعجم العربية الفصحى الذي يصدر في ألمانيا، و يتناول

---

(1) لم أوفق للحصول على هذا الكتاب، وأشار إليه الدكتور عبد التواب في كتابه (دراسات وتعليقات في اللغة): 92، وأورده أيضًا في قائمة المصادر في الكتاب نفسه: ت 113.

(2) حصلت عليه من أبناء الدكتور رمضان (كمال، وعمرو، وإيمان) سنة 2006م بوساطة إحدى زميلاتي في الدراسة.

(3) في اسطنبول ـ1، ومدريد ـ 1، والقاهرة ـ1، وفاس ـ1، والإسكندرية ـ1، أمّا المجلات فقد نشرت له مجلة (منبر الإسلام) أربعة بحوث، ومجلة (الفكر العربي) بحثين،و مجلة (عالم الكتاب) واحدًا، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة واحدًا، ومجلة حوليات كلية دار العلوم واحدًا ، تنظر: مقدمة الكتاب.

(4) كل باب يحوي فصلين.

(5) من: 11 ـ50.

بالدراسة معاجم المصطلحات العربية. والباب الثاني[1] يعرض كتاب (الصاحبي في فقه اللغة) لابن فارس (ت395هـ)، وكتاب (فقه اللغة وسر العربية) للثعالبي (ت429هـ)، وذلك في إطار التعريف والنقد لتراث فقه اللغة العربية.

أما اللهجات العربية فهي موضوع الباب الثالث [2]، ودَرَسَ فيه المؤلف بعض الخصائص اللغوية للهجة طيّئ القديمة، وعرضَ للّهجة العاميّة المصرية في القرن الحادي عشر الهجري.

والباب الرابع [3] خاص بالعلاقات اللغوية بين التركية والعامية المصرية، وكذلك العلاقات بين العربية الفصحى والعامية السودانية.

والباب الخامس [4] عبارة عن محاولة جديدة للمؤلف،كشفَ فيها عن الفكر اللغوي عند الأدباء. وقد تناول فيه المؤلف: طه حسين في مجمع الخالدين، والدرس اللغوي عند العقاد.

أما الباب السادس [5] فتناول بعض قضايا الدرس اللغوي الحديث، كالتراث العربي وموقعه من مناهج المحدثين في الدرس اللغوي، وكذلك فكرة الثبات اللغوي والإبداع الأدبي.

والمؤلف وهو يحمل على عاتقه هموم العربية الفصحى، نراه قد عَقَدَ الباب السابع [6] لتعليم هذه العربية، ورأى أنّ التعليم الابتدائي هو حجر الأساس في العملية التعليمية، ويبرز أهمية الوسائل السمعية في تحسين الأداء اللغوي.

وجعل الباب الثامن [7] لنقد كتابين في اللغة، هما:(سيبويه جامع النحو العربي) [8] و (العُمُد في التصريف) [9].

---

(1) من: 51ـ70.

(2) من: 71 – 104.

(3) من: 105 – 128.

(4) من: 129 – 178.

(5) من: 179 – 220.

(6) من: 121 – 242.

قد اعتمد المؤلف في تأليفه لهذا الكتاب على (168) مصدرًا ومرجعًا عربيًا متنوعًا وسبعة مصادر أجنبية.

رابع عشر: مشكلة الهمزة العربية:-

ألّف كتابه هذا في 21 / 2 / 1992[1]، ونُشِرَ بطبعته الأولى بالقاهرة سنة(1996م).

يقع هذا المؤلف في (184) صفحة، حاول فيه المؤلف الوصول إلى حلول علمية لكثير من القضايا التي كانت غامضة في موضوع الهمزة العربية.

وقد كشف هذا الكتاب اللثام عن أنواع كثيرة من نطق الهمزة القديمة في الجزيرة العربية وصل إلى سبعة أنواع لا تجدها مجتمعة في غير هذا الكتاب. وقد كان الإطار العام لهذا الكشف هو البحث في تأريخ الخط العربي وأصوله التي اشتق منها، وتطوّر الكتابة بهذا الخط خلال العصور[2].

وفي هذا الكتاب كذلك محاولات لتيسير تعليم الهمزة للنشىء[3]. وقد عرض المؤلف هذا التيسير على مجمع اللغة العربية بالقاهرة فناقشه الأعضاء وأقرّوه، وأقرّته من قبل شعبة اللغة العربية في المجالس القومية المتخصصة. وكان رئيس الشعبة آنذاك هو المرحوم الدكتور عبد العزيز القوصي.

وقد وضع المؤلف تيسيره هذا في موقعه بين ما شاع عند القدامى والمحدثين من قواعد كتابة الهمزة فظهر مقدار الجهد الذي بذله في تخليص قواعد الهمزة من كثرة التفريعات والتقسيمات عند الآخرين.

---

(1) من: 243 – 282.

(2) أصدرته الهيئة المصرية العامة للكتاب، في عام 1986م للدكتور فوزي عبد العزيز مسعود، ويقع في (156) صفحة من القطع المتوسط.

(3) لعبد القاهر الجرجاني بتحقيق الدكتور البدراوي زهران.

(4) ينظر: ص 7.

(5) ينظر: 11ـ 50.

(6) ص:117ـ166.

والفصل الثالث من هذا الكتاب جديد تمامًا في محاولة المؤلف أن يكشف عن السر في كتابة بعض الكلمات بالهمز، وهي في الأصل غير مهموزة[4]. وبهذا الكشف انتفى البحث الصعب عن مسوّغ صوتي لانقلاب الواو والياء همزة في بعض أمثلة العربية، وحلّ محله قانون القياس الخاطئ والحذلقة .

وقد اعتمد المؤلف في تأليفه لهذا الكتاب على (188) مصدرًا ومرجعًا عربيًا متنوعًا، وأربعة مصادر أجنبية.

خامس عشر: العربية الفصحى والقرآن الكريم أمام العلمانية والاستشراق:-

طبع هذا الكتاب بالقاهرة سنة (1998م) [1].

سادس عشر: تحفة الأحباب في النحو والصرف والإعراب:-

طُبِعَ هذا الكتاب في دار الفردوس للطباعة، منشية السد العالي بمصر، سنة (1420هـ ـ 1999م)، وهو كتاب منهجي تضمن محاضرات في أبواب النحو المعروفة، من صنعة الدكتور رمضان عبد التواب بالاشتراك مع الدكتور رجب عثمان.

تقع هذه المحاضرات في (299) صفحة، راعَى مؤلِفَاها في تأليفها، أن توفي بالغرض بوضوح العبارة، ودقة العرض، وسهولة التناول، والابتعاد عن الجدل النحوي، الذي لايفيد، ورَجَعا في شيء غير قليل من أمثلتها إلى معين العربية الصافي، وكتابها الخالد، وهو القرآن الكريم، ((حتى يقترب الطالب من منبع دينه، وعماد شريعته، وليتّضح له الغرض الأساسي من دراسة قواعد العربية، وهو الاستعانة بها على فهم آيات الله البيّنات، وليستقيم بها لسانه فيرتّلها بلا لحن أو تحريف))[2].

---

(1) ص: 117ـ166.

(2) ذُكِرَ في الكتاب التذكاري في عيد ميلاده السبعين: 65.

(3) ص: 3 .

سابع عشر: التطوّر اللغوي في عربية القرون الأولى:ـ

هذا الكتاب ذكر في قائمة لكتب الدكتور رمضان عبد التواب في آخر كتاب (التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه)[1]، وقال: إنّه تحت الطبع.

القسم الثاني: البحوث والمقالات:ـ

وعددها (130) بحثًا، توزّعت على المجلات العلمية في الشرق والغرب، وقد ذكر قسمًا منها في حواشي الكتب المطبوعة؛ لذا لا يمكن إحصاؤها بيسر وسهولة. وها أنذا أسرد ما حصلت عليه ممّا نشر في تلك المجلات، بحسب ترتيبها الزمني[2]:ـ

1. حول أوائل بعض سور القرآن الكريم: حوليات آداب عين شمس (1963م). ويقع البحث في تسع عشرة صفحة[3].
2. حول لحن العوام، لأبي بكر الزبيدي: مجلة المجلة بالقاهرة (1965م).
3. قضية الإعراب بين أيدي الدارسين:- مجلة (المجلة) بالقاهرة (1966م)[4].
4. رسائل في اللغة، نقد وتعريف:- مجلة الأقلام العراقية (1966م).
5. السليقة اللغوية والضرائر الشعرية: مجلة الأقلام العراقية (1966م)[5]. س3، ع3 / ص: 80 ـ94.
6. نور القبس المختصر من المقتبس، للمرزباني: مجلة (المجلة) بالقاهرة (1967م).
7. التعبير عن الجنس في اللغة: مجلة الأقلام العراقية (1967م).
8. القرآن الكريم محور الدراسات العربية: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة العدد السابع – السنة / 25، ص / 219 – 221.
9. في التاريخ القديم في مشكلة فلسطين: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1967م).

(1) ص: 142.

(2) ينظر: الكتاب التذكاري في عيد ميلاده السبعين: 67ـ 76.

(3) ينظر: الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري: 321.

(4) المصدر نفسه: 365.

(5) المصدر نفسه: 266.

10. أوابد العرب في الجاهلية وموقف الإسلام منها: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1967م).
11. القراءات القرآنية وحديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف): مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1967م).
12. نظام المقاطع الصوتية وأثره في أبنية اللغة: مجلة الأقلام العراقية (1967م) [1].
13. الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين القدامى إلى أصوات العلة: مجلة (المجلة) بالقاهرة (1968م)[2]، ع / 139 تموز 1968م، ص 56 ـ 62.
14. كتاب (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي، نقد وتعريف: مجلة الأقلام العراقية (1968م) [3] س5 / ع2 / ص: 127ـ 151.
15. ترجمة القرآن الكريم بين المعارضة والتأييد: مجلة الرسالة الإسلامية بالعراق (1969م) [4].
16. من خرافات التلمود (1 ـ 2): مجلة منبر الإسلام بالقاهرة العدد العاشر، السنة / 27،(1969م)، ص 49 ـ 51.
17. كراهة توالي الأمثال في أبنية العربية: مجلة المجمع العلمي العراقي (1969م).
18. أصلاح المنطق لابن السكّيت: مجلة (تراث الإنسانية) بالقاهرة، م 8،ع1، (1970م)، ص 1 – 18.
19. جيمية (هميان بن قحافة السعدي)، جمع وتحقيق: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1971م).
20. مشكلة الضاد العربية وتراث الضاد والظاء: يقع هذا البحث في خمس عشرة صفحة. ذكر فيه (30) مؤلفًا من مؤلفات اللغويين العرب في موضوع الضاد والظاء ودل على المطبوع والمخطوط منها [5].
21. رسائل في النحو واللغة، لابن فارس والرماني: مجلة الأقلام العراقية، ع / 15، (1971م)، ص: 105 ـ 110.

(1) المصدر نفسه: 365.
(2) الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري: 132.
(3) المصدر نفسه: 266.
(4) المصدر نفسه: 266.
(5) مجلة المجمع العلمي العراقي: م / 21 (1971م).

22. المستشرقون والقرآن الكريم: مجلة (منبر الإسلام)بالقاهرة (1971م).
23. اليهود عدو الإسلام الأول: مجلة منبر الإسلام بالقاهرة (1971م).
24. شعر (عمرو بن أحمد الباهلي)، نقد وتعريف: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (1972م).
25. لامية (منظور بن مرثد الأسدي) جمع وتحقيق: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1972م). ج29، ص: 208 ـ 229.
26. في أصول البحث العلمي وتحقيق النصوص: مجلة (المورد) العراقية (1972م).
27. صيغة (افعالَّ) في العربية، وأثر الوزن الشعري في أبنية العربية: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج / 48 (1973م)، ص: 562 ـ 695 .
28. أبنية الفعل في اللغات السامية: مجلة (كلية اللغة العربية) بالرياض العدد الرابع، (1974م) من ص: 55 ـ 68.
29. أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (1974م).
30. التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس: مجلة (الموسم الثقافي لجامعة الرياض) لسنة (1974م).
31. التطور اللغوي وقوانينه: مجلة (كلية اللغة العربية) بالرياض، ع / 5 لسنة (1975م) من، ص: 101 ـ193.
32. التغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (1975م). مج / 50، ص: 143ـ 172.
33. التطور اللغوي وقانون السهولة والتيسير: مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد/ 36 لسنة (1975م).
34. الجغرافية اللغوية وأطلس برجشتراسر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1976م). ج37، ص: 119ـ124 0 1976م.
35. تحقيق التراث، أساليبه وأهدافه: مجلة (قافلة الزيت) بالرياض (1977م).

36. نظرية (المحاكاة الصوتية) ومناسبة اللفظ للمعنى: مجلة (قافلة الزيت) بالرياض (1977م).
37. الركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة: مجلة (المجلة العربية) بالرياض (1977م).
38. العربية بين المدرس ومنهج التدريس: ضمن كتاب (ندوة خبراء) بالقاهرة (1978م).
39. القزاز القيرواني وكتابه (في ضرورة الشعر): مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1979م).
40. أسباب الشذوذ في اللغة: المجلة التذكارية لعيد ميلاد (شبيتالر) السبعين ـ فيسبادن (1980م).
41. الغريب في اللغة وألفاظ القرآن الكريم: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1980م).
42. الألفاظ المترادفة في الاستعمال القرآني: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1980م).
43. حرف القاف، هل يختفي في اللغة العربية: مجلة (المجلة العربية) بالرياض (1981م).
44. من امتداد اللهجات القديمة في بعض اللهجات المعاصرة: ضمن دراسات في اللهجات العربية، القاهرة (1981م).
45. تراثنا اللغوي في حاجة إلى التهذيب: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1981م).
46. العلاقة العضوية بين اللغة العربية والإسلام: مجلة (العروة الوثقى) بالقاهرة (1982).
47. التعريب بين القرآن ومجامع اللغة: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1982).
48. اللغة القرآنية واللهجات العربية: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1982م).
49. القرآن ليس كمثله قول: مجلة (العروة الوثقى) بالقاهرة (1982م).
50. العربية الفصحى ولغة القرآن الكريم: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1982م).

51. من الخصائص اللغوية لقبيلة طيّء القديمة: مجلة (المجلة العربية) بالرياض (1982م).
52. فواصل الآيات بين المعنى والنغم والموسيقى: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1982م).
53. اللغة العربية قديمة جديدة: مجلة (العروة الوثقى) بالقاهرة (1982م).
54. الشعر الجاهلي حقيقة ثابتة: مجلة (العروة الوثقى) بالقاهرة (1982م).
55. بلاغة الحذف في اللغة القرآنية: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1982م).
56. تصريف الخطاب بين العربية الفصحى والأسلوب القرآني: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1983م).
57. الأزهر الشريف حصن العربية وعلوم الدين: مجلة (منبر الإسلام) في العيد الألفي للأزهر (1983م).
58. مصادر جلال الدين السيوطي في كتابه (المزهر): مجلة (الدارة) السعودية (1983م).
59. الشعوبيون واللغة القرآنية: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1983م).
60. علم اللغة والاحتجاج للقراءات: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1983م).
61. القسم في الأسلوب القرآني: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1983م).
62. الإعراب ونظام الجملة في اللغة العربية: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1983م).
63. الكناية والتصريح في اللغة القرآنية: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1983م).
64. التعريض والتلويح في اللغة القرآنية: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1983م).
65. خواطر من تجاربي في تحقيق التراث: مجلة (مركز البحوث) بالرياض (1983م) .
66. انتشار الإسلام وضرورة ترجمة القرآن الكريم: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1984م).
67. أهمية السماع في تعليم اللغة: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1984م).
68. المستشرقون وافتراءاتهم على الإسلام: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1984م).

69. بشريات المولد النبوي الشريف: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1985م).
70. تراثنا اللغوي في حاجة إلى التهذيب: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة للمرة الثانية (1985م).
71. العربية الفصحى وتحدّيات العصر: مجلة (كلية اللغة العربية) بالرياض (1984م).
72. من امتداد اللهجات العربية القديمة في بعض اللهجات المعاصرة: مجلة المجمع العلمي العراقي (1984م).مج35،ج1، ص: 173 ـ 192.
73. الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس اللغوي: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1987م).
74. فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1987م).
75. رأي في تفسير الشواذ في لغة العرب: مجلة (مجمع اللغة العربية) بالقاهرة (1982م) وظهرت (1987م).
76. سيبويه جامع النحو العربي،للدكتور فوزي مسعود،عرض وتقديم:مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1987م).
77. من بدع الباحثين والمحققين: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1987م).
78. الفرّاء المفسّر النحوي الكوفي صاحب القول المأثور: ((أموت وفي نفسي شيء من حتّى)): مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1987م).
79. معجم العربية الفصحى الذي يصدر في ألمانيا الغربية: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ضمن بحوث العيد الخمسيني للمجمع (1984م) .
80. العُمُد لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق البدراوي زهران، نقد وتعليق: مجلة (عالم الكتاب) بالقاهرة (1988م).
81. تهذيب الألفاظ العامية، للشيخ محمد علي الدسوقي، عرض وتعليق: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1988م).

82. عقـود البيـع بمـصر في صـدر الإسـلام مـن خـلال أوراق الـبردي: مجلـة (منـبر الإسلام) بالقاهرة (1988م).

83. معـاجم المـصطلحات العربيـة: مجلـة (كليـة الآداب والعلـوم الإنـسانية) بفـاس (1988م).

84. لغة القرآن وتحديات العصر: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1989م).

85. الزواج بمصر في صدر الإسلام من خلال أوراق البردي: مجلة (منـبر الإسـلام) بالقاهرة (1989م).

86. المعاصرة في تراثنا اللغوي القديم: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1989م).

87. الفكر اللغوي عنـد العـرب والـدرس الحـديث: مجلـة (منـبر الإسـلام) بالقـاهرة (1989م).

88. التراث العربي ومناهج المحدثين في الدرس اللغوي: مجلة (الفكر العربـي) بـيروت (1990م).

89. المنهج الوصفي للغـة بـين القـدماء والمحـدثين: مجلـة (منـبر الإسـلام) بالقـاهرة (1990م).

90. ضرورة التزاوج بين التراث والمعاصرة في الدرس اللغوي: مجلـة (منـبر الإسـلام) بالقاهرة (1990م).

91. الثبات اللغوي والإبداع الأدبي: مجلة (الفكر العربي) بيروت (1990م).

92. الشعوبيون الجدد وموقفهم من العربية الفصحى: مجلة (منبر الإسـلام) بالقـاهرة (1990م).

93. العلمانية والمدّ الشعوبي: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1990م).

94. تحقيق النصوص ومسؤولية المراجع: مجلة المورد العراقية (1990م).

95. من تجربتي في تحقيـق نـسبة الكتـاب وتوثيـق عنوانـه: مجلـة (معهـد المخطوطـات العربية) القاهرة (1990م).مج 34 ـ الجزآن 1ـ2، ص: 7 ـ24.

96. مناسبة اللفظ للمعنى، وفكرة المحاكاة لأصوات الطبيعـة في اللغـة: مجلـة (منـبر الإسلام) بالقاهرة (1991م).

97. القرآن الكريم وظاهرة المشترك اللفظي في اللغة: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1991م).
98. نشأة الدراسات العربية وارتباطها بالقرآن الكريم: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1991م).
99. اللغة القرآنية وثبات العربية الفصحى: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة(1991م).
100. زيادة الباء للتوكيد في اللغة القرآنية: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1991م).
101. تراث لحن العامة وأهميته في التأريخ اللغوي للعربية: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1992م).
102. محاولات تنقية العربية الفصحى في الأندلس على يدي أبي بكر الزبيدي: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1992م).
103. الشفاء في بديع الاكتفاء، لشمس الدين النواجي، تحقيق محمود حسن الشيباني، نقد وتعليق: صحيفة (دار العلوم) بالقاهرة (1992م).
104. ابن هشام اللخمي والعربية الفصحى في الأندلس: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1993م).
105. لغة الإمام الشيخ محمد الغزالي في مؤلفاته، نظرة تحليلية: الكتاب التذكاري لعيد ميلاد الغزالي، القاهرة (1993م).
106. التطور الصوتي والدلالي في الفصحى واللغة القرآنية: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1993م).
107. اللغة وحدود الإبداع عند الأديب: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1993م).
108. الدرس اللغوي عند العقاد: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1993م).
109. تعليم اللغات الأجنبية ومستوى الدارسين للعربية: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1994م).
110. معاجم المصطلحات العربية وقضية التعريب والترجمة في الوطن العربي: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1994م).
111. من مشكلات العربية المعاصرة: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1994م).

112. الإسلام والحضارة الحديثة: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1995م).
113. العربية لغة العلم: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1995م).
114. التعليم الابتدائي حجر الأساس في العملية التعليمية: مجلة (التربية) في قطر (1995م).
115. الدرس اللغوي عند العقاد، المميزات والمآخذ: مجلة (التربية) في قطر (1995م).
116. الاقتراض اللغوي بين التركية والعامية المصرية: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1996م).
117. (لو) الشرطية في اللغة القرآنية: مقالة بمجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1996م).
118. القرآن الكريم والشعر الجاهلي: مقالة بمجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1996م).
119. كتاب الوجوه والنظائر للدامغاني، تحقيق محمد أبو العزم الزفيتي، عرض ونقد: مقالة بمجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1996م).
120. قضية إحياء المخطوطات، منهج معهد المخطوطات في نشر التراث: بحث أُلقيَ في ندوة العيد الذهبي لمعهد المخطوطات، ونشر في مجلة المعهد (40/ 1) 1996م.
121. مصادر الإمام السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو)، وقيمتها التأريخية: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (71/ 3) 1996م0
122. كتابان في اللغة، لابن الأجدابي: مجلة معهد المخطوطات (40/ 2) 1996م.
123. من أوهام الباحثين في قراءة البرديات والنقوش والمخطوطات: مقالة بمجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1997م).
124. البشارات بمولد المصطفى ﷺ: مقالة بمجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1997م).
125. كفاية المتحفظ، لابن الأجدابي وأثره في الدرس اللغوي للعربية:مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1997م).
126. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1997م).
127. كتاب (معترك الاقتران في إعجاز القرآن) للسيوطي: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1997م).
128. المذكر والمؤنث، لأبي العباس المبرد: مجلة(منبر الإسلام) بالقاهرة (1997م).

129. من الذكريات البعيدة في الشهر الكريم: مجلة(منبر الإسلام) بالقاهرة (1997م).
130. الدرر في اختيار المغازي والسير، لابن عبد البر: مجلة (منبر الإسلام) بالقاهرة (1997م).

* * *

ثانيا: تحقيقاته اللغوية:ـ

ويشمل خمسة وثلاثين كتابًا، وهي على الترتيب الزمني لطباعتها كالآتي:ـ

1. لحن العوام، لأبي بكر الزبيدي (ت 379هـ):ـ

نشره بالقاهرة سنة (1964م).

2. البلاغة، لأبي العباس المبرد (ت 285هـ):ـ

طبع بالقاهرة سنة (1965م) طبعة أولى، وسنة(1985م) طبعة ثانية، ذكر هذا الكتاب في الفهرست[1] وإنباه الرواة[2] وإرشاد الأريب[3]. وقد نشر الدكتور رمضان عبد التواب هذا المخطوط أول مرة بعد أن عثر عليه في أثناء تقليبه فهارس مكتبات ميونخ وبرلين[4]؛ فشارك به في إحياء آثار هذا العالم الجليل وهذا الكتاب عبارة عن رسالة صغيرة، أجاب بها المبرد عن رسالة بعث بها (أحمد بن الواثق)[5] إليه يسأله فيها عن أفضل البلاغتين أهو الشعر أم النثر؟

3. قواعد الشعر، لأبي العباس ثعلب (ت 291هـ):ـ

طبع بالقاهرة سنة (1966م) طبعة أولى، ثم صدر بطبعة ثانية في سنة (1995م).

4. ما يذكر ويؤنث من الإنسان واللباس، لأبي موسى الحامض (ت305هـ):ـ

---

(1) ص:88.

(2) 3/ 252.

(3) 7/ 144.

(4) ينظر: البلاغة: مقدمة المحقق.

(5) هو ابن الخليفة العباسي، الواثق أبي جعفر هارون بن محمد المعتصم، ينظر: تاريخ اليعقوبي: 13/ 483، والعقد الفريد: 17/ 122.

طبعته جامعة عين شمس بطبعته الأولى سنة (1967م)، مع دراسة للدكتور رمضان عبد التواب بعنوان (التذكير والتأنيث في اللغة).

وقعت هذه الدراسة في (35) صفحة[1] اعتمد فيها على (63) مصدرًا عربيًا وستة مصادر أجنبية.

و من الجدير بالذكر هنا أنّ هذه الرسالة قام بتحقيقها الدكتور إبراهيم السامرائي ـ رحمه الله ـ [2].

5. الحروف، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ):ـ

يقع هذا المؤلف في (49) صفحة، وطبع بالقاهرة سنة (1969م)، كذلك نشر في مجلة (حوليات كلية الآداب)[3] جامعة عين شمس.

6. المذكر والمؤنث، لابن فارس اللغوي (ت 395هـ):ـ

نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة (1969م)، ويقع الكتاب في (75) صفحة.

7. الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها، لابن السّكّيت (ت 244هـ):ـ

نشره في القاهرة سنة (1969م).

8. المذكر والمؤنث، لأبي العباس المبرد(ت 282هـ):ـ

حققه بالاشتراك مع الدكتور صلاح الدين الهادي، ونشرته دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة (1970م). وهو يقع في (168) صفحة.

9. كتاب الثلاثة، لابن فارس اللغوي:ـ

نشرته دار الكتاب العربي سنة (1970م) بالقاهرة. ويقع في (72) صفحة.

10. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري(ت 577هـ):ـ

قال الدكتور رمضان عبد التواب: ((عشقت ابن الأنبا ري، عشقًا ملك عليَّ فؤادي، منذ مدة طويلة، عندما كنت طالبًا... وعندما كنت أدرس للحصول على درجة

---

(1) الدراسة: 1ـ 4، والتحقيق: 15 ـ 30.

(2) طبع ضمن (رسائل في اللغة)، وعدد صفحاته ست صفحات.

(3) ينظر: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: 266. ورسائل في اللغة ' نقد بقلم الدكتور عبد التواب، مجلة الأقلام العراقية: ج/ 8 السنة الثانية، نيسان (1966م)، ص: 155ـ 165.

الدكتوراه، من جامعة ميونخ العريقة بألمانيا، عرفت لابن الأنباري مجموعة مخطوطة بمكتبة أحمد الثالث بإستانبول رقم (2729) بها تسع رسائل لهذا العالم... وقد استهوتني هذه المجموعة القيمة فأخرجت منها الطبعة الأولى من كتابنا هذا، في مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية سنة (1970م)))[1]. ويقع هذا المؤلف في (115) صفحة، وطبع طبعة ثانية من قبل مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة (1996م).

11. كتاب البئر، لأبي عبد الله بن الأعرابي (ت 231هـ):ـ

حققه الدكتور (نوري حمودي القيسي) في بغداد سنة (1966م) في (78) صفحة. ثم صدرت طبعة أخرى بتحقيق الدكتور عبد التواب عام (1970م) من قبل الهيأة المصرية العامة للتأليف والترجمة في (95) صفحة. وطبع في بيروت سنة (1983م).

12. كتاب الأمثال، لأبي فَيْد مؤرّج السدوسي (ت 195هـ):ـ

طبع بالقاهرة سنة (1971م) وطبع في بيروت سنة (1983م). وقد حققه أحمد محمد الضبيب[2]، سنة (1970م).

13. زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، لأبي البركات بن الأنباري:-

طُبِعَ في دار الأمانة ودار الرسالة في بيروت سنة (1971م)، و مرة أخرى سنة (1987م). ويقع الكتاب في (133) صفحة.

14. القوافي وما اشتقت ألقابها منه، لأبي العباس المبرد:-

نشره بالقاهرة سنة (1972)م.

15. مختصر المذكر والمؤنث، للمفضل بن سلمة (ت 291هـ):-

نشره بالقاهرة سنة (1972م).

16. كتاب الأمثال لأبي عكرمة الضبي (ت 250هـ):-

أصدره مجمع اللغة العربية بدمشق سنة (1974م)، ويقع في (190) صفحة.

---

(1) البلغة...: 3.

(2) طبعة الضبيب في (146) صفحة، وطبعة عبد التواب في (130) صفحة.

17. المذكر والمؤنث، لأبي زكريا الفراء (ت 207هـ):-

هذا الكتاب أقدم كتاب ألف في موضوع التذكير والتأنيث في العربية. وأقدم طبعات هذا الكتاب الجليل الشأن، قام بها أحد علماء الشام الأفاضل، وهو الأستاذ مصطفى الزرقاء سنة (1345هـ) [1]، وحققه بعد ذلك في عام (1975م) الدكتور (رمضان عبد التواب)، ونشرته دار التراث، بعد استئذان الأستاذ الزرقاء في ذلك. ثم طبع بتحقيق عبد التواب طبعة ثانية سنة (1990م). ويقع هذا المؤلف في (148) صفحة، اعتمد عبد التواب في البحث والتحقيق على (212) مصدرًا متنوعًا.

18. الممدود والمقصور، لأبي الطيّب الوشاء (ت 325هـ):-

صدر بالقاهرة سنة (1979م)، ونشر في مجلة (كلية اللغة العربية) [2]، جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض سنة (1397هـ).

19. الوافي بالوفيات، للصفدي (ت 764هـ):-

حقق الجزء (الثاني عشر) منه، ونُشِرَ في فيسبادن (1979م).

20. ذم الخطأ في الشعر، لابن فارس اللغوي:-

وهو رسالة من أصغر الرسائل التي كتبها أحمد بن فارس. وطبعت مرتين: الأولى سنة (1349هـ) مع كتاب (الكشف عن المتنبي). والطبعة الثانية سنة (1980م) حققها الدكتور رمضان عبد التواب.

21. اشتقاق الأسماء للأصمعي (ت 216هـ):-

وهو بالاشتراك مع الدكتور (صلاح الدين الهادي)، صدر بالقاهرة سنة (1980م).

22. ثلاثة كتب في الحروف، للخليل وابن السكيت والرازي:-

صدر هذا الكتاب بتحقيق عبد التواب بالقاهرة سنة (1981م) بطبعته الأولى. وقد قال عبد التواب في كلامه على مؤلفات الرازي برقم (4) مانصّه: ((الحروف ـ وهو هذا الكتاب الذي ننشره لأول مرة))[3].علمًا إنّ الكتاب قد طُبِعَ في مجلة (معهد المخطوطات

---

(1) ينظر: المذكر والمؤنث، لأبي زكريا الفراء: 3.

(2) مجلة (كلية اللغة العربية): العدد 7 (1397هـ)، ص (56 – 126).

(3) ثلاثة كتب في الحروف: 120.

العربية)[1] سنة (1974م) بتحقيق الدكتور(رشيد عبد الرحمن العبيدي) فمن الغريب أدّعاؤه هذا مع قرب المدة بين الطبعتين وقرب المسافة بين مكانيهما إذ إنّهما مطبوعان بالقاهرة.

23. الفرق، لابن فارس اللغوي:ـ

نشره في القاهرة سنة (1982م).

24. ما يجوز للشاعر في الضرورة،للقزاز القيرواني (ت 412هـ):ـ

صدر بالقاهرة سنة(1982م) بالاشتراك مع الدكتور (صلاح الدين الهادي). ثم صدر بطبعة أخرى سنة (1992م). وكان (المنجي الكعبي) قد حقق هذا الكتاب بتونس سنة (1971م) [2].

25. التطور النحوي للغة العربية، لبرجشترا سر:-

وهو كتاب صاغه المستشرق الألماني (برجشترا سر) باللغة العربية سنة (1929م)، وكان نصه غفلاً من الضبط بالشكل وتشيع فيه العبارات الركيكة والملحونة، وسقوط بعض الكلمات، ويُعْد شيءٍ من أمثلته عن الصواب، وقد تدارك الدكتور رمضان عبد التواب ذلك كله مشيرًا إليه في حواشي الكتاب، وأجرى قلمه بالتعليق على آراء المؤلف واجتهاداته [3].

وصدر الكتاب محققًا سنة (1982م) في (231) صفحة. وبطبعه ثانية سنة (1994م).

26. ما تلحن فيه العامة، للكسائي (ت 189هـ):ـ

نشرته مكتب الخانجي بالقاهرة سنة (1982م).

27. عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء، لأبي البركات بن الأنباري:-

نشره بالقاهرة سنة (1982م).

28. ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي (ت 368هـ):-

---

(1) م/20، ج/1، ربيع الأول (1394هـ)، ص: 51 ــ 124.

(2) ينظر: فصول في فقه العربية: قائمة المصادر (244).

(3) ينظر: التطور النحوي للغة العربية: (3 – 5).

نشره ببيروت سنة (1985م). ونشره أيضًا عوض حمد القوزي سنة 1989م.

29. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي:-

(الجزء الأول) الهيأة العامة للكتاب بالقاهرة سنة (1986م).

30. الخطب والمواعظ، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم (ت 224هـ):-

هذا الكتاب جامع لكثير من الخطب والمواعظ التي جاءتنا عن النبي محمد ﷺ [1]، و يشتمل على مواعظ كثير من الأنبياء ـ عليهم السلام ـ[2]، وذُكِرَ في الكتاب شيءٌ من حكم لقمان عليه السلام[3]، وبعض ما ذكر في كتب الحكمة المأثورة عن القدماء [4]، وبعد ذلك تأتي بعض المواعظ لأبي بكر الصديق رضي الله عنه في خطبه ووصاياه [5]، وشيء من مواعظ عمر بن الخطاب رضي الله عنه [6]. في الخطب والوصايا والكتب.

وحَرِصَ أبو عبيد على ذكر الإسناد المتصل إلى صاحبه من الأنبياء والصحابة والتابعين. ولم يكن تحقيق هذا الكتاب من الدكتور رمضان عبد التواب ((نزهة في بستان، ولا سيرًا في درب من الأمان، فكم كانت بعضأعلامه محرّفة ! وكم كانت نصوصه مضطربة ! مشوشة...)) [7]. حتى يسّر الله الطريق له لإخراج هذا الكتاب بالقاهرة سنة (1986م) بطبعته الأولى وقد وقع في (232) صفحة. واعتمد الدكتور رمضان عبد التواب (165) مصدرًا ومرجعًا في دراسته وتحقيقه.

---

(1) ينظر: الخطب والمواعظ: (87 – 108).

(2) ينظر: المصدر نفسه: (109 – 172).

(3) ينظر: المصدر نفسه: (173 – 178).

(4) ينظر: المصدر نفسه: (179 – 182).

(5) ينظر: المصدر نفسه: (185 – 200).

(6) ينظر: المصدر نفسه: (201 – 213).

(7) الخطب والمواعظ: مقدمة المحقق / 6.

31. الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم:-

نشر الجزء الأول منه بالقاهرة سنة (1989م). وحققه بجزئين محمد المختار العبيدي ـ بيت الحكمة ـ قرطاج / تونس ـ المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات / 1989م.

32. لجدة السؤال في عمدة السؤال، لأبي البركات الأنباري:-

نشره في عمان سنة (1989م).

33. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي:ـ

(الجزء الثاني) الهيأة العامة للكتاب بالقاهرة (1990م).

34. لوح الضبط في علم حساب الغبط، لأبن المغربي:-

تحقيق ودراسة – مجلة معهد المخطوطات العربية (1992م).

35. فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم:-

أشار إليه الناشر في كتاب التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، وقال: إنّه تحت الطبع [1].

ثالثا: الترجمة:

ترجم الدكتور رمضان عبد التواب سبعة كُتُب عن اللغة الألمانية، وهي على الترتيب الزمني:-

1. اللغات السامية، لتيودور نولدكة: نشره بالقاهرة سنة (1963م).

2. الأمثال العربية القديمة، لرودلف زلهايم: تناول المؤلف في كتابه هذا مجاميع الأمثال بالتحليل، في استقصاء يبعث على الإعجاب، مبينًا مناهجها وطرقها المختلفة، ومتتبعًا روايتها، ونشر كتابه بالألمانية في عام (1954م) [2]. واعتمد المترجم في ترجمة هذا الكتاب على نسخة المؤلف الخاصة التي أعطاها له سنة (1962م) في (فرانكفورت).حين

(1) ص: 143.

(2) ينظر: الأمثال العربية القديمة: 8.

كان يشغل آنذاك منصب عميد كلية الفلسفة بجامعة (فرانكفورت)، وصدر هذا الكتاب في بيروت سنة (1971م) ثم طبع طبعات متعددة.

3. تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان: ترجم منه الجزء الرابع والخامس، وصدر بالقاهرة (1975م).

4. فقه اللغات السامية، لكارل بروكلمان:-

نشره بالرياض سنة (1977م)، ويقع هذا المؤلف في (169) صفحة، وهو يدرس اللغات السامية، درسًا مقارنًا نشره بروكلمان في ليبزج سنة (1906م)[1].

ويهمني أن أشير هنا إلى أنّ بروكلمان استعمل في الدلالة على بعض أصوات اللغات السامية، رموزًا لا تتوافر في مطابعنا في الشرق؛ لذا استبدل الدكتور رمضان عبد التواب بها رموزًا أخرى وسنعرضها هنا ليتمكن القارئ من تعرّفها في حالة استخدامها في هذه الرسالة، فصارت رموز عبد التواب على النحو الآتي:

للهمزة ( ) وللباء (b) وللپاء (P) وللتاء (t) وللثاء (t) وللجيم (ğ) وللحاء (h) وللخاء (h) وللدال (d) وللذال (d) وللراء (r) وللزاي (z) وللسين (s) وللسامخ في العبرية (ś) وللشين (š) وللصاد (ş) وللضاد (d) وللطاء (t) وللظاء (z) وللعين () وللغين (ġ) وللفاء (f) وللڤاء (b) وللقاف (ķ) وللكاف (k) وللام(l) وللميم (m) وللنون (n) وللهاء (h) وللواو (w) ولليـاء (y) وللفتحة القصيرة (a) والطويلة (ā) وللكسرة القصيرة الخالصة (i) والطويلة (ī) وللكسرة القصيرة الممالة (e) والطويلة (ē) وللضمة القصيرة الخالصة (u) والطويلة (ū) وللضمة القصيرة الممالة (o) والطويلة (ō) وللفتحة المخطوفة (ă) وللكسرة المخطوفة (ĕ) وللضمة المخطوفة (ŏ) وللمد غير الأصلي (â)))[2].

5. العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ليوهان فك:-

نشره بالقاهرة سنة (1980م).

6. في نحو العربية الفصحى، لتيودور نولدكة، مع تعليقات أنطوان شبيتالر:-

---

(1) فقه اللغات السامية: 6.

(2) فقه اللغات السامية: 7.

ذكِرَ في كتابه (التطور اللغوي) أنه (تحت الطبع) [1].

7. الأطلس اللغوي لسوريا وفلسطين، لبرجشترا سر:

ذكِرَ في (التطور اللغوي) أنه (تحت الطبع) [2].

إنّ ما سقته من مؤلفات سواء أكانت كتبًا أو مقالات تمثل الجهد اللغوي البناء من لدن الدكتور رمضان عبد التواب وهو جهد كبير وواسع وعريض ينمّ عن تضلّعه في أفانين اللغة العربية ورحابها الواسعة، وفهم ثاقب لأسرارها اللغوية، ودقائقها البليغة، ومسايرة لتأريخها التليد، وعلم بتطوّرها خلال الزمان.

* * *

(1) ص: 143 .

(2) ص: 143 .

الفصل الثاني

رمضان عبد التواب ومناهج اللّسانيات الحديثة

الفصل الثاني

رمضان عبد التواب ومناهج اللّسانيات الحديثة

تمهيد: المنهج المقارن بين مناهج اللّسانيات الحديثة

اللسانيات هو مصطلح من بين عشرين مصطلحًا أو أكثر ظهر على لائحة الدراسات، والبحوث اللغوية، ممّا تضمّنته توصيات الندوة المنعقدة بتونس عام (1978م)[1].

وهو: ((العلم الذي يقرأ اللغة الإنسانية، على وفق منظور علمي عميق ودقيق، يستند إلى معاينة الأحداث، وتسجيل وقائعها، قائمًا على الوصف، وبناء النماذج، وتحليلها، بالإفادة من معطيات العلوم والمعارف الإنسانية الأخرى، ويرمي هذا العلم إلى كشف حقائق، وقوانين، ومناهج الظواهر اللسانية، وبيان عناصرها، ووظائفها، وعلاقتها الإفرادية، والتركيبية داخل وخارج[*] بنية النص))[2].

وفي أواخر القرن الثامن عشر أميط اللّثام عن رموز اللغة السنسكريتية – لغة الهند القديمة – على يد (السير وليم جونز) القاضي الإنكليزي في المحكمة العليا بالبنغال، سنة (1786م)[3].

(1) من هذه المصطلحات: الألسنية، اللسانيات، الألسنيات، علم اللسان،اللغويات، الدراسات اللغوية الحديثة، علم اللغة العام، علم اللغة، وسواها، ينظر: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية: بحث، (أحمد مختار عمر)، مجلة عالم الفكر ـ الكويت، المجلد 20، العدد 3، 1989م.

(*) الصواب: داخل بنية النص وخارجها.

(2) علم اللسانيات الحديثة: 106.

(3) ينظر: اللغة العربية في إطارها الاجتماعي: دراسة في علم اللغة الحديث: 15، والبحث اللغوي: 32.

وإنّ هذه الواقعة حدّدت بداية الدراسات اللسانية الحديثة، وانتظمت، منذ هذا الاكتشاف، ثلاثة مناهج لدراسة اللغة، والكشف عن محتوياتها. وتُعَدُّ هذه المناهج الأساس في البحث اللساني، ومنها دخلت اللغة ميادين العلوم، والمعارف الإنسانية، هذه المناهج هي: المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن.

أما المنهج الأول، فإن الدراسات اللغوية الأوربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد طبعت بالطابع التاريخي المقارن، إلى أن جاء القرن العشرون فمالت الدراسات اللغوية إلى اتجاه جديد عُرف (بالدراسات الوصفية) التي لاتعتني بالتطور التاريخي للغة، إنّما تركّزت الجهود فيه على وصف اللغة وصفًا دقيقًا، في مستوياتها الأربعة [1]. فأخذت البحوث اللّغوية تكتفي ((بوصف أي لغة من اللغات عند شعب من الشعوب، أو لهجة من اللّهجات، في وقت معين، أي إنّه يبحث اللغة بحثًا عَرَضيًّا لا طوليًا، ويصف ما فيها من ظواهر لغوية مختلفة، ويسجل الواقعَ اللّغوي، تسجيلاً أمينًا)) [2].

ويُعَدّ (دي سوسير) أشهر من عرفه الدرس اللغوي الحديث، والأب الحقيقي لهذا المنهج [3]، وله الفضل في تأصيله، والذي دعا إلى طرح دراسة اللغة في حال التغيير (Diachrony) ودراستها في حال الاستقرار (Synchrony)، وأن تطبيق هذا الاتجاه وجد سبيله عند (إدوارد سابير) و(بلومفيلد) [4].

وإنّ أهم ما يميّز الدراسات الوصفية أمران:

أمّا الأول فإنّ الدراسة الوصفية لأيّ لغة أو لأيّ جزءٍ منها في الوقت الحاضر أو في الماضي تهتم على وجه الحصر بهذه اللغة في الوقت المحدد، ولا يهم ـ على أنّها دراسة وصفية ـ ما يمكن أن يكون قد سبقها أو جاء بعدها؛ فالاعتبارات التأريخية غير مناسبةٍ لدراسة حالات اللغة الزمنية الخاصة.

(1) ينظر: نظريات في اللغة: 37.

(2) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 181.

(3) ينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: 23، ومدخل إلى الألسنية: 13، 31.

(4) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: 42 – 43.

وأما الثاني، فإنّ الدراسة الوصفية للغة ما لا تعتني بالمقارنات بين هذه اللغة وغيرها من اللغات في الوقت نفسه(1).

أمّا المنهج التأريخي: ((فيدرس اللغة دراسة طولية، بمعنى أنه يتتبع الظاهرة اللغوية في عصور مختلفة، وأماكن متعددة ليرى ما أصابها من التطور، محاولاً الوقوف على سرّ هذا التطور، وقوانينه المختلفة))(2). فيتناول المنهج التأريخي تأريخ اللغة الواحدة وتطوّرها وتغيّرها خلال القرون من جوانبها الأربعة: الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية(3).

ويحسن القول هنا إنّ الدراسات اللغوية التأريخية للغةٍ ما تعتمد على الدراسات الوصفية للغة نفسها، إذ يقول بلومفيلد مبيّنًا هذه الحقيقة: ((إنّ ظهور التيار التأريخي ـ المقارن، والتيار الفلسفي ـ الوصفي في الدراسة اللغوية في أواخر القرن التاسع عشر يدلّ على أنّ الدراسة التأريخية للغة تتوقف درجتها دقةً واتقانًا على دقة الدراسة الوصفية لِلُغة موضوع الدرس وعلى إتقانها))(4)، وإذا كان علم اللغة الوصفي، يمكن أن يوصف بأنه علم ساكن static إذ فيه توصف اللغة بوجه عام على الصورة التي توجد عليها في نقطة زمنية معينة، فان علم اللغة التأريخي يتميّز بفاعلية مستمرة Dynamic، فهو يدرس اللغة من خلال تغيّراتها المختلفة.

وتغيّر اللغة خلال الزمان والمكان خاصّة نظريّة في داخل اللغة، وفي اللّغات كلّها، و إنّ التغيّر يحدث في الاتجاهات كلّها: النماذج الصوتية، والتراكيب الصرفية والنحوية، والمفردات.

ولكن ليس على مستوى واحد، ولا طبقًا لنظام معين ثابت ـ هذه التغيرات اللّغوية تعتمد على مجموعة من العوامل التأريخية.

ولمّا كانت دراسة هذه التغيرات دراسة وصفية، هي محض تعريف لأشكال التغيرات الحادثة، فانّه لا يمكن عزلها عن الأحداث التأريخية التي تصاحب وجودها.

---

(1) ينظر: الفكر اللغوي: 98 ـ 99.

(2) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 196.

(3) ينظر: مدخل إلى علم اللغة: 24.

(4) علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي: 264.

وإذا كانت الوظيفة الأولى لعلم اللغة الوصفي، هي أن يصف، ولعلم اللغة التأريخي هي أن يعرض التغيرات اللغوية، فمن الصعب كثيراً الفصل بين النوعين في مجال التطبيق العملي، وذلك لأنّ كل المصطلحات، التي استُعمِلت تحت العنوان الوصفي، قابلة من الناحية العملية للاستعمال مع الفرع التأريخي [1].

المنهج المقارن :.

يطبق المنهج المقارن على مجموعة اللغات المنتمية إلى أسرة لغوية واحدة[2]. وهو يقوم على المقارنة بين الظواهر اللغوية المشتركة في تلك اللغات ـ ذات الأصل الواحد ـ للكشف عن أواصر القربى بينها[3].

ولهذا المنهج ((أهمية بالغة ولازمة في كل الميادين اللغوية التي سارت فيها الاتجاهات اللغوية، وهو يؤدي أحسن النتائج وأفضلها متى أمكن حسن الاستخدام ودقة التطبيق))[4].

فالمنهج المقارن إذن ((يقوم على الموازنة بين الظواهر اللغوية في طائفة من الألسنة، إمّا للكشف عمّا بين هذه الألسن من أواصر القربى وهو ما يجري في اللسانيات المقارنة، وإمّا للكشف عمّا بين الألسنة جميعًا من خصائص مشتركة تؤدي إلى الكشف عن القوانين العامة للظاهرة اللغوية وهو ما يجري في اللسانيات العامّة))[5].

ويمكن التوصل من خلال هذه الدراسات المقارنة إلى معرفة درجة القرابة بين مجموعة اللغات التي وضعت تحت الدراسة، والأصل المشترك لهذه اللغات الذي تفرّعت

(1) ينظر: أسس علم اللغة: 137.

(2) ينظر: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي: 267، ومدخل إلى علم اللغة: 21، والمستشرقون والمناهج اللغوية الحديثة: 41.

(3) ينظر علم اللغة العام: 23.

(4) المصدر نفسه: 24.

(5) اللسانيات من خلال النصوص: 141.

منه جميعها والذي يدعى (اللغة الأم)[1]، ((تلك اللغة التي لا وجود لها الآن في صورة وثائق أو نقوش مكتوبة))[2]، وأنها ((لا تخرج عن كونها افتراضًا قابلاً للتعديل في أيّ وقتٍ طبقًا لما تؤدي إليه بحوث المستقبل))[3].

مجالات المنهج المقارن:

يتناول المنهج المقارن بنية اللغة في مجالاتٍ أربعة، وهي: الأصوات Phonology، وبناء الكلمة Morphology، وبناء الجملة Syntax، والدلالة Semantics.

ففي المجال الصوتي يقوم المنهج المقارن على افتراض ((التغيرات الصوتية التي تلاحظ بين مجموعة اللغات المقارنة، والتي تلخص آخر الأمر فيما يسمى (القوانين الصوتية) كقانون جريم (Grimm's Law) تغيرات مطّردة، وأنها تعمل في مساحات محددة وأزمنة محددة))[4].

لقد تبين في مجال البحث الصوتي المقارن أنّ مجموعة من الأصوات لاتكاد تخلو منها أيّ لغة من اللغات السامية كالأصوات الشفوية والأصوات الأسنانية، وعلى العكس من ذلك فهنالك أصوات أخر توجد في قسم من اللغات ولا توجد في القسم الآخر[5].

أمّا في مجال بناء الكلمة، فيقوم على أساس الصوامت ويتصل معنى المادة اللغوية في اللغات بمجموعة الصوامت التي تكوّن كل مادة، وتتكون الكلمات في اللغات السامية من مادة ثلاثية. وقد عبر عن هذه المادة بالصوامت الثلاثة (الفاء، والعين، واللام).

---

(1) ينظر: أسس علم اللغة: 168.

(2) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 167.

(3) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 201.

(4) علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي: 269، وينظر: مدخل إلى علم اللغة: 153.

(5) ينظر: علم اللغة العربية، مدخل تأريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية: 139، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 213ـ 228.

وكذلك تعد دراسة الضمائر في اللغات السامية من دراسات علم الصرف المقارن، فضلاً عن ظاهرة الإعراب التي تعدّ من خصائص اللغات السامية والتي احتفظت بها العربية والأكدية. ويدخل في بناء الكلمة أيضًا الجنس بنوعيه المذكر والمؤنث، وصيغ الفعل التي يطلق عليها في العربية: (المضارع، والماضي، والأمر) كل هذه العلوم تدخل ضمن علم الصرف المقارن للغات السامية[1].

أمّا في مجال بناء الجملة، فإنّ أهم نتيجة وصلت إليها الدراسات النحوية المقارنة هي تقرير صلة القرابة (Relationship) بين جمل أي مجموعة من اللغات؛ ((إذ يتناول المنهج المقارن دراسة الجملة الخبرية في اللغات السامية مثلاً. فعليةً كانت أو اسمية، ويتناول كذلك جميع القضايا المتعلقة ببناء الجملة في اللغات السامية كالاستفهام، والاستثناء، والمطابقة بين الفعل والفاعل والعدد والمعدود))[2].

أمّا في مجال الدلالة، فيتناول المنهج المقارن مقارنة بين الألفاظ ذوات المعنى المطابق، أو المقارب، وبحث هذه الألفاظ والتغير الدلالي الذي حصل لها حتى يصل اللغوي المقارن إلى شكل يعدّه الشكل الأصلي أو ما يدعى (بالشكل المنجوم Starred form) لهذه المجموعة من الألفاظ التي قامت المقارنة بينها، وهذا يدخل كلّه في علم الدلالة المقارن[3]، ((وأهم جانب تطبيقي لعلم الدلالة المقارن هو تأصيل المواد اللغوية في المعاجم، وتأصيل المواد المعجمية العربية بردّها إلى أصولها السامية إن وجدت))[4].

الصعوبات التي تقابل الباحث في ميدان الدراسات المقارنة :

1. إنّ الباحث في هذا الميدان يتعامل مع نصوص قديمة في صورتها المكتوبة، لا المنطوقة، فضلاً عن اندثار أغلب اللغات القديمة من واقع الاستعمال اللغوي،

(1) ينظر: علم اللغة العربية، مدخل تأريخي...: 139ـ140.

(2) مناهج البحث بين التراث والمعاصرة: 172.

(3) ينظر: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي: 270.

(4) مدخل إلى علم اللغة: 23.

فثمة مشكلات تتعلق بالكتابة، وطريقة النبر، وتطوّر الدلالة، والأصوات... إلى غير ذلك[1].

2. استنباط الأصول الأولى، للظواهر اللغوية المختلفة أمر بالغ الصعوبة؛ لأنّ سير تطوّر اللغات غامض في تفاصيله بالنسبة لنا غالبًا، وذلك في المرحلة السابقة للمرحلة التي وصلت إلينا منها وثائق لغوية[2].

3. ليس من اليسير الوصول إلى ترتيب يوضّح تسلسل اللغات القديمة زمنيًا في انشعابها من اللغة الأم، ليتّضح لنا أيّها أقدم، أو أكثر تمثيلاً للأصل[3].

4. تعترض المقارنين عقبةُ معرفةِ الأصلِ من الدخيل في لغات الأسرة اللغوية الواحدة. فضلاً عن وجود ((ظواهر لغوية مشتركة تُعَدّ إرثًا مشتركًا بين هذه اللغات، ورثته من الأصل الذي تفرّعت عنه[*]. وهو أصل توارى في ظلمات الزمن الموغل. ولم نعُدْ منه سوى ملامح الشبه التي تنتقل من الآباء إلى الأبناء لتدل على أنّ هؤلاء ينحدرون من سلالة واحدة))[4].

5. ومن الصعوبات التي يواجهها المنهج المقارن، أنّه يتجاهل العوامل التأريخية العديدة التي تأثرت بها اللغات المنتمية إلى أسرة لغوية واحدة، منذ نشأتها حتى عصرنا[3].

(1) ينظر: المستشرقون ومناهجهم اللغوية: 30.

(2) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 200.

(3) ينظر: المستشرقون ومناهجهم اللغوية: 39.

(*) الصواب: منه.

(4) المستشرقون ومناهجهم اللغوية: 41.

(5) ينظر: لغات البشر: 72.

علاقة المنهج المقارن بالمنهج الوصفي والتأريخي:

المنهج المقارن امتدادٌ للمنهج التأريخي، في أعماق الماضي السحيق، وينحصر في نقل منهج التفكير، الذي يطلق على العهود التأريخية، إلى عهود لا نملك منها أيّ وثيقة [1].

وقد أوضح مايه (Meillet) التداخل بين المنهجين المقارن والتأريخي، بقوله: ((حقيق بنا أن نقرّ ونعترف بأنّه لا يوجد علم يسمى بالقواعد المقارنة... إذ لا توجد إلا طريقة مقارنة، وأنّ ما ندعوه خطأ بالقواعد المقارنة ليس إلا شكلاً من أشكال علم اللغة التأريخي، فإذا ما أردنا بحث القواعد المقارنة لإحدى اللغات درسنا تأريخ هذه اللغة على هدي الطريقة المقارنة))[2].

ويعتمد المنهج المقارن على المنهجين الوصفي والتأريخي ((إذ إنّ هذا المنهج يتطلّب القيام بدراسة وصفية مستقلّة لكل لغة تقارن بلغة أو بلغات أخرى ومعلوم أنّ الدراسات المقارنة هي شكل من أشكال الدراسة التأريخية؛ لأنّ تشعّب اللغة الأم أو الأصل إلى لغات إنّما هو تطوّر تأريخي))[3]

(3) ينظر: أسس علم اللغة: 176.

(4) تأريخ علم اللغة منذ نشأته حتى القرن العشرين: 183، 187.

(5) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 173.

المبحث الأول

تطبيقات المنهج المقارن عند الدكتور

رمضان عبد التواب

لقد أدرك الدكتور رمضان عبد التواب أنّ دراسة العربية في ضوء المنهج المقارن ضرورة يقتضيها البحث اللغوي على الرغم من الصعوبات التي تواجه الباحث في هذا الميدان، إذ يقول: ((ومع كل هذه الصعوبات أثمرت الدراسات السامية المقارنة في القرن الماضي، والقرن الحالي، ثمرات عظيمة، وأصبحنا نقف في كثير من المسائل فيها، على أرض ليست هشّة. والفضل في كل هذا للمستشرقين من علماء الغرب))[1].

وكان يؤكد أهمية الدراسات الساميّة للعربية؛ إذ يقول: ((لا شكّ أنّ هناك فوائد كثيرة، تعود على الدرس اللغوي، من معرفة الدارس باللغات الساميّة؛ فإنّه فضلاً عمّا تفيده هذه المعرفة، بتأريخ الشعوب الساميّة، وحضارتها، ودياناتها، وعاداتها وتقاليدها ـ تؤدي مقارنة هذه اللغات باللغة العربية، إلى استنتاج أحكام لغوية، لم نكن نصل إليها، لو اقتصرت دراستنا على العربية فحسب. ونفسر بهذا الأمر سر تقدّم المستشرقين،في دراستهم للغة العربية، ووصولهم فيها إلى أحكام لم يُسبقوا إليها؛ لأنّهم لا يدرسون العربية في داخل العربية وحدها، بل يدرسونها في إطار اللغات السامية)) [2].

والدكتور (رمضان عبد التواب) من اللغويين العرب المعاصرين الذين أفادوا من مناهج البحث الحديثة، ودرسوا العربية في ضوئها، فوصلوا في دراستهم إلى آراء ناضجة، صححت بعض أوهام القدامى، وحلّت كثيرًا مما كان مستغلقًا من ظواهر العربية في الأصوات والمفردات والتراكيب.

---

(1) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 201.

(2) فصول في فقه اللغة العربية: 47.

وسأبين ما قرّره عبد التواب من آراء في الظواهر اللغوية اعتمادًا على المنهج المقارن، وعلى النحو الآتي:-

أولاً: النون والميم في العربية:-

النون والميم من الأصوات المائعة، وهي: (اللام، والميم، والنون، والراء) وهي التي يسمّيها علماء العربية بالأصوات المتوسطة.

تناول الدكتور (رمضان عبد التواب) حرفيْ النون والميم في مجموعة الأصوات المائعة، وقال: إنّ هذه الأصوات قد بقيت في اللغات السامية كلها، مستعينًا على ذلك بالمنهج المقارن فمثال الميم:

كلمة: (مَـلأ) في العربية، يقابلها: في العبرية: malē، وفي الآرامية: mlā، وفي الحبشية: malá، وفي الأكادية: malū .

ومثال النون: (نَفَخَ) في العربية، يقابلها: في العبرية: nāfah، وفي الآرامية: nfah، وفي الحبشية: nafha، وفي الأكدية: napāhu [1].

وبعد ذلك انتقل الدكتور عبد التواب إلى الحديث عن انقلاب حرف (الميم) إلى نون في العربية مستدلاً بمقارنة العربية مع أخواتها الساميات، فقال: ((... غير أنّ اللغة العربية، قد تحوّلت فيها (الميم) التي تقع في الطرف أصلاً، إلى (نون) ، إلا إذا أريد الاحتفاظ بها، طردًا للباب على وتيرة واحدة؛ مثل الأمر: (قُمْ) من: (قامَ)، أو لم تصر متطرفة إلا بعد سقوط الحركة الأخيرة من الكلمة، مثل الضمير: (هُمْ)، وأصله: (هُمُ).

ومن أمثلة انقلاب (الميم) نونًا: كلمة: (إنْ) فهي: في العبرية: im ، وفي الحبشية: éma، وفي الأكادية: Šumma. ومن أمثلة ذلك أيضًا: (التّمْييم) الذي يوجد في الأكادية، في مثل: kalbum، وهو يقابل: (التنوين) في العربية في نحو: (كَلْبٌ)))[2].

ولهذه العلاقة الصوتية بين الميم والنون يرجع الدكتور رمضان عبد التواب السبب في أن يتوالىٰ هذان الصوتان في السجع والفاصلة، في اللغة العربية، من دون أن يختل

(1) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 226ـ227.

(2) المصدر نفسه: 227.

النغم، مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝١ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ۝٣ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ (1)، وفي الشعر كقول الراجز: واللهِ ما فَضْلي على الجيرانِ إلاّ على الأخوالِ والأعمامِ.

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أيضًا، أنّ هذه العلاقة هي التي تفسر لنا ورود بعض الكلمات في العربية القديمة، بروايتين في آخرها، إحداها: بالميم، والأخرى: بالنون؛ مثل: الغَيْمْ والغَيْنْ، والقاتِمْ والقاتِنْ (للأسود)، وغير ذلك(2).

ثانيًا: تعاقب الأصوات:-

قال الله تعالى: ﴿فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ (3). اختلف أهل التفسير في قوله تعالى: وفومها(4)، هل أصل الكلمة في العربية بالثاء أم بالفاء؟ وقرأ ابن مسعود:(وثومها) بالثاء(5).

قال ابن جني (ت392 هـ): ((وذهب بعض أهل التفسير في قوله تعالى: (وفومها) إلى أنّه أراد الثوم، فالفاء على هذا بدل عنده من الثاء. والصواب عندنا إنّ الفوم: الحنطة وما يختبز من الحبوب، يُقال: فَوَّمتُ الخبز، أي: خبزته، وليست الفاء على هذا بدلاً من الثاء))(6).

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب في ضوء معرفته باللغات السامية أنّ ((الشين العبرية، التي تقابل تاء في الآرامية، تقابل ثاء في العربية وتلك قاعدة مطّردة، في مقارنات أصوات اللغات السامية؛ فمثلاً: كلمة: (شوْر) Šor في العبرية، تقابل: (تَوْرا) tawrā في الآرامية، وتقابل كلمة (ثوْر) في العربية.

---

(1) القلم / 1ـ 4.

(2) ينظر: المنهج إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : 227ـ 228.وامثلة أخرى في: القلب والإبدال لابن السّكيت: 17ـ 22.

(3) البقرة / 61.

(4) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 1/ 251، و الجامع لأحكام القرآن: 1/ 425.

(5) شواذ القراءات: 63، وهي لغة تميم.

(6) سر صناعة الإعراب (تح: حسن هنداوي): 1/ 251.

وكذلك كلمة: (شُوم) Šūm في العبرية، هي: (ثُومًا) tawma في الآرامية، و(ثـوم) في العربية. ومعنى هذا أنّ أصل هذه الكلمة في العربيـة بالثـاء، وأمّـا الفـاء، فهـي تطـوّر عنها. وقد جاءت كلمات كثيرة في العربية، وقـد تعاقبـت فيهـا التـاء والفـاء، مثـل: اللثـام واللّفام، وجَدَثَ وجَدَفَ (للقبر)، وحثالة وحفالة))[1].

كذلك يطبّق الدكتور رمضان عبد التواب القاعدة السابقة ((علـى الفعـل: (ثـابَ) بمعنى: رَجَعَ، نعرف أنّ الفعل الآخر: (تابَ) بمعنـى رجـع عـن الـذنب، لـيس أصـيلاً في العربية، وإنّما هو مستعار من الآرامية، من النصوص الدينية التي استعمل فيها هذا الفعـل بكثرة، في هذا المعنى الخـاص، فالفعـل في العبريـة: (شـابَ) šāb، والآراميـة:(تـابَ) Tāb بمعنى (رجع) مطلقًا، كالفعل (ثابَ) في العربية))[2].

إنّ السبب في تعاقب الأصوات هذا يرجع ـ في نظر الدكتور رمضان عبد التـواب ـ إلى الخطأ السمعي، فهـو يقـول: إنّ الانقلابـات الـصوتية ((ليـست إلاّ نتيجـة لأخطـاء السمع، فإنّ الطفل يعتمد في تلقي اللغة عن المحيطين به على حاسّـة الـسمع، ولمـا كانـت هذه الحاسـة عرضـة للزلـل في إدراكهـا للأصـوات، ولا سيّما تلـك الأصـوات المتقاربـة المخارج، كان من الطبيعي أن يجانب الطفل السَداد في بعض ما ينطق به محاكيًا مـن حولـه، وليس ذلك قاصرًا على الطفل، إذ قد يخطئ الـشخص البـالغ كـذلك في الـسمع، ويخلـط بعض الأصوات بأصوات أخرى قريبة منها في المخرج، وأذكر أننـا كنـا نكتـب وراء مُمْـل ينطق بكلمة (شَعَثَ) فكتبها بعضنا (شعفَ) بالفاء لا بالثاء)) [3].

يبدو لي أنّ هذا الرأي لايخلو من إيغال أو مغالاة؛ لأنّ الخطأ الـسمعي لايمكـن أن يرقى إلى تكوين ظاهرة لغوية، وإنّما يعزى ذلك إلى طبيعة اللغات، فإنّ لكلّ لغة سَـنَنَها في النطق والتركيب.

(1) فصول في فقه العربية: 47.

(2) المصدر نفسه: 48.

(3) لحن العامة والتطور اللغوي: 36.

ثالثـًا: أُولىٰ و أُولاء:-

جاء في كتب النحو أنّ صيغتي (أولىٰ وأولاء) من أسماء الإشارة لجمع المذكر والمؤنث، بمعنى: هؤلاء، وعزيت (أولىٰ) لقبيلة تميم، كما عُزِيَت (أولاء) بالمد لأهل الحجاز[1]. فأيّ الصيغتين هي الأصل في اللغة؟.

يرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ الصيغة غير المهموزة (أولى) هي الأصل في اللغة مستعينًا بمقارنة العربية مع شقيقاتها من الجزريات الأخرى؛ فلا يوجد أثر للهمزة في هذه الصيغة في العبرية والسريانية والحبشية[2].

وبعد نظرة في اللغات السامية يقرر عبد التواب أنّ ما روي عن الحجازيين ((ليس إلا حذلقة ومبالغة في التفصح منهم، إذ كانوا يقولون في لهجات الخطاب عندهم، بكل تأكيد: صحرا، وحمرا، ومينا؛ فعاملوا (أولى) – التي لا همز فيها في الأصل – معاملة هذه الكلمات، وقالوا لذلك: (أولاء) على طريق الحذلقة والمبالغة في التفصح)) [3].

رابعًا: همزة (اطمأنّ):-

اطمأنّ: معناها (هبط، او هدأ وأستقرّ وسكن) والثلاثي منها غير مستعمل في العربية، وهو في العبرية بمعنى: أخفى،والشيء إذا خَفِيَ هدأ وأستقرّ[4]. ذهب سيبويه إلى أنّه مقلوب وأنّ أصله من طَأْمَنَ. وخالفه أبو عمر الجرمي (ت225هـ) فرأىٰ رأيا آخر[5]. ويقول ابن جني: ((إنهما أصلان متقاودان كجَبَذَ وجَذَبَ))[6].

ويرى الدكتور (رمضان عبد التواب) أنّ اعتقادهم الهمزة في كلمة مثل: (اطمأنّ) أصلية ((يكذبه أنّ المادة في العبرية: (طَمَنْ) Tāman ليس فيها الهمز. والتعليل العلمي

---

(1) ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: 1/ 134، وهمع الهوامع: 1/ 75.

(2) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 155.

(3) المصدر نفسه: 155.

(4) ينظر: فصول في فقه العربية: 209.

(5) ينظر: الكتاب: 2/ 130، والخصائص: 2 / 74، واللسان (طمن): 17 / 128.

(6) الخصائص: 2 / 75.

لوجود الهمز فيها في العربية، أنّ الكلمة أصلها:(اطمانّ)، على وزن: احمارّ واصفارّ، ثم استخدمت الكلمة في الشعر بكثرة، فاضطر الشاعر إلى التخلص من التقاء الساكنين ـ على قول النحاة ـ بإقحام همزة، كما قال كُثيّر عزّة:

وأنتَ ابنُ ليلى خير قومك مشهدًا إذا ما احمأرت بالعبيط * العوامِلِ))[1].

خامسًا: ضياع صيغة المبني للمجهول في العامية العربية:ـ

يلاحظ أنّ صيغة المبني للمجهول (فُعِلَ و يُفْعَلُ) في الفصحى قد نابت عنها في العامية: (انْفَعَلَ)؛ مثل: انْكَتَبْ ، وانْفَهَمْ، ويتْعَمَل. بدلاً من: كُتِبَ، وفُهِمَ ويُعْمَلُ، أو صيغة:(اتْفَعَل)؛ مثل: اتْقَتَل، واتْرَمى، بدلاً من: قُتِلَ، ورُمِيَ.

ويرى الدكتور(رمضان عبد التواب) أنّ دراسة اللغات السامية قد تفسر لنا مثل هذه الظواهر في العاميّة العربية، ففي اللغة العبرية توجد الصيغة الأولى، وهي على وزن: (نِفْعَل)؛ مثل: نِقْتَل، بمعنى قُتِلَ، وفي الآرامية توجد الصيغة الثانية، على وزن: (اتْفْعِل)؛ مثل: اتْقْتِلْ، بمعنى: قُتِلَ[2].

سادسًا: اشتقاق لفظة اسـم:ـ

اختلف اللغويون القدامى في أصل اشتقاق الاسم، فقد ((ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة، وذهب البصريون إلى أنّه مشتق من السمو، وهو العلو... أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا أنّه مشتق من الوسم؛ لأنّ الوسم في اللغة هو العلامة، والاسم وسمٌ على المسمى، وعلامة له يعرف به... وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا أنّه مشتق من السمو؛ لأنّ السموّ في اللغة، هو: العلوّ، يقال: سما يسمو سمُوًّا، إذا علا، ومنه سميّت السماءُ سماءً لعلوّها، والاسم يعلو على المسمّى، ويدل على ما تحته من المعنى...))[3].

(*) العبيط: ((الدم الخالص الطريّ))، مختار الصحاح: (عبط) 409.

(1) فصول في فقه العربية: 49. والبيت في ديوانه: 294.

(2) ينظر: فصول في فقه العربية: 49، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 239.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: (م/ 1)، 1/ 6، وينظر: مسائل خلافية في النحو: 1/ 59.

وفي ضوء مقارنة الأصوات السامية يقرّر الدكتور عبد التواب ((أنّ هذه الكلمة، مع كلمات أخرى كثيرة؛ مثل: (يد) و(دم) ذات أصل ثنائي، فهذه الكلمة في العبرية: (شِم) Šēm، وفي الآرامية: (شما) Šmā، والألف الأخيرة فيها أداة التعريف، وفي الحبشيّة: (سِم) Sem، وفي الأكادية: (شُمُ) Šumu))[1].

وإلى مثل هذا ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي وقرّر: ((أنّ الاسم من المواد الثنائية القديمة في العربية وهي كذلك في اللغات السامية الأخرى فالسين والميم أو الشين والميم مادة الكلمة، ولم تكن الألف إلا زيادة اقتضاها الوصول إلى الساكن وهو السين؛ لأنّ العربية قد جرت على ألاّ يُبْتَدأ فيها بساكن... ولعلّ بسبب من ذلك أنّ طريق هذه الألف في رسم(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ) كما حذفت ألف (ابن) بين علمين))[2].

سابعًا: أصل (ليس):-

إنَّ اللغويين الأقدمين عرضوا لمواد فعلية إلاّ أنّهم ذكروا فيها ما لايتّصل بحقيقتها إمّا لنقص في أدواتهم، وإما لبعدهم عن الأسلوب العلمي الذي يقوم على المقارنة في بحث المسائل اللغوية السامية[3].

ومن هذه المواد الفعل (ليس)، إذ يقول الخليل بن أحمد (ت 175هـ): إنّها مركبة من ((لا أيس، فطرحت الهمزة، وألزِقَتْ اللام بالياء، ودليله: قول العرب: (ائتني به من حيث أيس وليس)، ومعناه: من حيث هو ولا هو))[4]. وتبعه الفرّاء والكوفيون من بعده[5].

---

(1) فصول في فقه العربية: 49.

(2) النحو العربي، نقد وبناء: 43.

(3) ينظر: مباحث لغوية: 67.

(4) العين : (ليس) 7/ 300.

(5) ينظر: لسان العرب: (ليس) 8/ 97.

ويرى الدكتور محمد حسين آل ياسين أنّ الفراء مصيب في هذا؛ إذ يقول: ((والحق أنّ مذهبه(*) ذلك أنها ـ أي ليس ـ سامية قديمة، يقابلها في العبرية (يش) و(لـُويش) أي: يوجد ولا يوجد، وهو المعنى المقصود من قول العرب الذي نقله الفراء))(1).

وهناك آراء للغويين آخرين جاءت بخلاف ما قاله الخليل والفراء. فهي عند ابن السراج (ت 316هـ) حرف بمنزلة (ما)، وتبعه ابن شقير (ت317هـ)، وأبو علي الفارسي (ت 377هـ) (2).

وهناك رأي آخر يذهب أصحابه إلى القول إنّ (ليس) فعل لاينصرف، جاء على وزن (فَعِلَ) ـ بكسر العين ـ ثم أسكنت عينه للتخفيف(3).

وقد قرّر الدكتور(رمضان عبد التواب) أنّ النظر في ((اللغات السامية الأخرى يدل على أنّ (ليس) مركبة من (لا) وكلمة (أَيْسَ)، التي لا وجود لها الآن في اللغة العربية، إلاّ في بعض التعبيرات القديمة، كقول العرب: (ائتني به من حيث أَيْسَ ولَيسَ) ومعناه: من حيث هو ولا هو، وكذلك قولهم: (الأَيْس واللَّيْس) بمعنى الوجود والعدم. وهذه الكلمة تقابل في العبرية: (يشْ) yēš بمعنى: يوجد، ونفيها: (ألْ يش) áLyēš = ليس. وكذلك في الآشورية: (إشُو) išu ونفيها: (لَشُو) Laššu وهكذا))(4).

ثامنًا: أدوات التعريف والتنكير:ـ

كثيرًا ما يقف الباحثون عند ظاهرة التعريف والتنكير فيتناولونها بالدرس والمقارنة، وبخاصة في ضوء الأداة ووظيفتها النحوية وتطورها خلال حقبة زمنية سحيقة، والانحرافات التي أصابتها – في مرحلة تطوّرها – مع اختلاف صيغتها بين الساميات أفي السوابق يكون اقترانها بالاسم أم اللواحق؟.

(*) الصواب: أنّه مذهب الخليل، وهو سابق الفراء في هذا والفراء تبعه فيه.

(1) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: 403.

(2) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 1/ 293 (طبعة: محمد محيي الدين عبد الحميد)، ودراسات في اللغة: 55.

(3) ينظر: المنصف: 1/ 258، والصحاح: (ليس) 3 / 976، ولسان العرب: (ليس) 8/ 96.

(4) فصول في فقه العربية: 48، وينظر تفصيل ذلك في: لحن العامة والتطور اللغوي: 373.

وتأتي تلك العناية البالغة من الباحثين بشأن الأداة؛ لأنها تُعَد وسيلة مهمة من وسائل تعبير هذا النظام وتشغل الجانب الأكبر منه.

ولعلّ من الصعب جدًا على الدراسة المقارنة حسم مشكلة الأصل التاريخي لنظام التعريف والتنكير، وهل عرفت الساميات – في أصولها الأولى – نظامًا قديمًا سبق ظهور الأداة؟ وما خصائصه إنْ أمكن تحديدها في ضوء تلك الدراسات؟؛ ((إذ لا يسعفنا الدرس المقارن – فيما عثر عليه من النصوص والنقوش القديمة – أن يحدد زمنيًا الأصل الأول لهذا النظام سوى تصوّرات منشؤها المقارنة والتحليل، وإشارات ضمنية أشار لها* ثُلَّة من الباحثين، نلمس منها اضطراب الدرس المقارن بإزاء هذه المشكلة))[1]. حتى ذهب بعضهم إلى استحالة تعرّف أيّة وسيلة في السامية الأم للتعبير عن التعريف والتنكير[2]. ويوجد للتعريف في العربية الأداة: (ال) توضع في أول الكلمة، وفي العبرية الأداة: (ha) على رأي بروكلمان[3]، أو (han) على رأي أولجناد، أو: (hal) على الرأي الشائع الذي ارتضاه معظم الدارسين للعبرية، وهذه الأداة ـ كالعربية ـ توضع في أول الكلمة وأداة التعريف في العربية الجنوبية لاحقة تلحق آخر الكلمة على هيأة نون مسبوقة بفتحة (an)[4].

وفي الآرامية كانت (هاءً) تلحق آخر الاسم ثم اختصرت فيما بعد وصارت ألفًا ممدودة تلحق آخر الاسم[5].

(*) الصواب: إليها.

(1) التعريف والتنكير في العربية: 7.

(2) ينظر: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 168.

(3) ينظر: فقه اللغات السامية: 103، وخصائص العربية في الأفعال والأسماء: 68، وأداة التعريف في العربية: 95.

(4) ينظر: المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية القديمة: 14.

(5) ينظر: أداة التعريف في العربية: 95.

وفي السريانية كانت تلك الألف الممدودة لاحقةً فقدت دلالتها التعريفية بعد زمنٍ وأصبحت جزءًا من الكلمة تلحق نهاية الاسم، فلا تدل على التعريف إلاّ في المفعول المباشر، الذي ألْحَقَتْ به السريانية المتأخرة لام الجر[1].

وقد يكون أصل الأداة في السريانية (الألف والهاء) وقد أسقط الاستعمال منها (الهاء) قبل أن تفقد دلالتها التعريفية[2].

ويرجح علماء الساميّات أنّ الأصل في أداة التعريف السامية هو (الهاء واللام) غير أنّه لم تحتفظ به أية لغة من اللغات السامية؛ إذ نجدها في العبرية (هاء) مشكولة بفتحة قصيرة (הַ) وبعدها حرف مشدَّد، إذا لم يكن من حروف الحلق، فإن كان واحدًا من هذه الحروف لم يُشدَّد. والتشديد علامة على إدغام العنصر الثاني من عناصر أداة التعريف في أول الكلمة المعرَّفة في نظر هؤلاء العلماء.

وهنا يسأل الدكتور (رمضان عبد التوّاب) عن العنصر الذي أدغِمَ في هذا الحرف، فيقول: ((إننا نجد العنصر لأداة التعريف في العربية، هو(اللام) فما المانع أن تكون تلك اللام، هي التي أدغِمَت هنا في العبرية؟))[3].

أمّا العالم (أولجناد) فهو يرى أنّ الأصل في أداة التعريف الساميّة هو (الهاء والنون)؛ لأنَّ النون ينالها الإدغام كثيراً في العبرية، إلى درجة أنّ الأفعال التي فاؤها (نون)، قد كوّنت تصريفًا بعينه في هذه اللغة، وقد ذهب إلى هذا الرأي، حين وجد أداة التعريف في العربية الجنوبية هي النون ( ) التي تلحق آخر المعرَّف [4].

أمّا إذا امتنع التشديد في حالة وجود أحد حروف الحلق، فيقول الدكتور عبد التواب: ((... فلماذا لم تظهر هذه اللام (أو النون) في نطق العبرية، كما ظهرت اللام في اللغة العربية؟ ولماذا استعيض عن ذلك بإطالة حركة الهاء في بعض الأحيان؟))[5].

---

(1) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 242.

(2) ينظر: خصائص العربية في الأسماء والأفعال: 68.

(3) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 243.

(4) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 243.

(5) المصدر نفسه: 244.

الذين قالوا إنّ أصل أداة التعريف السامية هي (الهاء واللام)، فسرُّوا التعريف بالأداة (أل) في العربية، إنّ الألف حلّت محل الهاء في السامية، كما أنّ اللام تدغم كذلك في العربية في الحروف الشمسية، ولا تدغم في الحروف القمرية فيما بعدها.

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((أمّا تقابل الألف في العربية مع الهاء في العبرية، فله أمثلة كثيرة؛ فالاستفهام في العربية بالألف، وفي العبرية بالهاء... وفي بعض اللهجات الحديثة تستخدم الهاء في اسم الإشارة وأداة التعريف بدلاً من الألف؛ فيقال: (هَلْيُوم) يعني: اليوم، و(هَرَّجُل) يعني: الرجل، فهل هذا من الإبدال في داخل اللغة الواحدة، مثل: (أراق وهراق)؟ أو هي عناصر قديمة؟ أو أنّ الكلام مختصر من اسم الإشارة مع المعرَّف، بسبب السرعة في الكلام، وأصل العبارة: (هذا اليوم) و(هذا الرجل)؟))[1].

وفي بعض اللهجات العربية القديمة، وهي: طيىء، والأزد، وحمير، تحل الميم محل اللام في أداة التعريف، وهي الظاهرة المعروفة عند علماء اللغة العرب، بظاهرة (الطمطمانية). وقد عرفنا أنّ اللام والميم والنون، من الأصوات المتوسطة أو المائعة، التي يُبدل بعضها من بعض، والأمثلة على ذلك كثيرة من اللغات الجزرية (السامية) أنفسها[2].

أمّا اللغة الحبشية فلا وجود لأداة التعريف فيها وكذلك الحال في اللغة الأكدية[3].

يتُضح مما تقدّم بأنّه ((ليس لأداة التعريف أصالة في اللّغات السّاميّة))[4] فسلوك كل لغة من اللغات السامية في اصطناع أداة للتعريف خاصّة بها يؤكد أنّ نظام الأداة كان مرحلة جديدة من مراحل تطوّر نظام التعريف، ولعلّ ما يؤكد ذلك خلو الحبشية والأكدية من أداة التعريف.

---

(1) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 245.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 246.

(3) ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 187، وفقه اللغات السامية: 103.

(4) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 187.

ويرى الدكتور(رمضان عبد التواب) أنّ اللغات السامية لم تكن على ما يبدو ((تستخدم في الأصل رمزًا أو أداةً بعينها للتعريف. وقد حافظت الأكادية والحبشية على ذلك الأمر؛ ففي اللغة الحبشية يمكن للاسم المجرد أن يدل على التعريف الإشاري الدقيق؛ فمثلاً كلمة: yōm يمكن أن يكون معناها في سياق النّص: (اليوم). ولا تزال تلك المقدرة على هذا السلوك، موجودة كذلك في العربية؛ ففي تأريخ الطبري مثلاً: (سَدُومُ يومًا هالك) [1] يعني: سدوم اليوم هالك. وفيه كذلك: (فقال أبو قبيس: لا أسلم سنةً)[2] يعني: السنة، وفيه أيضًا: (إنّما عهدك بالعمل عامًا أوّل)[3] يعني: العام الماضي))[4].

أمّا نظام التنكير: فعَرَفَ ـ خلال مراحل تطوّره ـ أكثر من وسيلة واحدة للإفصاح عن دلالته، وبوصف تلك الوسيلة على أنّها عنصرٌ يدلنا على تنكير ما ورد.

إنّ ثمة ظاهرةً شائعةً في اللغات الجزرية (السامية) تدعى بظاهرة (التمْيم) التي لها علاقة وثيقة بنظام التنكير السامي فضلاً عن ظهور وسيلة أخرى تدل على التنكير، وهي خلو الاسم من العلامة الملحقة به. وفي العربية الشمالية والجنوبية أداةٌ معيّنةٌ للتنكير، وهي: (الميم) في الجنوبية، ويرجّح أن يكون التمْييم قد تطوّر إلى تنوين في العربية الشمالية، وظلّ محافظًا على دلالته التنكيرية[5]، فأصبح في الجنوبية (التَمْييم)، وفي الشمالية: (التنوين).

ورجّح كثير من الباحثين أنْ يكون التمييم هو اقتباس من (ما) بمعنى: (شيء ما) التي تدل على حالة النكرة في العربية، ومن هؤلاء الباحثين: ميسنر، وبروكلمان[6].

---

(1) تأريخ الرسل والملوك (تأريخ الطبري): 1/ 306.

(2) تأريخ الرسل والملوك (تأريخ الطبري): 2/ 406.

(3) المصدر نفسه: 4/ 356.

(4) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 241.

(5) ينظر: مدخل إلى نحو اللغات السامية: 168، وأداة التعريف في العربية: 95.

(6) ينظر: نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي: 79.

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب ((أنّ كلمة:(ما) التي ترتبط بها نهاية التمييم، لم يكن لها هناك معنى العموم، وإنّما كانت تدل على التفخيم والتعظيم))[1].

ويبدو لي أنّ القول الأول هو الأرجح؛ لأنّ الإجماع قام على اقتباس التمييم من (ما)، كذلك ((استخدمت العربية الحديثة كلمة (ما) بعد المفرد للتعبير عن كونه نكرة. نجد هذا شائعًا في النثر العربي الحديث، مثل: شيءٌ ما وقتٌ ما، اصطلاحٌ ما، تأليفٌ ما، إلى حدٍّ ما))[2]. وهذا التعبير له جذوره في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ ﴾[4]. قال البيضاوي في تفسير آية البقرة: ((و (ما) إبهامية تزيد النكرة إبهاما وشياعًا وتسدُّ عنها طرق التقييد، كقولك أعطني كتابًا مّا، أي: أيّ كتابٍ كان))[5].

وتوجد من ظاهرة التمييم بقايا في العربية: في كلمة: (فم) و(ابنم) في مثل قول المتلمس:

وهَلْ لِيَ أُمٌّ غَيْرُهَا إنْ هَجَوْتُهَا   أبَى اللّهُ إلاّ أنْ أكونَ لَها ابْنَما [6].

((بدليل أنّ الإعراب يجري في هذه الكلمة الأخيرة على النون والميم معًا))[7].

ونجد أنّ الحبشية والعبرية زال منهما أثر التمييم سوى بعض الظروف الجامدة التي ظلّت محافظة عليه، ومن أمثلتها في الحبشية: (Temālem) ويعني (امس)، وفي العبرية: (Yōmām) ويعني (نهار / كلّ يوم)، ولا تزال كذلك في الآرامية؛ مثل: (īmāmā)، (نهارًا) وكان أصلها قبل دخول التعريف imam)) ممّا دلّ على صيرورتها جزءًا من الكلمة فقدت دلالتها التعريفية.

---

(1) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 246.

(2) دراسات في الأدوات النحوية: 115.

(3) البقرة / 26.

(4) ص / 11.

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 1/ 62.

(6) الخصائص: 2/ 182

(7) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 247.

أمّا الأكدية فقد فقدت معناه الأصلي وظل (التمْييم) فيها لاحقةً على نحو السّمَة العامّة في الأسماء غير مرتبط بمعنى التعريف والتنكير[1].

ولقد عَرَفَ اللّغويون العرب القدامى أنّ الأصل في التنوين في العربية هو التنكير[2]؛ ولكن ذلك جعل تفسير دخول التنوين في الأعلام العربية؛ مثل: (محمدٌ) و (عليٌّ)، أمرًا صعبًا؛ لأن العلم معرفة كما نعلم . وفي تفسير ذلك، يقول ابن جني: ((التنوين دليل التنكير... فإنْ قلتَ: فإذا كان الأمر كذلك، فما بالهم نوّنوا الأعلام، كزيدٍ وبكرٍ؟ قيل: جاز ذلك؛ لأنها ضارعت بألفاظها النكرات؛ إذ كان تعرّفها معنويًا لا لفظيًا؛ لأنه لا (لام) تعريف فيها ولا إضافة)) [3].

ويرى الدكتور (رمضان عبد التواب) في تفسير ذلك ((أنّه يمكن أن يكون في كلّ عَلَم شيء من الشيوع، وإن كان أقل من شيوع النكرة؛ إذ كثيرون يسمّون بمُحَمّدٍ وعليٍ، وغيرهما؛ فالتنوين في الأعلام للدلالة على هذا الشيوع النسبي؛ ولذلك نراه يزول عندما يوصف العلم بكلمة: (ابن)؛ لأنّ الدائرة قد ضاقت بهذا الوصف، وأصبح العلم محدّدًا غاية التحديد، ببيان النسب؛ ولذلك لا يدخله التنوين في هذه الحالة؛ فيقال مثلاً: (محمدُ بن علي) وما أشبه ذلك... وليس حذف التنوين من العلم الموصوف بابن هنا، بسبب التقاء الساكنين كما يدّعي بعض النحاة؛ بدليل (حذفه من: هندُ بنت عاصم، على لغة من صرَف هندًا، وإن يلتق ساكنان) [4]. ويدل على أن التنوين في الأعلام لتنكيرها كذلك، أنّه إذ تحدّدَ تعريفُ العلم تحديدًا قاطعًا بالنداء، منع التنوين؛ كقولنا مثلاً: (يا محمّدُ) و (يا عليُّ))) [5].

---

(1) ينظر: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 164.

(2) ينظر: قول ابن جني في المنصف: 1/ 69، والخصائص: 3/ 65،

(3) الخصائص: 3 / 240.

(4) الاقتراح : 52.

(5) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 248 – 249.

تاســعًا: التذكير والتأنيث:-

إنّ الإنسان الأول حينما عرف الفرق بين الذكر و الأنثى في الإنسان والحيوان، لفت نظره هذا الاختلاف في الجنس، وانعكس أثر ذلك بالطبع على لغته.

وقد تناول الدكتور (رمضان عبد التوّاب) ظاهرة التذكير والتأنيث في اللغة مستعينًا بالدراسة المقارنة؛ إذ يقول: ((وتدل مقارنة اللّغات السامية مثلاً على أن الساميين القدماء كانوا يفرّقون بين المذكر والمؤنث في اللغة، لا بوسيلة نحوية، ولكن بكلمة للمذكر وكلمة أخرى من أصل آخر للمؤنث؛ ففي اللغة العربية مثلاً: (حمار) للمذكر في مقابل (أتان) لأنثى الحمير.... وفي اللغة العبرية: áyil (كبش) في مقابل: rāhēl (نعجة – رَخِل) لأنثى الكبش. وفي السريانية: gadgā(جَدْي) في مقابل: ezzā (عنز)، وهي في الآشورية: gadū (جدي) و énzu (عنز). ومثل ذلك في الحبشية: ab (أب) في مقابل: em (أمّ). وغير ذلك كثير))[1].

ولم تسر اللّغات البشرية كلّها على نمط واحد في توزيع أسمائها في هذه الظاهرة0 فاللّغات الهندوأوروبية جعلت الأسماء الموجودة فيها أقسامًا ثلاثة: مذكر، ومؤنث، وقسم ثالث محايد، وهو في الأصل ما ليس مذكرًا ولا مؤنثًا.

ويرجع الدكتور (رمضان عبد التواب) السبب في هذا التقسيم إلى أنّ الجمادات كالحجر والجبل، والمعاني كالعدل والكرم، وغير ذلك أشياء لاصلة لها بالجنس الحقيقي على وجه الإطلاق، فلا يلحظ فيها تذكير ولا تأنيث بالمدلول الحقيقي الطبيعي لهاتين الكلمتين[2].

أمّا اللّغات السامية، فقد وزّعت أسماء القسم الثالث وهو المحايد، على القسمين الآخرين، فالأسماء فيها إمّا مذكرة وإمّا مؤنثة. ومثل ذلك حدث في اللغة الفرنسية [3].

---

(1) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 251.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 252.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 252ـ253.

ويرجع الدكتور(رمضان عبد التواب) هذا التقسيم إلى تأمّلات خرافية على أنّ العالم كلّه من الأحياء؛ ((إذ إنّنا لا نجد في كثير من الأحيان صلة عقلية منطقية، بين الاسم وما يدل عليه من تذكير أو تأنيث. والدليل على فقدان هذه الصلة العقلية، أنّ مِنَ اللّغات ما يعدّ بعض الكلمات مؤنثًا، وهي مذكرة في لغات أخرى، والعكس بالعكس؛ فمثلاً تعد اللغة العربية: (الخمر) و(السِّنّ) و(السوق) [*]، كلمات مؤنثة، في حين تعدّها اللّغة الألمانية مذكّرة... وفي العربية أيضًا: (الصدر) و(الأنف) و(اللسان) كلمات مذكّرة، وهي على العكس من ذلك مؤنثة في الألمانية))[1].

وأيضًا بسبب فقدان هذه الصلة بين الاسم ومدلوله الجنسي يرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ مدلول التذكير والتأنيث قد اهتزّ في أذهان أصحاب اللّغة الواحدة أنفسهم. ففي العربية من يظن أنّ كلمة: (مستشفى) مثلاً مؤنثة، مع أنها مذكرة، وكذلك هناك من يظن أنّ كلمة: (السِّلْم) مذكّرة، وهي مؤنثة كما جاء في القرآن العزيز، في قوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [2]. وهذا هو السر ـ الذي يراه الدكتور عبد التواب ـ في أنّ كثيرًا من المؤنّثات السماعية في اللّغة العربية قد روي لنا التذكيرُ فيها كذلك[3]، نحو قول أبي زيد: ((أهل تهامة يقولون: العَضُد و العَضْد، والعُجُز و العُجْز، ويؤنثونها. وتميم تقول: العَجُز والعَضُد ويذكّرون))[4].

ويمضي الدكتور عبد التواب في نظره المقارن إلى معالجة العلامات الخاصة للتأنيث في اللغات السامية، وهذه العلامات،هي: التاء، والألف الممدودة، والألف المقصورة.

أمّا العلامة الأولى، وهي التاء، فيقول فيها: ((هي أهم العلامات وأكثرها انتشارًا في اللغات السّاميّة... وهذه التاء يُفتح ما قبلها دائمًا؛ مثل: كبيرة، وصغيرة، ولحية،

(*) السوق: مختلف فيها ؛ فإنّ أهل الحجاز يؤنثونها وبني تميم يذكرونه، ينظر معاني القرآن، للأخفش: 1/ 67.

(1) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 254 ـ 255.

(2) الأنفال / 61.

(3) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 255.

(4) الغريب المصنّف: 2/ 361، نقلا عن المصدر السابق: 255.

ورقبة، إلاّ في الكلمات ذات المقطع الواحد عند الوقف، فيأتي ما قبلها ساكنًا، في مثل: (بنْت) مؤنّث (ابن)، و(اخْت) مؤنّث (أخ) في اللغة العربية. وكذلك: rēst (ميراث) habt (هبة) في اللغة الحبشية. وكذلك: šartu (شَعْر) bēltu (زوجة / سيّدة / بعلة) في اللغة الأكادية))[1].

ويرى د. إبراهيم السامرائي أنّ الفتحة التي تسبق التاء قد جيء بها في الأصل لغرض صوتي ساميّ، وهو التخلّص من توالي السواكن عند الوقف[2].

وأجمع النحاة على أنّ ما فيه تاء التأنيث، يكون في الوصل (تاء) وفي الوقف (هاء). واختلفوا في أيّهما بدل من الأخرى؛ فذهب البصريون إلى أنّ التاء هي الأصل وأنّ الهاء بدل عنها. وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك[3].

ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي أنّ الهاء هي العلامة الأولى للتأنيث وأنّها تصبح (تاء) في اللفظة الواقعة في جملة في درج الكلام، ومثل هذا ما هو في العبرية ـ فعلى سبيل المثال ـ أنّ اللفظة (شانا) šena معناها (سِنَة) أو (نوم) في العربية؛ إذا رُكّبت في جملة صارت (شنات) šenaT[4].

أمّا الدكتور(رمضان عبد التواب) فيرى أنّ التاء هي الأصل، يقول: ((ونحن عندما نقول: أنّ التاء تقلب هاء، إنّما ننظر إلى النتيجة النهائية، لا إلى التطوّر الصوتي؛ فإنّه ليس ثمّة علاقة صوتية بين التاء والهاء، وإنّما تطوّر المسألة أنّ التاء سقطت حين الوقف على المؤنث، فيبقى المقطع السابق عليها مفتوحًا ذا حركة قصيرة. وهذا النوع من المقاطع، تكرهه العربية في أواخر الكلمات، فتتجنّبه بإغلاق المقطع عن طريق امتداد النفس بهاء السكت. وهكذا يبدو الأمر كما لو أنّ تاء التأنيث قلبت هاء، على أنّ الحقيقة هي أنّ التاء قد سقطت لعلّة، وأنّ الهاء قد جاءت لعلّة أخرى، فليس بينهما تبادل

(1) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 265.

(2) ينظر: ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية: 48.

(3) ينظر: الكتاب: 2/ 313، والمقتضب: 1/ 63، والمنصف: 1/ 159، وشرح المفصّل لابن يعيش: 5/ 89، وشرح الشافية: 2/ 288، والأشباه والنظائر للسيوطي: 1 / 46.

(4) ينظر: النحو العربي، نقد وبناء: 140.

صوتي، كما ترى! ولأنّ هذه التاء تقلب هاء في الوقف ـ كما ذكرنا ـ رُسمت في الإملاء العربي على صورة الهاء؛ فإنّ كل كلمة تكتب في الخط العربي، كما ينطق بها في الابتداء والوقف... والدليل على أصالة التاء في هذه اللغات كلّها أنّها تعود للظهور مرّةً أخرى عند الاتصال بمضاف إليه؛ فالتراكيب الإضافية تحتفظ بالعناصر اللغوية القديمة... مثال ذلك في العبرية: yalaat mōšē (بنت موسى) وفي الآرامية: makathō (مَلِكَتُهم)))[1].

ويبدو لي أنّ هذا التعليل الذي طرحه الأستاذ الفاضل تعليل طريف ومقبول لتوالي التاء والهاء على المؤنث عند الدرج وعند الوقف.

أمّا العلامة الثانية: فهي الألف المقصورة، وهي في العربية في صيغة (فُعْلى) مؤنث: (أفْعَل) الدال على التفضيل؛ مثل: أكبر ــ كبرى، وهي تقابل في اللغة العبرية: (ay) في مثل: sāray إلى جانب: sara (سارة) ، وتقابل في الآرامية: tuǵay (ظلالة)[2]. وقد تطوّرت (ay) في بعض كلمات العبرية والآرامية القديمة إلى (ē)[3].

أمّا العلامة الثالثة للتأنيث: فهي الألف الممدودة فتوجد في اللغة العربية في صيغة (فَعْلاء) مؤنث (أفْعَل) الدال على الألوان والعيوب مثل: أحْمَر ـ حَمْراء وأعْرَج ـ عَرْجاء[4].

وقرّر الدكتور عبد التواب أنّ هاتين العلامتين الثانية والثالثة قد زالتا تقريبًا من بعض اللهجات العربية الحديثة، وحلّت محلّها تاء التأنيث، في نحو: حمراء ـ حمرة، وصحراء ـ صحرة، وعمياء عمية، وغير ذلك[5].

ويبدو لي أن هذا الحلول من جهة الرسم، أمّا من جهة الأداء (النطق) فالحلول من نصيب (الهاء)، أي أنها تكتب بالتاء وتنطق بالهاء، وحال هذا التصرّف مثل الحال الذي عليه الفصحى وأداؤها.

(1) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 257 ـ 259.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 261 ـ262.

(3) ينظر: التطوّر النحوي للغة العربية: 115.

(4) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 261.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 262.

المبحث الثاني

علم اللّسانيات ومناهج العرب القدامى

من الجدير بالفخر والمباهاة ذلك الجهد الكبير الذي بذله أسلافنا في البحث والتنقيب، ومشافهة العرب، وجمع ألفاظ اللغة، وتبويبها في أنواع شتّى من الترتيب والتبويب. وفي أبنية الكلمة، ونظام الجملة ووظائف الكلمات في داخل الجمل، فخلّفوا لنا تراثًا ضخمًا تباهي به الأمّة العربية سائر الأمم في هذا المضمار، منذ أن وصل إلينا كتاب سيبويه النحوي البصري الشهير أول كتاب كامل يُبْهِر النفوس ويستحوذ على القلوب، ويبعث على الإعجاب بعقلية مبدعه وتفكير منشئه. ومن ذلك التراث اللغوي أيضًا كتب فقه اللغة العربية، فإنها حقًّا تبعث على الإعجاب والإكبار، إذ يظهر في شيء من قضاياها سبق بعض علمائنا القدامى لأحدث النظريات اللغوية في العصر الحديث، بألف عام أو يزيد، ففيها علم كثير، ونظريات لغوية تقف شامخة أمام بعض ما وصل إليه العلماء، في عصر التكنولوجيا الحديثة والعقول الإلكترونية.

وعلى الرغم من أنّ شيئًا غير قليل من هذا التراث اللّغوي قد عَفّى عليه الزمن، وتجاوزته النظريات اللغوية الحديثة، لانشغاله ببعض الفروض الظنية، قد أثبت الدكتور (رمضان عبد التواب) سَبْقَ بعض علمائنا أحدث النظريات اللغوية في العصر الحديث، فهو يقول: ((فإننا نقع فيه هنا وهناك في بعض الأحيان، على الكثير من الآراء والنظريات التي يظن بعض الناس أنها وليدة الفكر الغربي في عالمنا المعاصر))(1).

وسأتناول جهود الدكتور عبد التواب في هذا المجال من خلال ما يأتي:ـ

(1) دراسات وتعليقات في اللغة: 182.

أولاً: تفضيل لغة ما على غيرها:ـ

كان علماء الغرب يقوّمونَ كل لغة بالإضافة إلى اللغات الأخرى؛ من جهات متعددة، كجمال الأسلوب، وضخامة التراث القديم، والثروة الكلامية ، وغيرها من البحوث التي تلعب فيها الأحكام الذاتية لا الموضوعية دورًا كبيرًا. حتى جاء (دي سوسير) أبو الدراسات الوصفية الحديثة، ليقول لأولئك العلماء: إنّ الموضوع الوحيد والصحيح في تعلّم اللغة، هو اللغة ذاتها ومن أجل ذاتها[1].

ويقرّر الدكتور (رمضان عبد التواب) أنّ هذا الذي يقول به (دي سوسير) نقرؤه عند بعض علماء العربية، وساق لنا نصًّا لابن حزم الأندلسي (ت 456هـ) في هذا المعنى، فهو يقول: ((وقد توهم قومٌ في لغتهم أنها أفضل اللغات، وهذا لامعنى له؛ لأنّ وجوه الفضل معروفة، وإنما هي بعملٍ أو اختصاص، ولا عمل للغة، ولا جاء نص في تفضيل لغة على لغة، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ [2] وقال تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [3]. فأخبر تعالى أنه لم ينزلِ القرآن بلغة العرب إلاّ ليفهم ذلك قومه ـ ﷺ ـ، لا لغير ذلك. وقد غلط في ذلك جالينوس، فقال: إنّ لغة اليونانيين أفضل اللغات؛ لأنّ سائر اللغات إنما هي تشبه إمّا نباح الكلاب، أو نقيق الضفادع. وهذا جهل شديد؛لأنّ كلّ سامع لغة ليس لغته ولا يفهمها، فهي عنده في النصاب الذي ذكر جالينوس ولا فرق))[4].

هذا قول فيه نظر؛ لأنّ الله ﷻ حينما اختار العربية لغةً لتنزيله الحكيم وشرع نبيه القويم (ﷺ) ففي ذلك حكمة من لدنه تبارك وتعالى. وإننا نستنبط تفضيل العربية بوصفها لغة التنزيل العزيز أنّها أظهرت إعجاز القرآن فلم تكن مجرد لغة كتاب سماوي، كالعبرية، بل كانت لغة إعجاز عظيم وأسلوب إلهي لم يرتقِ إليه بنو الإنسان، بل إن الله

(1) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: 182.

(2) إبراهيم / 4.

(3) الدخان / 58.

(4) الإحكام في أصول الأحكام: 1 /32.

سبحانه وتعالى تحدى أهل العربية أن يجاروا هذا النص فلم يستطيعوا، فضلا عن أنّ فضل العربية وشرفها يعدّ من الحقائق العلمية التي أسندتها الروايات الكثيرة.

ثانيًا: السليقة اللغوية:ـ

السليقة اللغوية عند المحدثين من علماء اللغة: هي مرحلة من مراحل إتقان

اللغة، عندها لا يكاد يشعر المتكلم بخصائص كلامه، فيؤدي الكلام بصوره آليّة، من دون أن يكون له أي اختيار في نواحي الأصوات، وأبنية الألفاظ، وتراكيب الجمل، بل تصدر منه من دون تكلف أو تعمد، وإنّما بحسب ما سمع في صغره ممن حوله من الكبار 0فإنّ اكتساب اللّغة يبدأ بالتقليد وكثرة المران، ولا يقال للطفل في أثناء تعلمه لغة أهله وقبل أن يسيطر عليها: أنّه يتكلّمها بالسليقة، فلا وراثة بالسليقة اللغوية، فاللغة ملك من يتكلمها، فالطفل الذي يولد من أبوين مصريين ثمّ ينشأ بعيدًا عنهما في بيئة انكليزية، يشبّ وينمو كالإنكليز من حيث اللغة[1].

وقرّر الدكتور رمضان عبد التواب أنّ ابن خلدون (ت 808 هـ) قد فطن إلى مثل نظرية المحدثين هذه[2]، مستشهدًا بقوله: ((اعلم أنّ اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة؛ إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني، وجودتها وقصورها ، بحسب تمام الملكة أو نقصانها... والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال؛ لأنّ الفعل يقع أوّلاً، وتعود منه للذات صِفَةٌ، ثم تتكرر فتكون حالاً، ومعنى الحال أنّه صفة غير راسخة، ثم يزيد التكرار فتكون ملكة، أي صفة راسخة))[3].

ثالثًا: العلاقة بين اللغات السامية:ـ

لم يعرف المحدثون العلاقة بين اللغات إلاّ في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي بعد أن أميط اللثام عن رموز اللغة السنسكريتية عام (1786م)[4]. فأفرزت الدراسات

---

(1) ينظر: مستقبل اللغة العربية المشتركة: 13 ـ 14.

(2) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: 184.

(3) مقدمة ابن خلدون: 648.

(4) ينظر: موجز تاريخ اللغة: 224.

المقارنة للغات الإنسانية مجاميع ((ووضعت اليد على وشائج متينة من التشابه بين لغات كلّ مجموعة ممّا جعلها، أسرًا لغوية: ووضعت لغتنا العربية في مجموعة اصطلح على تسميتها باللغات السامية، وأول من اصطلح هذه التسمية (شلوتزر shlözer في بحث نشره سنة (1781م)، ثم شاعت هذه التسمية))[1].

وقد وجد الدكتور (رمضان عبد التواب) أنّ اللغويين العرب القدامى قد أدركوا هذه العلاقة بين اللغات الجزرية (السامية)، منذ فجر التأليف في العربية، مستشهدًا بنصوص تدلّ على إدراكهم ذلك للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) ، وأبي عبيد القاسم بن سلاّم (ت 224هـ)، وأبي إسحاق الزّجاج (ت 311هـ)، وابن حزم الأندلسي (ت456هـ)، والإمام السهيلي (581هـ)، وأبي حيّان الأندلسي (ت745هـ) [2].

ونذكر بعض ما قاله هؤلاء العلماء في هذا الميدان.

يقول الخليل: ((وكنعان بن سام بن نوح، ينسب إليه الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية))[3].

وعرّفَ أبو عبيد بن سلاّم اللغة السريانية، وأداة التعريف فيها، وهي الفتحة الطويلة في أواخر كلماتها[4].

وقال الزجاج عن أصل كلمة (قُدّوس): ((إنّ أصل الكلمة سرياني، وإنّه في الأصل قُدْشا. وهم يقولون في دعواتهم: (قَدّيش، قَدّيش)، فأعربته العرب، وقالت: قُدُّوس))[5].

---

(1) مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية: 3.

(2) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: 184 ـ 186.

(3) العين: 1/ 232.

(4) ينظر: الزينة في الكلمات الإسلامية: 1 / 77.

(5) تفسير أسماء الله الحسنى: 30.

ويقول ابن حزم الأندلسي: إنّ من يتدبّر العربية والعبرانية والسريانية، يجد أنّها لغة واحدة في الأصل[1]. كذلك يقول الإمام السهيلي: ((وكثيرًا ما يقع الاتفاق بين السرياني والعربي، أو يقاربه في اللفظ))[2].

أمّا أبو حيّان الأندلسي فقد عرفَ الحبشية، وألّفَ فيها تأليفًا مستقلاً، وأدرك علاقتها بالعربية؛ فقال: ((وقد تكلمت عن كيفية نسبة الحبش في كتابنا المترجم عن هذه اللغة ، المسمّى: بجلاء الغبش عن لسان الحبش، وكثيرًا ما تتوافق اللغتان: لغة العرب ولغة الحبش، في ألفاظ وفي قواعد من التراكيب النحوية، كحروف المضارعة، وتاء التأنيث، وهمزة التعدية))[3].

ولابُدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الدكتور هاشم الطعان قد سبق الدكتور (رمضان عبد التواب) إلى بيان جهد العرب في هذا المجال، وذلك في كتابه: (مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية) الذي نُشر ضمن سلسلة الموسوعة الصغيرة في بغداد سنة (1978م). أمّا دراسة عبد التواب فكانت ضمن البحث الذي ألقاه بجامعة اليرموك بالأردن سنة (1988م)، الموسوم بـ (التراث العربي ومنهاج المحدثين في الدرس اللغوي)[4]

رابعًا: الحركات القصيرة والطويلة في اللغة:-

ممّا أكّدته الدراسات الصوتية الحديثة أنّ الفرق بين الحركات القصيرة والطويلة فرق في الكمية لا في الكيفية، أي أنّ طريقة النطق في كلتيهما واحدة، ولكنّ زمن النطق يقصر ويطول في كلّ صوت، فإذا طال الزمن في الحركة القصيرة أصبحت طويلة، والذي يحدد الطول والقصر هو العرف اللغوي عند أصحاب اللغة، أي أنّ الطول والقصر أمر

(1) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام: 31.
(2) التعريف والإعلام: 11.
(3) البحر المحيط: 4/ 162.
(4) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: 8.

نسبي متوقف على سرعة الأداء وبطئه، فيقلّ طول الصوتِ عند سرعة الأداء، ويزيد طوله عندما تقل [1].

يقول الدكتور (رمضان عبد التواب): إنّ العلاقة بين الحركات القصيرة والطويلة كانت معروفة عند بعض اللغويين القدامى، وقد استشهد لذلك بنصوص تدل على تلك المعرفة لعدد من اللغويين العرب، منهم: الخوارزمي(ت 387هـ)، وابن جني (ت 392هـ)[2].

وإليك من هذه النصوص، قول الخوارزمي: ((الواو الممدودة اللّيّنة ضمة مُشبعة، والياء الممدودة كسرة مُشبعة، والألف الممدودة فتحة مُشبعة))[3].

وكذلك أفاض ابن جني في شرح هذه الفكرة في أكثر من كتاب من كتبه، كقوله: ((اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، وكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاثة، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو))[4].

ويقول في موضع آخر: ((الضمة قد تجري مجرى الواو، وهي واو صغيرة، كما أنّ الكسرة ياء صغيرة، والفتحة ألف صغيرة، وهذه الحروف عن هذه الحركات تنشأ متى كُنَّ مدّات، نحو: رسالة، وصحيفة، وعجوز))[5].

وبهذا يقرر الدكتور رمضان عبد التواب أنّ ابن جني ((أحسّ كما يُحسُّ علماء الأصوات من المحدثين، أنّ الفرق بين الحركات وحروف المدّ ليس إلاّ فَرْقًا في الكمية والزمن الذي يستغرقه نطق كلّ واحد منها))[6].

---

(1) ينظر: علم الأصوات اللغوية: 103، و دراسات وتعليقات في اللغة: 186، والأصوات اللغوية: 38، وفي البحث الصوتي عند العرب: 50 ـ 51، ودروس في علم أصوات العربية: 145.

(2) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: 186 ـ 188.

(3) مفاتيح العلوم: 31.

(4) سر صناعة الإعراب: 1/ 19.

(5) المنصف: 1/ 213.

(6) دراسات وتعليقات في اللغة: 187.

ويقول الدكتور غانم قدوري الحمد: ((ولا يغضُّ من شأن موقف علماء السلف من إدراك حقيقة الذوائب تسمية المقصورة حركات، وتسمية الممدودة حروفًا؛ فإنّ ذلك يرجع إلى رواسب تأريخية قديمة، وهم مع ذلك مدركون أنّ القصيرة والطويلة، أصوات من طبيعة واحدة))(1).

وهذا يفسر قول أبي علي الفارسي: ((وهذا الذي يسميه حركة حقيقية أنّه حرف، فالفتحة كالألف، والضمة كالواو، والكسرة كالياء، في أنهنّ حروف كما أنّها حروف، إلاّ أنّ ا لصوت بهنّ أقل من الصوت بالألف وأختها، وقلة الصوت بهنّ ليس يخرجهنّ عن أنْ يكُنّ حروفًا...)) (2).

وكذلك يمكننا القول إنّ العلاقة هذه بين الحركات وحروف المدّ من طبيعة واحدة كانت معروفة عند اللغويين العرب منذ أيام سيبويه بدليل قوله: ((فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو))(3).

خامسًا: التنوين في العربية:ـ

عرف المحدثون من خلال دراساتهم للغات السامية أنّ التنوين في العربية علامة على تنكير الاسم تلحق بآخره، في مقابل أداة التعريف التي تلحق أوّله، وقد فصّلنا القول في هذا الموضوع سابقًا(4).

يقول الدكتور(رمضان عبد التواب): ((وعلى الرغم من أنّ جمهرة النحاة العرب، يقصرون دلالة التنوين على التنكير على بعض الأسماء المبنية... فإنّ بعض قدامى اللغويين كانوا يعرفون بحِسِّهم اللغوي، هذا الذي عرفناه عن طريق المقارنات الساميّة))(5).

(1) المدخل إلى علم أصوات العربية: 163.

(2) المسائل المشكلة (البغداديّات): 487 ـ 488، وينظر: الأشباه والنظائر: 1/ 177.

(3) الكتاب: 4/ 176 (هارون).

(4) ص: 69ـ 75 من الرسالة.

(5) دراسات وتعليقات في اللغة: 188.

ثم ساقَ نصوصًا لهؤلاء اللغويين تدلّ على ما ذهب إليه، منها قول ابن جني: ((ويدل عندي على أنّ حرف التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد، أنّه نقيض التنوين، وذلك أنّ التنوين يدل على التنكير، واللام تدل على التعريف)) [1]، ويقول أيضًا: ((التنوين دليل التنكير، والإضافة موضوعة للتخصيص)) [2].

أمّا ما شاع عند النحاة من أنّ التنوين في الأسماء المعربة للتمكين فينفيه السهيلي وإنْ كان يعدُّه علامة للانفصال؛ فيقول: ((... التنوين الذي هو علامة للانفصال وإشعار بأنّ الاسم غير مضاف إلى ما بعده، ولا متّصل به، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتّمكّن،كما ظنّه قوم)) [3].

سادسًا: الدراسة التّركيبيّة ونظام الجملة:ـ

يرى الدكتور(رمضان عبد التواب) أنّ الدراسة التركيبية ونظام الجملة، هي ما تناوله اللّغويون العرب القدامى، تحت اسم (النحو)، وفيه كثير من المبادئ التي ينادي بها أصحاب المدارس الوصفية، من البنيويين والتحويليين [4].

وسأتناول جهده هذا بعرضٍ لكل مبدأ من مبادئ هذه المدارس، ثم أعرض بعض ما وجده عبد التواب الذي يعدّ سبقًا لعلماء العربية في ذلك المبدأ، وذلك على النحو الآتي:ـ

1. **من مبادئ المدرسة البنيوية مثلاً: وصف الواقع اللغوي من خلال السماع من أصحاب اللغة أنفسهم [5].**

ومن المعروف أنّ السماع أصل من أصول الاحتجاج اللغوي عند نحاة العربية، وقد ساق لنا الدكتور عبد التواب عددًا من الأمثلة عن هؤلاء النحاة التي تؤيد أنّ هذا

(1) المنصف: 1/ 69.

(2) الخصائص: 3 / 240.

(3) أمالي السهيلي: 24ـ 25.

(4) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: 193.

(5) ينظر المصدر نفسه: 193.

المبدأ لم يكن غائبًا عنهم[1]، منها: قصة الكسائي حين قدِم إلى البصرة، فلقي الخليل بن أحمد، فقال للخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائي إلى البادية، وأخذ يسائل البدو عن لغتهم ويكتب عنهم ما يروونه، حتى أنفد خمس عشرة قنينة من الحبر.

وهذا كتاب سيبويه يمتلئ بتصريحه بالسماع عن العرب، كقوله مثلاً: ((سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب))[2]، وكقوله: ((كذا سمعنا العرب تنشده))[3]، وكقوله: ((كذا سمعناه من العرب))[4]، وقوله: ((وسمعنا عربيًا موثوقًا بعربيته))[5]، وغير ذلك كثير.

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((وقد اختلط وصف الواقع اللغوي عند كثير من النحاة بالتفسير والتعليل، ولكننا لا نعدم هنا وهناك في بعض الأحيان، ميلاً إلى الوصف المحض، الذي يثبت الظاهرة اللغوية، كما ذكرها أصحابها من العرب؛ فقد رووا عن الكسائي مثلاً أنه سئل يومًا بحضرة يونس بن حبيب: لِمَ لا يجوز: أعجبني أيُّهم قامَ؟ فقال (أيٌّ كذا خلقت)[6]! ومراد الكسائي أنَّ (أيُّ) الموصولة لا يعمل فيها إلاّ مستقبل متقدم عليها، كما قال تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [7]. فاكتفى بوصف هذا الواقع اللغوي، ولم يحاول تعليل سلوك العربية هذا المسلك في استخدام (أيّ). وهذا هو قمّة المنهج الوصفي في الوقت الحاضر))[8].

---

(1) ينظر المصدر نفسه: 193 – 196.

(2) الكتاب: 1 / 202.

(3) الكتاب: 1 / 214.

(4) الكتاب: 1 / 250.

(5) الكتاب: 1 / 451.

(6) أخبار النحويين البصريين: 27.

(7) مريم / 69.

(8) دراسات وتعليقات في اللغة: 196.

2. **العناية بالشكل في المقام الأول مع الابتعاد عن أخذ المعنى بالحسبان، هو أحد المبادئ المقررة عند البنيويين؛ فقد كان (بلومفيلد) وهو من أتباع هذه المدرسة، يقرّر أنّ اعتبار المعنى يُعدُّ أضعف نقطة في دراسة اللغة[1].**

ويرى الدكتور (رمضان عبد التواب) أنّ هذا المبدأ هو المسيطر على الفكر النحوي عند النحاة العرب، منذ أيام سيبويه، وما علاجهم للتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وغير ذلك، إلاّ من آثار المنهج الشكلي عند نحاة العربية؛ ((فتراهم على سبيل المثال يعربون: (انكسر الإناءُ) فعلاً وفاعلاً، مع أنّ الفاعل الحقيقي في المعنى لا وجود له في اللفظ، كما يعربون نحو: (خاصمَ محمَّدٌ عليًا) فعلاً وفاعلاً ومفعولاً، مع أنّ المفعول هنا فاعل في المعنى كذلك))[2].

3. **ومن مبادئ النحو التحويلي مثلاً: المبدأ الذي سُمِي في التراجم العربية باسم: (البنية العميقة) و (البنية السطحية) ويؤثر الدكتور عبد التواب أن يسميه باسم: (التركيب المقصود) و (التركيب الظاهر)[3].**

وهذا هو ما عبر عنه نحاة العربية أحيانًا بالأصل والفرع، أو ظاهر اللفظ والمراد منه.

قال الدكتور عبد التواب: ((انظر إلى سيبويه يتحدث عن المبتدأ، فيقول: (هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرًا ويكون المبني عليه مظهرًا، وذلك أنّك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربي، كأنّك قلتَ: ذاكَ عبد الله، أو: هذا عبد الله). فجملة:(عبد الله وربي) هي التركيب الظاهر، والتركيب المقصود فيها هو: (ذاك عبد الله وربي) تمامًا كما يرى التحويليون))[4].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 196.

(2) المصدر نفسه: 197.

(3) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 190.

(4) دراسات وتعليقات في اللغة: 200. وينظر كلام سيبويه في: الكتاب: 1 / 279 بولاق.

ومن ذلك أيضًا قول الزجّاج: ((وقوله ﷻ: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾ (*) الرفع لا غير، ورفعه بإضمار: لاتقولوا آلهتنا ثلاثة))[1] أي حذف المبتدأ.

4. فكرة (التوليد) وإنتاج عدد غير متناه من الجمل، بناءًا على القواعد الراسخة في عقل الجماعة المتكلّمة: ـ

جعل التوليديون تعيين القواعد النحوية الكامنة وراء بناء الجملة هدفًا لهم. وهذا يعني الكشف عن وجود عدد غير متناه من الجمل في أيّة لغة، وتوضيح أي نوع من سلاسل الكلمات تشكّل جملاً، وأيّها لايشكّل جملاً، وكذلك وصف البنية النحوية لكلّ جملة[2].

قرّر الدكتور رمضان عبد التواب: إنّ هذه الفكرة لم تكن غائبة عن ذهن نحاة العربية القدامى [3]. مستشهدًا بنص عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ أو 474هـ) صاحب نظرية النظم المعروفة في التراث النقدي العربي، الذي يقول: ((وإذا عرفت أنّ مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شانها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة، ليس لها غاية تقف عندها، ونهايةٌ لاتجد لها ازديادًا بعدها. ثم اعلم أنّ ليست المزيّة بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض))[4].

5 . نظرية العامل:

عادت نظرية العامل إلى الظهور عند التحويليين، وهم يربطون بين هذه القضية وقضايا أخرى كثيرة، التفت إليها نحاة العربية، كالحذف والتقدير، والتقديم والتأخير، وغير ذلك. ففي جملة مثل: (محمّدٌ أرادَ أن يسافر) يقول النحويون: إنّ الفاعل للفعل:

(*) النساء / 171.

(1) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج: 2/ 142.

(2) ينظر: الألسنية أحدث العلوم الإنسانية: 127.

(3) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: 198.

(4) دلائل الإعجاز: 87.

(يسافر) محذوف، يدل عليه (محمد) السابق (وهذا هو ما يذكره نحاة العربية، حين يقولون إنّ الفاعل في: (يسافر) ضمير مستتر يعود على: محمد[1] مقدّر بـ (هو).

6. **الجمل النواة والجمل غير النواة:**

عرّف (هاريس) التحويل بأنّه عملية نحوية تغيّر ترتيب المكونات في داخل جملة ما، وبوسعها حذف عناصر أو إضافتها أو استبدالها. وقد ميّز بين مجموعتين فرعيتين من الجمل النحوية الكلية، القائمة في لغة كالانكليزية مثلاً: الجمل النواة والجمل غير النواة، والجمل غير النواة يتم اشتقاقها من الجمل النواة. عندما نقول في العربية مثلاً: (سرَقَ اللصُ الدارَ) فهي جملة نواة، ويمكن أن نشتق منها جملة غير نواة، نحو: (سُرِقَ الدارُ) فالعلاقة التحويلية بينهما على النحو الآتي: ـ

فعل متعدّ مبني للمعلوم + مورفيم المعلوم + اسم (1) + اسم (2) ← فعل مبني للمجهول + مورفيم المجهول + اسم (2).

وهكذا نرى التحويل هنا يقتضي الحذف والاستبدال، وإعادة ترتيب المكوّنات ومثل هذا هو ما تمتلئ به كتب النحو العربي من قضايا ترتيب الجملة، والتقديم والتأخير، وتقدير الأصل والفرع، ووجوب صورة معينة وجواز أخرى [2].

ويذكّر الدكتور (رمضان عبد التواب) هنا كذلك بما يقوله نحاة العربية من وجوب ثبات جملة: (ضرب موسى عيسى) على هذا النحو، إن أُريدَ لموسى أن يكون فاعلاً، ولعيسى أن يكون مفعولاً، وجواز أن يُقال: (ضربَ محمّدٌ عليًا) و(ضربَ عليًا محمّدٌ).

وليس بعيدًا عن هذا ما سموه بالتمييز المحوّل عن الفاعل أو المفعول أو المبتدأ في ردّهم لمثل قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [3] إلى: واشتعل شيبُ الرأسِ وقوله

---

(1) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: 199.

(2) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 189، ودراسات وتعليقات في اللغة: 200.

(3) مريم / 4.

تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ (1) إلى: وفجّرنا عيونَ الأرضِ وقوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا ﴾ (2) إلى: مالي أكثرُ من مالك، إلى غير ذلك(3).

وبهذا يثبت الدكتور رمضان عبد التواب سبق علماء اللغة العرب القدامى لبعض قضايا النظريات اللغوية الحديثة، ويقول أخيرًا: ((وأنّهم في هذا الذي سبقوا به العصر الحاضر بمئات السنين، يستحقّون أن يوصفوا بحق بأنّهم قدماء معاصرون))(4).

وبعد كلامه هذا يُلفِتُ نظرنا إلى أنّه ليس من التراثيين السلفيين، الذين يؤمنون بأنّ اللّغويين العرب قد سبقوا إلى كلّ شيء، وأنّه ليس بالإمكان أبدع ممّا كان؛ فهو يقول: ((ولكنني في الحقيقة ممن يدعون بإلحاح شديد إلى أن نفتح عيوننا على كلّ جديد، وأن ندرسه، وأن نتأمّلَه، شأن علمائنا القدامى مع التراث الإغريقي والسرياني، عندما نقله المترجمون في العصر العباسي الأوّل إلى العربية.

ولي في هذا المقام عبارة لا أملُّ من تكرارها، وهي: (قولوا في المقول واعملوا المعقول في المنقول).

كما أقول دائمًا: إننا واللغويين العرب القدامى سواء أمام النصوص اللغوية المروية. أمّا تفسيراتهم لهذه النصوص، فقد نتّفق معهم فيها،وكثيرًا ما نختلف))(5).

* * *

(1) القمر / 12.

(2) الكهف / 34.

(3) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: 200 ـ 201.

(4) المصدر نفسه: 201.

(5) دراسات وتعليقات في اللغة: 202.

الفصل الثالث

جهوده في دراسة اللهجات العربية

الفصل الثالث

جهوده في دراسة اللهجات العربية

أولاً : نظرة تأريخيّة في دراسة اللهجات :

وجدت دراسة اللهجات العربية القديمة والمعاصرة عنايةً فائقةً عند المتخصصين، متوخّين بذلك الكشف عن حقيقة مهمّة من تأريخ اللغة العربية وتطوّرها. ومن أولئك الذين عنوا بذلك الدكتور (رمضان عبد التواب)، وسأعرض في هذا الفصل جانبًا من دراسة اللهجات العربية، ومن ثم أبين جهود عبد التواب في هذا المضمار.

اللهجة لغةً واصطلاحًا :

اللهجةُ لغةً: جاء في العين: ((اللهجة: طرف اللسان، أو جرس الكلام ويقال: فصيح اللّهْجَة واللّهَجَة وهي لغته التي جُبِلَ عليها فاعتادها ونشأ عليها))[1].

واللهجة اصطلاحًا: ((مجموعة من الصفات اللغوية، تنتمي إلى بيئةٍ خاصّةٍ، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة))[2].

وعلى هذا الأساس أرجأ الدكتور رمضان عبد التواب التقسيم اللهجي إلى إحساس حقيقي، لدى سكان الإقليم الواحد، بأنهم يتكلمون بصورةٍ ما، تختلف عن الصورة التي يسير عليها سكان الإقليم المجاور[3].

---

(1) العين: (لهج) 3/ 391، وينظر التهذيب: (لهج) 6/ 55، والمخصص: 1/ 155، والمحكم: 4/ 120، ولسان العرب: (لهج) 2/ 259، ولهجة قبيلة أسد: 31.

(2) في اللهجات العربية: 16، وينظر: لهجة قبيلة أسد 31.

(3) ينظر: فصول في فقه العربية: 72.

ولابدّ من الإشارة ها هنا إلى أنّ مفهوم اللهجة عند اللغويين القدامى، يختلف عمّا تعارف عليه المحدثون، فقد استعملوا كلمة (لغة) أو (لحن) للدلالة على اللهجة بمفهومها الحديث[1].

نشأة اللّهجات:

من الصعب تحديد الحقبة التي يتم خلالها تكوّن اللهجة تأريخيًّا؛ إذ إنّ اللهجة قبل أن تنماز من اللغة الأم ومن غيرها من اللهجات بسمات معيّنة تمرّ بمرحلة من التطوّر، يصعب تحديد تأريخها؛ إذا لم نقف على تأريخ اللغة العربية ولم نعرف شيئًا عن طفولتها في تلك الحقبة السحيقة من الزمن[2]؛ إذ لم تصل إلينا نصوص مكتوبة تبين أحوال هذه اللغة، بل ما وصل إلينا يمثل مرحلة متطوّرة للعربية الموحّدة شملت أدب ما قبل الإسلام[3]، و لا يرقى أقدم أثر عنه إلى قرنٍ ونصف قرنٍ أو قرنين من الزمن قبل الإسلام[4].

ومن العسير علينا أيضًا ((أن نحدّد المساحة التي تشغلها كلّ لهجة غير أننا نستطيع أن نحدّد بوجه عام الظواهر اللهجية التي تختص بها هذه اللهجة أو تلك؛ فقد تشترك أكثر من لهجة في ظاهرة أو أكثر من تلك الخصائص اللهجية، وهذا ما يمكن أن نلمسه من خلال دراسة اللهجات العربية القديمة والحديثة والخصائص التي اشتركت أو تفرّدت بها ومدى التأثر الذي أصابها جراء احتكاكها ببعضها))[5].

(1) ينظر: في اللهجات العربية: 16، ولهجة قبيلة أسد: 31.

(2) ينظر: في اللهجات العربية: 34.

(3) ينظر: تأريخ اللغات السامية: 170.

(4) ينظر: الحيوان: 1/ 74.

(5) لهجة قبيلة أسد: 32ـ 33.

أسباب نشأة اللهجات:

تتفاوت اللهجات فيما بينها في أثر هذا السبب أو ذاك في تكوّنها، وهذه الأسباب قرّرها علماء اللغة المحدثون وفصّلوا القول فيها[1]، ومن المفيد أن نذكر أهم هذه الأسباب على النحو الآتي:ـ

1. العزلـــة:ـ

العوارض الطبيعية لها أثر كبير في فرض العزلة، ولاسيما في البيئات البدائية؛ إذ إنّها تقلّل من فرص اتصال المجموعات البشرية، فتنشأ من استمرار هذه الحال طويلاً خصائص لهجية تنمو وتترعرع بمعزل عن ظواهر أخرى تنشأ في بيئة ثانية[2].

وتتميّز كلّ منطقة بلهجة لها خصائصها، بحيث يمكن معرفة الفرد من خلال لهجته، يقول فندريس: ((هناك لهجة محدّدة في كلّ منطقة، يلاحظ فيها وجود خصائص مشتركة، وحتى عندما لايمكن رسم خطوط دقيقة للفصل بين منطقتين متجاورتين، فإنّه يبقى أنّ كلاً منهما تتميّز في مجموعها ببعض السمات التي لا توجد في الأخرى))[3].

وإنّ الانعزال النسبي بين القبائل العربية مكّنَ من نشأة اختلافات معيّنة بين لهجة وأخرى، ويزيد البعد بين اللهجات بمقدار ما كان الانعزال قاطعًا وصارمًا[4].

---

(1) ينظر: في اللهجات العربية: 21، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 37، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 78.

(2) ينظر: في اللهجات العربية: 21، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 37، وعلم اللغة: 175، واللغة والمجتمع: 132، ودراسة اللهجات العربية القديمة:6، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 80، وتأريخ اللغات السامية: 162.

(3) اللغة لفند ريس: 312.

(4) ينظر: العربية ولهجاتها: 36.

2. أسباب اجتماعيـة:ـ

إنَّ انقسام المجتمع على طبقات اجتماعية مختلفة الظروف، يؤدي إلى تكوين لهجة خاصة لكلّ طبقة، ((فالطبقة الارستقراطية مثلاً تتخذ لهجة غير لهجة الطبقة الوسطى أو الطبقة الدنيا من المجتمع))[1].

ويمكن أن تكون لكلّ مهنة لهجة خاصّة، فللتجارة لهجتها، وللزراعة لهجة أخرى وهكذا. ووجد فند ريس أنّ اللهجة الواحدة قد تتكون خلالها لهجات خاصّة، سماها (اللغات العاميّة الخاصّة)، وهذه اللهجات يتحدّد وجودها بوجود جماعات متخصّصة كالصنّاع والأشقياء الذين يستعملون فيما بينهم لغة متّفقًا عليها[2].

3. الاحتكاك اللّغويّ:ـ

يُعدُّ هذا العامل من العوامل الرئيسة التي تسهم في تكوُن اللّهجات، ويحدث نتيجة التجاور مع اللّغات الأخرى، أو نتيجة الغزو والهجرات[3].

ويبدو أثر هذا العامل واضحًا في اللّهجات المعاصرة؛ إذ إنّ الاستعمار ساعد على تعميق الاختلافات بين اللّهجات العربية المعاصرة في تلك البيئات التي استحوذ عليها، أمّا اختلاط طائفة من القبائل العربية القديمة بالأعاجم في أطراف الجزيرة، بشكل أو بآخر؛ فكان سببًا في ترك اللغويين الأخذ عنهم، وهو ما قرّره أبو نصر الفارابي (ت 339هـ) بقوله: ((... فلم يؤخذ عنهم شيء لأنّهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر))[4].

وعلى أية حال فمن الممكن أن تسهم هذه العوامل مجتمعة في تكوين اللهجات، وأن يكون لأحدها أثر متميّز في نشأتها.

---

(1) اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 38.

(2) ينظر: اللغة لفند ريس: 314.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 348، وفي اللهجات العربية: 23.

(4) الحروف: 147.

يقول الدكتور (رمضان عبد التواب): ((إنّ السبب الرئيسي[*] لنشأة اللهجات المحلية، يرجع إلى اختلاف الأقاليم، وما يحيط بكلّ إقليم من ظروف، وخصائص تأريخية وجغرافية وسياسية، على حين أنّ السبب الأساسي لنشأة اللهجات الاجتماعية، يرجع إلى اختلاف الناس في الإقليم الواحد وما يكتنف كلّ طبقة من شؤون، في شتى مظاهر الحياة))[1].

العلاقة بين اللّهجة واللغة:

إنّ اللغة الواحدة تشتمل على لهجات عدّة، تحتفظ كلّ منها بخصائصها التي تميّزها من غيرها إلاّ أنّها ترتبط ببعضها في صفات لغوية تمثل اللغة الموحّدة التي تضم تلك اللهجات[3]؛ ولذا فإنّ العلاقة بين اللهجة واللغة، ((هي علاقة الخاص بالعام))[2]. ومع ذلك يصعب في غالب الأحيان تتبع الخط الفاصل ورسمه بين اللغة واللهجة[3]؛ إذ ((لم تكن العلاقة بين اللغة واللهجة واضحة، في أذهان اللغويين العرب؛ ولذلك نجد بعضهم يخلط بينهما خلطًا فاحشًا، ويعدّ اللهجات العربية لغات مختلفة، وكلّها حجّة[4] ومع ذلك فإنهم لم يرووا لنا من هذه اللّهجات إلاّ مقتطفات مبتورة))[5].

وما من شكٍّ في أنّ كلّ لغةٍ كانت في يوم من الأيام لهجة من لهجات كثيرة للغة من اللغات، ثم حدثت عوامل كثيرة، أدّت إلى موت اللغة الأم أو اندثارها، وانتشار كلّ

(*) الصواب: الرئيس ؛ لأنه صفه فلا ينسب إليه. لذلك لا تقول في الشريف : الشريفي، ولا العظيم: العظيمي.

(1) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 169.

(2) ينظر: في اللهجات العربية: 16.

(3) فصول في فقه العربية: 72.

(4) ينظر: أسس علم اللغة: 211.

(5) عدّ ابن جني كلّ لهجات العرب حجّة، فهو يقول: ((فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ))، الخصائص: 2/ 10.

(6) فصول في فقه العربية: 73.

بنت من بناتها في بقعة من الأرض، مكوّنة لغة لها خصائصها ومزاياها، التي تنفرد بها عن أخواتها فاللغات الجزرية (السامية) المختلفة كانت في الأصل لهجات للّغة الجزرية الأمّ، واللغة اللاتينية بعد اندثارها تُعَدُّ أمًّا للّهجات الرومانية المختلفة، التي أصبحت لغات لها كيانها وخصائصها، وهي: الإيطالية والفرنسية والأسبانية، وكلّ واحدة من هذه اللغات، انقسمت إلى لهجات[1].

مصادر دراسة اللّهجات:

إنّ مصادر اللّهجات العربية القديمة متنوّعة بحيث لا يتّسع المجال لذكرها مفصّلة ها هنا [2]؛ لأنّها تطيل الرسالة وتُخرجها عن طورها المرسوم لها، إلاّ أنّ أهم تلك المصادر:

1. كتب القراءات القرآنية.
2. كتب تفسير القرآن الكريم.
3. كتب معاني القرآن الكريم وإعرابه.
4. المعاجم اللغوية القديمة.
5. كتب النحو والصرف.
6. كتب النوادر والإبدال والأضداد.
7. كتب الأدب بما في ذلك شروح الدواوين.
8. دواوين شعراء القبائل.

(1) ينظر: فصول في فقه العربية: 73.

(2) تناول ذلك بالتفصيل الدكتور (أحمد علم الدين الجندي) في: اللهجات العربية في التراث: 1/ 103 وما بعدها، والدكتور (إبراهيم السامرائي) في: تاريخ العربية: 40.

صور رواية اللهجات:

1. نسبتها إلى البيئات الجغرافية:-

عزا اللغويون والنحويون طائفة من الظواهر اللهجية إلى بيئات خاصّة، مثل: بيئة الحجاز ونجد وغيرها من البيئات الجغرافية التي عرفتها الجزيرة العربية، إلا أنّ تلك البيئات كانت مواطن لعدّة قبائل، ومن ذلك: قال سيبويه: ((وقد بلغنا أنّ قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق، يحقّقون نبيء وبريئة وذلك قليل رديء))(1).

وفي الصحاح: ((الجَدال: البلح إذا اخضَرَّ واستدار قبل أن يشتدّ، بلغة أهل نجد، الواحدة جَدالة))(2). وفي اللسان عن ابن الأثير أنّ ((مضارع الفعل (لَبَّ) يَلَبُّ بلهجة أهل الحجاز ويلِبُّ بلهجة أهل نجد))(3).

2. نسبتها إلى قبائل محدَّدة:-

عن ذلك ما جاء في العين: ((... ولغة تميم: شِهيد بكسر الشين، يكسرون فعيلاً في كلّ شيءٍ كان ثانيه أحد حروف الحلق))(4). وجاء فيه: ((والقطعة في طيء، كالعنعنة في تميم وهي أن يقول: يا أبا الحَكَا وهو يريد: يا أبا الحكَم، فيقطع كلامه عن إبانة بقية الكلمة))(5).

وقال الفرّاء: ((واحدة العضين عضة رفعها: عضون، ونصبها وخفضها: عِضين. ومن العرب من يجعلها بالياء على كلّ حال ويعرب نونها فيقول: عضينُك ومررت بعضينِك وسنينِك، وهي كثيرة في أسد وعامر))(6).

---

(1) الكتاب (هارون): 3/ 555.

(2) (جدل) 4/ 1653.

(3) (لبب) 1/ 730.

(4) (شهد) 3/ 398.

(5) (قطع) 1/ 137.

(6) معاني القرآن: 2/ 92.

3. نسبتها إلى طائفة من البطون والأحياء :ـ

ورد عن الكسائي أنّه سمع في (حيث) عدّة لهجات فهي عند (بني يربوع وطهية) من تميم بفتح الثاء على كلّ حال في الرفع والنصب والجر، فيقول: حيثَ التقيا، ومن حيثَ لايعلمون، وزاد الكسائي: ((وسمعت في بني أسد بن الحارث ابن ثعلبة، وفي بني فقعس كلّها يخفضونها في موضع الخفض وينصبونها في موضع النصب، فيقول: من حيثِ لا يعلمون، وكان ذلك حيثَ التقيا))[1].

4. نسبتها إلى الأفراد :ـ

عزا اللغويون القدامى لهجات خاصّة إلى بعض الأفراد كالعجّاج ويزيد بن مزيد الشيباني وغيرهما[2].

5. لم تنسب إلى أحد :ـ

ذُكِرَت بعض الظواهر اللهجية بَيْدَ أنّها لم تُعْزَ إلى أصحابها أو بيئاتها، فجاء في العين:((القِثّاء والقُثّاء لغتان بالكسر والضم))[3]، وفي موضع آخر من العين يقول:((رجل عطشان وامرأة عطشى وفي لغة عطشانة))[4]. وورد عن أبي الحسن الأخفش مثل ذلك عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾[5] أنه قال: ((وقال بعضهم: مُرْية، تكسر وتضم وهما لغتان))[6]. ومثل تلك الظواهر كثير في المصادر المختلفة ولو عُزِيَت إلى قبائلها لخلَّفَت لنا تراثًا يمكن أن يعطي صورة أوضح من شأنها أن تكشف خصائص تلك اللهجات وطبيعتها.

---

(1) لسان العرب: (حيث) 2/ 140.

(2) ينظر: اللهجات العربية في التراث: 1/ 85 ـ 86.

(3) (قثأ) 5 / 203.

(4) (عطش) 1 / 243.

(5) هود / 109.

(6) معاني القرآن: 2 / 351.

أهمية دراسة اللهجات وصعوباتها:

قد تنبّه المعاصرون من اللغويين، على أهمية دراسة اللّهجات العربية القديمة، وألحوا باللائمة على اللغويين الأوائل لكونهم لم يُعْنَوْا باللهجات، قال جيم رابين: ((إنّ تدوين المادّة الخاصّة باللهجات، كان بالنسبة إلى اللغوي العربي عملاً ثانويًا لم يدخل في نطاق هدفه الحقيقي الذي كان جمع قواعد اللغة الجاهلية وتنظيمها))[1].

وألقى مصطفى صادق الرافعي اللّومَ على الأوائل لكونهم لم يُعْنَوْا باللّهجات وأوجُه اختلافها ((إلا حيث يطلبها الشاهد وتقتضيها النادرة في عرض كلامهم؛ لأنّهم لم يعتبروها تأريخيًّا فقد عاصروا أهلها واستغنوا بهذه المعاصرة عن توريث تأريخها من بعدهم))[2].

ويسوّغ إبراهيم أنيس قلّة اهتمام اللغويين باللهجات بعد اتساع الدولة العربية برغبتهم في التقليل من التعصّب القبلي؛ ولذلك أهمل أمر اللهجات ((ولم يرد إلاّ القليل في ثنايا كتب اللغة والأدب والتأريخ بل إنّ ما روي عنها جاء مبتورًا ناقصًا في معظم الأحيان))[3].

أمّا الدكتور عبدة الراجحي فيرى أنّ العرب لم يتوافروا على دراسة اللهجات كما يتوافر على درسها المحدثون؛ لأنّ عملهم كان مرتبطًا بفهم النصّ القرآني وما يتّصل به من نصوص دينية ((أي أنّه كان مرتبطًا باللغة الموحّدة التي نزل بها القرآن الكريم، ومن ثم كان من العبث أن يوجّهوا جهودهم إلى دراسة اللهجات))[4].

ويرى الدكتور محمود فهمي حجازي ((أنّ اللغويين الذين جمعوا المادّة اللهجية في القرنين الأول والثاني حاولوا أن ينظروا بمعيار الخطأ والصواب إلى كلّ الظواهر اللغوية التي عرفها عصرهم بل حدود القبائل التي رووا عنها، وهم في عملهم ذلك لم يهدفوا إلى

(1) اللهجات العربية الغربية القديمة: 29.

(2) تأريخ آداب العرب: 1 / 137.

(3) في اللهجات العربية: 47.

(4) فقه اللغة في الكتب العربية: 110.

جمع الظواهر اللهجية ودراستها ونسبتها إلى القبائل، بل قصروا هممهم على تسجيل بعض الظواهر التي جلبت اهتمامهم))[1].

أمّا الدكتور عبد الصبور شاهين فيرى ((أنّ اللهجات العربية لم تدوّن ولم يُعْنَ بتفصيلاتها وكان الاهتمام باللغة المشتركة وتسجيل أشعار العرب سببًا في إهمال اللهجات والترفع عن الاهتمام بأمرها على أهميته. وما روي منها لا يمكن أن يصنع تأريخًا للغة أو يصوغ فكرة متكاملة))[2].

ووجد كلّ من الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور عبد الرحمن أيّوب أنّ علماء اللغة والنحو المتقدّمين نظروا إلى اللّهجات كما لو كانت أمرًا مستقبحًا ينبغي تجنّبه، بل كان همّهم أن يؤكّدوا أنّها ليست من العربية الفصحى[3].

ولو تأمّلنا آراء المعاصرين المذكورة آنفًا لوجدناها: إمّا تتعلّق بجهود اللغويين القدامى وأثرهم في رواية اللهجات ثم دراستها، وإمّا بنظرتهم إلى اللّهجات.

أمّا ما يخصّ جهود اللغويين، فقد ذكرت كتب التراجم طائفة من الكتب كتبها القدامى تحمل عنوان (كتاب اللغات) أو عنوانًا قريبًا منه[4]، وأغلب هذه الكتب مفقود، ولو وصل إلينا ما ضاع منها، لأمكن أن يعطينا صورة أوضح بحيث تمثل لهجات القبائل وأوجه الاختلاف بينها.

وأمّا نظرة اللغويين والنحويين إلى اللّهجات، فلم يستقبحوا كلّ اللهجات، وإنّما وردت منهم أحكام متباينة[5]، فمرةً يذكر اللغوي أو النحوي اللهجتين من دون أن يفضّل إحداهما على الأخرى[6]، ومرّة يذكر اللهجتين ثم يفاضل بينهما[7]، وآخرون

(1) علم اللغة العربية: 224 ـ 225.

(2) في علم اللغة العام: 227.

(3) ينظر: تأريخ العربية: 25، والتطوّر اللغوي التأريخي: 34، والعربية ولهجاتها: 344.

(4) ذكر الدكتور (هاشم الطعّان) قائمة بهذه الكتب، في كتابه: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحّدة: 146 ـ 148، وينظر أيضًا: اللهجات العربية الغربية القديمة، لرابين: 30.

(5) ينظر: اللهجات العربية في التراث: 1 / 196 ـ 199.

(6) ينظر: العين: (وجع) ! / 186، وثلاثة كتب في الأضداد: 52.

(7) ينظر: العين: (لصق) 5/ 64، و الكتاب: 4/ 473، والمذكر والمؤنث ـ لابن الأنباري: 203.

يصفون عدّة ظواهر لهجية بأنّها رديئة أو قبيحة أو مسترذلة أو قليلة أو نادرة وغير ذلك من الأوصاف التي حفلت بها كتب اللغة(1).

أمّا المتخصّصون من المعاصرين، فلم تخفَ عليهم أهمية دراسة اللّهجات العربية القديمة، فوجّهوا عنايتهم الفائقة صوبها، وعزا الدكتور (رمضان عبد التوّاب) أهمية هذه الدراسات لأمور ثلاثة(2):ـ

1. تبين دراسة اللهجات العربية الحديثة أنها ترجع في كثير من الحالات، إلى اللّهجات القديمة، أكثر من رجوعها إلى الفصحى.
2. دراسة اللهجات القديمة من الممكن أن توضّح هل العربية الفصحى ولغة الشعر، حصيلة عدّة لهجات، أو أنّها لهجة قبيلة معيّنة، سادت واتخذها الشعراء قالبًا، ينظمون فيه أشعارهم؟
3. تفيد دراسة اللهجات، في معرفة مصادر القراءات القرآنية المختلفة، التي رويت لنا من غير عزوٍ إلى لهجة معيّنة.

وهناك أيضًا صعوبات كثيرة، تقف أمام دارس اللّهجات العربية القديمة أجملها الدكتور رمضان عبد التواب بما يلي(3):ـ

1. غالبًا ما نعثر على ملاحظات مهمّة عن اللهجات العربية، في غير كتب اللغويين من الجغرافيين والمؤرخين والفلاسفة والأطباء والرياضيين بمناسبة وغير مناسبة؛ لذا تتطلّب هذه الدراسة تصفُّح جميع المؤلفات العربية.
2. إغفال اللغويين ذكر القبائل التي تنتمي إليها اللهجات، واكتفاؤهم بعبارة (وهي لغة) مثلاً. وكذلك الحال في اختلافهم، في تعيين القبيلة صاحبة اللّهجة المذكورة.

(1) ينظر: العين: 4 / 108، ودرة الغواص في أوهام الخواص: 40.

(2) ينظر : فصول في فقه العربية: 73 ـ 74.

(3) ينظر: فصول في فقه العربية: 74 ـ75.

3. اصطلاحات اللّغويين العرب، غير واضحة تمامًا؛ فإنّ كلمة (لغة) تعبر في بعض الأحيان عندهم عن لهجة قبيلة من القبائل، كما تعبر في أحيان أخرى عن عيوب النطق (اللّثغة).
4. التصحيف والتحريف اللّذان ابتليت بهما الكتابة العربية، طَمَسا كثيرًا من المعالم الصحيحة، لبعض اللّهجات العربية.

اللّهجات في الشعر الجاهلي وشعر صدر الإسلام:

وقف الباحثون مواقف مختلفة إزاء وجود خصائص لهجية تمثل لهجات القبائل العربية القديمة في شعر ما قبل الإسلام وصدر الإسلام. فقد رأت طائفة منهم صعوبة تلمس آثار لهجية في الشعر تمثل هذه اللهجة أو تلك، فذهب الدكتور(طه حسين) إلى ((إنّ اختلاف اللهجات العربية لم يؤثر في شعر الشعراء تأثيرًا ما، فجاء شعرهم على اختلاف قبائلهم متماثلاً))[1].

ويرى الدكتور شوقي ضيف أنّ أقدم نصوص ذلك الشعر كانت موافقة للهجة قريش التي فرضت سيادتها على اللهجات الأخرى[2].

واستنتج الدكتور غالب المطّلبي بأنّه لايمكن الركون إلى الشعر لتلمّس الظواهر اللّهجية فيه؛ لأنه نظم باللغة الفصحى التي خلت إلى حدٍّ بعيد من تلك الظواهر[3].

وحينما تطرّق الدكتور (رمضان عبد التواب) إلى هذه المسألة تصوّر أنّ للعرب لونين من الأدب، أحدهما: هذا الأدب الذي وصل إلينا، والآخر هو أدب القبيلة (بصورة شعبية)، فاللّون الأوّل يمثل ـ إلى حدّ كبير ـ لغة موحّدة منسجمة، لا تكاد تتضمن شيئًا من تلك الظواهر اللهجية. أمّا اللون الثاني، فلم تصل إلينا منه أعمال

---

(1) في الأدب الجاهلي: 94.
(2) ينظر: العصر الجاهلي: 131.
(3) ينظر: لهجة تميم: 76، 289.

متكاملة متمثلة بالشواهد الشاذة التي حفلت بها كتب اللغة والنحو والأدب، ويتضمّن ذلك الشعر ظواهر لهجية [1].

وخرج فريق من الباحثين بنتيجة مفادها أنّ آثار اللهجات كانت واضحة في أدب ما قبل الإسلام، وإنّ ما اختفى من هذه اللهجات كان بفعل الرواة أو بمحاولة الأديب نفسه أن يأتي أدبه بلغة قريبة من اللغة الموحّدة[2]، وذهب المستشرقون إلى أنّ اللغة التي نظم بها شعر ما قبل الإسلام لا تعود إلى قبيلة معيّنة، بل هي مزيج من لهجات عربية مختلفة[3].

* * *

ثانيًا: موقفه من الفصحى ولهجاتها القديمة:

لقد اشتهر بين الناس أنّ اللغة الفصحى هي لغة قريش، وأنّ أهلها وحدهم من هيّأ للعرب لغةً موحّدةً نَزلَ بها القرآن الكريم.

ومن النصوص اللغوية القديمة التي تؤيد ذلك، قول أبي نصر الفارابي (ت339هـ): ((وكانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللّسان عند النطق وأحسنها مسموعًا وأبيَنها إبانة عمّا في النفس))[4]، وقول ابن فارس (ت395هـ): ((إنّ قريشًا أوضح العرب ألسنة وأصفاهم لغة، وذلك أنّ الله ـ جلّ ثناؤه ـ اختارهم من جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبيّ الرحمة مُحَمَّدًا ﷺ... ، فكانت وفود العرب من حجّاجها وغيرهم يفدون إلى مكة للحج، ويتحاكمون إلى قريش في أمورهم... وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقّة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم. فاجتمع ما تخيّروا

(1) ينظر: فصول في فقه العربية: 77.

(2) ينظر: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحّدة: 247.

(3) ينظر: فصول في فقه العربية: 76.

(4) الاقتراح: 44.

من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب))(1).

ذهب محمد عيد إلى ((أنّ السبب في رواج فكرة فصاحة قريش واعتبار* لغتها سيّدة اللغات يعود إلى الرغبة في إعلاء شأن قريش، لدافع ديني لا لواقع لغوي، فما دام رسول اللّه ـ ﷺ ـ منهم وهو سيّد العرب والعجم وما دام القرآن قد نزل عليه فيهم، وهو سيّد كلام العرب، فإنّه ينبغي للغتهم أيضًا أن تكون سيّدة اللغات، وربّما توحّدت لهجاتهم))(2).

أمّا وجهة النظر الحديثة في هذا الموضوع فمن الممكن أن نجعلها في اتجاهات ثلاثة:ـ

الأول: ذهب أصحابه إلى أنّ لغة قريش هي الأفصح بين اللهجات العربية ومن ثم أُنزِلَ القرآن بعد ذلك بلغتهم(3).

الثاني: ذهب أصحابه إلى أنَّ لغة قريش هي الأفصح بين اللهجات العربية؛ لذا كانت من أقواها أثرًا في تكوين اللغة العربية الفصحى المشتركة، من ثم أُنزِلَ القرآن بعد ذلك بهذه اللغة المشتركة.

الثالث: أنكر أصحاب هذا الاتجاه أنّ لغة قريش هي الأفصح بين اللغات، وذهبوا إلى أنّ الفصحى تكوّنت بقدرٍ مشترك اتّفق فيه عامّة العرب الذي خَلَصَت إليه لغة التنـزيل العزيز(4).

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة000: 52.

(*) الصواب: وعَدّ

(2) المستوى اللغوي للفصحى واللهجات: 55.

(3) من أصحاب هذا الاتجاه من المحدثين: مصطفى صادق الرافعي، الذي يرى أنّ العربية مرّت بأدوارٍ ثلاثة من التهذيب اللغوي كان آخرها دور قريش وحدها، وفيه سادت لغتهم قبل الإسلام، ومن ثم أنزل القرآن بعد ذلك بلغتهم، ينظر تاريخ آداب العربية: 1 / 92 ـ 94.

(4) منهم الدكتور إبراهيم السامرائي ـ رحمه الله ـ، إذ يقول ((إنّ العربية قد وصلت إلينا في قدرٍ مشترك اتّفق فيه عامّة العرب، فجاء واضحًا في الشعر القديم، وفي النص الذي خلصت إليه لغة التنزيل،

وذهب الدكتور (رمضان عبد التواب) برأيه مع أصحاب الاتجاه الثاني فهو يرى أنّ اللهجة القرشية، كانت من أقوى اللهجات أثرًا في تكوين اللغة العربية الفصحى، وأنّ اللغة العربية المشتركة، لم تكن لغة قريش وحدها، بدليل وجود الهمز فيها، وقريش لاتهمز، كما وردت إلينا الروايات المختلفة بذلك، وإنّما هي لغة موحّدة، اعتمدت في نشأتها على بعض الصفات الطيّبة، في اللهجات العربية المختلفة، سواء في ذلك لهجة قريش أو غيرها[1] .

حقًا يمكن القول بأنّ لهجة قريش، أسهمت في تكوين العربية الفصحى بعناصر كثيرة، فلا مبالغة إذن، في إطلاق عبارة: (لغة قريش) على اللغة العربية الفصحى. وهذا ـ فيما يبدو ـ ما كان يقصده (فند ريس) بقوله: ((تقوم اللغات المشتركة دائمًا، على أساس لغة موجودة، حيث تتّخذ هذه اللغة الموجودة، لغة مشتركة من جانب أفراد مختلفي التكلّم))[2].

* * *

ثالثًا: لهجة طيّئ القديمة:

تناول الدكتور (رمضان عبد التوّاب) بعض الخصائص اللغوية لقبيلة طيء القديمة. واستخرج عددًا من الظواهر اللغوية لهذه القبيلة، والتي أقرّها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الخمسين سنة (1983م ـ 1984م). ومن المفيد أن نُعَرِّفَ أوّلاً بقبيلة طيء، وكما يأتي:ـ

إنّ هذا القدر المشترك هو الفصيح العالي الذي لايمكن أن ينسب إلى قوم دون قوم))، تاريخ العربية: 31.

(1) ينظر: فصول في فقه العربية: 84.

(2) اللغة لفند ريس: 328، وينظر: فصول في فقه العربية: 84.

نسب قبيلة طيّئ:-

تنسب قبيلة طيئ إلى جدّها الأكبر: طيئ بن أدد بن زيد بن يَشْجُب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ[1]. و(طيئ) لقبٌ له، واسمه جُلْهمة[2]. وهي في الأصل إحدى القبائل القحطانية اليمنية؛ فإنّ (سبأ) هو: سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان[3].

منـــازل القبيلـــة:-

موطن قبيلة طيئ في شمالي الحجاز. قال ابن خلدون: ((كانت منازلهم باليمن، فخرجوا منه على إثر خروج الأزد منه، ونزلوا سُمَيراء وفَيْدًا في جوار بني أسد، ثم غلبوا بني أسد على أجأ وسُلمى، وهما جبلان في بلادهم، يعرفان بجبلي طيئ، فاستمروا فيها، ثم افترقوا في أوّل الإسلام في الفتوحات))[4].

وقد ذكر اليعقوبي بعض الأماكن التي كانت تقيم فيها على طريق الحاجّ من الكوفة إلى المدينة ومكة، فقال: ((والأجْفُر منازل طيئ، ثم فَيْد، وهي المدينة التي ينزلها عمال طريق مكة، وأهلها طيئ، وهي في سفح جبلهم المعروف بسُلمى، وتوز وهي منازل طيئ))[5].

فصاحـة طـيئ:-

تُعَدُّ طيئ عند اللغويين والنحاة العرب، من القبائل الفصيحة التي تؤخذ عنها اللغة، فإنّ القبائل التي نُقِلَت عنهم اللغة وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي هم: قيس وتميم وأسد وهذيل وطيئ، فإنّ هؤلاء هم الذين أكثر ما أُخِذَ عنهم ومعظمه، وعليهم أُتّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، وأمّا الباقون فلم يؤخذ عنهم شيء؛

(1) الاشتقاق لابن دريد: 380، والعقد الفريد: 3 / 399.

(2) ينظر جمهرة أنساب العرب: 397.

(3) ينظر: الاشتقاق لابن دريد: 361.

(4) العبر لابن خلدون: 2/ 254، نقلاً عن بحوث ومقالات في اللغة: 228.

(5) البلدان لليعقوبي: 71 ـ72، وينظر صفة جزيرة العرب: 337.

لأنهم كانوا مخالطين لغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم، من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام ومصر[1].

وممّا يدل على مكانة اللغة الطائية في نفوس القوم، ما رواه أبو عبيد القاسم بن سلاّم (ت224هـ) من أنّ ((طيئًا لا تأخذ من لغة أحد، ويؤخذ من لغاتها))[2].

((وما يؤخذ من لغات طيئ إلا لفصاحتها، ومكانتها بين القبائل الأخرى. كما إنّ اعتزاز طيئ بلغاتها، كان هو السبب ـ فيما يبدو ـ في عدم أخذها عمّا عداها من لغات العرب))[3].

خصائص لغويّة من لهجة طيئ القديمة :ـ

تناول الدكتور رمضان عبد التواب عددًا من الخصائص اللغوية في لهجة طيئ، سأتناولها على النحو الآتي:ـ

1. ظاهرة الهمز: ـ

عدّ سيبويه، والمبرد، وابن جني مخرج الهمزة من أقصى الحلق وهو مجهور وشديد[4]. أمّا المعاصرون فالهمزة عندهم صوت حنجري شديد[5]، واختلفوا في صفته، فمنهم من ذهب إلى أنّه لا هو بالمجهور، ولا هو بالمهموس[6]. ومنهم من ذهب إلى أنّه مهموس دائمًا[7].

---

(1) ينظر: الحروف للفارابي: 147، والمزهر: 1 / 211، والاقتراح: 19.

(2) غريب الحديث: 4 / 11، وينظر: الفائق، للزمخشري: 3/ 91.

(3) بحوث ومقالات في اللغة: 230.

(4) ينظر: الكتاب: 4 / 433 ـ 434، والمقتضب: 1 / 192، 195، وسر صناعة الإعراب: 1 / 52 ـ 69.

(5) ينظر: الأصوات اللغوية: 91.

(6) ينظر الأصوات اللغوية: 91، وعلم اللغة العام: الأصوات: 112، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 95.

(7) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 24، ومناهج البحث في اللغة: 125، ومحاضرات في اللغة: 96.

أمّا الوصف العلمي لإنتاج صوت الهمزة فهو ((ينتج من انطباق الوترين الصوتيين (الغشائيين) والغضروفين الهرميين ـ في الحنجرة ـ انطباقًا كاملاً وشديدًا، بحيث لا يسمح للهواء بالمرور مطلقًا، فيحتبس داخل الحنجرة، ثم يسمح له بالخروج على صورة انفجار، فهو من الناحية العضوية صوت انفجاري (شديد)))[1].

أمّا موقف قبيلة طيء من الهمز فيمكن بيانه على النحو الآتي:ـ

أ. التخلّص من الهمز:ـ

إنّ تحقيق الهمز كان خاصّة من الخصائص البدوية التي اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة وشرقيّها، وهي تميم وما جاورها، وإنّ التخلّص من الهمز خاصّة حضرية، امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة وغربيّها[2]، ((فأهل الحجاز وهذيل، وأهل مكة والمدينة لا ينبرون))[3].

أمّا قبيلة طيء فقد استنتج الدكتور رمضان عبد التواب أنّها كانت تميل إلى التخلّص من صوت الهمزة، من خلال ما روي عنهم في المصادر القديمة، مثل: يؤاخي، ويؤاكل، ويؤاسي، تبدلها حرفًا من جنس حركة ما قبلها، فتصير الأمثلة السابقة: يُواخي، ويُواكل، ويُواسي. وتشتق الماضي من خلال هذه الصيغ الجديدة؛ فتقول: واخيتُ، وواكلتُ، وواسيتُ[4].

وكذلك أنّهم كانوا يبدلون الهمزة في بعض المواضع هاءً؛ فقد ((حكى ابن جني عن قطرب أنّ طيئًا تقول:هِنْ فعلتَ فعَلْتُ، يريدون: إنْ، فيبدلون))[5]، ولم يقتصر قلب

(1) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 24.

(2) ينظر في اللهجات العربية: 66.

(3) لسان العرب: 1/ 22.

(4) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: 233، وتنظر الأمثلة في: تهذيب اللغة: 7/ 623، ولسان العرب: (أخا) 18/ 23.

(5) لسان العرب: (أنت) 16/ 178، والممتع في التصريف: 1/ 397.

الطائيين الهمزة على (إنِ) الشرطية، بل حكى ذلك عنهم في همزة الاستفهام كذلك؛ فيقولون: ((هَزَيْدٌ فعَلَ ذلك؟ يريدون: أزيدٌ فعل ذلك؟))[1].

ب. همز ما لا يستحق الهمز:

روى الفرّاء عن طيء، أنهم كانوا يهمزون ما لايستحق الهمز، في قوله:((وربما غلطت العرب في الحرف، إذا ضارعه آخر من الهمز، فيهمزون غير المهموز، سمعت امرأة من طيء تقول: رثأتُ زوجي بأبيات. ويقولون لبّأتُ بالحجّ، وحلأت السويق، فيغلطون))[2] كما روي عنهم من أنّهم كانوا يهمزون:(السُّؤْدَد)، وهو من سوّدته، أي جعلته سيّدًا، فلا أثر للهمز في أصله[3].

وكذلك همزهم للألف المقصورة؛ في مثل (حُبْلأ) بدلا من: (حبلى) وقد فسر الدكتور رمضان عبد التواب همز ماليس أصله الهمز عند طيء، في خبر الفرّاء السابق، بأنّه حذلقة، أو مبالغة في التفصّح وتقعّر بالكلام، فهم يحاولون أن يردّوا العاميّة التي يتحدّثون بها إلى نمط اللغة الأدبية، وهم في محاولتهم هذه لا يفرّقون بين الظواهر الجديدة والقديمة، في لغة الخطاب، فإذا ردّوا كلمة جديدة إلى أصلها القديم أصابوا، أمّا إذا فعلوا مثل ذلك مع الكلمات التي احتفظت بالأصل القديم، وشابهت مع ذلك الجديد، فإنّهم حينئذ يكونون متقعّرين ومتحذلقين؛ وذلك كمن يعرف أنّ الصوت المركب: (aw) مثلا في العربية الفصحى، يقابل حركة الضم الممالة: (ō) في العاميّة؛ وذلك مثل: صُوم في صَوْم، وعُوم في عَوْم، ونُوم في نَوْم، ويُوم في يَوْم، فهو إذا ردّ هذه الكلمات إلى أصلها كان مصيبًا في كلامه، غير أنّ هناك كلمات لها مثل هذه الصورة في الأصل في اللغة الفصحى نفسها؛ مثل: (ثُوم) و (حُوت) و(رُوح) وغير ذلك. ((وهنا يحاول ذلك المتفصّح أن يقلب هذه الضمّات الأصيلة إلى الصوت المركّب، الذي تتميّز به اللغة الفصحى؛ فيقول: ثَوْم، وحَوْت، ورَوْح، قياسًا على ما فعله في تلك الكلمات السابقة، وعندئذ يأتي بشيء لا هو في لهجات الخطاب، ولا هو في اللغة الفصحى. وليس مافعله إلا نوعًا من أنواع القياس الخاطئ. وعلى هذا النحو يمكن تفسير ما ليس أصله الهمز في

(1) لسان العرب: (ها) 20 / 373.

(2) معاني القرآن: 1 / 459.

(3) ينظر: الاشتقاق لابن دريد: 211.

خير الفرّاء السابق؛ لأنّ أولئك الطائيين يتركون الهمز في كلامهم ... فيقولون مثلا: فقيت عينه، ووجيت بطنه، بلا همز، ولكنّهم يسمعون اللغة الأدبية في شعر الشعراء، ومواقف الجدّ من القول، وفيها: فقأت عينه، ووجأت بطنه، بالهمز؛ فيقولون بناءً على هذا: حَلأت السويق، ولبّأتُ بالحجّ، ورثأت الميت عن طريق القياس الخاطئ، مبالغة في التّفصّح، بدلاً من حلّيت ولبّيتُ ورَثَيْتُ))[1].

2-جهر السين والصاد :-

السين والصاد من الأصوات الأسنانية اللثوية، والسين صوت رخو مهموس مرقق، والصاد صوت رخو مهموس مفخّم، وهو النظير المفخّم للسين[2].

وقد روي عن قبيلة طيئ أنّها كانت تجهر الصوتين، أي تجعل الأوتار الصوتية تتذبذب معهما. وذلك بقلبها زايًا؛ فقال اللغويون: إنّ طيّئًا تقول في سَقَر: زَقَر، وفي الصَّقر: زَقْر، وفي الصِّراط: زِراط[3].

ويقيّد أبو الطيّب اللغوي، قلب الصاد زايًا في لغة طيئ، بسكونها؛ إذ يقول: ((ويقال: هي المِزْدَغة والمِصْدَغة، للمِخَدَّة. وطيئ تقلب كلّ صاد ساكنة زايًا))[4].

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ نطق الصاد عند الطائيين كان بإبداله زايًا مفخّمة تشبه نطق العوام للظاء، في مثل كلمة ظُلم؛ لأنّ هذه الزاي هي المقابل المجهور للصاد، غير أنّ اللغويين دَلّوا عليه بالزاي المرققة، لعدم وجود رمز للزاي المفخّمة في الكتابة العربية[1].

(1) بحوث ومقالات في اللغة: 233 ـ234.

(2) ينظر: علم الأصوات اللغوية: 65 ـ 66.

(3) ينظر: ديوان حاتم الطائي: 5، والأمثال لمؤرج السدوسي: 51.

(4) الإبدال: 2/ 126.

(1) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: 235.

3. الطمطمانية:ـ

وهي عبارة عن إبدال لام التعريف ميمًا، فيقال مثلا: ((طاب امهواءُ وصفا امجَوُّ)) أي: طاب الهواءُ، وصفا الجو[1].

وقد جاء في الأثر أنه ﷺ، قد نطق بهذه اللغة في قوله: (ليس من امبرِّ امصيام في امسفر)[2].

وهذه الظاهرة عزتها بعض المصادر إلى الأزد أو إلى حِميَر. ولكن كثيرًا من المصادر تنسبها إلى قبيلة طيّئ[3]. ومنها في قول بجير بن غَنَمَة الطائي:

ذاك خليلي وذو يُواصِلُني يرمي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَة[4]

أي: بالسهمِ والسَّلِمة.

ويفسّر الدكتور(رمضان عبد التواب) هذه الظاهرة تفسيرًا صوتيًا، بقوله: ((هو أنّ اللام والميم من فصيلة واحدة، هي فصيلة الأصوات المتوسّطة أو المائعة، وهي مجموعة (اللام والميم والنون والراء)، وهذه الأصوات يُبْدَل بعضها من بعض كثيرًا في اللغات السامية.

ولا تزال هذه الظاهرة شائعة في العصر الحاضر في بعض جهات اليمن، كما أنّ منها كلمة في اللهجة المصريّة،وهي كلمة: (البارحة) التي ينطقها أهل مصر: امبارح))[5].

---

(1) ينظر: فقه اللغة للثعالبي: 173، و المزهر: 1/ 223، ومميزات لغات العرب: 12.

(2) الحديث على هذه الرواية في: مسند الشافعي: 157، ونصب الراية: 2/ 461، والكفاية في علم الرواية: 183.

(3) ينظر: شرح الشافية للرضي: 3/ 215، والجنى الداني في حروف المعاني: 207، وهمع الهوامع: 1/ 79، وشرح الأشموني على الألفية: 1/ 37.

(4) البيت في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 1/ 71 (تحقيق: مازن المبارك)

(5) دراسات وتعليقات في اللغة: 82.

4. قلب الياء والواو ألِفًا في المعتلات:-

من المعروف في العربية، أنّ الياء والواو إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألِفًا[1]، مثل: رمى أصله: رَمَيَ، ودعا أصله: دَعَوَ.

أمّا: بَقِيَ، وخَشِيَ، ولَقِيَ، وهَوِيَ، وسَرُوَ، فلم تقلب ياؤها وواوها ألفًا لاختلال شرط الفتح قبلها[2]. أمّا قبيلة طيء، فإنّها تطّرِد الباب على وتيرة واحدة فتقلب كلّ ياء أو واو متحركة ألفًا، بشرط تحرّك ما قبلها على الإطلاق، فتقول: ((بَقا وبَقَتْ، مكان: بَقِيَ وبَقِيَتْ. وكذلك أخواتها من المعتل))[3].

ويمتلئ شعر الطائيين بهذه الظاهرة، وجمع الدكتور عبد التواب عددًا من أبياتهم شاهدًا عليها، نذكر منها: قول زيد الخيل الطائي:

أفي كلّ عامٍ مأتمٌ تبعثونهُ ... على مِحْمَرٍ ثوّبْتُمُوه وما رُضا[4]

وقوله كذلك:

لعمرُك ما أخشى التّصعلُك ما بَقى ... على الأرضِ قَيْسِيٌّ يسوق الأباعرا[5]

وقال رجل من طيء:

إذا لم يَكُنْ مالٌ يُرى شَنِفَت له ... صدورُ رجالٍ قد بَقا لهم وَفْرُ[6]

وقد وجد الدكتور رمضان عبد التواب أنّ هذه الظاهرة لم تقتصر على الأفعال المعتلة عند طيء، فإنّهم يقلبون كلّ ياءٍ ألفًا، إذا تحرّكت وتحرّكَ ما قبلها في الأسماء أيضًا،

(1) ينظر: إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف: 108.

(2) ينظر: الصرف، لحاتم الضامن: 193.

(3) الصحاح : (بقى) 6/ 2284، وينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 311، والجنى الداني للمرادي: 390.

(4) ديوانه: 25، والكتاب: 1/ 65، ونوادر أبي زيد: 80، والبارع: 511.

(5) ديوانه: 62، والجامع لأحكام القرآن: 3/ 370.

(6) النوادر في اللغة لأبي زيد: 78.

وجمع المبثوث من أقوالهم في مصادر التراث وشعر بعض شعرائهم[1]، وممّا جمعه قولهم: ناصاة[2]، وباداة[3]، وتوصاة[4]، وخطاة بظاة[5]، وفالاة[6]، وباناة[7] وباقاة[8] في: ناصية، وبادية، وتوصية، وخطية بظية، وفالية، وبانية، وباقية.

وممّا ورد في شعرهم، كقول حريث بن عتّاب الطائي:

لقد آذنتْ أهلَ اليمامة طيئٌ بحربٍ كناصاة الحصان المُشَهَّرِ[9].

ومثل ذلك قول حاتم الطائي:

فَقُلتُ لأصباة صغار ونسوة بشهباءَ من ليل الثمانين قُرَّتِ[10].

يريد: أصبية، جمع: (صبيّ).

5. كراهة توالي الأمثال:-

من المعروف في العربية الفصحى أنّ مضعّف الثلاثي من الأفعال الماضية، عند إسناده إلى ضمير رفع متحرّك، يتعذّر النطق بالفعل؛ لالتقاء الساكنين، ومن أجل ذلك تعود الحركة إلى الحرف الأول، ويفكّ الإدغام وجوبًا[11]، مثل: ظلَّ، أحسَّ: ظَلَلْتُ وأَحْسَسْتُ.

---

(1) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: 242.

(2) ينظر: المخصص: 6/ 40، والجامع لأحكام القرآن: 3/ 370، ولسان العرب: (نصا) 20/ 199.

(3) ينظر: ديوان امرئ القيس: 123، والمخصص: 6/ 40.

(4) ينظر: لسان العرب: (ورى) 20/ 268.

(5) ينظر: لسان العرب: (خطا) 18/ 245.

(6) ينظر: مجالس ثعلب: 2/ 496.

(7) ينظر: مقاييس اللغة: 1/ 302، ولسان العرب: (بنى) 18/ 104.

(8) ينظر: الممتع في التصريف: 3/ 557.

(9) النوادر في اللغة لأبي زيد: 124.

(10) ديوانه: 10.

(11) ينظر: الصرف لحاتم الضامن: 95.

وقد جاء عن قبيلة طيء، أنها كانت تحذف الحرف الأول من المتماثلين، فرارًا من توالي الأمثال، فتقول: ظَلْت واحَسْت[1].

ووجد الدكتور عبد التواب أنّ هذه الظاهرة منتشرة في أشعار الطائيين بكثرة[3]، ومن المفيد أن نذكر شيئًا من شعرهم هذا، قال الطرماح بن حكيم الطائي:

آذَنَ الناوي ببَيْنُونَة ظَلْتَ منها كصريع المُدام[4]

ومثل ذلك قول حُرَيث بن عتّاب الطائي:

عَوَى ثمّ نادى هل أحَسْتُمْ قَلائصا وُسِمْنَ على الأفخاذ بالأمس أربعا[5]

يريد: أحْسَسْتُم. وبهذه اللغة جاء القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗا﴾[6]. وقوله ﷻ: ﴿فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ﴾[7].

6. كسر حروف المضارعة:ـ

تطرّق سيبويه إلى هذه الظاهرة في باب (ماتكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني الحروف حين قلت فَعِلَ) وعزاها إلى جميع العرب ((إلاّ أهل الحجاز، وذلك قولهم: أنت تِعْلم ذاك، وأنا إعلم، وهي تِعْلم، ونحن نِعْلم ذاك))[8]. ولم يَرِد في اللهجات العربية القديمة كسر حرف المضارعة إذا كان ياءًا فـ ((جميع العرب إلاّ

(2) ينظر: شرح المفصّل: 10/ 153.

(3) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: 73 ـ 74.

(4) ديوانه: 400.

(5) مجالس ثعلب: 2/ 537، وخزانة الأدب: 4/ 583، وشرح شواهد المغني: 190.

(6) طـه / 97.

(7) الواقعة / 65.

(8) الكتاب: 4/ 110.

أهل الحجاز يجوِّزون كسر حرف المضارعة سوى الياء))[1]. وقد عُرِفت هذه الظاهرة عند كثير من اللغويين باسم (تلتلة بهراء)[2].

وقد اشتهرت ظاهرة كسر حرف المضارعة عن قبيلة طيء في مضارع الفعل (خال) عند إسناده للمتكلم، وهو: (إِخالُ)[3]، يقول الدكتور عبد التواب: ((يبدو أن العربية الفصحى قد تأثرت باللغة الطائية في كسر همزة الفعل: (إخال)، فاستخدمه الشعراء كثيرًا في هذه الصورة))[4]، مثل أبي ذؤيب[5]، والعباس بن مرداس السلمي[6]، وزهير بن أبي سُلمى[7]، وكعب بن زهير[8].

ولذلك يقول المرزوقي: ((خِلْتُ أخالُ، وإِخالُ طائيّةٌ، فكثر استعمالها في ألسنة غيرها، حتى صار (أخال) كالمرفوض))[9]. كما يقول الرضي: ((والكسرة في همزة إخال وحده أكثر وأفصح من الفتح))[10].

ويُعَدُّ كسر أحرف المضارعة ظاهرة سامية قديمة توجد في العربية والسريانية والحبشية[11].

(1) شرح الشافية للرضي: 12/ 141.

(2) ينظر: مجالس ثعلب: 1/ 81، وعنه في الخصائص: 2/ 11، وخزانة الأدب: 4/ 96، ومميّزات لغات العرب: 21.

(3) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: 79.

(4) المصدر نفسه: 79.

(5) ينظر: ديوان الهذليين: 1/ 8، والمنصف لابن جني: 1/ 222.

(6) ينظر: ديوانه: ق38/ 2 ص 108، ولسان العرب: (عين) 17/ 186.

(7) ينظر: ديوانه: 73، ولسان العرب: (قوم) 15/ 408.

(8) ينظر: ديوانه: 9.

(9) شرح الحماسة للمرزوقي: 1/ 248.

(10) شرح الشافية: 1/ 141.

(11) ينظر: فصول في فقه العربية: 125.

يقول الدكتور إبراهيم أنيس: إنّ ((الأصل في شكل حروف المضارعة هو ما شاع في لهجات الحجاز من الفتح في كلّ الحالات(♣)، وقد انحدر هذا الأصل إلى هذه اللهجات من الساميّة الأولى ثم تطوّر إلى كسر في معظم اللغات الساميّة))(1).

أمّا بروكلمان فيرى أنّ الأصل في حروف المضارعة هو الفتح، ثم ظهرت الكسرة بعد ذلك، يقول: ((غير أنّ الفتحة قد عادت إلى الظهور مطلقًا في العربية، ولا تظهر فيها الكسرة إلاّ في اللهجات))(2).

أمّا الدكتور (رمضان عبد التوّاب) فيرى أنّ فتح أحرف المضارعة ((حادث في العربية القديمة بدليل عدم وجوده في اللغات الساميّة الأخرى، وبدليل ما بقي من الكسر في بعض اللهجات العربية القديمة))(3).

وممّا يؤكد أصالة الكسر في حروف المضارعة في اللغات الساميّة هو استمراره حتى الآن في اللهجات الحديثة، وبقاء بعض آثارها في العربية الفصحى؛ إذ روي الكسر في همزة (إخال)(4).

7- تسكين ضمير الغائبة المتّصل وفتح ما قبله:

إنّ ضمير الغائبة المتّصل بالاسم والفعل والحرف في العربية الفصحى، هو: عبارة عن هاء مفتوحة ممدودة، مثل:(كتابها، ورأيْتُها، ولها). أمّا أهل طيء فيسكّنون هذا الضمير، ويفتحون ماقبله، يقولون:((كدتُ اضْرِبَهْ، إذا عنوا المؤنث، إذا أرادوا أن يقولوا: كدتُ اضْرِبها))(5).

(♣) الصواب: في الحالات كلّها.

(1) في اللهجات العربية: 140.

(2) فقه اللغات الساميّة: 116.

(3) فصول في فقه العربية: 125.

(4) ينظر: فصول في فقه العربية: 125.

(5) جمهرة اللغة: 1/ 234.

ويرى الدكتور (رمضان عبد التوّاب): ((إنّ ذلك كان خاصًا بحالة الوقف عند طيء))[1]. مستدلاً بقول الشاعر الطائي (عامر بن جوين):

فَلَمْ أرَ مثلها خُباسةَ واحدٍ ونهنهتُ نفسي بعد ما كدتُ أفعلَهْ[2].

إذ إنّ الشاعر لم يجرِ هذه الظاهرة على كلمة:(مثلها) في حشو البيت.

وكذلك يؤكد الدكتور رمضان عبد التواب على أنّ هذه الظاهرة توجد في اللغة السريانية في بناء هذا الضمير على السكون وفتح ما قبله فتحة طويلة وأنّ هذه اللغة لا تزال باقية في نواحي نجد وحائل في الجزيرة العربية، يقولون مثلاً: (الكتابُ جِبْنا جيناك بُهْ) بضم الباء في حال التذكير، و (الكتب جِبْنا جيناك بَهْ) بحذف ضمير المؤنثة الغائبة وإسكان الهاء وفتح الباء قبلها[3].

8. المصدر الميمي واسما الزمان والمكان من المثال الواوي:ـ

الذي عرف في العربية الفصحى، أنّ صيغ المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان تكون على وزن(مَفْعَل) بفتح العين، مثل: (مَقْتَل) بمعنى: القَتْل، وزمان القتل، ومكانه. ويستثنى من هذه القاعدة أمران:

الأول: الفعل الصحيح الآخِر المكسور العين في المضارع، فإنّ المصدر الميمي منه كالعادة على (مَفْعَل) بفتح العين . أمّا الزمان والمكان منه، فيأتيان على (مَفْعِل) بكسر العين.

والآخر: المثال الواوي الصحيح الآخِر، فإنّ صيغ المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان تكون على (مَفْعِل) بكسر العين، مثل: (مَوْعِد) بمعنى: الوعد، وزمان الوعد، ومكانه. وقد خرجت طيء عن الأمر الثاني هذا، فلم تستثنِ المثال الواوي الصحيح الآخِر من القاعدة العامّة فهو عندهم جارٍ على الأصل، فيقولون لجميع ذلك (مَوْعَد) على (مَفْعَل) بفتح العين.

---

(1) دراسات وتعليقات في اللغة: 83.

(2) الكتاب: 1/ 155، وما يجوز للشاعر في الضرورة: 232.

(3) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: 83 ـ 84.

ويفسر الدكتور رمضان عبد التواب اتجاه الطائيين إلى فتح عين الكلمة، ((بالمماثلة الصوتية، أو التوافق الحركي، بين حركة الميم وحركة عين الكلمة))(1). ولم أجد قانوناً صوتيًا يرجح هذا التفسير، ولا نقول إلا أنّ لطيّئ توسع في اللغات والله أعلم.

9. قلب ألف المقصور ياءًا:.

روي عن قبيلة طيئ أنّهم كانوا يقلبون الألف فيما ينتهي في العربية الفصحى بالألف المقصورة إلى ياء في الوقف والوصل، ويقولون فيه مثل: أفعى وحُبلى: أَفْعَيْ و حُبْلَيْ ، ويشارك طيئًا فزارة وناسٌ من قيس، في هذه الظاهرة في الوقف فقط(2).

ويرى علماء العربية أنّ الألف المقصورة هي الأصل، وأنّ الياء في لهجة طيئ وغيرها في مثل: حُبْلَيْ و أَفْعَيْ، ليست إلاّ انقلابًا لتلك الألف، يقول ابن جني: ((ومنهم من يبدل هذه الألفات في الوقف ياءًا))(3).

غير أنّ الدكتور رمضان عبد التواب يقول: ((إنّ الاطّلاع على اللغات السامية من جانب، وتحكيم القوانين الصوتية من جانب آخر يدلان على أنّ مثل: حُبْلَيْ وأفْعَيْ بالياء، أسبق في سلسلة التطوّر اللغوي من: أفعى و حُبلى بالألف))(4).

فحينما نظر إلى الأفعال الناقصة، مثل: رمى و دعا، وهي تماثل في صورتها هذه صورة الأسماء المقصورة في الفصحى، وجد أنّ في أصلها الأول في اللغات الساميّة، كانت تتصرّف تصرّف الصحيح تمامًا. مستدلاً على ذلك بوجود هذا الأصل القديم في اللغة الحبشية الجعزية، وهي إحدى اللغات الساميّة، ففيها مثلاً يقال: (صَحَوَ) في: صحا، و(تَلَوَ) في: تلا، و(رَمَيَ) في: رمى. وليس الأمر مقصورًا في الحبشية على الأفعال

(1) دراسات وتعليقات في اللغة: 85.

(2) ينظر: الكتاب: 2/ 287، والحجّة لأبي علي الفارسي: 1/ 63 ـ64.

(3) المحتسب: 1/ 77.

(4) بحوث ومقالات في اللغة: 244.

الناقصة، بل إنّ الأفعال الجُوَفَ، يُعامل شيءٌ منها معاملة الصحيح كذلك، ويقال فيها مثلاً: (دَيَنَ) في: دانَ، و (بَيَنَ) في بانَ، وغير ذلك.

ولم تبقَ من هذه المرحلة في اللغات السامّية الأخرى إلا بقايا قليلة في العربية، من الأفعال الجوفاء، مثل: حَوِرَ، وعَوِرَ، وهَيِفَ واستحوذَ، واستنْوَقَ، واستصْوَبَ، وغيرها.

وهو يرى أنّ الرجوع بالاسم المقصور إلى هذه المرحلة القديمة فإنّه يكون مثل: هُدَيٌ، وفَتَيٌ، وعَصَوٌ، وقَفَوٌ، وما إلى ذلك.

أمّا المرحلة الثانية في تطوّر الأفعال المعتلّة والأسماء المقصورة، فهي مرحلة التسكين، أو سقوط الحركة بعد الواو والياء للتخفيف، فيصبح الفعل على نحو: قَضَيْ و دَعَوْ، كما تصبح الأسماء المقصورة على نحو: أفْعَيْ و عَصَوْ. وعلى ذلك يقرّر عبد التواب أنّ هذه المرحلة قد بقيت عند قبيلة طيئ، فيما روي لنا من الأمثلة السابقة: أفْعَيْ و حُبْلَيْ و مَثْنَيْ وغيرها[1]. كذلك يؤكد الدكتور عبد التواب أنّ بعض الأفعال المعتلّة، قد وصلت إلى هذه المرحلة عند طيئ، مستدِلاً برَجَزِ أحد رجّازهم الذي يساق في المصادر العربية، الذي يقول:

إنّ لطيٍّ نسوةً تحت الغَضَيْ
يمنعهنّ اللّهُ مِمَّن قد طَغَيْ
بالمشرفِيَّاتِ وطَعْنٍ بالقَنَيْ[2].
يريد: الغضا، وطغى، والقنا[3].

ويفسّر الدكتور (رمضان عبد التواب) صورة المقصور عند طيئ، عندما يضاف إلى ياء المتكلم، بوصول المقصور إلى هذه المرحلة المذكورة آنفًا؛ ((إذ كانوا يقولون في مثل: هَوايَ وهُدايَ: هَوَيَّ (هَوَيْ + يَ) وهُدَيَّ (هُدَيْ + يَ) وغير ذلك))[4]. ففي حديث

(1) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: 244 ـ 245.

(2) المنصف: 1/ 160، والمحتسب: 1/ 77.

(3) بحوث ومقالات في اللغة: 246.

(4) المصدر نفسه: 247.

طلحة بن عبيد الله ﷺ: (فوضعوا اللُّجَّ على قَـفَـيَّ) يعني السيف على قفايَ، فقد نصّت المصادر على أنَّ (قَـفَـيَّ) هنا لغة طائيّة[1].

10. لغة أكلوني البراغيث:

القاعدة المطّردة في العربية الفصحى أنّ الفعلَ يجب إفراده دائمًا، حتى وإنْ كان فاعله مثنى أو مجموعًا، فلا تلحقه علامة تثنية ولا جمع للدلالة على تثنية الفاعل أو جمعه. وعلى هذا جاءت الجمل الفعلية في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾[2]، كما قال ﷻ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[3].

أما قبيلة طيء، فقد روي لنا عنها[4]، أنّها كانت تلحق الفعل علامة تثنية للفاعل المثنى، وعلامة جمع للفاعل المجموع. وتعرف هذه الظاهرة عند النحاة بلغة (أكلوني البراغيث) ؛ لأنّ سيبويه هو أول من مثّلَ لها في كتابه، فقال: ((... ومن قال: أكلوني البراغيث، قلت على حدّ قوله: مررت برجلٍ أعْوَرَيْنِ أبَواهُ))[5].

وإنّ هذه اللغة هي الأصل في اللغات الجزرية (الساميّة)[6]، ((وقد تخلّصت العربية الفصحى من هذه الظاهرة، رويدًا رويدًا، أخذًا بمبدأ الاستغناء عن بعض العلامات، عند تكدّسها للدلالة على الظاهرة الواحدة؛ فإنّ الذي كان يدل على التثنية هنا، هو علامة التثنية في الفعل، ووضع الفاعل في صيغة الجمع.

---

(1) ينظر: غريب الحديث، لأبي عبيد: 4/ 11.

(2) آل عمران / 122.

(3) آل عمران / 146.

(4) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: 3/ 297، ومغني اللبيب: 1/ 478 (طبعة مازن المبارك)، والجنى الداني في حروف المعاني: 171، وهمع الهوامع: 1/ 160، والقاموس المحيط: (الواو) 4/ 413.

(5) الكتاب (بولاق): 1/ 237.

(6) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 300.

وإذا استغنت اللغة عن العلامات المتصلة بالفعل لم تخسر الدلالة على التثنية والجمع، لوجود مايدلّ عليهما في صيغة الفاعل نفسها))[1].

ويبدو لي أنّ هذا الرأي يفسر لنا السر في ورود هذه اللغة قليلا في النصوص العربية الفصيحة، من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب الفصحاء.

11. (ذو) الموصولـــة:

تستخدم قبيلة طيّىء (ذو) اسمًا موصولاً عامًّا للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، بصورة واحدة لا تتغير في كلّ ذلك[2].

وقد وردت هذه اللغة كثيرًا في نثرهم وأشعارهم وأمثالهم، وجمع الدكتور عبد التواب شواهد متعدّدة تمثل هذه الصورة[3]، من المفيد أنْ نذكر منها: قول سنان الفحل الطائي:

فـــإنّ المـــاءَ مـــاءُ أبـــي وجـــدّي وبئـــري ذو حفـــرتُ وذو طويـــتُ[4]

وقول قوّال الطائي:

قـولا لهـذا المـرءِ ذو جـاء سـاعيًا هَـــلُمّ فـــإنّ المـشرفيَّ الفـــرائضُ[5]

(1) المصدر نفسه: 301.

(2) ينظر: الأزهية في علم الحروف: 303، وأمالي ابن الشجري: 2/ 305، وشرح الكافية للرضي: 2/ 41.

(3) ينظر بحوث ومقالات في اللغة: 253 ـ 255.

(4) شرح الحماسة، للمرزوقي: 2/ 591، ومجمع الأمثال: 1/ 45، وشرح قطر الندى وبل الصدى: 102.

(5) خزانة الأدب: 2/ 295.

وقول مُلْحَة الجرمي الطائي:

يغادر محض الماءِ ذو هو مَحْضُهُ ... على إثرِهِ إذ كانَ للماءِ من محضِ[1]

وقول حاتم الطائي:

إذا ما أتى يومٌ يُفَرِّقُ بيننا ... بموتٍ فكن يا وَهْمُ ذو يتأخَّرُ[2]

كما قال رجل من طيئ:

فإنَّ بيتَ تميمٍ ذو سمعتَ بهِ ... فيه تنمَّتْ وأرستْ عِزَّها مُضَرُ[3]

وكذلك وردت هذه الصورة في أمثالهم؛ نحو قولهم:((أتى عليهم ذو أتى))[4]، أي: أتى عليهم الذي أتى على الناس، وهو الموت وأيضًا فيما رواه الجاحظ عن الأصمعي، أنّه قال: ((قال أبو سليمان الفقعسي لأعرابيّ من طيئ: أبأمرأتك حَمْل؟ قال: لا وذو بيته في السماء، ما أدري واللّهِ، ما لها من ذنبٍ تشتال به، وما آتيتها إلاّ وهي ضَبِعَة))[5].

ثم ناقش الدكتور (رمضان عبد التوّاب) أقوال العلماء[6]، في أنّ قبيلة طيئ لم تكن كلّها تجعل (ذو) الموصولة، ملازمة لحالة واحدة دائمًا، وخَلَصَ إلى القول في هذه المسألة إلى أنّ طيئًا تنقسم في (ذو) الموصولة على أربع فرق:[7]

الأولى: توحّد (ذو) دائمًا، وتبنيها على الضمّ.

الثانية: توحّد (ذو) دائمًا، وتعربها إعراب (ذي) بمعنى صاحب.

---

(1) معجم الشعراء، للمرزباني: 444.

(2) ديوانه: 272، ورواه ابن قتيبة في الشعر والشعراء: 1/ 249، (بموتٍ فكن أنت الذي يتأخر) ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(3) الكامل في اللغة والأدب: 3/ 217، وأمالي ابن الشجري: 2/ 305.

(4) مجمع الأمثال، للميداني: 1/ 45.

(5) البيان والتبيين: 2/ 81.

(6) ينظر: أقوالهم في: المقرب: 1/ 59، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 222، وشرح الكافية للرضي: 2/ 41، و الجنى الداني: 242.

(7) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: 257 ـ 258.

الثالثة: تجعل (ذو) للمفرد المذكّر، ومثناه، وجمعه، و (ذات) للمفردة المؤنثة، ومثناها، وجمعها .

الرابعة: تصرّف (ذو) على حسب الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

ويرى الدكتور رمضان عبد التوّاب أنّ ((الفرقة الأولى، تمثل الظاهرة في صورتها القديمة، بدليل ما في العبرية، والنقوش العربية القديمة. وما عند غير هذه الفرقة، تطوّر لعب فيه القياس اللغوي دورًا كبيرًا))(1).

12. الوقف على تاء التأنيث:-

من المعروف أنّ العربية الفصحى، تقف على تاء التأنيث في الاسم بالهاء، ولكنّ قبيلة طيئ وحدها من القبائل العربية القديمة، تقف على هذه التاء بغير إبدال، فيقولون: أَمَتْ وجارِيَتْ وطَلْحَتْ. أي:هذه أمة وجارية وطلحة(2). يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((إنّ هذا الذي تصنعه قبيلة طيء، هو ما يوجد في اللغتين: الأكادية، والحبشية من اللغات الساميّة، أخوات اللغة العربية. وهو يُروى كذلك عن اللغة الحميرية... وقد حدث ذلك أيضًا في كثير من المؤنثات العربية، التي دخلت اللغة التركية، التي جاءتنا من تركيا بصورتها الجديدة؛ مثل: طلعت، وعزّت، وألفت وقسمت، ونعمت، وحشمت، ومدحت، وعفّت، وبهجت، وعصمت، وشوكت ومرفت، وثروت وغيرها. فهذه الأعلام ليست في الحقيقة، إلاّ الصورة التركية، للمصادر والأسماء العربية التالية*: طلعة، وعزّة، وألفة، وقسمة، ونعمة وحشمة، ومدحة، وعفّة، وبهجة، وعصمة، وشوكة، ومروة، وثروة، ونحوها))(3).

وكذلك تروي المصادر العربية، أنّ قبيلة طيئ، كانت تقف على تاء جمع المؤنث السالم وما يماثلها بالهاء؛ فقد سُمع بعضهم يقول: (دفن البناه من المكرماه) يريد: دفن

(1) المصدر نفسه: 258.

(2) ينظر: لسان العرب: (ها) 2/ 370، وشرح شواهد الشافية: 4/ 199.

(*) الصواب : الآتية

(3) بحوث ومقالات في اللغة: 259 ـ 260.

البنات من المكرمات، وقولهم: (كيف الأخوة والأخواه) يريد: كيف الأخوة والأخوات، ومثل ذلك قولهم: (هيهاه) و (أولاه) في هيهات وأولات[1].

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ ذلك لم يكن لغة لهم جميعًا، مستدلاً بما ورد في بعض المصادر العربية عند عرض هذه الظاهرة، وهو: ((وسمع إبدالها هاء في قول بعضهم))[2].

ثم يفسر هذه الظاهرة بقوله: ((ونحن نفترض في بعض هؤلاء الطائيين، أنّهم كانوا يقفون على تاء التأنيث في المفرد بالهاء، كما في العربية الفصحى تمامًا، غير أنّ هؤلاء القوم قاسوا تاء جمع المؤنث السالم، على تاء تأنيث المفرد، ولا سيّما تلك التاء التي تقع في المفرد بعد ألف؛ مثل تاء: صلاة، وزكاة، وحياة، وقناة وأداة وأناة، ونجاة، وحماة، وفلاة، ووفاة، وحصاة، ونواة، وقناة، ورواة، ومهاة وغيرها))[3].

13. القُطْعَة:ـ

القُطْعة[*]: عبارة عن قطع اللفظ قبل تمامه قال الخليل: ((والقطعة في طيء، كالعنعنة في تميم، وهي أن يقول: يا أبا الحكا، وهو يريد: يا أبا الحكم، فيقطع كلامه عن إبانة بقية الكلمة))[4].

ويقول الدكتور عبد التواب: ((القطعة على هذا نوع من ترخيم اللفظ، كما نقول نحن الآن في مصر: (ياوَلَ) في: يا ولد))[5].

---

(1) ينظر: الممتع في التصريف: 1/ 402، وشرح المفصّل لابن يعيش: 10/ 45، وشرح الأشموني: 4/ 214، وهمع الهوامع: 2/ 209.

(2) ينظر: شرح الأشموني: 4/ 214.

(3) بحوث ومقالات في اللغة: 261.

(*) ضبطت الكلمة بكسر القاف في نشرة الدكتورين السامرائي والمخزومي لكتاب العين، وهو خطأ، والصواب ضم القاف، ينظر: القاموس المحيط: (قطع) 3/ 71.

(4) العين: (قطع) 1/ 137.

(5) دراسات وتعليقات في اللغة: 77.

رابعًا: امتداد اللهجات العربية القديمة في بعض اللهجات المعاصرة:-

قد حدّد أنستاس الكرملي (ت 1948م) مدلول العامية بقوله:((هي لغة تخالف اللغة الفصيحة بإعرابها أو تعبيرها أو الفاظها أو وضعها أو تنسيقها لتصحيف أو تحريف أو تقديم أو تأخير وقع فيها، أو لخلوّها من الشيوع المقبول عند أصحاب اللغة الفصيحة. أو بعبارة أخصر: هي اللغة التي ابتعدت عن اللغة الفصحى إعرابًا أو لفظًا أو معنًى أو صوغًا))[1].

ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي أنّه لا يمكن تحديد بداية العامية، فهو أمرٌ يقوم على التخيّل والمعروف أنّها قديمة قِدَمَ الفصيحة؛ إذ يقول بهذا الخصوص: ((إذًا فالعاميّة قديمة جدًّا، ولا بدّ أن تكون العامية قد صاحبت الفصيح المهذّب في جميع عصور التأريخ اللغوي، وربّما لم تكن العربية بدعًا بين اللغات في هذا الباب. فكثير من لغات الأمس ولغات اليوم قد عرفت هذه الظاهرة اللغوية، ويعني هذا أنّ شيئًا من مبدأ الازدواج في اللغة كان قد وقع، وما زال يقع في كلّ مرحلةٍ من مراحل التأريخ))[2].

وهذا ما ذهب إليه المرحوم العلاّمة طه الراوي الذي يرى أنّ العاميّة رافقت الفصحى منذ عهد عهيد، وأنه كان للعرب في جاهليتهم لغتان فصحى وعاميّة[3].

أمّا الدكتور صبحي الصالح فقد ذهب إلى أنّ العاميّة فرع من اللغة الفصيحة، ومن المعروف أنّ الأصل أسبق إلى النشوء من الفرع، وإلا لما كان الأصل أصلا والفرع فرعًا، فاللغة الفصحى ـ كما يرى الصالح ـ هي أسبق من العاميّة وليس العاميّة توأمة الفصحى كما يرى الكرملي[4]، إذ يقول الصالح: ((ممّا لا ريبَ فيه أنّ العاميّة متفرّعة عن الفصحى، ومتأثرة بها وإنْ كانت أحيانًا تشويهًا وتحريفًا لها))[5].

---

(1) مقال (اللغة العاميّة توأمة اللغة الفصيحة)، مجلة المقتطف، المجلد / 41، ص: 575، سنة (1912م).

(2) التطوّر اللغوي التأريخي: 153.

(3) ينظر: نظرات في اللغة والنحو: 81 ـ82.

(4) ينظر: اللغة العاميّة توأمة اللغة الفصيحة: 576.

(5) دراسات في فقه اللغة: 360.

وقد رأى بعض الباحثين أنّ ثمرة الاختلاط بالأعاجم هذه العاميّة المرذولة، وهكذا شابت الألسن العربية ((ونشأت لغة جديدة في الأمصار الإسلامية، تناقلتها الألسنة، وصارت لغة التعبير اليومي وأطلقنا عليها العاميّة))(1).

وبرهن الدكتور (رمضان عبد التوّاب) على نظريّته التي ترى أنّ كثيرًا من الخصائص اللهجية القديمة، لها امتدادها في اللهجات المعاصرة في الوطن العربي؛ وذلك بتأمّله ما روي عن اللهجات القديمة، في بطون المصادر العربية وإثباته بالأمثلة أنّ ما نسمعه الآن في بعض لهجاتنا الحيّة المعاصرة، ليس في بعض ظواهره، إلا امتدادًا لهذا الذي روي لنا في القديم .

وهو بهذا يبطل ظن كثير من الناس أنّ اللهجات الحيّة المعاصرة، في البلاد العربية المختلفة، ليست إلاّ انحطاطًا من العربية الفصحى.

وسأبين جهده هذا ببيان الظاهرة اللهجية القديمة أوّلاً، ومن ثم أذكر الأمثلة التي ساقها الدكتور عبد التواب من اللهجات المعاصرة، والتي لها امتداد من الظاهرة القديمة المذكورة، وعلى النحو الآتي:

تلتلة بهراء:

سبق أن فصّلنا القول في هذه الظاهرة عند تناولنا لهجة قبيلة طيئ القديمة، وسنترك التفصيل هنا تجنّبًا للتكرار. على حين نذكر أنَّ التلتلة هي: كسر حرف المضارعة في الثلاثي، والتي عزاها صاحب لسان العرب إلى كثير من القبائل العربية؛ فقال: ((وتِعلم، بالكسر: لغة قيس، وتميم، وأسد، وربيعة، وعامّة العرب))(2). ونحن نعرف أنّ العربية الفصحى تفتح حروف المضارعة (أنيت) في الثلاثي.

وذكر الدكتور رمضان عبد التواب: أنّ هذه الظاهرة مستمرّة حتى الآن في اللهجات العربية الحديثة كلّها؛ إذ يقولون مثلا: ((مِين يِقْرأ ومِين يِسْمَع؟ بكسر حرف المضارعة، في لغة التخاطب اليومية. ولم يبقَ فتح حرف المضارعة في اللهجات الحديثة ـ

(1) أثر القرآن في تطوّر النقد الأدبي: 154.

(2) لسان العرب: (وقى) 20/ 283.

فيما أعلم - إلا في لهجة نجد، إذا كانت فاء المضارع ساكنة؛ مثل: يَرْمي، ويَلْعَب، ويَركض، ولا يكسر حرف المضارعة في هذه اللهجة، إلا إذا كان ما بعده متحركًا مثل: يسوق، وينوم (مضارع نام)، ويسابق، ويلاكم، ويهاوش وغير ذلك))[1]. وكذلك نجد هذا الامتداد في اللهجة العراقية، يقولون مثلا: نِعْلَم، وتِعْلَم، ويِعْلَم، بكسر حرف المضارعة.

استعمال اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائي على وزن مفعول:

من المعروف في العربية الفصحى، أنّ اسم المفعول يشتق من مصدر الفعل الأجوف، إذا كانت ألفه منقلبة عن الياء مثل: بَاع يَبيع بيعًا، ((كان اسم المفعول منه على مثل: مَبِيْع. والأصل: مَبْيُوع، نقلت حركة الياء إلى الباء، فالتقى مدّان ساكنان، فحذف أحدهما وهو الواو، ثم قلبت الضمة كسرة، لئلا تنقلب الياء واوًا فيلتبس الواوي باليائي فصار مَبِيْع))[2]، وهذا ما يسمى الإعلال بالنقل والحذف فنقول مثلاً: مَبيع، ومَدِين ومَخِيط، ومَعيب، ومَكِيل، وغير ذلك.

غير أنّ قبيلة تميم من القبائل العربية القديمة، يستعملون اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائي على التمام، أي على وزن (مفعول)، من دون إعلال يطرأ عليه، قال عبد القادر البغدادي في التعليق على قول العباس بن مرداس السلمي:

قد كانَ قَوْمُكَ يحسبونك سيِّدًا ... وإخالُ أنَّكَ سَيِّدٌ مَغْيُونُ

((قوله مغيون، جاء على لغة تميم. ولغة غيرهم: مَغِين))[3].

وهناك أمثلة على امتداد هذه الظاهرة اللهجية إلى اللهجات المعاصرة ساقها لنا الدكتور عبد التواب، منها؛ قول الناس في مصر مثلاً: ((فلان مَديون، أي عليه دين، ومَرْيوح، أي ضعيف لا يقدر على حمل الأثقال، ومَطْيور، أي متسرّع في عمله، ومَخْيول،

---

(1) بحوث ومقالات في اللغة: 267.

(2) الصرف: 161.

(3) شرح شواهد الشافية: 4/ 388. والبيت في ديوانه: 108.

أي منشغل بما في خياله من أوهام، كما يقال في بعض البلاد العربية عن الثوب أنّه مَخْيوط، وعن فلان من الناس أنّه مَهْيوب، وعن الشيء أنّه مَغْيوب و مَبْيوع، وعن الحَبِّ أنّه مَكْيول... وغير ذلك))(1) .

وكذلك نجد لهذه الظاهرة امتداداتها في لهجتنا العراقية المحلية: فيقولون: مَبْيوع، ومَچِيول، ومَهيوب، ومَخيوط، وغير ذلك.

سقوط الهمزة:

إنّ صوت الهمزة أصيل في اللغات السامية، إلا أنّ الجهد العضلي الذي يتطلّبه في نطقه، أدّى إلى ضياعه في كثير من اللغات السامية، واللهجات الحجازية القديمة في العربية(2).

يقول سيبويه، وهو يتحدّث عن إبدال الهمزة واوًا أو ياءًا: ((وأعلم أنّ الهمزة، إنّما فعل بها هذا الإبدال من لم يحققها؛ لأنّه بَعُدَ مخرجها؛ ولأنّها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجًا؛ فثقُلَ ذلك عليهم لأنّه كالتهوّع))(3).

وكذلك يقول ابن يعيش: ((اعلم أنّ الهمزة حرف شديد مستثقل، ويخرج من أقصى الحلق... ، فاستثقل النطق به...؛ فلذلك ساغ فيها التخفيف، وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز، وهو نوع استحسان لثقل الهمزة، والتحقيق لغة تميم وقيس))(4).

وظاهرة سقوط الهمزة عند الحجازيين القدامى، ما زال لها امتداد في اللهجات المعاصرة، يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((ومن الظواهر الشائعة في اللهجات المعاصرة، وهي امتداد للقديم كذاك: ظاهرة سقوط الهمزة، في غير أول الكلمة كثيرًا، مثل: قولنا في لهجات الخطاب: بير، وياكل، وراس، ويملا، ويقرا وريّس، وخطيّة، وروس، وفوس وعباية، وملاية، ويوذي، وجينا ومُرُوّة ونحو ذلك؛ بدلاً من: بئر،

(1) بحوث ومقالات في اللغة: 268ـ 269.

(2) ينظر: مشكلة الهمزة العربية: 24.

(3) الكتاب: 2/ 167.

(4) شرح المفصل: 9/ 107، وينظر: شرح مراح الأرواح: 99.

ويأكل وراس، ويملأ، ويقرأ، ورئيس وخطيئة، ورؤوس وفئوس، وعباءة وملاءة، ويؤذّي، وجئنا، ومروءة وغير ذلك في العربية الفصحى.

كما يقع الهمز من أوائل بعض الكلمات العامية في حالات قليلة؛ مثل: سنان، في أسنان، وسبوع، في: أسبوع، وأيه اللّي صابك؟ في أصابك وبراهيم،وسماعين، في: إبراهيم وإسماعيل، ويوم الحدّ، في: يوم الأحد، وغير ذلك))[1].

لغة أكلوني البراغيث:

تحدّثنا عن هذه اللغة عند تناول لهجة طيء القديمة، وعلمنا أنّ هذه اللغة حكيت عن قبيلة طيء القديمة، وقد رويت لنا كذلك عن قبيلة (بلحارث بن كعب)[2]، وقبيلة (أزد شَنُوءة)[3]، وهما من القبائل اليمنية، التي تَمُتّ بصلة إلى قبيلة طيء[4]. وكذلك عرفنا أنّ هذه اللغة هي أصل في اللغات السامية أخوات العربية، وهي: العبرية والآرامية والحبشية والأكدية. ((وقد بقيت هذه الظاهرة شائعة في كثير من اللهجات العربية المعاصرة وهي امتداد للأصل السامي واللهجات العربية القديمة، بلا شك))[5]. ومن الأمثلة ـ التي ساقها الدكتور عبد التواب ـ على ذلك ((ما شاع على ألسنة الناس من قولهم في لهجات الخطاب:(ظلموني الناس) و (لاموني العواذل) و(زارونا الجيران)... أي بإلحاق الفعل علامة جمع، وهو متقدّم على الفاعل المجموع))[6].

---

(1) بحوث ومقالات في اللغة: 272.

(2) ينظر: القاموس المحيط: (الواو) 4/ 413.

(3) ينظر: المصدر نفسه: (الواو) 413، وشرح التصريح: 1/ 276.

(4) ينظر: الاشتقاق لابن دريد: 361.

(5) بحوث ومقالات في اللغة: 272.

(6) المصدر نفسه: 270.

إبدال الجيم ياءً:

روي أنّ بني تميم يقولون في: (الصهريج)، وفي جمعه (الصهاريج)، وهو الذي يجتمع فيه الماء: (الصهريّ و الصهاريّ)[1]. و روى أبو زيد أنّ بعض تميم قال: (شيرة) للشجرة. وعلى ذلك أنشدت أم الهيثم:

إذا لَمْ يَكُنْ فِيكُنَّ ظِلٌّ ولاجَنْي فَأَبْعَدَكُنَّ اللّهُ مِنْ شَيَرَاتِ[2]

تريد: شجيرات.

ويذكر الدكتور رمضان عبد التواب: أنّ هذه الظاهرة تشيع في عصرنا الحاضر، وامتدادها في بعض قرى جنوبي العراق وبعض بلدان الخليج العربي؛ إذ يقولون في: مسجد مثلا: مَسْيد، وفي: دجاج: دياي، وريّال في رجّال، وغير ذلك[3].

* * *

خامسًا: تفسير ألقاب اللهجات العربية القديمة في ضوء علم اللغة الحديث:

درج اللغويون العرب، على تلقيب كثير من اللهجات العربية القديمة، بلقب يدور في مؤلفاتهم. واختلفت رواياتهم، في عدد القبائل والألقاب، ونسبة هذه الألقاب إلى القبائل. وهذا الاختلاف بين الروايات لايعني بالضرورة أنّ هناك تعارضًا بينها ((إذ تنتشر الظاهرة اللغوية أحيانًا، بين مجموعة من القبائل، فيروي كلّ لغوي ما بلغه منها))[4].

(1) القلب والإبدال لابن السكّيت: 29، والإبدال لأبي الطيّب اللغوي: 1/ 261.

(2) الإبدال لأبي الطيّب اللغوي: 1 / 261، وكان القياس أنْ تقول: (ولا ينيًا) بدلا من: ولا جنيٌ.

(3) ينظر: فصول في فقه العربية: 133، وبحوث ومقالات في اللغة: 275.

(4) فصول في فقه العربية: 120.

((واغلب الظنّ انّ العرب لم تكن تعرف هذه الألقاب للهجاتها في الجاهلية وأنّ المسؤول عن تلقيب كلّ لهجة بلقب معين، هو رجل من (جرْم) لم تذكر المصادر اسمه، وكان ذلك في مجلس من مجالس معاوية بن أبي سفيان))[1].

وقد جمع الدكتور (رمضان عبد التواب) ما عثر عليه من هذه الظواهر في بطون الكتب اللغوية والأدبية، ونسّقه وعرضه على ما توصّل إليه علم اللغة الحديث من نتائج مفسّرًا لنا تلك اللهجات. و سأعرض جهده في تفسير بعض هذه الألقاب فيما يأتي، مرتّبًا إيّاها ترتيبًا هجائيًا:ـ

1. الاستنطاء:

رويت هذه اللهجة عن ((سعد بن بكر، وهذيل، والأزد، وقيس والأنصار))[2]، كما روي أنّه ((لغة أهل اليمن))[3]، وهي عبارة عن جعل العين الساكنة نونًا في (اعطى)، فيقولون (انطى)، ومن شواهده:

القراءة القرآنية (انطيناك) في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[4]، وهي قراءة الحسن و طلحة بن مصرف وابن مسعود وروته أم سلمة عن النبي ﷺ[5]، وفي الحديث: [اليد المنطية خير من اليد السفلى][6]. ومنه قول الأعشى:

جيادُكَ في القَيْظِ في نِعْمَةٍ تُصَانُ الجِلالَ وتُنطى الشّعيرا[7].

---

(1) فصول في فقه العربية: 117، وينظر: البيان والتبيين: 3/ 212، والكامل في اللغة والأدب: 2/ 223، ومجالس ثعلب: 1/ 80 ، والعقد الفريد 2/ 475، والخصائص: 2/ 11، وسر صناعة الإعراب: 1/ 234، وألف باء البلوي: 2/ 432، وخزانة الأدب: 4/ 96.

(2) الاقتراح:83، والمزهر: 1/ 222، وينظر: مميزات لغات العرب: 13.

(3) النهاية في غريب الحديث: 5/ 76، والفائق للزمخشري: 1/ 8، وعون المعبود: 2/ 184.

(4) الكوثر / 1.

(5) ينظر: مختصر في شواذ القراءات: 181، و الجامع لأحكام القرآن: 20/ 216، و المعجم الأوسط: 8/ 221.، والمعجم الكبير: 23/ 365، وعون المعبود: 2/ 184.

(6) المستدرك على الصحيحين: 4/ 363، ومجمع الزوائد: 3/ 98، وسنن البيهقي الكبرى: 7/ 430، والإصابة: 6/ 331.

(7) الإبدال لأبي الطيب اللغوي: 2/ 318، وفي ديوانه: ق12/ 49 ص 99 (وتعطى).

ويرى الدكتور (رمضان عبد التواب) أنّ التفسيرَ القائل بأنّ العين قلبت نونًا ((تفسير لا تؤيّده الدراسات الصوتية الحديثة؛ لأنّ العين تختلف اختلافًا كبيرًا، من الناحية الصوتية، عن النون. ومن المعروف أنّ الصوت لايقلب إلى صوت آخر، إلاّ إذا كان بين الصوتين نوع من القرابة الصوتية في المخرج والصفة ... ولولا هذا البعد الصوتي، لحدث الإبدال عند القبائل، التي روي عنها الاستنطاء، في كلمات كثيرة، وقعت فيها العين ساكنة قبل الطاء؛ مثل: (يعْطب) و(مِعْطِير) و (يَعْطس) و(يعطش)... وغير ذلك من الأمثلة، ولكنّ المصادر العربية لم ترو لنا إلا (أنطى) في: (أعطى)...))[1].

إذن السر الحقيقي في ورود هذه الكلمة عن بعض القبائل العربية يفسّره لنا الدكتور رمضان عبد التواب من خلال بحثه عن مقابلة كلمة (أعطى) في اللغات السامية، فوجد أنّ الكلمة المقابلة لها في العبرية متكوّنة من: نون وتاء ونون.

وهي نفسها في السريانية في المضارع مع إدغام النون الأولى بالتاء والنون الثانية في لام الجر.

وهو يرى أنّ ما حدث في لغة هذه القبائل التي روي عنها الاستنطاء، هو عملية نحت بين هاتين اللغتين واللغة العربية، فَأُخِذَ فاء الفعل من العبرية والسريانية، وبقيت عينه ولامه كما هما في العربية[2].

ويفسّر الدكتور إبراهيم السامرائي هذه الظاهرة تفسيرًا عربيًا خالصًا؛ فيقول: ((وملاك الأمر في هذه النون، أنها لم تكن مقابلة للعين في: أعطى؛ وإنّما جاءت من أنّ الفعل كان: (آتى)، بمعنى: (أعطى)، ثم ضعّف الفعل فصار: (أتّى) بتشديد التاء. ومعلوم أنّ فك الإدغام في العربية وفي غيرها من اللغات السامية، يقتضي إبدال النون بأحد الحرفين المتجانسين، كما نقول في العربية: (جَنْدَلَ)، وهي من (جدّل)، بتشديد الدال. وهذا كثيرٌ معروف))[3].

(1) فصول في فقه العربية: 121 ـ 122.
(2) ينظر: فصول في فقه العربية: 122.
(3) دراسات في اللغة: 217.

ويقول الدكتور رمضان عبد التواب: أنّ ((هذا التفسير جيّد، لولا أنّ الفعل (أتى) بمعنى (أعطى) لم يرد له ذكر في المعاجم العربية))(1).

2. الطمطمانيـــّة:

وهي عبارة عن إبدال لام التعريف (ميمًا)، وينسب هذا اللّقب إلى طيّء والأزد وإلى قبائل حِمْيَر في جنوبي الجزيرة العربية. وقد فصّلنا القول في هذا اللقب سابقًا عند تناولنا لهجة طيئ القديمة.

ويفسّر الدكتور رمضان عبد التواب هذه الظاهرة تفسيرًا صوتيًا، فيقول: ((إنّ اللام والميم من فصيلة واحدة، وهي فصيلة الأصوات المتوسّطة أو المائعة Liquida وهي مجموعة (اللام، والميم، والنون، والراء). وهذه الأصوات يبدل بعضها من بعض كثيرًا في اللغات الساميّة))(2).

3. العجعجـــة:

وهي عبارة عن إبدال الياء المشدّدة، جيمًا وتنسب إلى (قضاعة)، يقولون في تميمي: تميمجّ(3).

يقول الدكتور رمضان عبد التواب في تفسير هذه الظاهرة: ((والذي يسهّل إبدال الياء جيمًا، هو اتحادهما في المخرج، وهو الغار أو سقف الحنك الصلب، وكونهما مجهورين، أي تهتزّ معهما الأوتار الصوتية، والفارق الوحيد بينهما، هو أنّ الجيم من الأصوات التي تجمع في نطقها بين الشدّة والرخاوة، أو بعبارة أخرى بين الانفجار والاحتكاك، أمّا الياء فهي من الأصوات المتوسّطة، التي فيها بعض الرخاوة، أو بمعنى آخر تنطق بشيء من الاحتكاك))(4).

---

(1) دراسات وتعليقات في اللغة: 127.

(2) فصول في فقه العربية: 129 ـ130.

(3) ينظر: المزهر: 1/ 222، والاقتراح: 83.

(4) فصول في فقه العربية: 132.

ولهذا السبب نجد الصوتين، يتبادلان في اللهجات العربية القديمة والحديثة، فالعجعجة عند قضاعة وعكسها إبدال الجيم ياءً عند بني تميم كما ذكرنا سابقًا.

ويقيّد (حفني ناصف) الياء التي تبدل جيمًا، بوقوعها بعد العين، يقول: ((تبدل الياء الواقعة بعد عين جيمًا، في لغة قضاعة؛ فيقولون: الراعج خرج مَعِجْ،أي: الراعي خرج معي))[1].

ويعقّب الدكتور رمضان عبد التواب على هذا التقييد، قائلاً: ((ولستُ أدري من أين نقله؟ على أنّ هذا القيد، ليس له ما يبرّره[♣] من الناحية الصوتية، اللهم إلا تبرير اللّقب الذي وصفت به تلك الظاهرة: (العجعجة) !))[2].

4. العنعنــة:

اشتهر هذا اللقب بعزوه إلى (تميم)، بَيْدَ أنّه يُعزى في كثير من المصادر إلى تميم وأسد ومن جاورهم.

أما المراد بهذا اللقب فقد اختلف فيه اللغويون العرب، فمنهم من يجعله خاصًّا بإبدال الهمزة عينًا في (أنّ) أو (أنْ) المفتوح الهمزة، كالفرّاء وثعلب، في حين نجد السيوطي لا يخصّصها (بأن) وحدها، وإنّما يشترط أن تكون الهمزة مبدوءًا بها فحسب؛ يقول: ((ومن ذلك العنعنة، وهي في كثير من العرب، في لغة قيس وتميم، تجعل الهمزة المبدوء بها عينًا، فيقولون في إنّك: عِنّك، وفي أسْلَمَ: عَسْلَمَ ، وفي أُذُن: عُذُن))[3].

ويعزو الدكتور إبراهيم أنيس مثل هذا الاضطراب في الرواية، إلى ((أنّ استقراء الرواة لأمثلة الظاهرة الصوتية كان ناقصًا، وأنّ الأمر في كلّ رواية لا يعدو أن يكون حكمًا خاصًّا، مبنيًا على مثال خاص، سمعه الراوي دون[♠] استقراء لباقي[♥] الحالات،

(1) مميّزات لغات العرب: 10.

(♣) الصواب: ما يسوّغه.

(2) فصول في فقه العربية: 135.

(3) الاقتراح: 83، والمزهر: 1/ 221.

(♠) الصواب: من دون.

(♥) الصواب: استقراء سائر.

فاشتراط البدء بالهمزة، أو أن تكون في (أن) مفتوحة، ليس له ما يبرّره من الناحية الصوتية))[1].

ويرى الدكتور (رمضان عبد التواب) أنّ هذا الإبدال عام في كلّ همزة، وأنّ تخصيصه بأنّ المفتوحة، تسويغ لهذا اللقب الذي وصفت به الظاهرة (العنعنة)، مستدلا بقول الخليل بن أحمد الفراهيدي: ((والخَبْعُ: الخبءُ، في لغة تميم، يجعلون بدل الهمزة عينًا))[2].

وأنّ تفسير إبدال الهمزة عينًا هنا عند عبد التواب، هو نوع من المبالغة في تحقيق الهمز؛ وذلك على طريقة نطق بعض أهالي صعيد مصر: (لَعْ) في (لأ) مثلا[3].

5. الفحفحة:

وهي عبارة عن قلب الحاء عينًا، وينسب هذا اللقب إلى قبيلة هذيل باتفاق جميع اللغويين. وقد قرأ به ابن مسعود في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[4]: (عتّى حين)؛ يقول ابن جني: ((... روي عن عمر أنّه سمع رجلاً يقرأ: (عتّى حين)، فقال: من أقرأك؟ قال: ابن مسعود، فكتب إليه: إنّ اللهَ ﷻ أنزلَ هذا القرآن، فجعله عربيًا، وأنزله بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسلام))[5].

وأنّ الإبدال في هذه الظاهرة خاص بكلمة (حتى) عند قبيلة هذيل بدليل أنّ (الحاء) في كلمة (حين) في الآية القرآنية لم تقلب عينًا. وقد نقل حفني ناصف عن هذيل أنّها كانت تقول: ((اللّعم الأعمر أعسن من اللّعم الأبيض))[6]، وقد تفرّد بهذه الرواية فلم نجد أحدًا نقلها غيره فيما تيسّر لنا من المصادر.

---

(1) في اللهجات العربية: 110.

(2) العين: 1/ 140.

(3) ينظر فصول في فقه العربية: 137.

(4) يوسف / 35.

(5) المحتسب: 1/ 343، وينظر: شواذ القراءات: 247.

(6) مميزات لغات العرب: 11.

ويعقّب الدكتور رمضان عبد التواب على رواية ناصف هذه، قائلا: لستُ أدري من أينَ نقلها[1]. ثم يفسّر هذه الظاهرة، فيقول: ((وهذا يذكّر بما يقابل كلمة: (حتّى) في العبرية والآرامية؛ فهي... العين والدال، أي أنّه كما جُهِرَت الحاء في لغة هذيل، فأصبحت عينًا، فإنّ هذا هو ما حدث في هاتين اللغتين،وزاد الأمر فيهما أن تماثلت التاء مع العين، فجهرت هي الأخرى،فصارت دالاً))[2].

6. الكسكسة والكشكشة والشنشنة:

نتناول هذه الظواهر تناولاً واحدًا؛ لارتباط لقب الكسكسة بلقب الكشكشة ولخلط اللغويين أحدهما بالآخر، وأمّا الشنشنة، فلأنّ الإبدال فيها هو نفسه في الظاهرتين.

ويبدو من مجموع الروايات الخاصّة بالكسكسة والكشكشة، في بطون كتب اللغة والأدب في العربية[3]، أنها تنحصر في أمرين:

الأول: إلحاق الكاف المكسورة سينًا في الكسكسة وشينًا في الكشكشة.

والآخر: إبدالها سينًا أو شينًا كذلك. وتعزى إلى ربيعة ومضر، فيقولون: رأيتِكِشْ، وبكِشْ، وعَلَيْكِشْ، في: رأيتكِ، وبكِ، وعليكِ. وقولهم كذلك (جعل الله البركة في دارش) أي في داركِ، وقول الشاعر:

(1) ينظر: فصول في فقه العربية: 139 الحاشية.

(2) فصول في فقه العربية: 139.

(3) ينظر: الكتاب: 2/ 295، والكامل في اللغة والأدب: 2/ 223، ومجالس ثعلب: 1/ 116، والعقد الفريد:2/ 477، والإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي: 105، والخصائص: 2/ 12، وسر صناعة الإعراب: 1/ 235، والصاحبي: 53، وفقه اللغة وسر العربية للثعالبي: 173، والمفصل في صنعة الإعراب: 1/ 463، ومحاضرات الأدباء: 1/ 235، والأفعال لابن القطّاع: 3/ 109،والنهاية في غريب الحديث والأثر: 4/ 174،176، والمزهر: 1/ 221، ومميزات لغات العرب: 28

فَعَيْناشِ عَيْناها وَجيدُشِ جيدُها وَلَوْنُش إلاّ أنّها غَيْرُ عاطِلِ [1].

أمّا الشنشنة: فَرَوَت المصادر هذا اللقب منسوبًا إلى لغة اليمن [2]. وهو عبارة عن جعل الكاف شينًا مطلقًا، فقد سُمِعَ بعض أهل اليمن في عرفة يقول: ((لَبَّيْشْ اللّهمَّ لبَّيْشْ)) [3] أي: (لبّيك).

ويفسّر الدكتور رمضان عبد التواب ظاهرتي الكسكسة والكشكشة في الأمر الأول آنفًا، بأنّه تفسير من اللغويين لما سمعوه، ولم يستطيعوا كتابته؛ ((إذ إنّ هذه الكاف لم تلحق بسين أو شين، كما ظنّوا، وإنّما تحوّلت إلى صوت من الأصوات المزدوجة، المسمّاة باللاتينية: Affricata؛ فقد وصل العلماء في مقارنتهم اللغة السنسكريتية، باللغتين اليونانية واللاتينية، إلى قانون سمّوه: (قانون الأصوات الحنكية)، في أواخر القرن التاسع عشر، ولاحظوا أنّ أصوات أقصى الحنك، كالكاف والجيم الخالية من التعطيش تميل بمخرجها إلى نظائرها من أصوات أمامية، يليها صوتُ لين أمامي كالكسرة؛ لأنّ صوت اللين في مثل هذه الحالة، يجتذب إلى الأمام قليلاً، أصوات أقصى الحنك، فتقلب إلى نظائرها، من أصوات وسط الحنك. وهذا معناه أنّ الكاف المكسورة، تتحوّل في هذه اللهجات إلى صوت مزدوج، هو: (تْسْ) وهذه هي الكسكسة، أو (تْشْ) وهذه هي الكشكشة)) [4].

أمّا تفسير القسم الثاني من هذين الظاهرتين بأنّها إبدال الكاف سينًا في الكسكسة وشينًا في الشنشنة، فيقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((إنّ اللغويين القدماء، سمعوا الازدواجية في الكاف، ولم يستطيعوا كتابتها بالضبط، فدلّوا عليها مرّةً بالكاف والشين، ومرّةً أخرى بالشين وحدها)) [5].

(1) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: 54.

(2) ينظر: الاقتراح: 84، والمزهر: 1/ 222.

(3) مميزات لغات العرب: 13.

(4) فصول في فقه العربية: 145 ـ 146.

(5) المصدر نفسه: 148.

وأمّا ظاهرة الشنشنة، فيقول عنها: ((ما هي إلا شيءٌ من هذا ... وتفسير ذلك سهل؛ فإنّ الملاحظ في التطوّر اللغوي، أنّ الأصوات المزدوجة، تميل في تطوّرها إلى أن تنحل إلى أحد الصوتين المكوّنين لها))[1].

7. اللخلخانية:

وهو لقب لم يعرف القدماء معناه على وجه التحديد، وقالوا: هو اللّكنة في الكلام والعجمة[2].

وأوّل من وضع لها تفسيرًا محدّدًا، هو أبو منصور الثعالبي (ت 429هـ)، فقال: ((اللخلخانية تعرض في لغات أعراب الشِّحْر وعُمان، كقولهم: مَشا اللّهُ كان، يريدون: ما شاء اللّهُ كان))[3].

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((ولا شكّ أنّ السبب في تقصير الحركة هنا، هو انتقال النبر إلى المقطع الثاني في هذه الجملة، والحركات الطويلة تعاني التقصير؛ بسبب تحوّل النبر عنها، كما هو مشاهد في تطوّر اللغات))[4]. ويبدو لي أنّه يمكن تفسير هذه الظاهرة بالنحت.

8. الوتم:

يعزى هذا اللقب إلى اليمن، وهو عبارة عن قلب السين تاءًا، فيقولون: النّاتِ في: النّاسِ، وأكياتِ في: أكياس[5].

ويفسّر الدكتور (رمضان عبد التواب) ظاهرة قلب السين تاءًا، بقوله: ((... لأنّهما من الناحيّة الصوتية، متناظران في الرخاوة والشدّة، أي أنهما يتّفقانِ في المخرج،

(1) فصول في فقه العربية : 148.

(2) ينظر: غريب الحديث،لأبي عبيد: 4/ 488، والمخصص في اللغة: 2/ 123، ولسان العرب: (لخخ) 4/ 20.

(3) فقه اللغة: 173.

(4) فصول في فقه العربية: 151.

(5) ينظر: القلب والإبدال، لابن السكّيت: 42.

وهو الأسنان واللّثة، كما يتّفقان بالهمس، وهو عدم اهتزاز الأوتار الصوتيّة، ويتّفقان أخيرًا في الترقيق، والفرق الوحيد بينهما، هو أنّ السين رخوة احتكاكية، والتاء شديدة انفجاريّة. والملاحظ أنّ الصوتين إذا تناظرا، أمكن قلب أحدهما إلى الآخر بسهولة))[1].

9. الوكـــم:

وهو عبارة عن كسر الكاف، من ضمير المخاطبين المتّصل: (كُم)، إذا سُبِقَ بكسرة، أو ياء؛ فيقولون: (بِكِمْ) في: بِكُمْ، و (عَلَيْكِمْ) في: عَلَيْكُمْ.

وهو يُعزى إلى ربيعة وقوم من كلب[2].

وتعليل هذه الظاهرة عند الدكتور عبد التواب ((يخضع لقانون المماثلة بين الأصوات المتجاورة؛ إذ تأثّرت ضمة الكاف بما قبلها من كسرة أو ياء، فقلبت كسرة، لتنسجم مع ما قبلها))[3].

* * *

(1) فصول في فقه العربية: 151 ـ 152.

(2) ينظر: الاقتراح: 13.

(3) فصول في فقه العربية: 152.

الفصل الرابع

رمضان عبد التواب ودراسة اللغة في ذاتها

المبحث الأول

جهوده الصوتية

شَغَلَ الدرس الصوتي اهتمام رواد الفكر اللغوي أمثال: الخليل (ت 175هـ) ، وسيبويه (ت180هـ)، ومن جاء بعدهما مثل ابن جنّي (ت392هـ) وغيره.

واتّجهت الدراسات اللغوية الحديثة في جانبٍ أساسي من جوانبها المتعدّدة إلى دراسة الصوت اللغوي، وما يعرض له من مشكلات في أية لغة من اللغات[1].

وذلك؛ لأنّ ((الأصوات هي اللّبنات التي تشكّل اللغة، أو المادّة الخام التي تبنى منها الكلمات والعبارات. فما اللغة إلاّ سلسلة من الأصوات المتابعة، أو المتجمّعة في وحدات أكبر ترتقي حتّى تصل إلى المجموعة النفسية. وعلى هذا فإنّ أي دراسة تفصيلية للغة ما تقتضي دراسةً تحليلية لمادّتها الأساسية، أو لعناصرها التكوينية وتقتضي دراسة الصوت اللغوي تجمّعاتها الصوتية))[2].

وبعدُ: فقد تناول الدكتور رمضان عبد التواب عدّة مسائل تُدرج في ضمن هذا المجال، وسأبين أمثلة منها على النحو الآتي:ـ

أولا: التغيّر والثبات في أصوات العربية:

التغيُّر في اللغات أمرٌ حتميٌّ؛ ((لأنّ اللغة كائن حيّ يتطوّر على السنة المتكلّمين بها، وهم من الأحياء، وهي لذلك تتطوّر وتتغيّر بفعل الزمن))[3] بيد أنّ العربية لها ظرف لم يتوافر لأية لغة من لغات العالم، وهو ارتباطها بالقرآن الكريم، وقد كفل اللّه لها الحفظ، ما دام يحفظ دينه، فقال ﷻ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[4]. وقد أحسن

(1) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات : 5.

(2) دراسة الصوت اللغوي: 401.

(3) اللغة لفندريس: 419.

(4) الحجر / 9.

الدكتور رمضان عبد التواب في قوله: ((لولا القرآن ما كانت عربية))[1]. وسلكت العربية في تطورها سبيلين: الأول: التطوّر في أصوات الفصحى، والآخر: تطوّر أصوات العربية في اللهجات الدارجة[2]. وسأتناول هنا مظاهر التطوّر في أصوات الفصحى فقط.

إنَّ أوّل من أثار النقاش في هذه المسألة، هو المستشرق الألماني برجشتراسر (ت1933م)، ثم صارت هذه المسألة قضيّة معروفة نوقِشَت في كتابات الأصواتيين العرب؛ إذ تناولوا مجموعة من الأصوات العربية، منها: الضاد، والطاء، والقاف والهمزة، والعين، والغين، والحاء، والجيم. وسَنَقتَصِرُ هنا على مناقشة ما يَخُصُّ الأصوات الثلاثة الأولى (الضاد، والطاء، والقاف)؛ لأنّها أكثر الأصوات إثارة للنقاش وحاجةً إلى التفسير، أمّا الأصوات الأخرى فَيُرجَّح أنّ ما أثير حولها من نقاش لا يدخل في مجال تطوّر الأصوات في الفصحى، وإنّما هو نوع من الاختلاف في وجهات النظر في التعبير عن صفات الأصوات التي لا يبدو حصول أيّ تغيير فيها أو تطوّر[3].

1. صوت الضـاد:

عدَّ الخليل بن أحمد الضّاد في حيّز الجيم والشين وهما من الأصوات الغاريّة[4]. كما يقول سيبويه: ((ومن بين أوّل حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد))[5]، ويوضّح ذلك المبرّد، فيقول: ((الضاد ومخرجها من الشدق، فبعض الناس تجري له في الأيمن، وبعضهم تجري له في الأيسر))[6]. و يقول ابن جنّي: ((ومن أوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس، مخرج الضاد، إلا أنّك إذا شئت تكلّفتها من الجانب الأيمن، وإنْ شئت من الجانب الأيسر))[7].

(1) فصول في فقه العربية: 108.
(2) ينظر: المخل إلى علم أصوات العربية: 282.
(3) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: 284.
(4) ينظر: العين: 1/ 58.
(5) الكتاب: 2/ 405.
(6) المقتضب: 1/ 193.
(7) سر صناعة الإعراب: 1/ 52.

ويمكن تلخيص ما ذكره سيبويه عن الضاد في عدّة نقاط[1]:

أ- الضاد يتميّز بمخرجه، فلا يشاركه فيه غيره.

ب- الضاد عند سيبويه صوت رخو لا ينحبس الهواء في مخرجه، مجهور، ومطبق ومستعل، ومستطيل.

ت- الضاد بهذه الصفات صوت منفرد؛ لقول سيبويه: ((لولا الإطباق لخرجت الضاد من الكلام؛ لأنّه ليس شيء في موضعها غيرها))[2].

أمّا الضاد ((حسب نطقنا لها الآن، فتُعدّ المقابل المفخّم للدال، أي أنّها صوت شديد مجهور مفخّم، ينطق بنفس الطريقة*، التي تنطق بها الدال، مع فارق واحد، هو ارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق، في النطق بصوت الضاد. وعلى هذا فالضاد العربية هي المقابل المطبق للدال غير أنّنا إذا نظرنا إلى وصف القدماء لها، من النحويين واللّغويين وعلماء القراءات، عرفنا أنّ الضاد القديمة، تختلف عن الضاد التي ننطقها الآن، في أمرين جوهريّين:

أولهما: أنّ الضاد القديمة ليس مخرجها الأسنان واللثة، بل حافّة اللسان أو جانبه.

وثانيهما: أنّها لم تكن انفجارية (شديدة)، بل كانت صوتًا احتكاكيًا (رخوًا)))[3]. وهي الآن ننطق بها وقد حلّ محلّها صوت الظاء في نطق أهل العراق، وبلدان الجزيرة العربية، وصوت الدال المطبقة أو(الطاء المجهورة) في نطق أهل مصر وبلاد الشام[4].

وعلى هذا يقرّر الدكتور رمضان عبد التواب: أنّ ((الضاد التي ننطقها اليوم، ليست هي الضاد القديمة، التي كانت عند العرب القدماء، وإنّما هي تطوّر عنها))[5]. والضاد القديمة ـ كما يتخيلها إبراهيم أنيس ـ ((يمكن النطق بها بأن يبدأ المرء بالضاد

---

(1) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: 286.

(2) الكتاب: 2/ 406.

(*) الصواب: بالطريقة نفسها.

(3) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 62 ـ 63.

(4) ينظر: الأصوات اللغوية: 49، وأصوات العربية بين التحوّل والثبات: 50.

(5) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 64.

الحديثة، ثم ينتهي نطقه بالظاء، فهي إذن مرحلة وسطى، فيها شيء من شدّة الضاد الحديثة، وشيء من رخاوة الظاء العربية؛ ولذلك كان يعّدها القدماء من الأصوات الرخوة))[1].

ويقول الدكتور رمضان عبد التواب في الضاد العربية القديمة: ((ويبدو من وصف القدماء لها، ومن تطوّرها في بعض اللهجات واللغات، أنّها كانت لامًا مطبقة، كما يقول برجشتراسر[2]، كما يبدو أنّها فيها بعض الشبه بالظاء والضاد، وإلا ما تطوّرت في اتجاه كلّ واحد من هذين الصوتين في اللهجات العربية الحديثة))[3].

وممّا لا شكّ فيه، أنّ العرب القدامى كانوا يفرّقون بين الضاد والظاء؛ بدليل أنّ الكتابة العربية، التي أوّل ما شاعت في قريش وضعت لكلّ واحد منهما صورة مختلفة عن الأخرى، ولعلّ الخلط بين هاتين الصورتين، ((كان قد شاع في القرن الثالث الهجري... والدليل على أنّ الخلط بين الضاد و الظاء قديم في العربية، تلك المؤلفات الكثيرة، التي تعالج هذه المشكلة من قديم[4]. ولقد كانت محاولات بعض من ألّف في هذا الموضوع من اللغويين العرب، منحصرة أحيانًا في تنبيه الكتّاب، حتى لا يخلطوا الضاد بالظاء في خطوطهم، متأثرين في ذلك في نطقهم، الذي كان من العسير إصلاحه))[5].

(1) الأصوات اللغوية: 49.

(2) قال برجشتراسر: ((فمخرجها قريب من مخرج اللام من بعض الوجوه، والفرق بينهما هو أنّ الضاد من الحروف المطبقة كالصاد، وأنّها من ذوات الدويّ (الاحتكاك)، واللام غير مطبقة، صوتية محضة ؛ فالضاد العتيقة حرف غريب جدًا،غير موجود ـ حسبما أعرف ـ في لغة من اللغات إلا العربية... غير أنّ للضاد نطقًا قريبًا منه جدًا عند أهل حضرموت، وهو كاللام المطبقة))، التطوّر النحوي: 18 ـ 19.

(3) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 67.

(4) ينظر: الإحصاء الذي عمله الدكتور رمضان عبد التواب لهذه المؤلفات ؛ إذ ذكر ثلاثين مؤلّفًا ممّا ألّفه اللغويون العرب في موضوع الضاد والظاء في مقالته: (مشكلة الضاد العربية وتراث الضاد والظاء)، مجلة المجمع العلمي العراقي، م/ 21، لسنة 1971م.

(5) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 73 ـ 74.

2. صوت الطاء:

صوت الطاء عند القدماء صوت شديد، مجهور مفخّم، عدَّها سيبويه من الأصوات المجهورة، كما قال عنها: ((لولا الإطباق لصارت الطاء دالا...))[1] أي أنّها نظير الدال المفخّم.

في حين أنها في نطقنا اليوم نظير التاء المفخّم، أي أنّها ((صوت شديد مهموس مفخّم، ولا فرق بينهما إلا أنّ مؤخرة اللسان ترتفع تجاه الطبق عند نطق الطاء، ولا ترتفع نحوه في نطق التاء))[2].

وذهب علماء الصوت العرب إلى ثلاثة احتمالات تفسّر وصف الطاء بأنّها صوت مجهور، وهي:

((الاحتمال الأول: ليس من البعيد أن يكون العرب قد أخطؤوا التقدير، فظنّوا أنّ الطاء مجهورة.

الاحتمال الثاني[3]: لعلّ تطوّرًا حدث في نطق ذلك الصوت الذي يرمز له كتابةً بالحرف [طاء]، فلعلّهم كانوا ينطقونه في القديم بما يشبه الضاد الحالية.

الاحتمال الثالث[4]: لعلّهم كانوا يصفون صوتًا يشبه صوت الطاء الذي نسمعه في بعض لهجات الصعيد، وفي نطق بعض السودانيين الآن، وهو صوت طاء مشرّبة بالتهميز...))[5].

3. صوت القاف:

عدَّ القدامى من اللغويين العرب (القاف) من الأصوات المجهورة في العربية الفصحى[6]. أمّا عند الدارسين المعاصرين، فيقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((هو كما ينطق به مُجيدو القرآن الكريم في مصر، صوت شديد مهموس، ينطق برفع مؤخر

(1) الكتاب: 2/ 406.

(2) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 46 ـ 47.

(3) ذهب إلى ذلك: الدكتور إبراهيم أنيس، ينظر: الأصوات اللغوية: 58.

(4) ذهب إلى ذلك الدكتور تمّام حسّان، ينظر: مناهج البحث في اللغة:94.

(5) علم اللغة العام: الأصوات: 130 ـ 131.

(6) ينظر: الكتاب: 2/ 405، وسر صناعة الإعراب: 1/ 278، وشرح المفصّل: 10 / 129.

الطبق، حتى يلتصق بالجدار الخلفي للحلق، ليسدّ المجرى الأنفي، ورفع مؤخر اللّسان حتى يتّصل باللّهاة والجدار الخلفي للحلق، مع عدم حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية فينحبس الهواء ثمّ ينفجر بعد انفصال العضوين المتّصلين. وعلى ذلك فلا فرق بين القاف والكاف، إلا في أنّ القاف أعمق قليلا في مخرجها))(1).

وذهب المعاصرون من علماء الصوت العرب إلى أربعة احتمالات تفسّر وصف القاف بأنّها صوت مجهور:

- الاحتمال الأول: ذهب إبراهيم أنيس إلى ((أنّه كان يُشبه إلى حدّ كبير تلك القاف المجهورة التي نسمعها الآن بين القبائل العربية في السودان، وجنوب العراق، فهم ينطقون بها نطقًا، يخالف نطقها في معظم اللهجات العربية الحديثة؛ إذ نسمعها منهم نوعًا من الغين))(2).
- الاحتمال الثاني: ذهب كمال محمد بشر إلى أنّ سيبويه كان يقصد مجهور الكاف (الجيم القاهرية) حين وصف القاف بالجهر(3).
- الاحتمال الثالث: ذهب الدكتور حسام سعيد النعيمي إلى ((أنّ الصوت لم يدخله تغيير في الفصيح، فالقاف حرف لهوي شديد، وهو مجهور على وفق ضابط الجهر الذي وضعه القدماء، وهو عدم جريان النَّفَس عند إخفاء الحرف وترديده))(4).
- الاحتمال الرابع: يرجّح الدكتور غانم قدوري الحمد أنّ سيبويه وَهِمَ في ذلك الوصف؛ لأنّه يجد كلام سيبويه ينطبق تمامًا على القاف التي يقرأ بها القرّاء، وينطقها الفصحاء من أهل زماننا، وهي مهموسة في قول جميع الدارسين المحدثين، ثم يفسر السبب في وقوع سيبويه بمثل هذا الوهم في أمرين:

(1) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 54 ـ 55.

(2) الأصوات اللغوية: 77.

(3) ينظر: علم اللغة العام: الأصوات: 141، وتابعه على ذلك الدكتور أحمد مختار عمر، ينظر: البحث اللغوي عند العرب: 121.

(4) أصوات العربية بين التحوّل والثبات: 29.

الأول: ما في صوت القاف من ضخامة ونصاعة وقوّة تجعل كثيرًا من المبتدئين بدراسة الأصوات في زماننا يتوهّمون كونه مجهورًا.

الثاني: صعوبة أو استحالة نطق صوت شديد مجهور من مخرج القاف على نحو ما يمكن مع صوت الكاف))[1].

ثانيًا: المُصوّتات عند علماء العربية:-

المصوّتات: هي ((الأصوات المجهورة، التي يحدث في تكوينها أن يندفع الهواء في مجرى مستمر، خلال الحلق والفم، وخلال الأنف معهما أحيانًا، دون أن يكون هناك عائق، يعترض مجرى الهواء اعتراضًا تامًّا، أو تضييق لمجرى الهواء، من شأنه أن يحدث احتكاكًا مسموعًا))[2].

والمصوّتات في العربية الفصحى، هي ما سمّاه نحاة العرب بالحركات (الفتحة، والضمة، والكسرة)، وكذلك حروف المدّ، كالألف في (قال)، والواو في (يدعو)، والياء في (القاضي).

قال الدكتور رمضان عبد التواب: ((لم تحظَ أصوات العلّة، من قدامى اللغويين العرب، بمثل ما حظيت به الأصوات الصامتة من العناية بها، فإنّهم على الرغم من إسهامهم في علاج تلك الأصوات الصامتة، واعتدادهم بها أصواتًا مستقلّة متمايزة، رأيناهم يعالجون أصوات العلّة علاجًا سطحيًّا، وينظرون إليها على أنّها تابعة للأصوات الصامتة، لا تستقل بنفسها في النطق تمامًا، كاستقلال الأصوات الصامتة))[2].

ونجد هناك دعاوى مثل هذه تتردد في كتب علماء الصوت العرب المعاصرين ودراساتهم حول إغفال علماء العربية العناية بالمصوّتات عامّة والحركات خاصّة، وأنّ معالجاتهم لها كانت سطحية دائمًا[3].

---

(4) المدخل إلى علم أصوات العربية: 297.

(1) فصول في فقه العربية: 396.

(2) المصدر نفسه: 397.

(3) ينظر: مثل هذه الدعاوى في: التطوّر النحوي: 53، والأصوات اللغوية: 37، وعلم اللغة العام: الأصوات: 190.

ولا يخلو موقف هؤلاء العلماء من المبالغة ومجانبة الدقّة، ممّا يدل على أنّهم لم يطّلعوا على كثيرٍ من مصادر الدرس الصوتي العربي القديم، فكلّ مَن يقف على ما ورد عن هذا الموضوع في كتب التراث، لا يمكنه إلا أن يقدّر تلك الجهود وينوّه بها، ولا يقلّل من قيمتها ما أحرزه الدرس الحديث من تقدّم كبير في دراسة الأصوات، بفضل ما تيسّر من الوسائل الجديدة لدراسة الأصوات، فلا تزال الأفكار الصوتية العربية القديمة في مجال المصوّتات لها قيمتها من الناحية التأريخية والعلمية[1].

ثالثًا: الصلة بين صيغة (افْعَالَّ) وصيغة (افْعأَلَّ):-

نجد أنّ القدامى من علماء اللغة قد فطنوا إلى هذه الظاهرة الصوتية، وقرّروا أنّ الصيغة المهموزة نشأت من الأخرى تخلُّصًا من التقاء الساكنين، وأشاروا إلى أنّ الكلام العربي الذي يشتمل على هذه الظاهرة لا يكون إلا في النثر، أمّا الكلام الموزون المقفّى فلا يمكن أن يكون في مادّته من الكلم ما يشتمل على هذا المقطع الصوتي، أي أنّ ((النثر يسمح بمصوّت طويل قبل صامت مضعّف كما في(احمارّ)، (ولا الضالّين)، على حين لا يسمح الشعر بهذه المقاطع المديدة))[2].

ذكر أبو منصور الأزهري (ت370هـ) - وهو يعدّ أصوات الهمزات في اللغة العربية - الهمزةَ التي تزاد، لئلا يجتمع ساكنان، ومثّل لها باطْمَأنَّ و اشْمَأزَّ وغيرهما، أي أنّ أصل اطمَأنَّ: اطْمانَّ، وأصل اشْمَأزَّ: اشْمازَّ، وهكذا[3]. وقال أبو حيّان الأندلسي(ت 745هـ): ((وقرأ السختياني: (ولا الضألّين)* بإبدال الألف همزة فرارًا من التقاء

---

(1) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: 160. ومن يريد أن يقف على ذلك الجهد. وتصحيح نظرة علماء الصوت المحدثين تلك، عليه أن يطّلع على بحث (المصوّتات عند علماء العربية) للدكتور غانم قدوري الحمد الذي نشره في مجلة كلية الشريعة جامعة بغداد: العدد (5) لسنة 1979م، ص (391 - 456) ؛ إذ عرض خلاصة لجهود علماء السلف في دراسة المصوّتات، بعد أن درس الموضوع في العربية في ضوء الدرس الصوتي الحديث.

(2) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 56.

(3) ينظر: تهذيب اللغة: 15/ 682.

(*) تنظر قراءة أيوب السختياني في: مختصر في شواذ القراءات: 1.

الساكنين، وحكى أبو زيد: دأبّة وشأبّة في كتاب الهمز... قال أبو الفتح: وعلى هذه اللغة قولُ كُثَيّر: إذا ما العوالي بالعبيط احمأرّتِ [1].

وقول الآخر:

والأرضِ أمّـا سُـودُها فتَجَلَّـتْ بَياضًا وأمّـا بيـضُها فَادْهَأمَّـتْ*))[2].

وقد عدّ القدامى صيغة (افعالّ) قياسية، وأمّا (افعَألّ) المهموز فليست قياسية، قال ابن عصفور (ت669هـ): ((وقد كان يتّسع هذا عندهم، إلا أنّه مع ذلك لم يكثر كثرةً توجب القياس، قال أبو العباس: قلتُ لأبي عثمان: أتقيس هذا النحو؟ قال: لا، ولا أقبله بل ينقاس ذلك عندي في ضرورة الشعر)) [3].

وقد التزم الدكتور رمضان عبد التواب برأي القدامى من أهل اللغة الذين قالوا إنّ (افعَألّ) المهموز قد جاء من (افعالّ) بالألف هروبًا من التقاء الساكنين؛ إذ قال: ((المقطع الرابع لا يجوز في العربية الفصحى، إلا في آخر الكلمة في حالة الوقف عليها، أو في وسطها بشرط أن يكون المقطع التالي له، مبتدئًا بصامت يماثل الصامت الذي خُتِم هو به.

وهذه الحالة الأخيرة، هي ما عبّر عنها اللغويون العرب القدامى (بالتقاء الساكنين على حدّهما)، وهو أن يكون الأول حرف مدّ، والثاني مدغمًا في مثله نحو: (دابّة) و (شابّة) و (الضالّين) و (مدهامّتان) و (احمارّ) و (اصفارّ) وما أشبه ذلك. فصيغة (افعالّ) إذن يغتفر فيها التقاء الساكنين، على رأي النحاة، أو بعبارة أخرى: يجوز ورود المقطع الرابع، بالاصطلاح الذي يعرفه علماء الأصوات اليوم !))[4].

ثم ذهب الدكتور رمضان عبد التواب إلى القول بأنّ صيغة (افعألّ) نشأت من صيغة (افعالّ)؛ إذ قال بعد أن ذكر جملة من الأفعال التي وردت على وزن (افعألّ) التي عثر عليها في بطون المعاجم العربية، وكتب اللغة، نحو: اتـمَأرّ، واجْثألّ، واجْـدَأرّ... الخ:

(1) البيت في ديوان كُثير عزّة: 294.

(*) البيت لكثير عزّة: ينظر: ديوانه: 343.

(2) البحر المحيط: 1/ 30.

(3) الممتع في التصريف: 1/ 322.

(4) فصول في فقه العربية: 194 ـ 195.

((استطعنا أن نحكم باطمئنان إلى أنّ أصل الأمثلة السابقة هو: (افعالّ)، أي: اثمارّ، واجثالّ، واجذارّ... الخ))[1].

وهكذا نجد الدكتور رمضان عبد التواب قد قرّر أنّ السبب في وجود صيغة (افعألّ) في العربية يرجع إلى الوزن الشعري؛ لأنه لا يقبل بعض المقاطع الجائزة في النثر. وهذا أحد آثاره في أبنية العربية، فالوزن الشعري هو المسؤول عن وجود الكثير، من الآثار الأخرى، مثل: (الكلكال) إلى جانب (الكلكل) بمعنى: الصدر، و(درهام) إلى جانب (درهم)، و (خاتام) إلى جانب (خاتم)، وغير ذلك [2].

وقد خالف الدكتور إبراهيم السامرائي ما ذهب إليه القدماء والدكتور رمضان عبد التواب الذين قالوا بهذه الصلة بين الصيغتين، فقال: ((إنّ (افعَألّ) من مزيد الثلاثي بحرفين وهما الهمزة والتضعيف، ولا علاقة له بـ (افعالّ) المزيد بالمدّ أي الألف، و لا تكون (افعَألّ) المهموز قد جاءت من (افعالّ) بالألف هروبًا من اجتماع الساكنين كما ذهب المتقدّمون وكما التزم برأيهم الدكتور رمضان، أمّا أن يكون في الشواهد المتقدّمة (احمارّ، واسوارّ ، وابياضّ) فلا عبرة فيه فهو من باب اضطرار الشاعر؛ لأنّ الأفعال بألف المدّ لا يمكن أن تأتي في أعاريض الشعر))[3].

واستدلّ على رأيه هذا بوجود طائفة من هذه الأفعال بالألف ولم تتحوّل إلى (افعَألّ) تخلّصًا من هذه العلة العارضة، ثم سرد طائفة من هذه الأفعال، منها: ابهارّ الليل (انتصف)، وارغادّ اللبن (اختلط بعضه ببعض)، وارمانّ الحبل (ضعف)،... الخ[4].

أمّا داود عبدة فقد كان له رأي مختلف ، وهو أنّ الألف في صيغة (افعالّ) هي في الأصل همزة، وقد سقطت هذه الهمزة وأطيلت الفتحة السابقة لها كما سقطت الهمزة في

---

(1) المصدر نفسه: 213.

(2) ينظر: فصول في فقه العربية: 213.

(3) تاريخ العربية: 100.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 100 ـ 101.

مثل (أأمَنَ)، وأطيلت الفتحة السابقة لها فأصبحت (آمَنَ)، وكما سقطت الهمزة وأطيلت الفتحة السابقة لها كما في راس وبير وشوم في اللّهجات المحكيّة[1].

ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه الدكتور رمضان عبد التواب هو الأرجح؛ وذلك أنّ هذه الظاهرة المتمكّنة من تأليف الكلم هي شكل من أشكال التناسق الصوتي في بنية الكلمة العربية ((وكأنّها ما شاعت في العربية إلا بعد أنْ صاغتها السنة متذوّقة وأحاسيس مرهفة تعرف أين تضع هذا الصوت أو غيره من البناء))[2]. ولا نجد أحقَّ من ألْسِنَة الشعراء بهذا الذوق، فوضعوا الهمزة بدلاً من حرف المدّ في مثل هذا المقطع الذي يضيق به بعض أهل العربية ذَرْعًا. فالهمزة من أصوات الحلق، وهذه الأصوات ((معروفةٌ بنصاعتها وحلاوة جَرْسِها وأثرها على أصوات سائر الكلمة من حيث البيان والإظهار))[3].

* * *

(1) ينظر: معالم دراسة في الصرف، الأقيسة الفعلية المهجورة: 71.

(2) أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: 210.

(3) أحرف الحلق وأثرها في التغيرات الصوتية: (بحث) للدكتور رشيد العبيدي، مجلة الأستاذ، كلية التربية: العدد (1) لسنة 1978م.

المبحث الثاني

جهوده الصرفية

من المجالات التي صنَّف فيها العرب وأجادوا فيه علم الصرف أو ما يسمّى بالتصريف، وهو: ((يطلق على شيئين؛ الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروبٍ من المعاني كالتصغير، والتكسير، واسم الفاعل، واسم المفعول. وهذا القسم جرت عادة المصنّفين بذكره قبل التصريف ـ كما فعل الناظم ـ وهو في الحقيقة من التصريف. والآخر: تغيير الكلمة لغير معنًى طارئ عليها، ولكنْ لغرضٍ آخر، وينحصر في: الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام. وهذا القسم هو المقصود بقولهم (التصريف)... ولهذا التغيير أحكام كالصّحة والإعلال. ومعرفة الأحكام وما يتعلق بها تسمّى علم التصريف))[1].

ويذهب الدكتور كمال محمد بشر إلى أنّ كلّ دراسةٍ ترتبط باللفظة، أو أحد أجزائها وتؤدي إلى خدمة التراكيب هي صرف[2].

وبعد، فقد تناول الدكتور رمضان عبد التواب جملةً من الموضوعات الصرفية وتوصّل إلى آراءٍ قيّمةٍ فيها، ويمكن تناول أهم معالجاته على النحو الآتي:ـ

أولاً: فكرة ثنائية الأصول:ـ

ذهب بعض المحدثين إلى فكرة ثنائية الأصول، وأنّ المعنى العام للمادّة اللغوية يرتبط بأصلين أثنين فقط من أصولها.

ومن رواد هذه الثنائية: انستاس ماري الكرملي (ت1948م) الذي قال بهذه الفكرة، وأخرج فيها كتابًا بعنوان: (نشوء اللغة ونموّها واكتهالها) تناول فيه كثيرًا من مواد اللغة، بناءً على نظريته هذه، وزعم أنّها ثنائية الأصول، وأنّ ما زاد فيها على أثنين، ليس

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 4/ 175 ـ 176.

(2) ينظر: دراسات في علم اللغة: 2/ 85، وفقه اللغة في الكتب العربية: 145.

إلا زيادة في أوّلها، أو زيادة في وسطها، أو زيادة في آخرها؛ فعنده أنّ: ثَرَمَ وجَرَمَ وحَرَمَ وخَرَمَ وشَرَمَ وصَرَمَ وعَرَمَ، ذوات أصل ثنائي، هو الراء والميم، مصدّرًا بحرف آخر، وتدل كلّها على (القطع).

و أنّ: رَتَمَ ورَثَمَ ورَحمَ ورَدَمَ ورَسَمَ ورَشَمَ ورَضَمَ ورَطَمَ ورَغَمَ ورَقَمَ ورَكَمَ. مشتقة عنده أيضًا من هذه المادة الثنائية (رم)، بعد أن حشّيت بحرف آخر، وكلّها تدل على القطع كذلك. وقد أسرف في ردّ اللغات الأجنبية إلى العربية، ومن عمله ذاك ردّ (cum) اللاتينية إلى (مع) العربية؛ إذ يقول: ((ويستعمل اللاتين: كمْ cum ومعناها: (مع) للدلالة على ما يدل على الجمع. وما (كمْ) إلاّ معكوس: (مك) المقابل لأداتنا: (مع)؛ وذلك أنّه ليس للغربيين الحرف: (عين)، فيحارون في نقله إلى لغتهم، وقد نقلوه هنا إلى الكاف، فقالوا (كُمْ) cum))[1].

ولم يكن مرمرجي الدومنيكي، أقلّ حماسة من انستاس الكرملي، في الدفاع عن هذه الفكرة في كتابه: (المعجمية العربية في ضوء الثنائية الألسنية الساميّة) الذي يقول فيه: ((المضاعف العربي، الذي يقال إنّه مركب من ثلاثة أحرف أصلية، لا تجد مقابلةً في السريانية إلا بحرفين اثنين لا أكثر؛ مثلا: مقابل: قصَّ = قصْ، وبحذاء: حَمَّ = حَمْ، وبإزاء: مسَّ = مَسْ، وهكذا كلّ المضاعفات، التي هي في الحقيقة ثنائيّات، والثنائي وارد في كلّ الساميات))[2].

وقد عقّبَ الدكتور رمضان عبد التوّاب على ما ذهب إليه الدومنيكي، قائلاً:((وقد خدعه ما آلَ إليه المضعَّف الثلاثي، في بعض اللغات السامية، بعد أنْ سُكّنت أواخر كلماتها، لسقوط الحركات الإعرابية وغيرها، فضاع التضعيف منها، وصارت على حرفين، فظنَّ أنّ هذا هو الأصل فيها ... ونَسِيَ الأب مرمرجي، أنّه عند إسناد المضاعف إلى الضمائر، في العبرية والسريانية، يظهر التضعيف؛ فيقال في العبرية مثلا: ב sab بمعنى: (أحاط) بغير تضعيف، وعند إسنادها إلى المتكلّم مثلا يقال: sabbōT ī؛ فيظهر التضعيف ... كما يقال في السريانية مثلا:

(1) نشوء اللغة ونموّها واكتهالها: 140، وينظر: فصول في فقه العربية: 299 ـ 300.

(2) نقلا من فصول في فقه العربية: 300.

baz بمعنى: (سَلَبَ)، وعند إسنادها إلى الغائبة مثلا يقال: bezzaT (سَلَبَتْ)... وغير ذلك))[1].

وخلاصة الرأي عند الدكتور رمضان عبد التوّاب في الثنائيّة هو: لا يصحّ أنْ نعدَّها الأصل الأوّل للّغات السامية وإنْ وجِدَت في بعض هذه اللغات، فيقول: ((لحن مع الأستاذ عبد الله أمين، في أنّه لا يمكننا أن نسلّم بأنّ رجلاً أصله: رَجْ، وقِرْد أصله: قِرْ، وفيلاً أصله: في، كما يقولون))[2].

ثانيًا: الاشتقاق الصرفي:

الاشتقاق الصرفي: هو ((اخذ صيغة من أخرى، مع اتّفاقهما معنًى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، يدلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئةً، كضاربٍ من ضَرَبَ، وحَذِرٍ من حَذِرَ))[3] ويسمّى (الاشتقاق العام) أو (الاشتقاق الصرفي)[4]؛ إذ ((تتصرف الألفاظ عن طريقه، ويشتق بعضها من بعض، ومعنى هذا افتراض الأصالة في بعض الألفاظ، والفرعية في بعضها الآخر)) [5]، وذلك فإنّ أصل الاشتقاق بين المصدر والفعل هو من مسائل الخلاف بين اللغويين البصريين والكوفيين، فقد كان للبحث في أصل المشتقات والجدل في أسبقية المصدر أو الفعل أهمية

---

(1) فصول في فقه العربية: 300 ـ 301.

(2) المصدر نفسه: 301، وينظر: الاشتقاق، لعبد الله أمين: 159.

(3) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1/ 346.

(4) اختلف المحدثون من علماء العرب، في أنواع الاشتقاق، ومدلول كلّ نوع ؛ فعبد الله أمين يجعل الأنواع أربعة: صغير: ويعني الاشتقاق الصرفي، وكبير: ويعني الإبدال، مثل: بعثر وبحثر، وأكبر: التقليب، مثل تقاليب مادة (حبر) مثلا، وكبّار: النحت، مثل: سبحل وحَمْدَلَ ـ امّا علي عبد الواحد وافي، فيجعل أنواعه ثلاثة: العام: وهو الصرفي، والكبير: وهو التقليب، والأكبر: وهو الإبدال ـ وصبحي الصالح يجعله أربعة أنواع: الأصغر: وهو الصرفي، والكبير: وهو التقليب، والأكبر: وهو الإبدال، والكبّار: وهو النحت، ينظر: فقه اللغة لوافي: 172 ـ 180، ودراسات في فقه اللغة: 173 ـ 274، وفصول في فقه العربية: 291.

(5) فصول في فقه العربية: 291.

كبيرة عند اللغويين القدامى، وذهبوا فيها إلى قائلٍ بأصالة المصدر، لكونه بسيطًا أي يدل على الحدث فقط، بخلاف الفعل الذي يدل على الحدث والزمن، وهذا هو قول البصريين.

أمّا الكوفيون فيعدّون الفعل أصلاً للمشتقات؛ لأنّ المصدر يجيء بعده في التصريف، فيقال مثلاً: ضربَ يضربُ ضربًا [1].

ويؤيد الأستاذ عبد الله أمين مذهب البصريين، ويزيد عليه أنّ العرب اشتقت من أسماء الأعيان، إلى جانب اشتقاقها من المصدر، ويدل على ذلك بقوله: ((ولا شكّ أنّ كلّ اسم من أسماء الأعيان، هو أصل المشتقات من مادته؛ إذ لا يعقل أنّ الفعل: تأبّل، أي اتخذ إبلاً، قد وضع قبل لفظ: إبل نفسه، ولا الفعل: تأرضّ، أي لصق بالأرض، وضع قبل لفظ الأرض... وأوضح من هذا دليلاً وأقوى حُجّة، على أنّ العرب اشتقوا من أسماء الأعيان، كما اشتقوا من المصادر، إنّهم عرّبوا أسماء أعجمية، ثمّ اشتقوا منها مصادر وأفعالاً ومشتقات، إذ لا يعقل أن يكون العرب، قد اشتقوا كلّ ذلك من مواد الأسماء الأعجمية، قبل أن يعرّبوها... عرّبوا اللّجام، ثم اشتقوا منه: ألجم الفرس))[2].

وهناك رأي آخر ذهب إليه بعض الأصوليين وهو أنّ المادة اللغوية هي أصل المشتقات جميعًا، وتبعهم في ذلك تمام حسّان الذي بحث مشكلة الاشتقاق ولم يجد لها حلاً غير ترك ما قاله اللغويون القدامى والقول في أصالة المادة المعجمية، إذ يقول: ((وبذلك تعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق فالمصدر مشتق منها والفعل الماضي مشتق منها كذلك وبهذا لا نستطيع أنْ ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة أي معنى معجمي على نحو ما صنع ابن جنّي وإنّما نجعل لهذه الأصول معنًى وصفيًا وهو ما تؤديه من دور تلخيص العلاقة بين المفردات))[3].

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...: (م / 28)، ص: 235 ـ 245.

(2) الاشتقاق لعبد الله أمين: 147 ـ 148.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها: 169 0 وينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: 94 ـ 97.

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ هـذا ((النوع مـن الاشـتقاق قياسـي، إذ لا يُعقل أنْ يسمع عن أصحاب اللغة، جميع المشتقات في كلّ مادة من مواد اللغـة))[1]، وهـو يردّ على بعض اللغويين القدامى الذين يخالفون في هذا، فيَرَوْنَ أنّـه لا قيـاس علـى كـلام العرب في الاشتقاق، وأنّ كلّ كلام العـرب توقيـف؛ ((فـإنّ الـذي وقـّفنا علـى أنّ الإجتنـان التستر، هو الذي وقفنا على أنّ الجنّ مشتق منه، وليس لنا اليوم أنْ نخترع، ولا أنْ نقول غير مـا قالوه، ولا أنْ نقيس قياسًا لم يقيسوه؛ لأنّ في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقهـا)) [2]، فيقـول ـ عبد التواب ـ: ((وفي هذا القول غلو وإسراف، في منع القياس علـى مـا اشتقـّه العـرب، علاوة على ما فيه من فساد الاعتقـاد، باشـتقاق المعنوي مـن الحـسي؛ فـإنّ (الإجتنـان) مأخوذ من الجنّ وليس العكس)) [3].

ثالثًا: الإعلال في الأفعال المعتلة:

نعني بالأفعال المعتلة هنا، ما كان منها أجوف، نحو قـالَ، وبـاعَ، وخـافَ وطـالَ أو ناقصًا، نحو دعا، وقضى. أو اللفيف المقرون، نحو روى.

وأشار اللغويـون والنحويـون القـدماء إلى الأصـول بقـولهم: (كـذا أصـله كـذا)، فيَرَوْنَ مـثلا أنّ الأصـلَ في: قـالَ، (قَـوَلَ)، وبـاع، (بَيَـعَ) وعلّلـوا ذلـك أنّ الـواو واليـاء المتحركتين المفتوح ما قبلهما تقلبان ألفًا. بَيْـد أنّهـم يعـودون فيؤكّـدون أنَّ هـذا الأصـل لم يستخدم في العربية في يوم ما؛ إذ يقول ابن جنّي مثلا: ((هذا الموضـع كـثير الإيهـام لأكثـر من يسمعه، لا حقيقة تحته؛ وذلك كقولنا: الأصـل في قـام: قَـوَمَ، وفي بـاع: بَيَـعَ... فهـذا يوهِمُ أنّ هذه الألفاظ وما كان نحوها ـ ممّا يُدَّعى أنّ له أصلا يخالف ظاهر لفظه ـ قـد كـان مرّة يقال، حتّى أنّهم كانوا يقولون في موضع: قامَ زيدٌ: قَوَمَ زيـدٌ... ولـيس الأمـر كـذلك، بل بضدّه؛ وذلك أنّه لم يكن قطّ مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه. وإنّما معنـى قولنـا: إنّه كان أصله كذا، أنّه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلـل، لوجـب أن يكـون مجيئـه علـى مـا

---

(1) فصول في فقه العربية: 292.

(2) الصاحبي...: 67، والمزهر...: 1/ 346.

(3) فصول في فقه العربية: 293.

ذكرنا، فأمّا أن يكون استعمل وقتًا من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر))[1].

أمّا الدكتور رمضان عبد التوّاب فيرى أنّ هذه الأصول قد استعملت حقيقةً مُدّة من الزمن، ومن ثم تطوَّرت هذه الألفاظ خلال الزمن فأصبحت على ما هي عليه في الوقت الحاضر، إذ يقول: ((معرفتنا بالحبشية من بين اللغات السامية، تقودنا إلى الإيمان بأنّ هذا الأصل مرحلة أقدم مِمّا وصل إلينا في العربية، ففي الحبشية يقولون: (بَيَنَ) بمعنى: تحقَّقَ، و(دَيَنَ) بمعنى: دان، و(رَمَيَ) بمعنى: رَمَى، و(تَلَوَ) بمعنى: تلا، وهكذا))[2].

وقد سطر الدكتور رمضان عبد التواب مراحل التطوّر، التي مرّت بها الأفعال المعتلّة في اللغة العربية، وأخواتها اللغات الساميّة، وبيّن ما تركت بعض هذه المراحل من ركامٍ لغويّ[3] هنا وهناك. وسأعرض ذلك بإيجاز وعلى النحو الآتي:ـ

المرحلة الأولى[4]:ـ

إنّها كانت: قَوَلَ، وبَيَعَ، وخَوِفَ، وطَوُلَ، ودَعَوَ، ورَوَيَ، وهَوِيَ، على نمط الصحيح تمامًا. وبقِيَ بعض الأمثلة من هذه المرحلة كما هي في اللغة الحبشية في بعض الأفعال الجوفاء، وفي كلّ الأفعال الناقصة، أو من نوع اللفيف المقرون، مثال ذلك ما

(1) الخصائص: 1/ 256.

(2) فصول في فقه العربية: 48.

(3) اصطلاح (الركام اللغوي) صنعه الدكتور عبد التواب قياسًا على: (الركام الحجري) ؛ ذلك الاصطلاح الجيلوجي، الذي يعنون به تلك الأحجار، التي تجرفها السيول والانهيارات الثلجية، من مكان إلى مكان، أمّا (الركام اللغوي) فمصطلح يعني بقايا الظواهر اللغوية المندثرة ؛ فهو يعتقد أنّ الظاهرة اللغوية الجديدة، لا تمحو الظاهرة القديمة بين يوم وليلة، بل تسير معها جنبًا إلى جنب مدّة من الزمن، وحين تتغلب عليها، لا تقضي على أفرادها قضاءًا مبرمًا، بل تبقى منها الأمثلة، ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: 58 ـ 59.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 59 ـ60.

ذكرناه آنفًا. وكذلك بقيت من هذه المرحلة، عدّة أفعال في العربية؛ مثل: (عَوِرَ)، و (حَوِرَ)؛ و(هَيِفَ)، و(استحْوَذَ)، و(استنوقَ).

المرحلة الثانية[1]:ـ

مرحلة تسكين الواو والياء للتخفيف، فيصبح الفعل على نحو: قَوْلَ، وبَيْعَ وخَوْفَ، وقَضَيْ، ورَمَيْ... الخ. وقد بقيت هذه المرحلة عند قبيلة طيء كما ذكرنا سابقًا عند تناولنا للهجة طيء القديمة.

المرحلة الثالثة[2]:ـ

وهي انكماش الأصوات المركّبة،وهي في العربية:الواو، والياء،المسبوقتان بالفتحة، في مثل: (قَوْل) و (بَيْت)، فتتحوّل الواو المفتوح ما قبلها إلى ضمة طويلة ممالة، والياء المفتوح ما قبلها تنكمش فتتحوّل إلى كسرة طويلة ممالة،كقولنا في لهجة الخطاب: يُوم (yōm) و (nōm) بدلا من (يَوْم ونَوْم)، وليلْ (LeL)، وبيت (beT) بدلا من: (لَيْل وبَيْت)، وغير ذلك.

وهذه المرحلة شائعة في اللغة الحبشية في الأفعال الجوفاء فيها، مثلا: kōma (قام)؛ Šēta (باع) وغير ذلك.

و توجد هذه المرحلة في اللهجات العربية التي في مثل قراءة من أمال في قوله تعالى: ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣ ﴾[3].

المرحلة الرابعة[4]:ـ

التحوّل من الإمالة إلى الفتح الخالص؛ ذلك أنّ الحركة الممالة الناتجة من انكماش الصوت المركّب، كثيرًا ما تتطوّر في اللغات المختلفة، فتتحوّل إلى فتحة طويلة[5]؛ فمثلا

(1) ينظر: المصدر نفسه: 60 ـ 63.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 63 ـ 64.

(3) الضحى: 1 ـ 3، قرأ حمزة والكسائي بالإمالة إلا قوله (سجى) فإنّ الكسائي فتحه، ينظر: التيسير في القراءات السبع: 223.

(4) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: 64 ـ 65.

(5) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 51.

كلمة: (فأين) تطوّرت بعد سقوط الهمز منها إلى (فِين) fēn بدلا من (فَيْن) وفي بعض اللهجات العراقية: (وَين) wen المتطوّرة عن: (وَيْن) بعد سقوط الهمزة من: (وَأَيْنَ). غير أنّ أهالي مصر العليا، ينطقون (فان) بدلا من: (فِين) fēn الشائعة فيما عدا ذلك في بلاد مصر، أي أنّ التطوّر الصوتي في هذا الصوت المركب، كان على النحو الآتي: uy > ē > ā.

وهذا التطوّر الأخير هو الذي وصلت إليه العربية في مثل: (قام) و (باع) و (خاف) و (دعا) و (قضى) و (رمى). و وصلت إليه اللغة العبرية في مثل: Šat (وضع) ؛ rām (ارتفع)؛ gār (سكن). وإلى مثل ذلك وصلت اللغة الآرامية، في نحو: kām (قام)؛ hāT (خاط)؛ sām (وضع)؛ ram (رمى)؛ bnā (بنى)؛ krā (دعا، سمّى).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الدكتور إبراهيم السامرائي أنكر الأصول المفروضة أو المتخيّلة التي قال بها اللغويون وتبعهم رمضان عبد التواب، ويرى أنّ نحو (قال وباع) وغيرهما أصول قائمة بذاتها وليست مغيّرة عن أصول أخرى، إذ قال:((ليس لنا أن نقول: إنّ المدّ في (قال) آتٍ من واوٍ متحرّكة والأصل (قَوَلَ) وكذا في (باع) فإنّها من (بَيَعَ). والحقيقة أنّ الفرق كبير بين هذا المدّ والواو المتحرّكة والياء المتحرّكة في (قال) و (باع). وعلى هذا فلا يكون أصل قال وباع (قَوَلَ) و(بَيَعَ)))[1].

ومن الباحثين مَن ذهب إلى مسألة الإعلال والتصحيح في (عين) هذه الأفعال من الاختلافات اللهجية، فقد نُسِب التصحيح إلى أهل الحجاز فهم يقولون: عَوِرَ يَعْوَرُ، حَوِرَ يَحْوَرُ. وتميم يعلّون هذه الأفعال فيقولون: عارَ يعارُ، وحارَ يحارُ[2].

رابعًا: صيغة (انْفَعَلَ) المطاوع:-

صيغة (انْفَعَلَ) موضوعة للدلالة على مطاوعة الفعل الثلاثي، أي قبول أثر هذا الفعل، مثل: كسّرتُ الإناءَ فانْكَسَر، وفتحتُ البابَ فانْفَتَح[3].

(1) الفعل زمانه وأبنيته: 110.

(2) ينظر: اللهجات العربية في التراث: 2/ 531.

(3) قال ابن سيده: ((ومعنى قولنا (مطاوعة) أنّ المفعول به لم يمتنع ممّا رامه الفاعل، ألا ترى أنّك تقول فيما امتنع ممّا رمته: دفعته فلم يندفع، وكسرته فلم ينكسر، أي أوردت أسباب الكسر عليه فلم تؤثر))، المخصص: 14 / 1.

وأنكر الدكتور مصطفى جواد المطاوعة في الصرف ويرى أنّها محض خرافة؛ إذ يقول: ((وفي الصرف خرافةٌ عجيبةٌ لم يزل المعنيون بالصرف يردّدونها وما فتئت الكتب الصرفية تنقلها وهي (المطاوعة)... والصحيح أنّه ليس في اللغة العربية أوزان المطاوعة ولا أثر للمطاوعة في هذه الأوزان التي ذكروها، وقد قام الخيال الصرفي في هذه المسألة بدورٍ كبير، ونحن لم نجد عربيًا فصيحًا استعمل في كلامه جملة (كسرت العود فانكسر) ولا أمثالها، ولا (حطّمتُه فتحطّم) فالعرب كانت تكتفي بأن تقول (كسرت العودَ وحطّمته) وصورة الفعل تدلّ على نتيجته، وإذا أرادت أن تطوي ذكر الفاعل، قالت: كُسِرَ العودُ وحُطِّمَ))[1].

وقوله: أنّه لم يجد عربيًا فصيحًا استعمل ذلك قولٌ مردودٌ بما ذكره الدكتور رمضان عبد التواب من شواهد المطاوعة في الشعر العربي القديم[2]، كقول أبي قيس بن الأسلت:

محاجِنُهم تحت أقرابِهِ ... وقد شَرَموا جِلْدَه فانشرم[3].

وقول سهم بن حنظلة الغَنوي:

حتّى يُصادِفَ مالاً أو يُقال فتى ... لاقى التي تُشْعَبُ الفتيانَ فانْشَعَبا[4].

وقول سُويد بن كراع:

فإنْ تزجراني يا ابن عفّان أنْزَجِرْ ... وإنْ تتركاني أحْمِ عِرْضًا مُمَنَّعا[5].

وقول ذي الرمّة:

سَيْلاً من الدِّعْصِ[*] أغْشَتْهُ معارِفَها ... نكباءُ تَسْحَبُ أعلاه فيَنْسَحِبُ[6].

---

(1) المباحث اللغوية في العراق: 15 ـ17.

(2) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: 79.

(3) لسان العرب: (شرم) 15/ 213.

(4) الأصمعيات: ق12/ 12 ص 48.

(5) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 16.

(*) الدِّعصُ: ((قورٌ من الرمل مجتمع))، لسان العرب: (دعص): 7/ 35.

ويرى د. مصطفى جواد أنّ أفعال المطاوعة لم تكن تُشبه في المعنى المبني للمجهول؛ لأنها لو كانت ((تؤدي معنى الفعل المبني للمجهول، أو كان الفعل المجهول يؤدي معنى هذه الأفعال ما احتاج الواضع إلاّ إلى إحدى الطريقتين منهما للتعبير ولم يأتِ بهما معًا))(1).

بَيْدَ أنّ الدكتور رمضان عبد التواب يرى أنّه لمّا كان فاعل الفعل المطاوع (انفعل)، ((ضميرًا يعود على مفعول الفعل السابق عليه في جملته، أصبح الفعل المطاوع، مشبهًا في المعنى للمبني للمجهول، في نحو: (كُسِرَ الإناءُ) و (فُتِحَ البابُ)؛ إذ لا يذكر مع المبني للمجهول غالبًا، إلاّ ما هو مفعول به في المعنى، وأصبح من الممكن أن ينوب هذا المطاوع مناب المبني للمجهول. وقد بدأت هذه الظاهرة في التطوّر، في عصر نزول القرآن الكريم؛ ولذلك نجد الفعل المطاوع واردًا في النصّ القرآني، في سياق الأفعال المبنية للمجهول في بعض الأحيان، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ ۝٣ وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ۝٤﴾ *...))(2).

ويرى عبد التواب أيضًا أنّ هذا التطوّر في هذه الظاهرة قد ظلّ ((سائرًا على ألسنة العامّة، شيئًا فشيئًا، حتى كادت صيغة المبني للمجهول الأصلية تندثر في كثير من اللهجات العربية الحديثة وينوب عنها في الدلالة على الجهل بالفاعل، صيغة: (انفعل)؛ إذ يقول العامة في مصر مثلاً: (فلان انضرب علأة سخنة، وعيّط لمّا أنفلق من العياط) !))(3).

خامسًا: فَعَلَ و أَفْعَلَ:-

معلوم أنّ (فَعَلَ) اللازم تعدّيه العرب بوسائل مختلفة، منها زيادة الهمزة في أوّله، نحو: ذَهَبَ وأذْهَبَ، وخرجَ وأخْرَجَ. وأنّ لصيغة (أفْعَلَ) معاني تزيد على الستة إلى جانب استعمالها للتعدية، فهي المكان والزمان، والصيرورة، والدلالة على مصادفة المفعول به

---

(1) ديوانه: 2

(2) المباحث اللغوية في العراق: 18.

(*) الانفطار / 1 ـ 4.

(3) بحوث ومقالات في اللغة: 79 ـ 80.

(4) المصدر نفسه: 80.

على صفةٍ من الصفات، والتعريض، والدلالة على الاستحقاق، والدلالة على السلب والإزالة(1).

على أنّنا نجد هذه الصيغة في مواضع كثيرة تؤدي المعنى الذي تؤديه صيغة (فَعَلَ)، وهي متعدية بالهمزة وبغيرها، نحو: مَضَّني الأمر وأمَضَّني. والثانية لغة تميم(2)، ((وأهل الحجاز يقولون فَتَنَتْهُ المرأة، إذا ولَّهَتْهُ وأحَبَّها، وأهل نجد يقولون: أفْتَنَتْهُ))(3).

وتفسير ذلك عند الدكتور رمضان عبد التواب في إطار ما عُرِفَ من ترك الهمز عند القبائل الحجازية، في مقابل احتفاظ القبائل النجدية بالهمزة - أصلية كانت أم زائدة - في أماكنها القديمة من الكلمة فيقول: ((... لا يكون إلاّ بعزو الصيغ المهموزة إلى القبائل النجدية، والصيغ الخالية من الهمز إلى القبائل الحجازية. ويعضدنا في هذا التفسير، تلك الروايات الكثيرة في بطون كتب اللغة، التي تسند صيغة (أفْعَلَ) إلى إحدى القبائل النجدية و صيغة (فَعَلَ) التي بمعناها إلى إحدى القبائل الحجازية))(4).

ويرى الدكتور مصطفى جواد أنّ هاتين الصيغتين إذا دلَّتا على معنى واحد فالثلاثي هو الراجح وهو الفصيح ما لم ينبّه اللغويون على فصاحة الرباعي دون الثلاثي وهو نادر(5).

ويعقّب الدكتور رمضان عبد التواب على رأي العلاّمة مصطفى جواد قائلاً: ((وليس الأمر كما زعم هذا العالم الجليل، بل الأصل في نظرنا، هو: (أفْعَل) وقد ترك الحجازيون همزه على عادتهم. هذا ما دمنا نقول باتحاد المعنى في فَعَلَ وأفْعَلَ))(6).

(1) ينظر: الصرف للضامن: 53، 54.

(2) لسان العرب: (مضض): 9/ 101.

(3) المصدر نفسه: (فتن) 17/ 196.

(4) مشكلة الهمزة العربية: 119.

(5) ينظر: المباحث اللغوية في العراق: 43.

(6) مشكلة الهمزة العربية: 121.

ونقابل في العربية الفصحى عكس هذه الظاهرة تمامًا، فنجد (فَعَلَ) المتعدي في الأصل، إلى جانب (أفْعَلَ) المتعدي كذلك؛ مثل: (سقيتُ فُلانًا) و (أسقيته). فنجد الأصل في هذا المثال ونحوه، هو الثلاثي المتعدي.

ويفسّر الدكتور رمضان عبد التواب هذه الظاهرة بقوله: ((إنّ عقدة الهمز عند الحجازيين، وحسبانهم كلّ غير المهموز من لهجات الخطاب المحلية عندهم، جعلهم يتحذلقون ويبالغون في التفصّح، فيلحقون الهمزة بالثلاثي ظنًّا منهم أنّ الهمزة قد سقطت منه في لهجاتهم المحليّة، فبعد أن صار الهمز شعار العربية الفصحى تسابق العرب في النطق به، فأدّى ذلك إلى همز ما ليس أصله الهمز))[1].

* * *

(1) المصدر نفسه: 127 ـ 128.

المبحث الثالث

جهوده الدلالية

يقصد بعلم الدلالة: ((دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرًا على حمل المعنى))[1].

ويُعَدُّ علم الدلالة أحدث فروع علم اللغة كلّها وأصعبها، فهو يعرض لمشكلة المعنى، ((والمعنى اللغوي كما هو معروف يتعلّق بكلّ شيء في حياة الإنسان... وليس من السهل على الدارس أن يحدّد هذا كلّه ويتعرّف عليه* تعرفًا دقيقًا إلاّ بدراسة شاقّة طويلة قد تستغرق حياته كلّها))[2].

ويمكن بعد هذا أن نتناول جهود رمضان عبد التواب في المجال الدلالي على النحو الآتي:—

أولاً: التطوّر اللّغوي الدلالي:ـ

يرى الدكتور (رمضان عبد التواب) أنّ التطوّر اللغوي يعرض للغة العربية كما يعرض لأية لغة في العصر الحاضر؛ إذ ((إنّ اللغة كائن حيّ، لأنّها تحيا على ألسنة المتكلّمين بها وهم من الأحياء، وهي لذلك تتطوّر وتتغيّر بفعل الزمن كما يتطوّر الكائن الحيّ ويتغيّر... وهي ظاهرة اجتماعية تحيا في أحضان المجتمع، وتستمد كيانها منه ، ومن عاداته وتقاليده وسلوك أفراده، كما أنّها تتطوّر بتطوّر هذا المجتمع فترقى برقيّه وتنحط بانحطاطه))[3].

(1) علم الدلالة، لأحمد مختار عمر: 11.

(*) الصواب: يتعرّفه

(2) دراسات في علم اللغة (القسم الأول): 32.

(3) التطوّر اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه: 5.

يتّضح لنا من ذلك أنّ التطوّر اللغوي ضرورة تحتّمها طبيعة النظام الاجتماعي في كلّ مجتمع بعدّها ظاهرة اجتماعية، إذن فكيف يمكننا أن ندرس هذا التطوّر؟.

إنّ هذا الأمر يحتاج إلى رجل عمره أطول من أعمار الناس لا يقاس بالسنين بل بالأحقاب ليسمع كلام الناس ويسجّله على مدى عشرات من الأجيال السابقة واللاحقة، حتى يتمكّن من توضيح ما تغيّر في اللغة ممّا ظل على حاله منها، أو أن يفتح الله على أحدهم، فيعطيه الصبر على البحث والدراسة حتى يغوص في بطون كتب اللغة قديمها وحديثها، ليخرج بملاحظات كثيرة حول ظواهر لغوية متطوّرة أو متغيّرة تشيع حتى تأخذ شكلَ قانونٍ لغويٍّ . ولابدّ لهذا من علمٍ بعديد من اللّغات، بل فهم ودراسة بخصائص كلّ هذه اللغات ومواضع الاتّفاق والاختلاف فيها. ولابدّ له أيضًا من ذكاء شديد وذاكرة لغوية حافظة لكلّ شاردة وواردة في اللغة وما اتّصل بها من علوم أخرى، وفهم لديناميكية اللغة في حركتها وتطوّرها، ولقد وجدنا أنّ هذه السمات تكاد تجتمع في شخصية العالم اللغوي الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب؛ إذ انطلق هذا الرجل - رحمه الله - إلى بحور اللغة يجمع تلك الملاحظات اللغوية التي تحوّلت بالربط بينها إلى قوانين لغويّة. فأخرجها لنا في كتابين في هذا الموضوع كما ذكرنا سابقًا، هما: لحن العامّة والتطوّر اللغوي، والتطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، فضلاً عن آرائه المبثوثة في أثناء كتبه الأخرى؛ إذ تضمّنت جهودًا واسعة في مجال التطوّر اللغوي؛ لذا فإنني لن أطيل في هذا الجانب لسعة حجم الموضوع وتشعّبه، فضلاً عن أنّه يمكن أن يكون دراسة مستقلّة بذاتها، لما فيها من آراء قيّمة في مظاهر التطوّر اللغوي وقوانينه، وسأتناول بإيجاز نبذة عن جهده في التطوّر الدلالي وعلى النحو الآتي:

العوامل التي تؤدي إلى التطوّر الدلالي[1]:

السياق المضلّل:

يذكر الدكتور رمضان عبد التواب مثالاً على ذلك ((خطأ إحدى المذيعات في وصف (البخل) بأنّه (بخل مدقع)؛ لأنّها تسمع هذا الوصف دائمًا مع كلمة: (الفقر) بمعنى: (الفقر الشديد)، وهو معنى لازم للمعنى الأصلي للكلمة...، وهذا من وهم السياق الذي تدور فيه هذه الكلمة))[2].

1. **تغيّر المسمّى وبقاء الاسم:** مثل: ((مدلول القطار، الذي كان يراد به مجموعة الإبل المنتظمة في سيرها، ثم استعير للقاطرة الحديثة؛ لأنّها تجمع في سيرها طائفة من العربات))[3].
2. **سوء الفهم والقياس الخاطئ:** مثل كلمة (عتيد) التي تطوّرت دلالتها في أذهان الناس، إلى معنى (عتيق) أو (عنيد)؛ بسبب القياس الخاطئ على هاتين الكلمتين.
3. تطوّر **أصوات الكلمة:** مثل كلمة (كماش) الفارسية، بمعنى: نسيج من قطن خشن، قد تطوّرت فيها الكاف فأصبحت قافًا، فشابهت الكلمة العربية: (قماش) بمعنى: أراذل الناس، وما وقع على الأرض من فتات الأشياء، ومتاع البيت، فأصبحت هذه الكلمة العربية، ذات دلالة جديدة على المنسوجات.
4. **اختصار العبارة:** مثل: عبارة (فلان من الذوات) في العاميّة المصرية، أي من الأغنياء، فهذه الكلمة مختصرة بلا شكّ من عبارة: (ذوات الأملاك).

---

(1) ينظر: التطوّر اللّغوي، مظاهره وعلله وقوانينه: 111 ـ 114.

(2) المصدر نفسه: 111 ـ 112.

(3) مباحث لغوية: 92.

5. **الابتذال:** الذي يصيب الألفاظ في كلّ لغة لظروف سياسية أو اجتماعية أو عاطفية ؛ فمثلاً كلمة: (الحاجب) كانت تعني في الدولة الأندلسية: (رئيس الوزراء)، ثم صارت على النحو المألوف الآن.

المظاهر التي يسلكها التطوّر الدلالي[1]:

1. **تخصيص الدلالة:** أي يحدث في معنى الكلمة تضييق عند الخروج من معنى عام إلى معنى خاص، مثل: تخصيص كلمة (الحريم) للدلالة على النساء بعد أن كانت تطلق على كلّ حِمى محرَّم.
2. **تعميم الدلالة:** أي يحدث في معنى الكلمة اتّساع عند الخروج من معنى خاص إلى معنى عام، مثل إطلاق كلمة (البأس) على كلّ شدّة، وهي في الأصل بمعنى الحرب، وكذلك استعمال (تعال) للأمر بالمجيء مطلقًا، وأصلها لأمر من كان في سفل أن يأتي محلاً مرتفعًا، ثم استعملت لمطلق المجيء أي بمنزلة (هَلُمَّ).
3. **انتقال الدلالة لغير التخصيص والتعميم:** وذلك عندما يتعادل المعنيان أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص، كما في حالة انتقال الكلمة من المحلّ إلى الحالّ، أو من السبب إلى المسبب، أو من العلامة الدالّة إلى الشيء المدلول عليه... الخ. وإنّ انتقال المعنى يتضمّن طرائق شتّى يطلق عليها النحاة أسماء اصطلاحية، منها: المجاز المرسل والاستعارة وغير ذلك.

ومن أمثلته الكثيرة: إطلاق اللسان على اللغة؛ لأنّه آلة الكلام، وإطلاق الوغى على الحرب، وأصلها: اختلاط الأصوات بالحرب وما إلى ذلك.

* * *

(1) ينظر: التطوّر اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه: 114 ـ 119.

ثانيًا: النحت و التركيب:-

النحت هو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر، أمّا التركيب فهو امتزاج كلمتين من كلمات اللغة، ويكون لهما بعد التركيب معنًى لم يكن لهما في حالة الإفراد مثل بعلبك وحضرموت.

يعدُّ النحاة واللغويون العرب كلاً من التركيب والنحت شيئًا واحدًا ويسمّونه (النحت)، بَيْدَ أنّ الفرق بينهما هو أنّ في النحت اختزالا واختصارًا، أمّا التركيب فليس فيه شيءٌ من مادة المفردات التي تدخل في تركيب الكلمة الجديدة[1].

أمّا أسباب نشوئه فهي: الاختصار[2]، كما أنّ المتكلم قد يصعب عليه أنْ ((يفصل بين كلمتين في ذهنه دفعة واحدة،وربّما تتداخل الكلمتان فيما بينهما تداخلا تامًا. والنتيجة الطبيعية لمثل هذه الزلّة وجود كلمة هي خليط من عناصر مختلفة، أو صيرورة الكلمتين كلمة واحدة عن طريق المزج بينهما (contamination) أو تكوين كلمة صناعية مشتملة على مزيج من أصوات كلمتين أخريين، وجامعة لمعنييهما (portamanteun a'word) أو أكثر الكلمات التي تتكوّن بهذه الطريقة ذات عمرٍ قصير، غير أنّ قدرًا غير يسير منها قد يكتب له البقاء فيستقرّ في اللغة كلمات جديدة))[3]. وأرجع علماءُ اللغةِ النحتَ إلى أربعة أقسام: فعلي، ووصفي واسمي، ونَسَبيّ[4].

وإنّ اليد الطولى في هذا الموضوع، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت395هـ)، فهو إمام القائلين بالنحت بين اللّغويين القدامى؛ إذ يقول: ((اعلم أنّ للرباعي والخماسي مذهبًا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق، وذلك إنّ أكثرَ ما تراه منه منحوت. ومعنى النحت: أن تؤخذ كلمتان، وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعًا بحظ))[5]. بَيْدَ أنّ ابن فارس لم يستطع أن يفسّر الرباعي والخماسي كلّه هذا التفسير، فجعله على ثلاثة

(1) ينظر: الدراسات اللغوية في العراق: 254.

(2) ينظر: الصاحبي...: 27.

(3) دور الكلمة في اللغة: 140 ـ 141.

(4) ينظر: الاشتقاق والتعريب: 13 ـ 15، وفصول في فقه العربية: 302.

(5) مقاييس اللغة: 1/ 328.

أقسام: منحوت، وموضوع، وملحق بهما بزيادة حرف في أوّله أو في وسطه أو في آخره على أصله الثلاثي؛ إذ يقول: إنّ منه ((ما نُحِتَ من كلمتين صحيحتي المعنى، مطّرد في القياس، ومنه ما أصله كلمة واحدة، وقد أُلحق بالرباعي والخماسي، بزيادة تدخله، ومنه ما يوضع كذا وضعًا)) [1]. ومن أمثلة المنحوت عند ابن فارس: ((البُحْتُر، وهو: القصير المجتمع الخَلْق، فهذا منحوت من كلمتين من الباء والتاء والراء، وهو من بَتَرْتُه فَبُتِرَ، كأنّه حُرِمَ الطول، فَبُتِرَ خَلْقُه. والكلمة الثانية: الحاء والتاء والراء؛ وهو من حَتَرْتُ و احْتَرْتُ، وذلك ألاّ تُفْضِل على أحد؛ يقال: أَحْتَرَ على نفسه وعياله، إذا ضَيَّق عليهم؛ فقد صار هذا المعنى في القصير؛ لأنّه لم يُعْطَ ما أُعْطِيَهُ الطويل)) [2].

ويلاحظ أنّ ابن فارس لا يرى النحت إلاّ فيما زاد على ثلاثة أحرف؛ فيقول: ((هذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف، فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد: ضِبَطْر، من: ضبط وضبر. وفي قولهم: صَهْصَلِق، أنّه من: صهل وصلق. وفي الصلدم أنّه من: الصلد والصدم)) [3].

أمّا الدكتور رمضان عبد التواب فيرى أنّ بعض الكلمات الثلاثية منحوتة أيضًا، فإنّ كلمة (أسْمَر) مثلا،عنده منحوتة من (أسْوَد) و (أحْمَر). وهو يقول:((هناك الأمثلة الكثيرة، التي تؤكد أنّ العربية تعرف النحت، في كلماتها الثلاثية وغيرها)) [4].

ويبدو لي أنّ هذا الرأي يطغي عليه الخيال اللغوي، ولا دليل عليه، ولو فتحنا هذا الباب لجاءتنا آراءٌ كثيرة تحمل لنا الكثير من التكلّف والمبالغة.

* * *

(1) مقاييس اللغة: 1/ 505.

(2) المصدر نفسه: 1/ 329.

(3) الصاحبي...: 271.

(4) ينظر: فصول في فقه العربية: 305، 307.

ثالثًا: التعريب:

التعريب: ((ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها))[1]. وقال إسماعيل بن حماد الجوهري (ت398هـ): ((وتعريب الاسم الأعجمي أنْ تتفوّه به العرب على منهاجها))[2]. وذلك ((بأنْ تؤخذ الكلمة الأجنبية المستعملة، فتوضع في قالب عربي من حيث أصواتها وصيغتها على نحو ما جرى في: فلسفة، وهرطقة، وسفسطة، التي اتّخذت كلّها حروفًا عربية، وبدت في صيغة عربية هي صيغة (فعللة)))[3].

إنّ التعريب حظي بعناية اللغويين الأوائل رغبة منهم في تمييز الألفاظ الدخيلة من العربية الأصيلة، وقد أرسوه على أصول راسخة ثابتة. فقد وضع العلماء علامات، يعرف بها المعرَّب في العربية، استنتجوها من موازنة نسج الألفاظ العربية، بنسج هذه الألفاظ المعرَّبة، وقد لخَّصها الدكتور عبد التواب، على النحو الآتي[4]:ـ

1. اجتماع الصاد والجيم؛ مثل: جص، وصنجة، وصولجان.
2. اجتماع الجيم والقاف؛ مثل: المنجنيق، والجوالق، والجرموق.
3. اجتماع الباء والسين والتاء؛ مثل: البستان.
4. وقوع الراء بعد النون؛ مثل: نرجس، ونرسيان.
5. وقوع الزاي بعد الدال؛ مثل: المهندز.
6. خلوّ الكلمة الرباعية والخماسية من حروف الذلاقة (فرمن لب)؛ مثل: عقجش.
7. خروج الكلمة عن الأوزان؛ مثل ابريسم.

---

(1) مقاييس اللغة: 4/ 300.

(2) الصحاح: (عرب)

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية: 36.

(4) فصول في فقه العربية: 363، وينظر: المعرّب للجواليقي: 11 ـ 12، والمزهر: 1/ 270، وتهذيب الألفاظ العامية: 22 ـ 23، وفقه اللغة لعلي عبد الواحد وافي: 200.

فالعربية ((لغة إذا دخلتها كلمة أجنبية عنها، قلق موضعها، حتى تأخذ وزن كلمات اللغة وهيئة حركاتها؛ لتشاكلها وتماثلها وتأتلف معها؛ لذلك تراهم يشذّبون الكلمات الأعجمية الطارئة التي لم تأتِ على أوزان العرب، بالحذف والإبدال، حتى تلائم الأسلوب العربي))[1].

وقد بيّن الدكتور رمضان عبد التواب منهج العربية في تعريب الألفاظ الأعجمية وذلك على النحو الآتي[2]:ـ

1. إبدال الأصوات التي ليست من أصوات العرب إلى أقربها مخرجًا؛ لئلاّ يدخل في كلامهم ما ليس من أصواتهم. فمِمّا غيّروه من الأصوات: ما كان بين الجيم والكاف (گ)، وربّما جعلوه كافًا، وربّما جعلوه جيمًا،وربّما جعلوه قافًا[3]. وأبدلوا الحرف الذي بين الباء والفاء (P) فاء، وربّما جعلوه باءًا [4].
2. تغيير بناء الكلمة إلى أبنية العربية. فمِمّا ألحقوه بأبنيتهم: (دِرْهَـمْ) ألحقوه بهِجْرَع،... [5].
3. ترك اللفظ الأعجمي على حاله، إذا كان موافقًا لمنهج العربية في الأصوات والصيغ، أو أبنية الكلمات.

ونجد أنّ اقتراض اللغة العربية من جاراتها اللغات الأخرى قد حدث في وقت مبكر، وكان ((دأب العرب في جاهليّتهم، أن تجري على ألسنتهم بعض الألفاظ، التي يحتاجون إليها من لغات الأمم المجاورة لهم، بعد أن ينفخوا فيها من روحهم العربية، ويتلقّفها الشعراء منهم، فيدخلوها في أشعارهم و أرجازهم))[6].

---

(1) مولد اللغة: 61.

(2) فصول في فقه العربية: 363ـ 364.

(3) ينظر: المعرّب للجواليقي: 6.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 7.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 8.

(6) فصول في فقه العربية: 359.

وعندما جاء القرآن الكريم، وأنزله الله تعالى بهذه اللغة العربية، جاء فيه شيءٌ من تلك الألفاظ المعرّبة، وكان السلف الصالح من الصحابة والتابعين، يدرك ذلك تمامًا؛ فقد ((روي عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم، في أحرف كثيرة أنّه من غير لسان العرب؛ مثل: سجّيل، والمشكاة، واليمّ، والطور، وأباريق، وإستبرق، وغير ذلك))[1]. ولكن طائفة من مفكري الإسلام، تذهب إلى إنكار وقوع المعرّب في القرآن الكريم، منهم: أبو عبيدة معمر بن المثنّى (ت 210 هـ)؛ إذ يقول: ((من زعم أنّ في القرآن سوى العربية، فقد أعظم على الله القول))[2]. وكذلك أبو بكر بن الأنباري، يقول ((... إنّ الله ﷻ لا يخاطب العرب بلغة العجم؛ إذ بيّن ذلك في قوله جلّ وعلا: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[*][3].

وذهبت طائفة أخرى إلى القول بعربية هذه الألفاظ بعد أنْ عرّبتها العرب، فهي عربية في هذه الحال، أعجمية الأصل[4].

أمّا في العصر الحديث فيواصل الشيخ أحمد شاكر،حملة أبي عبيدة في القديم، على من ذهب إلى وقوع المعرّب في القرآن، ويَصِم القول بذلك، بأنّه ((قولٌ ينبو عنه التحقيق، وإنّما ذهب إليه مَن ذهَب، إعظامًا لِما روي عن بعض الأقدمين في ألفاظ قرآنية، أنها معرَّبة، وعجزًا عن تحقيق صحّة الرواية، وعن تحقيق صحّة هذه الحروف في كلام العرب، ثم تقليدًا لأولئك القائلين، وجَمْعًا بين القولين زعموا))[5].

وحاول الشيخ شاكر أن يعثر على اشتقاق عربي للكلمات التي ذكرها الجواليقي في كتابه (المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم).

---

(1) المعرّب للجواليقي: 5.

(2) المصدر نفسه: 4.

(*) الزخرف / 3.

(3) الأضداد: 38.

(4) من أصحاب هذا المذهب: أبو عبيد القاسم بن سلاّم، ينظر: المعرّب: 5.

(5) مقدمة المعرب للجواليقي: 11:

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ الأمثلة التي ذكرها الشيخ أحمد شاكر، ضدّ القول بوقوع المعرّب في القرآن تدلّ على تعصّبه، فيقول: ((وهو تعصّب لا مبرر له؛ إذ الكلمة المعرّبة تصبح عربية، باستعمال العرب إيّاها على مناهجهم في لغتهم، غير أنّ ما دعا العلماء إلى القول بعدم أصالتها في العربية، أنّها تدلّ على شيء لم يكن له وجود في الأصل، في البيئة العربية، وإنّما هو وافد مع اسمه إلى تلك البيئة، كما وفدت علينا في العصر الحديث كلمات، مثل: تليفون، وراديو، وتلفزيون، مع أجهزتها التي سُميت بها...، لأنّ المفردات التي تقتبسها لغة ما، عن غيرها من اللغات، يتّصل معظمها بأمور قد اختصّ بها أهل هذه اللغات، أو برزوا فيها... وهكذا نرى من العبث إنكار وقوع المعرّب في العربية الفصحى، والقرآن الكريم))[1].

وقد وقف اللّغويون العرب بالتعريب، عند عصور الاحتجاج، التي تشمل عصر الجاهلية وصدر الإسلام والأمويين، ويُعدّ جميع ما فيها عربية فصحى، وما جاء بعدها مولّد لا يصحّ، فيستوي في هذا التطوّر والتعريب الجديد[2].

أمّا الاهتمام الكبير الذي ناله التعريب في دراسات المحدثين فلم يخلُ من اختلاف أصحابها في نظرتهم إلى التعريب وموقفهم منه،ويمكننا أن نجعله على ثلاثة مذاهب:ـ

الأول: ذهبت طائفة من الباحثين إلى رفض إدخال الكلمات الأعجمية إلى العربية بعد عصور الاحتجاج؛ لأنّها لم تجد إمامًا من أئمّة اللغة يصرّح بقياسيّة التعريب، وترى هذه الطائفة أنّ نسدّ حاجتنا إلى المفردات بطرق أخرى كالاشتقاق والنحت والإبدال وغيرها. ومن ذهب إلى هذا المذهب: مصطفى صادق الرافعي [3]، ورشيد بقدونس[4]،وعزّ الدين التنوخي[5].

(1) فصول في فقه العربية: 362 ـ 363.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 366.

(3) ينظر: الاشتقاق والتعريب: 129.

(4) ينظر: حركة التصويب اللغوي: 307 ـ 308، أطروحة دكتوراه، محمد ضاري حمادي.

(5) ينظر: المباحث الغوية في لعراق: 89، والحاشية (2) 77.

الثاني: ذهبت طائفة أخرى من الباحثين إلى وجوب تعريب الألفاظ الأعجمية كيفما يتّفق، لتزيد العربية ثروة إلى ثروتها، ولاسيمّا المصطلحات التي يمكن أن تعدّ مصطلحات عالمية في جميع اللغات وقد عبّر عن رأي هذه الطائفة واحتّج لمذهبه يعقوب صرّوف[1].

الثالث: ذهبت طائفة مذهبًا معتدلاً بين الطائفتين السابقتين؛ إذ ذهبوا إلى جواز الاستعانة بالتعريب عند الضرورة لسد حاجة العربية إلى المفردات وخصوصًا في الأعلام وأسماء الأجناس والمصطلحات بشرط ألاّ يفسد هذا المعرّب أصلاً من أصول اللغة أو يخرج بها عن طرائقها المألوفة. فإهمال التعريب عند وجود الضرورة لايقلّ خطرًا عن إباحته بغير تقييد، وإنّ أصحاب هذا المذهب المعتدل يمثلون العدد الأكبر من الباحثين، وقد ذكر محمد ضاري حمادي في أطروحته (حركة التصويب اللغوي)[2] أكثر من ثلاثين باحثًا يمثلون هذا المذهب.

ويذهب لغويّنا الدكتور رمضان عبد التواب مذهب المعتدلين في التعريب؛ فيقول: ((وفي رأيي أنّ اللغة لا تفسُد بالدخيل بل حياتها في هضم هذا الدخيل؛ لأنّ مقدرة لغةٍمّا تُمثّل الكلام الأجنبي، تعدّ مَزيّة وخصّيصةً لها؛ إذ هي صاغته على أوزانها، وصبّته على قوالبها، ونفخت فيه من روحها، وتركت عليه بصماتها؛ فالتعريب إذن ضروري لحياة العلم))[3].

وهو يرى أنّ المشكلة في تعريب ألفاظ العلم ومستحدثات الحضارة، ((هي مشكلتنا الحقيقيّة في العصر الحديث. ومجامعنا العلمية لم تستطع حتى الآن، معالجة هذه المشكلة معالجة حاسمة، فإنّها تنتظر حتى يشيع اللفظ الأجنبي على كلّ لسان،

---

(1) ينظر: الدراسات اللغوية في العراق: 269 ـ 267.

(2) ص: 322 ـ 323.

(3) فصول في فقه العربية: 368.

ونستخدمه العامّة والخاصّة، ثم تقوم قيامة المجامع العلمية، وتحاول البحث عن لفظ عربي بديل، وبذلك يولد هذا اللفظ ميّتًا، لاشتهار اللفظ الأعجمي وشيوعه على الألسنة))[4].

ثم يرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ الحلّ في معالجة هذه المشكلة هو: ((... لو صاحب دخول المخترع الأجنبي إلى البلاد العربية، وضع لفظ عربي له، وعناية وسائل الإعلام والصحافة بالدعاية له، لقضيَ على الكثير من مظاهر هذه المشكلة من أساسها))[1].

وأرى أنّ هذا هو القول المفيد، ويجب علينا أن نأخذ به وندعو إليه.

* * *

رابعًا: الترادف:

هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد[2]. وقد يُعبّر عنه بأنّه: ما كان معناه واحدًا وأسماؤه كثيرة[3]. وهو بهذا المعنى عكس المشترك اللفظي.

والترادف من الظواهر اللغوية القديمة التي انتبه إليها علماء اللغة في وقت مبكر، إذ سجّلت مصنفاتهم عدّة أسماء مختلفة للمعنى الواحد، وذلك قبل أنْ يُصطلح عليها ويتشعّب القول فيها. ولعلّ من أقدم النصوص التي أشارت بوضوح إلى هذه الفكرة في اللغة ما جاء في كتاب سيبويه: ((اعلم أنّ من كلامهم... اختلاف اللفظين والمعنى واحد... نحو: ذهب وانطلق))[4]، فهذا الضرب من الألفاظ هو الذي سُمّيَ فيما بعد بالألفاظ المترادفة. ثم تناقل كلام سيبويه هذا كثير من العلماء من بعده وذلك بشيء من التصرّف والزّيادة والشرح. فقد عرض له قطرب (ت بعد 210هـ)، والمبرّد، وابن فارس (ت 395هـ)، وابن الأثير (ت 606هـ)، والسيوطي (ت 911هـ)، وغيرهم[5].

(4) المصدر نفسه: 368.

(1) المصدر نفسه: 368.

(2) التعريفات للجرجاني: 49.

(3) المصدر نفسه: 79.

(4) الكتاب: 1 / 7 – 8.

(5) ينظر: الترادف في اللغة: 35 – 46.

((وأمّا الخلاف في هذه الفكرة فيرجع إلى القرن الثالث الهجري على وجه التحديد؛ إذ إنّنا لا نلحظ أيّ خلاف أو جدل بشأنها قبل هذا العصر))(6). فذهب بعض علماء اللغة إلى وجود ظاهرة الترادف في اللغة العربية ويجعلونها سمة مميّزة لها من سائر لغات العالم، وبالغوا في جمع تلك الألفاظ، وكان فخر أحدهم، أنّه يحفظ لهذا الشيء أو ذاك، كذا وكذا اسمًا، كالأصمعي الذي كان يحفظ للحجر سبعين اسمًا(1)، وابن خالويه الهمذاني الذي يقول: جمعت للأسد خمسمائة اسم، وللحيّة مائتين(2).

وظهرت طائفة أخرى من العلماء، تعارض هذا الاتّجاه وترفض ظاهرة الترادف في العربية رفضًا تامًّا؛ وقد ذكر الدكتور عبد التواب عددًا منهم أشهرهم: ((أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (ت231هـ)، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ)، وأبو محمد عبد الله بن جعفر بن دُرُستويه (ت330هـ)، وأبو علي الفارسي (ت377هـ)، وأبو الحسين أحمد بن فارس(ت395هـ)، وغيرهم))(3).

وهذا يعني أنّ الكوفيين كانوا يرفضون هذه الظاهرة في اللغة، أمّا أبو علي الفارسي فهو بصري متأخّر والذي عدّه عبد التواب ممن يرفضون هذا الاتجاه رفضًا تامًّا؛ مستدلا برواية السيوطي عن أبي علي الفارسي، أنّه قال: ((كنت بمجلس سيف الدولة بحلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه: أحْفَظُ للسيف خمسين اسمًا. فتبسَّم أبو علي، وقال: ما أحفِظُ إلاّ اسمًا واحدًا، وهو السيف ! قال ابن خالويه: فأين المهنّد والصارم وكذا و كذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات، وكأنّ الشيخ لا يفرّق بين الاسم والصفة))(4). وعلى ذلك فالرواية لا يمكن أن تكون دليلا على أنّه كان يرفض الترادف إنّما يبدو كان يقصد أنّ هذه الكلمات التي ذكرها ابن خالويه كانت ضمن باب المجاز، لأنّ الترادف عنده أن تكون الألفاظ موضوعة لمعنى على الحقيقة؛ إذ إنّ

(6) المصدر نفسه: 46.

(1) ينظر: الصاحبي...: 44.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 43.

(3) فصول في فقه العربية: 311.

(4) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1/ 405.

الأصوليين يعرّفون الترادف بأنّه: ((عبارة عن توارد الألفاظ المفردة على مسمى واحد بحسب أصل الوضع، فيدل على معنى واحد من جهة واحدة؛ كالليث والأسد، يطلقان على الحيوان المعروف، وكلّ واحد منهما يحمل الدلالة عليه من غير فرق، وهذا هو المعنى الحقيقي للترادف، إذا قلنا: بأنّه اتّحاد عام في المعنى))(1). وعلى هذا كان أبو علي يقول بالترادف ولكنّه متشدّد فيه؛ بدليل أنّه متحمس للترادف في كتابه البغداديات، فيقول:((... واختلاف اللفظين والمعنى واحد حسن بعد الحاجة إلى التوسّع بالألفاظ وبيّن أنّ هذا القسم لو لم يوجد، لم يوجد من الاتّساع ما وجد بوجوده... ألا ترى أنّ في التنـزيل: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ (*)،و(الغرابيب) هي: السود عند أهل اللغة، فحَسُنَ التكرير لاختلاف اللفظين، ولو كان (غرابيب) (غرابيب) لم يكن سهلا...))(2).

يتّضح ممّا تقدّم أنّ أبا علي يقرُّ بوجود الترادف في اللغة لأنّه يقول: ((لو لم يوجد لم يوجد من الاتّساع ما وجد بوجوده)) ولكن هذا الوجود مقترن بحسن الحاجة إليه فليس من الحسن الإفراط به(3).

أمّا الدارسون المعاصرون من العرب فكادوا يجمعون على وقوع الترادف في اللغة العربية؛ إذ إنّ أغلبهم يؤكّدونه بوصفه أمرًا واقعًا لايمكن دحضه، وإنّ إنكاره إنكارًا تامًّا مذهب لا تؤيّده النصوص والشواهد اللغوية، وأنّه شيء ثابت في العربية، قلّ أو كثر(4). قال الدكتور رمضان عبد التواب: ((ورغم ما يوجد بين لفظة مترادفة وأخرى، من فروق أحيانًا، فإنّنا لا يصحّ أن ننكر الترادف مع من أنكره جملة، فإنّ إحساس الناطقين باللغة، كان يعامل هذه الألفاظ معاملة المترادف؛ فنراهم يفسّرون اللفظة منها بأخرى))(5).

(1) التصور اللغوي عند الأصوليين: 99.

(*) فاطر / 27.

(2) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: 533 ـ 534.

(3) ينظر: أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية: 80.

(4) ينظر: الترادف في اللغة: 259.

(5) فصول في فقه العربية: 315 ـ 316.

أمّا مفهوم الترادف فقد اختلف بمرور الزمن نتيجة توافر العلماء على التأمّل في هذه الظاهرة، وبسبب تباين مناهجهم ومذاهبهم في النظر إليها. فقد شارك في هذا كثير من علماء اللغة والأصول والفقه والمنطق قدامى ومعاصرين. فقد افتقر اللغويون القدامى إلى منهج واضح دقيق محدَّد لهذا المفهوم، وكذلك ما كان من نظرتهم إلى المترادفات تبعًا إلى الوضع الأصلي للألفاظ، وخلطهم بين المستويات اللغوية المختلفة في الزمان والمكان والبيئة كلّ ذلك مردّ خلطهم في ظاهرة الترادف(1).

أمّا نظرة المعاصرين إلى الترادف فتتّصف بالدقّة والموضوعية قياسًا إلى النظرة اللّغوية القديمة التي نجد فيها كثيرًا مِن السّعة والشمول، وتتمثّل تلك النظرة في الشروط اللّغوية التي وضعوها، ورأوا أنّه لا بدّ مِن تحقّقها حتّى يمكن القول بالترادف في الألفاظ.

وهذه الشروط يلخّصها الدكتور رمضان عبد التواب على النحو الآتي(2):ـ

1. الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتّفاقًا تامًّا، فإذا تبيّن لنا بدليل قوي، أنّ العربي يفهم حقًّا من كلمة: (جَلَسَ) شيئًا، لا يستفيده من كلمة: (قَعَدَ) قلنا حينئذ: ليس بينهما ترادف.
2. الاتّحاد في البيئة اللغوية. ولم يفطن المغالون في الترادف إلى مثل هذا الشرط؛ بل عدّوا كلّ اللّهجات وحدة متماسكة، وعدّوا كل الجزيرة العربية بيئة واحدة، ولكنّنا نعدّ اللغة المشتركة أو الفصحى الأدبية، بيئة واحدة، ونعدّ كلّ لهجة أو مجموعة منسجمة من اللهجات، بيئة واحدة.
3. الاتّحاد في العصر. فالمعاصرون حين ينظرون إلى المترادفات، ينظرون إليها في عهد خاص وزمن معين، فإذا بحثنا عن الترادف، يجب ألاّ نلتمسه في شعر شاعر من الجاهليين، ثم نقيس كلماته بكلمات وردت في نقش قديم، يرجع إلى العهود المسيحيّة مثلاً.

(1) ينظر: الترادف في اللغة: 305.

(2) فصول في فقه العربية: 322 ـ323، وينظر: في اللهجات العربية: 178 ـ 179.

4. الاّ يكون أحد اللفظين نتيجة تطوّر صوتي آخر، فحين نقارن بين: (الجثل) و (الجفل) بمعنى: النمل، نلحظ أنّ إحدى الكلمتين، يمكن أن تُعدُّ أصلاً، والأخرى تطوّرًا لها.

***

خامسًا: المشترك اللّفظي:

هو: ((اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالةً على السواء عند أهل تلك اللغة))[1]. ويختلف المشترك اللفظي عن الدلالة المجازية للألفاظ، فالأول وضع على سبيل الحقيقة، في حين تتغير المعاني المجازية للفظ من حالٍ إلى حالٍ باختلاف الاستعمال والتركيب[2].

وإنّ كبار اللغويين العرب يؤمنون بهذه الظاهرة في العربية كالخليل (ت175هـ)، وأبي عبيدة (ت210هـ)، وأبي زيد (ت215هـ)، وأبي الحسن الأخفش (ت215هـ)، والأصمعي (ت216هـ)، والمبرّد (ت285هـ)، وابن فارس، والثعالبي (ت429هـ)، والسيوطي، وغيرهم.

في حين يذهب بعضهم إلى إنكار هذه الظاهرة في أصل اللغة كما هو الحال عند ابن دُرُستويه (ت347هـ)؛ إذ يقول: ((فإذا اتّفق البناءان في الكلمة والحروف ثم جاءا لمعنيين مختلفين، لم يكن بدّ من رجوعهما إلى معنى واحد ، يشتركان فيه، فيصيران متفقي اللفظ والمعنى))[3].

ووقف الدارسون المعاصرون على هذه الظاهرة موقف الدارس الباحث المتأمّل، فميّزوا بين ما هو أدخل على المشترك اللفظي وما كان منه، وجعلوا المجاز مسوّغًا لإخراج كلّ الألفاظ التي أدخلها الدارسون في المشترك اللفظي[4].

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1/ 369.

(2) ينظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: 242.

(3) تصحيح الفصيح لابن درستويه: 1/ 240.

(4) ينظر: فقه اللغة، لعلي عبد الواحد وافي: 84، ودلالة الألفاظ: 209 ـ210.

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ ((المشترك اللفظي، لا وجود له في واقع الأمر إلا في معجم لغة من اللغات، أمّا في نصوص هذه اللغة واستعمالاتها، فلا وجود إلا لمعنى واحد، من معاني هذا المشترك اللفظي))[5]. أي أنّ المألوف في الاستعمال هو ألاّ يطفو في الشعور من المعاني المختلفة، التي تدلّ عليها إحدى الكلمات إلاّ المعنى الذي يعنيه سياق النصّ، أمّا المعاني الأخرى فتُمحى وتتبدّد. فالفعل (أدْرَكَ) مثلا، إذا انتزع من مكانه في النظم، يصبح غامضًا غير محدّد المعنى، هل معناه: (لَحِقَ به) أو (عاصره)، أو أنّه يعني: (رأى) أو (بلغ الحلم)؟ فإنَّ السياق الذي استعمل فيه الفعل، هو وحده الذي يمكنه أن يجيب عن هذا السؤال[1].

ويمكننا أن نلخّص عوامل نشأة المشترك اللفظي في العربية ـ التي عرضها الدكتور رمضان عبد التواب ـ على النحو الآتي[2]:ـ

1 ـ **الاستعمال المجازي:** فمثلا كلمة (العين)، تدل في الأصل على عضو الإبصار في الإنسان والحيوان، وتدلّ في العربية أيضًا: على الإصابة بالعين؛ وضرب الرجل في عينه؛ والمعاينة؛ وهذه كلّها اشتقاقات فعلية من لفظ (العين) بمعناها القديم.

ومن معانيها كذلك: (المال الحاضر)؛ لأنّه يعاين كذلك، بعكس المال الغائب الذي لا تراه العين.

ومن معانيها: (الجاسوس) و (ربيئة الجيش) وهو الذي ينظر لهم، وهذا على التشبيه والمبالغة، فكأنهما قد تحوّلا إلى عين كبيرة؛ لأنّ العين أهم أعضائهما في عملهما.

ومن المعاني كذلك: (خيار الشيء) و (السيّد) و(سنام الإبل)، وهذه الثلاثة يجمعها بالعين قيمتها بالنسبة إلى سائر الجسد، على التشبيه بها في المكانة والمنزلة.

ومن المعاني أيضًا: (الدينار) و (عين الركبة)، و(عين الشمس) و(عين الماء)؛ وهذه كلّها على التشبيه بالعين في الاستدارة،أو سيلان الدمع منها.

---

(5) فصول في فقه العربية: 334.

(1) ينظر: دور الكلمة في اللغة: 54، واللغة لفندريس: 228.

(2) ينظر: فصول في فقه العربية: 326 ـ 334.

2 ـ **اللّهجات:** مثلا أن قبيلة (تميم)كانت تطلق كلمة: (الألفت) على الأعسر، كأنّ فيه التفاتًا من اليمنى إلى اليسرى. أمّا قبيلة (قيس) فكانت تطلق هذه الكلمة على (الأحمق). ولعلّها كانت تلحظ فيه التفاتًا من الكَيْس إلى الحمق[1].

3 ـ **اقتراض الألفاظ من اللّغات المختلفة:** مثلا: في العربية الفصحى: ((الحُبُّ بمعنى الوِداد، وهو حبّ الشيء)) وفيها كذلك: ((الحبّ: الجرّة التي يجعل فيها الماء))[2]. والمعنى الأول عربي أصيل، أمّا الثاني، فهو فيها مستعار من الفارسية، لكلمة مماثلة تمامًا للفظ العربي[3].

4 ـ **التطوّر اللغوي:** مثلا: ((الفَرْوَة: جلدة الرأس و الغنى))[4]. وأصل الكلمة بالمعنى الثاني، هو: (الثروة)، أبدلت الثاء فاءًا، على طريقة العربية في مثل: (جَدَث) و (جَدَف) و(حثالة) و (حفالة)، وما أشبه ذلك.

سادسًا : التّضــاد :

هو: نوع من المشترك اللفظي يكون اللفظ فيه محتويًا معنيين: أحدهما ضدّ الآخر[5]. وقد يكون بلفظين أيضًا أحدهما ضد الآخر في المعنى، وقد يكون في الألفاظ إيجابًا وسلبًا وحينئذ يكون تناقضًا.

ويدلّ على فكرة التضاد في النوع الأول المعنيان اللذان تضمنهما لفظ واحد، وأطلق عليه اللغويون العرب: الأضداد، مثل: ((الصريم: يقال لليل صريم، وللنهار صريم،... وكذلك السُّدفة: الظلمة، والسُّدفة: الضوء... والجلل: اليسير، والجلل: العظيم))[6]. وقد كثر التأليف في هذا النوع من الأضداد؛ إذ بلغت عدّة ذلك (31)

(1) ينظر: المزهر في علوم اللغة...: 1 / 381.

(2) شفاء الغليل...: 68.

(3) ينظر: المعرّب للجواليقي: 120.

(4) القاموس المحيط: (فرو): 4/ 373.

(5) ينظر: في اللهجات العربية: 207، وفصول في فقه العربية: 336.

(6) الأضداد لابن الأنباري: 1.

مؤلّفًا، بدءًا بأضداد قطرب (ت بعد 210هـ) وانتهاءًا بمؤلَّفٍ مجهول المؤلف[1]، فضلا عمّا تضمّنته المعجمات من مادّة تفرّقت في تضاعيفها، واستمرّت هذه العناية لدى المعاصرين فبلغت دراساتهم (15) دراسة ما بين كتاب وبحث[2].

أمّا النوع الثاني فهو ما يقع في كلمتين (الكلمة وعكسها) من الأسماء والأفعال، وهذا ما أسقطه اللغويون من حساب دراستهم[3]، وأدخل في البديع، وهو ما يسمّيه أهل البلاغة بـ ((الطّباق والتّضاد أيضًا))[4].

أمّا النوع الثالث: فيكون ((في الألفاظ إيجابًا وسلبًا وحينئذ يكون تناقضًا))[4]. أي ما يقع بالنفي أو بواسطة همزة السلب، من ذلك ما نبّه عليه ابن جنّي؛ إذ قال: ((أنّ كلّ فعل أو اسم من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإنّ وضْع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إيّاه. وذلك قولك: قام، فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس... [فإذا]* أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي فقلت: ولم يفعلْ، ولن يفعلَ، ولا نفعلُ... وكذلك (عجم) أين وقعت في كلامهم... للإبهام وضد البيان ثم... قالوا أعجمت الكتاب إذا بيّنته وأوضحته. فهو إذن لسلب معنى الاستبهام لا إثباته...))[5].

---

(1) ينظر: الأضداد في اللغة: 312 ـ 318.

(2) ينظر الأضداد اللفظية: (بحث) للدكتور مكي نومان الدليمي، مجلة كلية التربية للبنات ـ جامعة بغداد، م/ 16، العدد/ 1، ص/ 10 ـ 21، لسنة 2005م.

(3) درس الدكتور مكي نومان الدليمي في بحثه السابق ؛ هذه الأضداد في ضمن أصناف العلاقات الدلالية بين الألفاظ، واختار اصطلاح (الأضداد اللفظية) الذي ورد عند ابن الأثير، ليطلقه على الأضداد التي تكون في لفظين متضادين في المعنى. وهو أول من أطلق مصطلح (الأضداد المعنوية) على اللفظ الواحد تضمّن معنيين متضادين، ليميّز في الاصطلاح بين هذين النوعين من الأضداد.

(4) التلخيص في علوم البلاغة: 348.

(5) أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية: 83.

(*) زيادة يقتضيها السياق.

(6) الخصائص: 3/ 75 ـ 76.

وقد اختلف علماء اللغة في النوع الأول منه. قال جماعة بوقوعه في اللغة، وفي مقدّمتهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، وقطرب، وغيرهم كثيرون من تلاميذهم وأتباعهم[1]، على أنّهم كانوا يختلفون في تأويلها ويطلقون تعليلات عديدة في أسباب تكوّنها في اللغة. ويخالفهم آخرون بإنكارها؛ منهم ابن دُرُستويه، الذي ألّف كتابًا في أبطال الأضداد[2].

وترى جماعة من العلماء أنّ التضاد في المعاني، ينشأ أولاً في لهجات مختلفة، ثم تستعير كلّ لهجة المعنى المستعمل عند الأخرى، وبذلك يجتمع المعنيان المتضادان في هذه اللهجة، عن طريق تلك الاستعارة، فمن المُحال أن يقع اللفظ على معنيين متضادين، أوقعه العربي عليهما بمساواةٍ منه بينهما. ومن هؤلاء ابن دريد (ت 321هـ) [1]، وابن الأنباري (ت 328هـ)[3].

ويؤيّد الدكتور رمضان عبد التواب الرأي الأخير؛ فيقول: ((ومن الطبيعي أنّ الكلمة من كلمات الأضداد ، لم توضع للمعنيين المضادين في أول الأمر، وإنّما وضعت لأحدهما، ثم جدّت عوامل مختلفة، أدّت إلى نشأة المعنى الثاني المضاد للمعنى الأول... غير إنّنا لا نودّ أن نساق وراء المؤلفين في الأضداد، من اللغويين العرب، فنعدّ كلّ ما أتوا به من كلمات هذه الظاهرة صحيحًا))[4].

وقد عدّ عبد التواب كثيرًا من الكلمات في كتب الأضداد من باب: المشترك اللفظي، لا من باب التّضاد[5]، كما اشترط ((اتّحاد الكلمة ومتعلّقاتها في المعنيين؛ لأنّ أيّ تغيير فيها، أو في متعلّقاتها، يخرجها عن كونها بذاتها تحمل المعنيين المتضادين))[6].

(1) ينظر: التضاد في ضوء اللغات السامية: 18.

(2) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1/ 396.

(3) ينظر: جمهرة اللغة: 1/ 291.

(4) ينظر: الأضداد: 11.

(5) فصول في فقه العربية: 338 ـ 339.

(6) ينظر: فصول في فقه العربية: 339 ـ 340.

(7) المصدر نفسه: 340.

لذلك فهو لا يعدُّ مثلا: (ظاهر عنك) بمعنى زائل، و(ظاهر عليك) بمعنى لازم ـ التي وردت عند ابن الأنباري[1] ـ من الأضداد. وهو أيضًا لا يعدّ من كلمات الأضداد ((ما ترك اللغويون العرب الاستشهاد على أحد مَعْنَيَيْهِ ؛ لأنّه لم يثبت في كلام العرب أنّه استعمل بهذا المعنى، مثل: قولهم: إنّ (قَسَطَ) تعني: عَدَلَ أو جارَ... فالمعنى الأول لا دليل عليه، أمّا الثاني فقد ورد في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [*][2]، كذلك يستبعد من كلمات الأضداد، ((تلك التي صحّفها اللغويون أو حرّفوها... ومن التصحيف قول أبي الطيّب اللغوي: (يقال: أشْدَفَ الليل؛ إذا أظلم، وأشْدَفَ الصبح؛ إذا أضاء)، فإنّه ممّا لاشكّ فيه أنّ هذا تصحيف لكلمة: (أسْدَفَ) و (السُّدفة) بمعنى الظلمة والضوء)) [3].

وقد أقرّ الدكتور رمضان عبد التواب أنّ هناك ((مجموعة صالحة من كلمات الأضداد في العربية، ولا شكّ في أنّ الأصل فيها كلّها، دلالتها على معنى واحد، غير أنّ هناك عوامل كثيرة، أدّت إلى التّضاد فيها))[4]. ثم عرض هذه العوامل، وطبّقها على بعض كلمات الأضداد، وسنعرضها بإيجاز على النحو الآتي[5]:ـ

1 ـ **عموم المعنى الأصلي:** قد يكون المعنى الأصلي للكلمة عامًّا، ثم يتخصّص في لهجة من اللهجات، كما يتخصّص في اتّجاه مضاد في لهجة أخرى ، مثل كلمة: (الذفر) بمعنى: الريح الطيّبة، والريح المنتنة، ويبدو أنّ المعنى الأصلي للكلمة هو: (الريح)، وهو أعمّ من الريح الطيّب والخبيث.

2 ـ **التفاؤل:** إذا شاء المرء التعبير عن معنى سيّئ، تشاءم من ذكر الكلمة الخاصّة به، وفرَّ منها إلى غيرها من كلمات حسنة المعنى، قريبة إلى الخير؛ مثل المفازة:

(1) في كتابه الأضداد: 56.

(*) الجّن / 15.

(2) فصول في فقه العربية: 341.

(3) المصدر نفسه: 321 ـ 322.

(4) المصدر نفسه: 342.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 342 ـ 355.

معناها في العربية: المنجاة والمهلكة. واشتقاق الكلمة من: (الفوز) يؤكد أصالة المعنى الأول، أمّا إطلاقها على المعنى الثاني، فهو على سبيل التفاؤل.

3 ـ **التّهكّم:** لا شكّ أنّ عامل التّهكّم والهزء والسخرية، من العوامل التي تؤدي إلى قلب المعنى، وتغيير الدلالة إلى ضدّها في كثير من الأحيان؛ فأصل كلمة (التعزير) في العربية: التعظيم، غير أنّها تستعمل في معنى التأديب والتعنيف واللّوم تهكّمًا واستهزاءً بالذنب.

4 ـ **الخوف من الحسد:** يشيع في القبائل البدائية أن يفرّ المرءُ، من وصف الأشياء بالحسن والجمال حتى لا تصيبها عين الحسود؛ مثل كلمة: (شَوْهاء) يوصف بها الفرس القبيح والجميل؛ فيقال: مهرة شوْهاء، إذا كانت قبيحة، ومهرة شوْهاء، إذا كانت جميلة. وإنّ مادّة: (شوه) تعني: التشويه والقبح، وإطلاق الكلمة على المهرة الجميلة من باب درء العين والحسد.

5 ـ **التطوّر اللّغوي:** أن توجد كلمتان مختلفتان، لهما معنيان متضادّان، فتتطوّر أصوات أحداهما، بصورة تجعلها تنطبق على الأخرى تمامًا، فيبدو الأمر كما لو كانت كلمة واحدة لها معنيان متضادّان، مثل قول بني عُقَيل: (لمقتُ الكتابَ) أي: كَتَبْتُه، وقول سائر قيس: (لمقتُ الكتابَ) أي: محوته. هكذا يبدو التّضاد في الفعل (لَمَقَ) غير أنّ هناك فعلاً آخر بمعنى الكتابة، هو: (نَمَقَ). فتطوّر هذا الفعل الأخير في نطق بني عُقَيل، فأبدلت النون لامًا. وهما من الأصوات المتوسّطة التي يحدث فيها الإبدال كثيرًا.

6 ـ **المجاز والاستعارة:** مثل إطلاق كلمة: (الأمّة) على الجماعة وعلى الفرد؛ وإطلاقها على الفرد على وجه المبالغة؛ فيقال عن هذا العالم أو ذاك:(كان أُمّةً وحده) فاستُعير له لفظ يطلق في العادة على الجماعة.

7 ـ **احتمال الصيغة الصرفية للمعنيين:** مثل: (رَكوب) بمعنى: الراكب والمركوب، فهي على وزن (مفعول) وتستعمل في العربية بمعنى: فاعل، مثل: شكور وكفور، كما تُستعمل أحيانًا بمعنى: (مفعول)؛ مثل: رسول، بمعنى: مُرْسَل[1].

(1) ينظر: فصول في فقه العربية: 342 ـ 355.

الفصل الخامس

جهوده في تحقيق التراث اللغوي

المبحث الأول

منهجه في تحقيق التراث اللغوي

(لا يعرف الشوك إلاّ مَنْ يخوض ميدان تحقيق التراث) [1] هذه المقولة ردّدها رمضان عبد التواب لِمَنْ أراد أن يخوض هذا الميدان، وذلك بعد أن ظنّ بعض الدارسين أنّ التحقيق عمل هيّن وسهل، بأن يقوم المحقق بقراءة المخطوطة ثم نسخها وطبعها بأغلاطها وتحريفاتها، التي تبعدها كثيرا عن الأصل الذي كُتبت به.

إنّ التحقيق فن – كأي فن – له أصول وقواعد، إنْ لم تتبع كان العمل المقدّم ليس إلاّ مخطوطة أخرى أضيفت إلى المخطوطات السابقة للنص المحقق.

وقد نهج الدكتور رمضان عبد التواب منهجًا في التحقيق يقوم على الاستقصاء في التخريج، حتى أصبحت له مدرسة تُعرف في الوسط العلمي الآن بالمدرسة الرمضانية في تحقيق التراث [2].

وقبل أن نشرع في بيان أسس منهج الدكتور رمضان في التحقيق، ننظر في تعريفه مصطلح التحقيق؛ إذ يقول: ((تحقيق النص معناه: قراءتهُ على الوجه الذي أرادَهُ عليه مؤلفه، أو على وجهٍ يقرب من أصله الذي كتَبَهُ به هذا المؤلف)) [3]. ومعنى هذا تخليص النص ممّا أصابه من تحريف أو تصحيف وتبرئتُه ممّا زيد فيه أو نقص منه، وذلك من خلال مقابلة النُّسَخِ وتوخّي القراءة المتأنية الدقيقة.

ونلاحظ هنا احترازًا في التعريف، إذ يقول: ((وليس مَعْنى قولنا (يقرب من أصله) إننا نخمّن أيّة قراءةٍ معينةٍ، بل علينا أنْ نبذل جهدًا كبيرًا في محاولة العثور على

---

(1) ينظر: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: 4.

(2) لقد سمّى الدكتور عبد المجيد دياب هذا المنهج الذي اتبعه الدكتور رمضان عبد التواب في التحقيق: (منهج الاستقصاء في التخريج)، ينظر: تحقيق التراث العربي: 275 – 281.

(3) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: 5.

دليل يؤيد القراءة التي اخترناها))[1].

ولاشكّ في أنّ هذا العمل يحتاج إلى مراجعة وتدقيقات للنصّ المنقول في المصادر الأخرى فضلا عن إعمال العقل .

وقد يقتضي عمل المحقق الأمين أنْ يقضي ليلة كاملة أو أكثر في تصحيح كلمة أو عبارة أو تخريج بيت من الشعر أو عَلَم من الأعلام.

والتراث في مجال تحقيق النصوص لايتحدّد بزمنٍ معينٍ عند الدكتور رمضان عبد التواب؛ إذ يقول: ((هو كلّ ما وصل إلينا مكتوبًا، في أيّ علم من العلوم أو فنّ من الفنون، أو في التالي: كلّ ما خلّفه العلماء في فروع المعرفة المختلفة، ولهذا فالتراث ليس محدّدًا بتأريخ معين، إذ قد يموت أحد العلماء في عصرنا هذا، فيصبح ما خلّفه مكتوبًا تراثا بالنسبة لنا، فما كتبه شوقي، وحافظ، وطه حسين، والعقّاد ومحمد مندور، وأمين الخولي، وغيرهم، يُعدُّ تراثًا لايقلّ في أهميته عمّا خلّفه لنا أبو تمّام والمتنبيّ، والبحتري، وسيبويه، والأصمعي، والمبرّد، وثعلب مثلا))[2].

أُسس التحقيق:ـ

أولاً: جمع النُّسَخ المخطوطة للنصّ:ـ

وهذه المرحلة الأولى من مراحل التحقيق، وهناك عدّة مصادر يرشدنا إليها الدكتور (رمضان عبد التواب) للوصول إلى غرض تعرّف نُسخ المخطوطة في شتّى مكتبات العالم، منها: (تأريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمان، وهو ليس كتابًا في تأريخ الأدب بالمعنى المعروف، وإنّما هو تسجيل لكلّ ما وصل إلى علم صاحبه، ممّا أُلّفَ باللغة العربية، في جميع فروعها. وكذلك (تأريخ التراث العربي) لفؤاد سزكين، وهو من الأتراك الذين يشتغلون بالدراسات العربية، الذي طافَ بكثير من مكتبات العالم التي لم تفهرس كتبها حتى صدور كتاب بروكلمان، وقام هو بفهرسة المخطوطات الموجودة فيها. وفهارس

(1) المصدر نفسه: 5.

(2) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: 8.

المكتبات التي فيها مخطوطات عربية، ثم أخيرًا سؤال أهل العلم عمّا يعرفونه من نُسخ الكتاب المراد نشره[1].

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أنه يحسن بالمحقّق ((أنْ يدرس النُّسخ المخطوطة للكتاب قبل جمعها، أوّلا، عن طريق وصف الفهارس لها، فقد يرى مثلا من هذا الوصف أنّ بعض مخطوطات الكتاب قد نقل عن بعضها الآخر، وعندئذ فلا داعي للحصول عليها كلّها، بل يكفي في هذه الحالة استخدام الأمهات فحسب، إلا إذا كان بعض النّسخ الحديثة قد كتبها علماء معروفون، أو سُمِعَت عن علماء مشهورين، ففي هذه الحالة لابد من الحصول على هذه النّسخ كذلك. وإذا كان الكتاب نسخة وحيدة، فلا يضير تحقيقه بالاعتماد على هذه النسخة وحدها. أمّا إذا كان للكتاب أكثر من مخطوطة، فمن الخطورة الاعتماد على نسخة واحدة من نسخه؛ لأننا لانضمن أن تكون هذه النسخة مستوفية لكلّ النصّ الذي كتبه مؤلف الكتاب))[2].

لكنْ كيف نرتب النّسخ من حيث الأهمية، ولختار النّسخ الأمّات؟ يجيب الدكتور عبد التواب عن هذا بأنّ الفيصل في ذلك ثلاثة أمور هي:

1. **قِدَم النسخة:** ويعرف ذلك إمّا من التأريخ المدوّن على آخرها، أو من شكل ورقها وخصائص خطوطها. والحكم في الأمرين الأخيرين ((حكم تقريبي؛ لأنّه لا توجد عندنا مميّزات قاطعة بانتماء هذه المخطوطة أو تلك إلى عصر معين على وجه التحديد اعتمادًا على شكل الورق أو نوع الخط))[3].

   ويهمّنا هنا أن نذكر أنّ ((قِدَم النسخة لايشكّل بالضرورة مبرِّرًا لاتّخاذها أمًّا ما لم يكن هناك من الدواعي، ما يجعلها قادرة على قيامها مقام نسخة الأمّ، فقد تكون نسخة حديثة، أنفع من الاعتماد على نسخة قديمة مشحونة بالأخطاء، مملوءة بالتصحيف والتحريف))[4].

---

(1) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: 60 ـ 64.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 65.

(3) المصدر نفسه: 66.

(4) منهج تحقيق النصوص ونشرها: 11.

2. **علم الناسخ:** فقد تكون لدينا نسختان لمخطوطة إحداهما قديمة ولكنّ ناسخها جاهل كثير الخطأ والتحريف، والأخرى حديثة بَيْدَ أنَّ ناسخها مشهور له بالدّقة وتحرّي الصّواب، وهنا لابدّ للمحقّق أنْ يَعُدَّ هذه النسخة الحديثة أمًّا وتُعتَمَد الأخرى أو الأخريات للمقابلة والتصويب والتصحيح.

3. **كمال النسخة:** فقد تكون النسخة القديمة بها خروم سواء في أوّلها أو وسطها أو آخرها عندئذ تُفضُلها نسخةٌ حديثة بلا نقصان. وهنا ينبّه الدكتور (رمضان عبد التواب) إلى مسألة غاية في الأهميّة، وهي أنّ اختلاف النّسخ في الزيادة والنقصان ((لايعني دائمًا بالناقصة خرومًا، فقد يكون سببه أنّ المؤلف الواحد قد يؤلّف كتابه عدّة مرات،فيزيد في بعضها وينقص منها))[1]. وهذا هو ما يطلق عليه (الإبرازات) وهي عندما تختلف ((يجب على المحقّق أنْ يختار واحدة منها ولا يمزجها بغيرها. ولو صنع ذلك لأحدث شيئًا لم يكن موجودًا من قبل؛ لأنّ وظيفته العلمية هي المحافظة على كلّ ما يُروى بلا استثناء. وللمحقّق أنْ يُؤْثِرَ النسخة التي أبرزها المؤلف بنفسه على تلك التي أُبرِزَت بعد وفاته، ويُؤْثِرَ المسهبة على المختصرة والمصحّحة على التي فيها خلل، فإنْ كانت هناك إبرازتان كلّ واحدة منها مهمّة، والفرق بينهما كبير، لايمكن إيضاحه بإيجاز، فالأَوْلى نشرهما جميعًا))[2].

وترتّب النسخ المخطوطة للكتاب الواحد من حيث علوّ الدرجة على النحو الآتي:ـ

أولا: النسخة التي بخط المؤلف، فهي أعلى النسخ على الإطلاق.

ثانيًا: النسخة المقروءة على المؤلف.

ثالثًا: النسخة المنقولة عن نسخة المؤلف، أو المقابلة بنسخته.

رابعًا: النسخة التي كتبت في حياة المؤلف[3].

---

(1) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: 69.

(2) المصدر نفسه: 70.

(3) المصدر نفسه: 71ـ72.

ثانيًا: توثيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه:

ويمكن الرجوع في ذلك إلى عدّة مصادر منها، كتب التراجم التي ترجمت لمؤلف الكتاب، أو كتب الفهارس التي وقفت عند مجاميع الكتب في أبوابها، مثل فهرست ابن النديم، وابن خير الأشبيلي، وكشف الظنون، أو المؤلفات التي عرضت لبعض الكتب من خلال حديثها عن فن من الفنون مثل مقدمة المخصّص لأبن سيدة، ومقدمة شرح شواهد المغني للسيوطي، ومقدمة شرح الشواهد الكبرى للعيني، ومقدمة خزانة الأدب للبغدادي،وإقليد الخزانة للميمني وغيرها[1].

وينبّه الدكتور رمضان عبد التواب المحقّقَ على انّ خلوّ كتب التراجم والطبقات من ذكر الكتاب، لا يصحّ وحده أن يكون مؤدّيًا إلى الشكّ في نسبة الكتاب إلى المؤلف، ويضرب مثلاً على ذلك بكتاب (الأمثال) لمؤرج السدوسي الذي نشره سنة (1971م)؛ إذ ((لولا اقتباسات منه في (جمهرة الأمثال) للميداني، و(خزانة الأدب) للبغدادي وغيرها، لَشَكّ المرءُ في نسبته إليه، إذ لم يَرِد له ذكر بين كتب مؤرج السدوسي التي تروى له في كتب الطبقات))[2].

ثالثًا: التَّمَرُّس بالخطوط:

وهذا الأساس مهم جدًا إذ تترتّب عليه القراءة الصحيحة للنصّ من دون تصحيف أو تحريف، لذا يتعيَّن على المحقّق أن ((يتمرَّس بخطوط المخطوطات التي يستخدمها، حتّى لا يقرأها بالطريقة التي تعوّد عليها في إملاء عصره هو، أو يقرأ الخط المغربي بطريقة المشارقة فيخلط القاف بالفاء مثلا، وقد كان لبعض النّسّاخ في الزمن القديم اصطلاحات خاصّة بالضبط بالشكل مثلا، فلا بدّ عندئذ من تعرّف هذه الاصطلاحات في المخطوطة، فقد كان بعض الكتّاب يكتب الشدّة والفتحة، والشدّة والكسرة، بطريقة تخالف طريقتنا اليوم، إذ يضع الفتحة تحت الشدّة فيخيل لمن لم يمرّن

(1) ينظر : مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: 74، وتحقيق النصوص ونشرها: 40ـ 44.

(2) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين:74.

على خط المخطوطة أنّها شدّة وكسرة في حين أنّ هذا الكاتب يضع الشدّة فوق الحرف والكسرة تحته للدلالة على الشدّة والكسرة))[1].

رابعًا: معرفة مصطلحات القدماء في الكتابة:ـ

ومن هذه المصطلحات: (التصحيح) وهو((كتابة (صح) على الكلام أو عنده، ولا يفعل ذلك إلا فيما صحَّ رواية ومعنى، غير أنّه عرضة للشكّ أوالخلاف، فيكتب عليه: (صح)؛ ليعرف أنّه لم يغفل عنه، وأنّه قد ضُبط وصحّ على ذلك الوجه))[2].

((وأمّا التضبيب ـ ويسمى أيضًا التمريض ـ فيُجعل على ما صحّ وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظًا أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية أو يكون شاذًّا عند أهلها يأباه أكثرهم، أو مصحّفًا، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر، وما أشبه ذلك. فيمدّ على ما هذا سبيله خطٌّ، أوّله مثل الصاد، ولا يلزق بالكلمة المعلّم عليها، كيلا يظن ضربًا وكأنّه صاد التصحيح بمدتها دون حائها، كتبت كذلك، ليفرّق بين ما صحَّ مطلقًا من جهة الرواية وغيرها، وما صحّ من جهة الرواية دون غيرها، فلم يكمل عليه التصحيح))[3].

ومن ذلك أيضًا (علامة الإلحاق أو الإحالة) ((وهي عبارة عن خط رأسي مائل نحو اليمين، إذا كُتِب الاستدراك على الحاشية اليمنى، أو نحو اليسار، إذا كُتِب الاستدراك على الحاشية اليسرى للصفحة))[4]. ذلك أنّ القدماء إذا سقط منهم في الكتابة شيء من نصّ، استدركوه على الحاشية، ولا يقحمونه بين السطور حتّى لا يشوّهوا جمال الصفحة.

أمّا إذا وقعت زيادة في الكتابة فكان الأجود عندهم أن يضربوا عليه ... وفي كيفية الضرب خمسة أقوال مشهورة[5]:ـ

(1) مناهج تحقيق التراث...: 78.
(2) المصدر نفسه: 33.
(3) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصلاح :315، وينظر مناهج تحقيق التراث...: 32.
(4) مناهج تحقيق التراث...: 35.
(5) المصدر نفسه: 37ـ 38.

أ- أن يصل بالحروف المضروب عليها، ويَخُطُّ عليها خطًّا ممتدًّا.

ب- أن يكون الخط فوق الحروف منفصلا عنها، منعطفًا طرفاه على أول المبطل وآخره، كالياء المقلوبة.

ت- أن يكتب لفظة (لا) أو لفظة (من) فوق أوّله، ولفظة (إلى) فوق آخره ومعناه (من هنا محذوف إلى هنا).

ث- أن يكتب في أول الكلام المبطل وفي آخره نصف دائرة.

ج- أن يكتب في أول المبطل وفي آخره صفرًا وهو دائرة صغيرة. وهذا الصفر هو علامة النقطة في المخطوطات القديمة ولذلك كان أبو عبيدة يسمّي الضرب على الشيء الزائد بالنقط .

هذه المصطلحات وغيرها يُنبِّه الدكتور رمضان عبد التواب المحقّق على أن يكون مُلِمًّا بها ((وإلا خلط النصّ بغيره ممّا ليس منه، أو أسقط ما هو جدير بالثبوت، أو أساء الضبط؛ لأنّه لم يعرف طريقة الناسخ في ذلك))[1].

و يؤكّد الدكتور عبد التواب التمرّسَ بكتابة القدماء في المخطوطات، إذ ((يشيع في بعض المخطوطات القديمة كتابة الكاف كاللام المقوّسة بعض الشيء بغير الشرطة الأفقية وهذه لا بُدَّ للمحقّق من التمرّس بها، وإدراك المراد منها في المخطوطة التي يحقّقها، وإلا خلطها باللام كما حدث من محقّق التوطئة للشلوبيني، الذي قرأ المخطوطة التي أمامه في أحد المواضع (القَسَمُ جملةً يولد بها جملة أخرى)[2] والصواب المراد (القَسَمُ جملةً يؤكَّد بها جملة أخرى)))[3].

خامسًا: المِران على أسلوب المؤلف ومراجعة كتبه:-

وهذا مهم جدًا إذ يجب ((المران على أسلوب المؤلف، والإلمام بموضوع الكتاب، فلكلّ مؤلف أسلوبه وعباراته التي يرددها، ولازِماته التي تدور في كلامه، وينبغي لكي

---

(1) مناهج تحقيق التراث...: 87.

(2) ينظر: التوطئة: 236.

(3) مناهج تحقيق التراث...: 88.

نكتسب هذا المران، أن نقرأ الكتاب عدّة مرات، فمن الأشياء المهمة التي لا بدّ من معرفتها رأي المؤلف نفسه، وغرضه في الكتاب كلّه، وفي كلّ فصل من فصوله، وذلك لأنّنا نستعين بتلك المعرفة على نقد ما يخالف رأي المؤلف وغرضه في النّسخ وتصحيح ذلك ... كما يعين على المران على أسلوب المؤلف قراءة الكتب الأخرى التي كتبها ذلك المؤلف))[1]. إذ إنّ بعض المؤلفين القدامى كثيرًا ما كان يستخدم النصّ الواحد في أكثر من كتاب لمناسبات شتّى وهذا لا شكّ يفيد في إصلاح التحريف الذي ينتاب بعض النسخ.

سادسًا: الشّكّ في النفس قبل النصّ:

ما سبق من أسس، تلزم معرفته للباحثين والناشرين للنصوص على السواء؛ إذ إنّ باحث الدراسات الإنسانية مطالب بتحقيق النصوص التي يستخدمها قبل أنْ يقدم على استنباط أية نتائج منها، والمحقّق المنصف هو الذي يشكّ في نفسه قبل أن يشكّ في صحّة النصّ إذا كان النصّ غامضًا. وهنا يخاطب الدكتور رمضان عبد التواب المحقّقَ قائلًا: ((إمّا أنْ يكون العيْب فيك أنت؛ لأنّ محصولك اللغوي قليل، لم يصل بعد إلى مرحلة تتمكّن فيها من فَهْم هذا النصّ دلالةً وتركيبًا، وإما أن يكون النصّ الذي أمامك قد أصابه التصحيف أو التحريف أو السقط أو التغيير))[2].

ويلفت الدكتور رمضان عبد التواب نظرَ المحقّقين إلى شيءٍ مهم جدًا وهو أنّه ((ليس كلّ نصٍ صعب غير مفهوم، يُعَدُّ مغلوطًا، إذ يحدث في بعض الأحيان أن يغيّر النُّسّاخ بعض العبارات الصحيحة غير المفهومة لهم بعبارات سهلة مفهومة، فإذا عثرنا على قراءتين إحداهما تُفهم بصعوبة والأخرى تُفهم بسهولة فضّلنا الأولى ... إذ لا يتصوّر أن يبدّل الناسخ شيئًا مفهومًا بشيءٍ لا يُفهم إلا بصعوبة، والمحتمل ضدّ ذلك. وهذا الرأي صحيح، والقاعدة التي تترتّب عليه نافعة؛ إذ تحذّرنا ممّا يسهل فهمه؛ فإنّه كثيرًا ما يختبئ الصحيح فيما مظهره غير مفهوم، فعلينا إذن أن نستخرجه فلا نكتفي

(1) مناهج تحقيق التراث...: 90.

(2) المصدر نفسه: 93.

بتخمينات النسّاخ، وهي في الحقيقة بعيدة عن الأصل))[1] ومع ذلك ((فإنّنا إذا تأكّدنا من أنّ الخطأ قد وقع من المؤلف فإنّنا لا نُصْلحه في متن الكتاب، وإنّما نُبقي عليه كما هو، ونشير إلى وجه الصواب فيه في هوامش التحقيق))[2].

سابعًا: مراجعة مصادر المؤلف:

من أهم وسائل تحقيق النصوص مراجعة مصادر المؤلف التي استقى منها مادته العلمية، ذلك إنّ إهمال الرجوع إليها ـ كما يقول الدكتور رمضان ـ ((ليؤدي إلى كثير من الأوهام والخلل في تحقيق النصّ، والإبقاء على ما أصابه من تحريف وتصحيف، أو سقط واضطراب))[3].

ثامنًا: مراجعة المؤلّفات المماثلة:

كذلك يلزم المحقّق مراجعة المؤلفات المماثلة للكتاب الذي يحقّقه وهذا أمر ضروري جدًّا ((لتصحيح ما قد يبدو في الظاهر صحيحًا لا غبار عليه وهو في حقيقة أمره مصحّف ومحرّف))[4].

تاسعًا: مراجعة النقول عن الكتاب والحواشي والشروح:

يرى الدكتور (رمضان عبد التواب) أنّ مراجعة المحقّق للنقول والاقتباسات عن الكتاب المحقّق في بطون المؤلفات المختلفة لها فائدة عظيمة؛ إذ إنّها قد تلقي ((الضوء على ما التبس من عبارة المخطوطة أو أصابه التصحيف والتحريف على أيدي النسّاخ في مختلف الأزمنة ... كما أن الحواشي والشروح التي صنعها العلماء لبعض الكتب تُعدّ في غاية الأهمية لإلقاء الضوء على عبارات هذه الكتب وتقويم ما أصابها من أوهام

(1) المصدر نفسه: 97، وينظر: أصول نقد النصوص لبرجشترا سر: 86.

(2) مناهج تحقيق التراث... : 97 ـ 98.

(3) المصدر نفسه: 99.

(4) المصدر نفسه: 103.

النسّاخ عبر العصور فلا يعقل مثلا أن ينشر كتاب سيبويه دون رؤية أحد الشروح الموسّعة عليه كشرح أبي سعيد السيرافي مثلا))[1].

عاشرًا: تخريج النصوص:

ويقصد بالتخريج البحث عمّا يؤيد النصّ ويشهد بصحّته في بطون الكتب، ويراه الدكتور عبد التواب أمرًا ضروريًا جدًّا، ((فقد يبدو النصّ واضحًا ومفهومًا، وعندئذ يتكاسل المحقّق في أمر مراجعته وتخريجه في المصادر المختلفة للتأكد من صحّة مضمونه))[2]. وقد يترتب على ذلك سقوط لفظة أو كلمة تغيّر المعنى المقصود.

وأول النصوص التي ينادي الدكتور رمضان بتخريجها هو القرآن الكريم. ولعلّ الاستعانة بفهارس القرآن التي صنعها بعض العلماء تيسّر هذا الأمر على المحقّق، على أنه ليكن معلومًا لدى المحقّق أنه ينبغي ألاّ يسارع ((إلى تخطئة نص الآية الذي أمامه بناءً على ما في المصحف الذي بين أيدينا، بل عليه أن يبحث عنه في كتب القراءات المختلفة))[3].

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أنّه لا ينبغي الاكتفاء بعرض الآية القرآنية على الفهارس التي عنيت بتخريج آيات الذكر الحكيم وإنّما يستهدى بها في معرفة السورة والآية فحسب، ويتحتّم عرض الآية على المصحف الشريف. يزاد عليه أنّ المحقّق يجدر به ألاّ يعوّل على حفظه في تخريج الآيات القرآنية الكريمة.

وممّا ينبغي تخريجه الأحاديث النبوية الشريفة وذلك حتى ((يطمئن المحقّق إلى سلامتها من التصحيف والتحريف. ويعين على ذلك كتاب (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي في كتب الستة، ومسند الدّارمي وأحمد بن حنبل وموطأ الإمام مالك) للمستشرق فنسنك، وكتاب (مفتاح كنوز السنة) لمحمد فؤاد عبد الباقي، و (الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للسيوطي، وغيرها))[4].

---

(1) المصدر نفسه: 106.

(2) مناهج تحقيق التراث...: 108.

(3) المصدر نفسه: 109.

(4) المصدر نفسه: 110.

كذلك مّما ينبغي تخريجه الأمثال ويرجع في ذلك إلى كتب الأمثال العربية المختلفة، أمّا الشعر فعند تخريجه ينبغي مراجعة المصادر المختلفة التي ورد فيها هذا الشعر فلا بدّ للمحقّق أن يرجع ((إلى ديوان الشاعر إنْ كان له ديوان وإلاّ رجع إلى ما رويَ من أشعاره في المجاميع الشعرية المختلفة كالأصمعيّات، والمفضليّات، وجمهرة أشعار العرب للقرشي، وحماسة أبي تمّام، وحماسة البحتري، والحماسة البصرية، وحماسة ابن الشجري، والأشباه والنظائر للخالديين، وغيرها))[1].

ويركّز الدكتور عبد التواب في منهجه في تخريجه للأشعار على منهج الاستقصاء والتنبيه على جمهرة المواقع التي ورد فيها هذا البيت أو ذاك في المصادر التي بين أيدينا؛ ذلك أنّ هذا التخريج المستقصى ((قد يفيد باحثًا أو محقّقًا يجد أمامه هذا البيت أو ذاك في سياق نثري غير مفهوم؛ إمّا لاختصار مخلّ في العبارة، وإمّا لتصحيف أو تحريف أصابا هذا النصّ في كتاب مطبوع أو مخطوط. والوسيلة المأمونة العاقبة في مثل هذه الحالة، هي البحث على مثل هذا البيت في مصادره المختلفة لعلّه يعثر في بعضها على سياقه الخالي من الاضطراب والتشويش. مثل هذا الباحث أو المحقّق، يَحْمد لهذه الطريقة المستقصية في تخريج الأشعار انْ وضعت أمامه جمهرة مصادر البيت الذي يهمّه، ووفّرت له كثيرًا من الجهد والمشقة... على انّ الاكتفاء بمصدر أو مصدرين قد يجرّ إلى إدّعاء نسبة خطأ بيت، وردت في مصادر لم يرها المحقّق أو القول بتحريف أو تصحيف، في رواية لم يجهد المحقّق نفسه في البحث عنها، أو ترك التصحيف والتحريف كما هو، لعثوره عليه مرةً أخرى في مصدره الذي اكتفى به))[2].

وأخيرًا لا بدّ من تخريج الأعلام من أسماء الأشخاص والأماكن والبلدان للتأكد من صحّتها وذلك بالبحث في بطون كتب التراجم والطبقات والكتب التي تعنى بالبلدان.

وهكذا نرى من خلال منهج الدكتور رمضان عبد التواب في تحقيق النصوص أنّ التحقيق ((ليس مهمّة يسيرة بل لابدّ فيه من معرفة واسعة بالمصادر العربية وطريقة

---

(1) مناهج تحقيق التراث000: 113.

(2) المصدر نفسه: 114 ـ 115.

استخدامها والإفادة منها في تحقيق النصّ، حتّى يقترب من أصله الذي كتبه المؤلف))(1).

حادي عشر: المقابلة بين النسخ:

تُعَدُّ المراحل السابقة مراحل تمهيديّة قبل إعداد النصّ المحقّق للنشر. فإذا شرع المحقّق في إعداد النصّ للنشر يلزمه أولا المقابلة بين النسخ. والغرض منها هو الوصول إلى الصورة الصحيحة للنصّ ((أو التي تبدو أنّها هي الصواب، وإثباتها في صلب النصّ عند نشره، ثم توضع فروق النّسخ الأخرى في هامش الصفحة مع الإشارة إلى هذه النّسخ برموز معيّنة يختارها المحقّق ويشير إليها في مقدمة تحقيقه للكتاب))(2).

ويشرح الدكتور (رمضان عبد التواب) طريقته في المقابلة بين النّسخ قائلا: ((درجت في الكتب الكثيرة التي حقّقتها على نَسْخِ الأصل نسخًا دقيقًا مراجعًا، مع مراعاة ترك سطر أبيض بين كلّ سطرين يستخدم لمقابلة النّسخ الأخرى فوق الكلمات والعبارات المختلفة، واستخدام رموز معيّنة لكلّ نسخة وكتابة كلّ هذه المقابلات بقلم الرصاص، ليسهل مَحْوُها بعد انتهاء كلّ المقابلات واثبات الصواب بالحبر في النصّ، وفروق النّسخ والتخريجات، والشروح وغير ذلك في هوامش الصفحات بالأرقام))(3).

وينبّه الدكتور رمضان عبد التواب على ملاحظة مهمّة، وهي أنّه إذا أثبتت المقابلة إجماع النسخ المختلفة على قراءة بعينها، فلا يصحُّ تغييرها إلا بدليل قاطع على فسادها.

ثاني عشر: إصلاح التصحيف و التحريف:-

وسنفصّل القول في هذا الأساس لاحقًا.

(1) المصدر نفسه: 117.

(2) مناهج تحقيق التراث000: 120.

(3) المصدر نفسه : 120.

ثالث عشر: الزيادة والنقص:-

عرفنا من قبل أنّ التحقيق هو قراءة النصّ كما أراده مؤلّفه، وعلى ذلك فلا يجوز للمحقّق ((أن يزيد في النصّ أو ينقص منه شيئًا إلاّ بشرط واحد وهو أن يكون ذلك ضروريّا لا مفرّ منه، ولا بدّ من وضع الزيادة بين قوسين معقوفين، والتنبيه على مكان استجلابها في الهامش))[1].

ويُحذّر الدكتور رمضان عبد التواب المحقّقين من الزيادة في النصّ بسبب بعض الحواشي التفسيرية التي يُقْحِمُها بعض النسّاخ، وذكرَ لنا بعض الأمثلة على ذلك، منها ما ورد في كتاب (المذكر والمؤنث) للمبرّد:(ومن هذا الباب في قول سيبويه قصباء يا فتى) فقد شُرِحَت كلمة قصباء على هامش مخطوطة الظاهرية بأنّها(جمع القصب) فأضاف ناسخ مخطوطة التيمورية هذه الحاشية إلى النصّ غَفْلَةً منه وسَهْوًا، فصار: ومن هذا الباب في قول سيبويه جمع القصب قصباء يا فتى[2].

رابع عشر: ضبط ما يُشْكِل من الكلمات:-

لابدّ للمحقّق أن يراعي ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط بشرط أن لا يتعارض ذلك مع قصد المؤلّف. وعمومًا ينبغي العناية بضبط آيات القرآن الكريم، وأبيات الشعر بما لا يخلّ بالوزن، وما يُشكِل من الألفاظ اللغوية والعبارات الملبسة ... وإذا كانت المخطوطة بخط المؤلف فلا يُغيّر ما فيها من الضبط حتّى لو كان هذا الضبط مخالفًا لقواعد اللغة والنحو، حتّى يكون نصّ المؤلف شاهدًا على ثقافته، ولكن يشار إلى ما يظنّه المحقّق صوابًا في الحواشي. ويَصْدق ذلك على غير القرآن الكريم، فلو تيقّن المحقّق من خطأ المؤلف في ضبط النصّ القرآني فعليه أن يُصلِحُه مع لزوم الإشارة في الحواشي إلى ما كان في الأصل من ضبط[3].

---

(1) المصدر نفسه: 149.

(2) ينظر : مناهج تحقيق التراث...: 157، والمذكر والمؤنث للمبرد: 1/ 123.

(3) ينظر : مناهج تحقيق التراث000: 160 ـ 162.

عِلمًا أنّ من المحقّقين وهم من المهرة في فن التحقيق يرَوْنَ أنّ الآيـة القرآنيـة يُكتفـى بتصحيحها، ولا يستدعي الإشارة في الحاشية إلى ذلك، ومن هـؤلاء: المحقّقـون العراقيـون وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن.

خامس عشر: الإشارة إلى مصادر التخريج:ـ

ويقصد بمصادر التخريج الوثائق التي يسوقها المحقّق دليلا على صحة النصّ الذي يحقّقهُ. ومنهج الدكتور عبد التواب فيها هو الاستقصاء، يتّضح هذا من قولـه: ((وأهـم ما ننادي به هنا منذ عدّة سنوات مَضَت هو الإكثار ما أمكن مـن ذكـر المـصادر لا الإكثـار من النقل عن هذه المصادر...))(1).

((وأول ما ينبغي أن يلتفت إليه المُحقّـق، هـو مراجعـة مـصادر المؤلـف، مـا دامـت موجودة مخطوطةً كانت أم مطبوعـةً، وعليـه أن يـشير في هوامـشه إلى صـنيع المؤلـف في نصوص هذه المصادر وهل كان ينقلها نقلا حرفيًا في دقّة وأمانة؟ أم أنّه كان يتـصرّف فيهـا بـالنقص والزيـادة عليهـا؟ ويكفـي في الحالـة الأولى الإشـارة إلى مكـان ورود الـنصّ في مصدره. أمّا الحالة الثانية فإنّها تستدعي من المحقّق نقل الـنصّ ووضـعه في الحاشـية؛ لكـي يتمكّن الباحث من المقارنة بين النصّ الأصلي وما صنعه به المؤلف المقتبس له.

ولا يصحّ الاعتماد في تخريج النصوص على المصادر الثانوية، فـلا يـصحّ الاعتمـاد في تخريج نصّ لابن جني مثلا على كتاب: (الأشباه والنظائر) للسيوطي مـثلا، مـع وجـود كتاب ابن جني وإمكـان الاطـلاع عليـه؛ إذ يُعَـدّ كتـاب: (الأشـباه والنظـائر) للـسيوطي، مصدرًا ثانويًا في حالة وجود كتاب ابن جني، ولا بأس مـن الإشـارة إليـه مـع كتـاب ابـن جنّي كذلك. أمّا الاعتماد عليه وحده، فإنّ ذلك قد يضرّ غاية الضّرر))(2).

وأنكر الدكتور رمضان عبد التواب بعض البدع التي شـاعت بـين المحقّقـين في ذكـر الحواشي منها(3):ـ

---

(1) المصدر نفسه: 163.

(2) مناهج تحقيق التراث...: 163 ـ 164.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 165 ـ 172.

1. ذكر اسم المؤلف أولا وبعده اسم الكتاب، وهذه بِدْعَة لم يعرفها العرب القدامى في مؤلفاتهم وإنّما هي وافدة علينا من الغرب.
2. توضيح بيانات المصدر عند ذكره أول مرّة في الكتاب المحقّق أو الرسالة العلمية، وهذا تزيّد لا مسوّغ له وتقليد أعمى للغرب الذي يصنع أهله هذا.
3. إذا تكرّر الرجوع إلى مصدر معين أشار إليه المحقّق أو الباحث في حواشيه بعبارة (المصدر السابق) أو (نفس المصدر) أو (المصدر نفسه).

   وترجع كراهية هذا الأسلوب عند الدكتور رمضان إلى ما ينشأ عنها من ضرورة النظر إلى حاشيتين بدلا من حاشية واحدة. وقد تكون الحاشية الأولى في صفحة والثانية في صفحة لاحقة. ويزداد الأمر صعوبة إذا أكْثَرَ النقلَ من مصدر واحد وكثرت الصفحات بين الحاشيتين: الصريحة والتي بين يدي القارئ، واحتاج الأمر إلى تقليب بعض الصفحات.

   أقول: إنّ عبارة (المصدر نفسه) أو (المصدر السابق) تعني المصدر الذي يسبق مصدرك الذي أنت فيه أي (الحالي) حسب، ويستعمل إذاك في هذا الإطار ولا بأس في ذلك.
4. الفصل بين كلّ مصدر وآخر بفاصلة من دون الواو.
5. اختصار أسماء المصادر، مثل: الإبدال لابن السكّيت = (بس) والخصائص لابن جنّي = خصا، وغيرها.

   ولي في هذا نظر من حيث أنّه ملبسٌ للقارئين الشُداة، بَلْهَ غير المتخصّصين.
6. الاكتفاء بذكر المادّة في المعجم من دون ذكر للجزء والصفحة؛ ذلك أنّ المقصود بذكر بيانات المصادر في الحواشي، المساعدة على الوصول إلى ما ينبغي في أسرع وقت وبأقصر سبيل، فإذا وجد الشخص نفسه أمام حاشية تقول: انظر: اللسان (عرف)، لِمَعْرَفَة الفرس مثلا، كلّفه ذلك قراءة عشر صفحات في مادّة (عرف) ليعثر على (مَعْرَفَة الفرس).

ونتهي في هذا من إجمال منهج الدكتور رمضان عبد التواب في التخريج من ((وجوب النصّ على مكان الآية في المصحف الشريف بذكر اسم السورة ورقمها ورقم

الآية وكذلك البحث عن القراءة القرآنية المذكورة في النص في كتب القراءات المختلفة، وتخريج الأحاديث والأمثال والأشعار والترجمة للأعلام والبحث عن أسماء الأماكن في معاجم البلدان وشرح الغامض من الكلمات والعبارات والوقوف أمام مشكلات النصّ بتقليب وجهات النظر والحدس والتخمين. وفي كلّ هذه الأمور لابدّ من بذل الجهد، وحشد أكبر قدر من مصادر التخريج حتّى يطمئنّ المحقّق إلى أنّ النصّ المختار صحيح لا يرقى إليه شكّ)) [1].

سادس عشر: المقدّمة:

وهذا الأساس من مكمّلات أسس التحقيق السابقة، فالمقدمة لابد أن تشتمل على ترجمة وافية لصاحب الكتاب المحقّق. ومنهج الدكتور (رمضان عبد التواب) في هذه الترجمة يشتمل على عشر نقاط [2]:

1. تحقيق اسم الشخص بالضبط.
2. تحقيق تأريخ مولده ووفاته.
3. ذكر الشيوخ الذين تلقّى عليهم العلم.
4. ذكر التلاميذ الذين أفادوا من علمه.
5. ذكر طرف من حياته ومهنته وتنقّلاته.
6. ذكر آراء العلماء فيه من المعاصرين وغيرهم.
7. ذكر المناظرات والخلافات التي جرت بينه وبين معاصريه إن وجدت.
8. ذكر طائفة من أشعاره إن كان له أشعار.
9. ذكر كتبه مرتّبة هجائيًا مع بيان المطبوع منها والمخطوط ومكان وجودها في مكتبات العالم.
10. الرأي في مركزه العلمي مدعمًا بالأدلة.

---

(1) مناهج تحقيق التراث... : 169 ـ 170.

(2) مناهج تحقيق التراث... : 175 ـ 176.

كذلك ينبغي أن تتضمن المقدمة كلمة كاشفة للكتاب المحقّق، تُبرِز فيها قيمة الكتاب في فنّه، وما أضافه من جديد، ومدى اعتماده على ما سبقه أو استقلاله في الرأي والمنهج، وإفادة المخالفين منه، وبيان أغلاطه ومساوئه إن وجدت، وتوضيح مذهب صاحبه واتجاهات فكره[1].

وتتضمن المقدمة كذلك وصفًا للمخطوطات التي اعتمد عليها المحقّق، ولابُدَ أن توصف صفحة العنوان بدقّة ويُوضّح ما عليها من تمليكات أو سَماعات أو وقف خلال العصور. وكذلك وصف خاتمة كلّ مخطوط وما فيها من تأريخ للنّسخ والإجازات والسماعات وغير ذلك. وأن يوضّح المحقّق عدد الأوراق ومقاس الصفحة في كلّ مخطوطة وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة، وعدد كلمات السطر الواحد، ويبين نوع الخط، وألوانه إن اختلفت، وموقف المخطوطة من الضبط بالشكل والعبارة.

ويرتبط بوصف المخطوطات موقف المخطوطة من كتابة الهمزات، وكتابة الألف اللّينة، والألف الفارقة، وتاء التأنيث، والخصائص الخطية المختلفة بها فيما عدا ذلك[2].

سابع عشر: الفهارس:

والفهارس يصفها الدكتور رمضان عبد التواب بأنها مفاتيح الكتاب ((الحقيقية لكي يصل الباحث عن طريقها إلى بغيته بأقصى سرعة ممكنة وبأيسَر سبيل))[3].

وأنواع الفهارس متعدّدة، وأهمّها[4]:

1. **فهرس الموضوعات**: ويحسن أن يكون مفصّلا تظهر فيه دقائق الموضوعات التي عالجها صاحب الكتاب، ويكون ترتيبها على نَسقِ ورودها في الكتاب.
2. **فهرس الآيات القرآنية**: ترتّب في سورها، ثم ترتّب السور بحسب ورودها في المصحف الشريف.

---

(1) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: 181.

(2) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: 185 ـ 190.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 213.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 213 ـ 219.

3. **فهرس الأحاديث والآثار:** إن كانت قليلة في الكتاب المحقّق رُتبت جميعها بحسب أول حرف في أول كلمة وردت فيها. أمّا إذا كثرت ففي رأي عبد التواب إنّ الطريقة المُثلى في فهرستها، أن تفهرسَ كلّ كلمة فيها في فهرس عام يمثّل صورة مصغّرة من (المعجم المُفهرس لألفاظ الحديث النبوي) للمستشرق (فنسنك) Wensinck. ومثل ذلك يقال عن فهرس الأمثال والحكم وأقوال العرب.
4. **فهرس اللغة:** ((توضع المادّة اللغوية في جداول، وبجوارها الألفاظ المستخدمة من هذه المادة ومعها صفحاتها، وترتّب هذه المواد اللغوية ترتيبًا هجائيًا بحسب الأصل الأول والثاني وما يثلثهما))[1].
5. **فهرس قوافي الشعر:** فإنّها ترتّب ترتيبًا هجائيًا على حروف الروي، ثم في داخل كلّ حرف يكون الترتيب بالروي الساكن فالمفتوح فالمضموم فالمكسور، ومع كلّ حركة من هذه الحركات وصلها بالهاء، ثم ترتب كل حركة على حسب البحور بترتيب الخليل بن أحمد لهذه البحور على: الطويل، فالمديد، فالبسيط، فالوافر، فالكامل، فالهزج فالرمل، فالسريع، فالمنسرح، فالخفيف، فالمضارع، فالمقتضب، فالمجتث فالمتقارب، فالمتدارك.
وينادي الدكتور رمضان عبد التواب بفهرسة كلّ بيت ورد في الكتاب المحقّق، بدلا من فهرسة البيت الأول في المقطوعة أو القصيدة التي أوردها المؤلف، ولا يستثنى من ذلك إلا الدواوين الشعرية.
6. **فهرس الأعلام:** في هذا النوع من الفهارس يغلب على جمهرة المحقّقين استبعاد الألف واللام للتعريف، كما يغلب عليهم استبعاد كلمة: أبو، وأبن،وأمّ.
7. **فهرس المراجع:** يرفض الدكتور رمضان عبد التوب تقسيمها إلى مصادر ومراجع ومعاجم ودوريات ومقالات؛ لأنّ هذا التقسيم في رأيه ضرب من العبث ينبغي التخلّي عنه في الكتب المحقّقة والمؤلّفة؛ لأنّ فيها تشتيتًا لجهد

(1) مناهج تحقيق التراث...: 214.

القارئ الذي يضطره الأمر إلى الكشف عن الكتاب الواحد في أكثر من قسم؛ لأنه لم يستطع تحديد هويّته من عنوانه. وهو يدعو إلى أن تفهرس المقالة أو البحث وتوضع في مكانها في قائمة المراجع وعندئذ يقال إنها منشورة في الدورية الفلانية أومجلة كذا. وينبغي أن تكون المداخل في فهرس المراجع مرتّبة على أسماء الكتب لا على أسماء المؤلفين، ويحتوي الفهرس على ذكر اسم الكتاب بالكامل، وذكر اسم مؤلّفه على ما اشتُهِر به، وذكر اسم المحقّق إن كان محققًا، ورقم وجوده في المكتبة إن كان مخطوطًا، كما يذكر مكان الطبع وتاريخه إن عُرِف، فإن لم يُعْرَف لطبعه تأريخ قيل (بلا تأريخ) لكن ينبغي التثبُّت من ذلك أولا بمراجعة غلاف الكتاب في أوّله وآخره وصفحة العنوان وخاتمة المقدّمة التي كتبها المؤلف أو المحقّق، والمكان الذي يذكر فيه عادة رقم الإيداع بدار الكتب.

ذلك عرض موجز لأسس منهج التحقيق في تحقيق التراث عند الدكتور (رمضان عبد التواب) عرضناه إجمالا. ولِمَن أراد المزيد فليعد إلى كتابه: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين (رحمه الله وجزاه عن أهل التحقيق خيرًا).

المبحث الثاني

جهوده في إصلاح التصحيف والتحريف

يقصد به ((ما يحدث في النصوص اللغوية من أخطاء نتيجة لعدم ضبط رواتها وكتّابها، وما يحدث عن الكتابة بالذات من إيهام. واصطلاح التحريف والتصحيف بهذا المعنى شائع في التراث العربي كلّه؛ لأنّه يتصل بالنصوص، وهي محور دراساته بأسرها))[1].

فإنّ ((الكلمتين مترادفتان عند جمهرة القدماء من علماء العربية؛ إذ يستعملان عندهم بمعنى التغيير في الحروف والحركات))[2].

وأول من فرّق بين المصطلحين هو: أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت 382هـ) في كتابه (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف)، مثل: قارح وفارج[3]. و أطلق: التحريف على غير ذلك من التغييرات، مثل: سرى بالحي وسرى في الحي، وقال هنا: ((هذا من التحريف لا من التصحيف))[4].

وقد وقع في التصحيف والتحريف كثيرٌ من أعلام اللغة والنحو، كعيسى بن عمر(ت 149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي(ت 170 هـ)، وأبي عثمان الجاحظ (ت 255هـ)، وغيرهم من علماء البصرة. ومن أئمة الكوفة أكابرُ: كحماد الراوية (ت 156هـ)، والكسائي (ت189 هـ)، والفرّاء (ت 207هـ)، وغيرهم[5].

وقد استقر الرأي عند جمهرة العلماء في العصر الحاضر على أنّ التصحيف: (تغيير

---

(1) أصول التفكير النحوي: 284.

(2) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: 124.

(3) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: 60.

(4) المصدر نفسه: 77.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 57 ـ 92، 120 ـ 143، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف: 4 ـ 5.

نقط الحروف المتماثلة في الشكل)، كالباء والتاء والثاء والنون والياء، والجيم والحاء والخاء، والدال والذال، والراء والزاي، والسين والشين، والصاد والضاد، والطاء والظاء، والعين والغين، والفاء والقاف.

وأنّ التحريف هو: (تغيير في شكل الحروف المتشابهة في الرسم)، كالدال والراء، والدال واللام، والنون و الزاي، والميم والقاف، وما إلى ذلك(1).

أسباب الوقوع في التصحيف والتحريف:.

ذكر الدكتور (رمضان عبد التواب) الأسباب التي تؤدّي إلى الوقوع في التصحيف والتحريف، وسأعرض هذه الأسباب على النحو الآتي(2):ـ

أولا: النقل من خطوط لم يتمرّس فيها الناسخ:.

إذا كان الكتاب قد كتب أولا بالكوفي، ثم نُسِخَ بالخط النسخي، ثم المغربي، ثم أعيدَت كتابته بالنسخ، ثم كُتِب بالتعليق أو الرقعة، فلا نهاية لاحتمال وقوع التحريف والتصحيف في مثل هذا الكتاب، وأكثر من ذلك يحدث عند النقل من خط إلى خط، وعند النسخ من أصل قديم؛ لأنّ الناسخ في هذه الحالات لا يعرف خط الأصل معرفة كافية في كثير من الأحيان. ومن الأمثلة التي ذكرها الدكتور عبد التواب على ذلك ما جاء في ديوان عبيد بن الأبرص، الذي نشره المستشرق الإنكليزي: لايل (Lyall)، فقد جاء فيه: ((حتّى أتى شجرات واستكل عنهن)) ففي ذلك تحريفان، والصواب: (واستظلّ تحتهنّ)، فيقول الدكتور عبد التواب: ((والمرجّح أنّ أصل النسخة ـ وهي قديمة جدًا تأريخها سنة 430 هـ ـ كان مكتوبًا بالخط المغربي، والظاء فيه تشبه الكاف في الخط النسخي، ويشتدُّ الالتباس إذا وقعت بعدها لام، كما في مثالنا هذا))(3).

---

(1) ينظر: مدخل إلى تأريخ نشر التراث العربي: 268 ـ 287، ومناهج تحقيق التراث...: 124.

(2) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: 127 ـ 131.

(3) المصدر نفسه: 127، وينظر: ديوان عبيد بن الأبرص: 1،ومقدمة الناشر10 ـ 11.

ثانيًا: قد يكون التصحيف والتحريف، ناتجًا عن خطأ في السماع لا في القراءة:-

قال أبو الطيّب اللغوي (ت 351هـ): ((يقال بردّت الماء، من البرد، أي جعلته باردًا، وبرّدته: سخّنته. قال: وأنشدنا بعضهم:

شكتِ البَرْدَ في المياه فقلنا بَرِّدِيه توافقيه سخينا

قال قطرب: معنا برّديه في هذا البيت: سخّنيه. وقال أبو حاتم: هذا خطأ، إنّما هو: بل ردّيه، من الورود، ولكنّه أدغم اللام في الراء، كما يقرأ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ (*). قال أبو الطيّب: وهذا الصحيح، وبه يستقيم معنى البيت))[1].

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: إنّ التصحيف في هذا المثال ناتج عن خطأ في السمع. ثم يحدّثنا عن تجربة يسيرة قام بها بنفسه، تُبيِّن كيف يتسبّب الخطأ السمعي في تصحيف الكلام وتحريفه؛ إذ جمع الكرّاسات من أيدي الطلبة في إحدى محاضراته، فوجد في واحدة منها: (أكل الهريسة يشقّ الظهر) بدل: (يشدّ). وفي أخرى: (كما تفرّ من الحسد) بدلا من: (الأسد). وفي ثالثة: (شقيقة نوح) بدلا من: (سفينة نوح) وفي رابعة: (دعاء القنوط) بدل: (دعاء القنوت)! [2].

ثالثًا: قد يكون التصحيف أو التحريف ناتجًا عن خطأ في الفهم:-

فمن ذلك ما ذكره الجاحظ من قوله: ((قال محمد بن سلام: قال يونس بن حبيب: ما جاءنا عن أحد من روائع الكلم ما جاءنا عن رسول الله ﷺ))[3]؛ فقد جاء في حواشي نسخة من نسخ (البيان والتبيين) عن هذا الموضع ما يأتي: ((هذا ما صحّفه الجاحظ وأخطأ فيه؛ لأنّ يونس إنّما قال: عن البَتّي، وهو عثمان البَتّي، فلمّا لم يذكر عثمان

(* المطفّفين / 14. وتنظر القراءة في: السبعة في القراءات: 675.

(1) الأضداد: 1/ 86.

(2) ينظر مناهج تحقيق التراث...: 129.

(3) التنبيه على حدوث التصحيف: 149، وينظر: مناهج تحقيق التراث...: 130.

البَتّي، التبس البَتّي فصحّفه الجاحظ بالنّبي، ثم جعل مكان النبي الرسول، وكان البَتّي من الفصحاء))[1].

مؤلّفات العلماء في التصحيف والتحريف:

ذكر الدكتور (رمضان عبد التواب) عددًا من مؤلّفات القدامى والمحدثين في التصحيف والتحريف ودلّ على مكان ورودها في المصادر، وعلى المطبوع منها والمخطوط إن وجِد. وقد ذكرها على قسمين: قسم ذكر فيه المؤلفات الخاصّة بهذا الموضوع، والقسم الآخر: ذكر فيه مؤلفات العلماء الذين خصّصوا فصولا في مؤلّفاتهم، للحديث عن التصحيف والتحريف، وسقطات الأدباء والشعراء والعلماء.

ومن المفيد هنا أن نذكر هذه المؤلفات، وعلى النحو الآتي[2]:

أولا: مؤلفات القدامى الخاصة بموضوع التصحيف والتحريف،وهي مرتبة تأريخيًّا:

1. تصحيف العلماء: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)[3].
2. ما صحّفَ فيه الكوفيون: لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي (ت 335هـ)[4].
3. التنبيه على حدوث التصحيف: لحمزة بن الحسن الأصفهاني (350هـ)[5].
4. التنبيهات على أغاليط الرواة: لعلي بن حمزة البصري (ت375هـ)[6].

---

(1) البيان والتبيين: 2/ 18.

(2) ينظر مناهج تحقيق التراث...: 143 ـ 147.

(3) ذكر في الفهرست: 121.

(4) ذكره الصفدي في: مقدمة كتابه (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف)، ولم يذكره واحد ممن ترجموا له، ينظر: ترجمته في تأريخ بغداد: 3/ 427.

(5) نشره الشيخ محمد حسن آل ياسين في بغداد 1967م، ونشره أسعد طلس في دمشق 1968م.

(6) ذكره في معجم الأدباء: 13/ 209، وبغية الوعاة: 2/ 165. وقد نشر المرحوم العلامة عبد العزيز الميمني قسمًا منه، مع كتاب: المنقوص والممدود للفراء، بدار المعارف بالقاهرة سنة 1967م. ونشر الدكتور خليل إبراهيم العطية بقية هذا الكتاب بعنوان (بقية التنبيهات على أغلاط الرواة) ونشرته دار الشؤون العامة ببغداد سنة 1991م.

5. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت382هـ) [1].
6. تصحيف المحدّثين: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت 385هـ).
7. الرد على حمزة في حدوث التصحيف: لأبي نصر إسحاق بن أحمد نصر الصّفار (ت بعد سنة 405هـ) [2].
8. تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن نوادر التصحيف والوهم: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463هـ) [3]. ومنه مخطوطات في دار الكتب بالقاهرة، والمكتبة الظاهرية والمكتبة العمومية بدمشق[4].
9. التصحيف والتحريف: لأبي الفتح عثمان بن عيسى بن منصور التاج البَلَطِيّ (ت 599هـ)[5].
10. متنزّه القلوب في التصحيف: لعلي بن الحسن بن عنتر المعروف بشُميم الحلّيّ (601هـ)[6].
11. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف في اللغة: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصّفدي (ت 764هـ)[7]، ومنه مخطوطات متفرّقة في العالم، منها مصوّرة بالمكتبة الزكية بدار الكتب المصرية برقم 37 لغة[8].

(1) ذكر في: إنباه الرواة: 2/ 343، وبغية الوعاة: 1/ 506، ووفيات الأعيان: 2/ 83، وكشف الظنون: 1/ 411، وطبع هذا الكتاب كاملا بتحقيق عبد العزيز أحمد بالقاهرة سنة 1963م.

(2) ذكر في: معجم الأدباء: 6/ 96، وبغية الوعاة: 1/ 438، وهدية العارفين: 1/ 200.

(3) ذكر في: كشف الظنون: 1/ 473، وهدية العارفين: 1/ 79.

(4) ينظر: تأريخ الأدب العربي، لبروكلمان: 6/ 60.

(5) ذكر في: معجم الأدباء: 12/ 147، وكشف الظنون: 1/ 411، وهدية العارفين: 1/ 653.

(6) ذكر في معجم الأدباء: 13/ 72، وهدية العرفين: 1/ 703.

(7) في: هدية العرفين: 1/ 351.

(8) ينظر لحن العامة والتطور اللغوي: 268 ـ273.

12. التطريف في التصحيف: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ)[1]. ومن الكتاب مخطوطة في برلين برقم 1664 [2].

ثانيًا: العلماء الذين خصّصوا فصولا في مؤلّفاتهم في التصحيف والتحريف:

1. أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت 392هـ)، عقد في كتابه (الخصائص) بابًا لأغلاط العرب وبابًا آخر في سقطات العلماء[3].
2. أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت 463هـ)، الذي عقد في كتابه: (العمدة في صناعة الشعر ونقده) بابًا بعنوان:(باب في أغاليط الشعراء والرواة)[4].
3. الراغب الأصفهاني (ت 425 هـ)، الذي عقد في كتابه: (محاضرات الأدباء) بابًا بعنوان: (وممّا جاء في التصحيفات)[5].
4. أبو الفرج بن الجوزي (597هـ)، الذي عقد في كتابه: (الحمقى والمغفّلين) بابًا بعنوان: (المغفّلين من القرّاء والمصحّفين وحمقى رواة الحديث)[6].
5. جلال الدين السيوطي، الذي عقد في كتابه: (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) بابًا بعنوان: (معرفة التصحيف والتحريف)[7]، وبابًا آخر بعنوان: (معرفة أغلاط العرب)[8].

---

(1) ذكر في كشف الظنون: 1/ 415.

(2) ينظر: (بروكلمان GALII) نقلا عن مناهج تحقيق التراث: 145.

(3) 3 / 273ـ 309

(4) 2/ 191ـ196.

(5) 1 / 63 ـ 67.

(6) ص 46ـ 57.

(7) 2 / 353 ـ 394.

(8) 2 / 494 ـ 505.

6. الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الذي عقد في كتابه: (تحقيق النصوص ونشرها) فصلا بعنوان: (التصحيف والتحريف)[1].
7. الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور سامي العاني، اللذان عقدا في كتابهما: (منهج تحقيق النصوص ونشرها)، فصلا بعنوان: (التصحيف والتحريف)[2].
8. الدكتور عبد المجيد دياب، الذي عقد في كتابه: (تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوّره)، فصلا بعنوان: (التصحيف والتحريف)[3].
9. الدكتور محمود الطناحي، الذي ضمَّن كتابه: (مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي)[4] محاضرة عن التصحيف والتحريف ألقاها بقاعة المحاضرات الكبرى، بجامعة أمّ القرى بمكة المكرّمة، في الموسم الثقافي لعام 1983 ـ 1984م.

معالجة التصحيف والتحريف:

إنّ معالجة التصحيف والتحريف ليس بالأمر الهيّن أو السهل بل على المحقق أن يكون ذا قدرة على التحرّي والتمعّن والدقة والإتقان مع سعة الثقافة التي يمتلكها لكي يتمكن من أداء عمله هذا. وأصاب الجاحظ في قوله:((ربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفًا، أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرّ اللفظ وشريف المعاني، أيسر عليه من إتمام ذلك النصّ، حتى يردّه إلى موضعه من اتّصال الكلام))[5].

ولمعالجة آفة التصحيف والتحريف نُشبِّه النصّ المغلوط الذي تتفق عليه كلّ النسخ بالمريض، ونشبّه الناقد بالطبيب يقول المستشرق برجشتراسر: ((إنّ أول وظيفة للطبيب هي أن يتحقّق: هل يكون المريض مريضًا في الأصل؟ أي أنّنا إذا وجدنا نصًّا صعبًا لا

(1) ص 65 ـ 71.
(2) ص 103 ـ 11.
(3) ص 167 ـ 179.
(4) ص 285 ـ 316.
(5) الحيوان : 1 / 79.

نحكم عليه بأنّه مريض، كما إنّنا لا نحكم عليه بأنه غير صحيح إلا بعد الفحص. ثم بعد ذلك يجب على الطبيب أن يعيّن العضو المريض، وذلك أنّه كثيرًا ما يكون الخطأ في غير الموضع الذي يصعب فهمه، كما أنّ دلائل المرض كثيرًا ما تشاهد في عضو آخر غير العضو المريض، ثم نستدل على جنس المرض الواقع فيه. وكذلك الناقد يجتهد في استخراج جنس الخطأ، أي يجتهد في استخراج ما كان يتوقّع أن يوجد في النصّ، مكان الموجود في روايته. وبعد هذه العناية يتقدّم الطبيب للعمل على شفاء المريض، فيصف له ما يمكن من علاج، وكذلك الناقد يتقدّم لإصلاح الخطأ، ويتجنّب في سبيل ذلك كلّ تحكّم واستبداد))(1). وهكذا يمكن تنقية الآثار العلمية من هذه الآفة التي منيت بها.

معالجة التصحيف والتحريف عند رمضان عبد التواب:

قدّم لنا الدكتور رمضان عبد التواب جهودًا مهمّةً وطريفةً في معالجة التصحيف والتحريف في الكثير من الآثار العلمية الكبيرة، سواء كانت محقّقة مطبوعة أو مخطوطة قام هو بتحقيقها، وسنعرض أمثلة من معالجاته للكتب المطبوعة، وعلى النحو الآتي:ـ

أولا: اقتبس الإمام السيوطي نصّا، في القبائل التي تؤخذ عنها اللغة، من كتاب: (الألفاظ والحروف) لأبي نصر الفارابي (ت 339هـ) الفيلسوف المشهور. وهو قوله في المزهر عن الفارابي: ((وبالجملة فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقِبْط والفرس))(2). ويقف المرء حائرًا أمام هذا النصّ؛ إذ كيف لليمن أن تكون بالجزيرة مجاورة لليونان؟ ثم كيف لبكر أن تمتد بجناحيها في شمالي الجزيرة العربية، فتجاورَ في الشرق الفرس في إيران، كما تجاور في الغرب القبط في مصر؟.

وإنّ مراجعة المصدر الذي اقتبس منه السيوطي هذا النصّ ـ وهو كتاب الألفاظ والحروف للفارابي الذي نشره محسن مهدي، في بيروت سنة 1969م ـ لا تغني شيئًا في

(1) أصول نقد النصوص: 87، وينظر: مناهج تحقيق التراث...: 148

(2) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1/ 211.

علاج هذا الشكل الواقع في المزهر؛ لأنّ في كتاب الفارابي نقصًا في مخطوطته، ترتّب عليه ضياع نصوص كثيرة، منها هذا النصّ الوارد في المزهر[1].

ويتحيّر الباحث ويزداد عجبه، حين يرى مجموعة كبيرة من علمائنا الأفاضل، يقتبسون هذا النصّ من المزهر، ويضعونه في بحوثهم، من دون أن يخطر على بالهم أنّ به تحريفات فاحشة، وثوقًا منهم بنص قد طُبع محقّقًا، هو نصّ المزهر؛ فهذا هو الشيخ محمد علي الدسوقي[2]، والمستشرق الألماني أوجست فيشر[3]، وادّي شير[4]، والأستاذ عبد الوهاب حمودة[5]، والدكتور مهدي المخزومي[6]، والدكتور صبحي الصالح[7]، والدكتورة بنت الشاطئ[8]، والأستاذ أحمد عبد الغفور عطّار[9]، والدكتور إبراهيم السامرائي[10]. ((كلّ هؤلاء العلماء الأفاضل، يقتبسون نصّ (المزهر)، ولا يقفون أمام عبارته التي لا يقبلها العقل؛ لأنّهم وثقوا فيه !))[11].

وحين توقّف الدكتور رمضان عبد التواب أمام هذا النص، قبل نحو أربعين عامًا، رأى أن يراجع من أجله كتب السيوطي اللغوية، محاولة منه للعثور فيها على هذا النصّ مرّةً أخرى، إذ تعوّد ذلك من كثير من المؤلفين، حين يستخدمون النصّ الواحد في أكثر من كتاب من مؤلفاتهم لمناسبات شتّى، وقد صدق حدسه؛ إذ وجد النصّ نفسه مرّةً

(1) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: 6.

(2) في كتابه: تهذيب الألفاظ العامية: 42.

(3) في كتابه: المعجم اللغوي التاريخي: 12 ـ 13.

(4) في كتابه: الألفاظ الفارسية المعربة: 3.

(5) في كتابه: القراءات واللهجات: 29.

(6) في كتابه: مدرسة الكوفة: 54.

(7) في كتابه: دراسات في اللغة: 114.

(8) في كتابها: لغتنا والحياة: 32.

(9) في كتابه: الفصحى والعامية: 28.

(10) في كتابه: العربية بين أمسها وحاضرها: 22.

(11) مناهج تحقيق التراث...: 7.

أخرى، في كتاب (الإقتراح في أصول النحو) للسيوطي، وفيه صواب العبارة: ((ولا من تغلب والنمر، فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس)). فانظر كيف حُرِّفَت كلمة: (النمر)، فصارت في نشرة المزهر: (اليمن)، كما حُرِّفت أختها: (النبط) فصارت: (القبط)[1] !؟

ثانيًا: يرى النحاة منذ أيام سيبويه، أنّ (كان) الناسخة، تحذف وحدها أحيانًا، وذلك بعد أن المصدرية، في مثل قولك: (أمّا أنت منطلقًا انطلقت) وأصله ـ كما يقول النحاة[2] ـ انطلقتُ لأنْ كنت منطلقًا، ثم قُدِّمَت اللام، وما بعدها على:(انطلقتُ) للاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار، وحذفت (كان) لذلك، فانفصل الضمير، ثم زيدت (ما) للتعويض، ثم أدغمت النون في الميم للتقارب.

هكذا يقول النحاة العرب، ويستشهدون على ذلك بقول العباس بن مرداس السلمي:

أَبَا خُراشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تأكلْهم الضَّبُعُ[3].

وقول الشاعر:

أمَّا أقَمْتَ وأمَّا أنتَ مُرتحِلا فاللَّه يكْلأُ ما تأتي وما تذَرُ[4].

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((إنّ هذه المسألة مبنية على تحريف وقع في بيت العباس بن مرداس السلمي... وهذا يعني أنّ المسألة لا وجود لها في اللغة العربية أصلا، وأنّ النحاة وعلى رأسهم سيبويه أو شيوخه قد وقعوا في التحريف في بيت العباس ابن مرداس، وقاسوا عليه أمثلتهم الأخرى،وأنّ صواب رواية البيت:

أبا خُراشةَ إمَّا كنتَ ذا نفرٍ فإنّ قوميَ لم تأكلهم الضبعُ.

---

(1) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: 7.

(2) ينظر: الخصائص: 2/ 381، ورسالتان في اللغة: 1/ 39، والمفصّل في صنعة الإعراب: 1/ 103.، والإنصاف في مسائل الخلاف: م(10) 1/ 71، وشرح شذور الذهب: 242.

(3) الكتاب: 1/ 148.

(4) خزانة الأدب: 2 / 82.

هكذا: (إمّا كنت) بدلا من: (أمّا أنت) التي يزعم النحاة منذ أيام سيبويه إنّ البيت يُروى بها. و(إمّا) هذه هي: (إن) الشرطية المؤكّدة بما الزائدة، وهي كثير في الكلام العربي، ويأتي بعدها المضارع؛ كقوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ﴾ [(1)]، والماضي كقول الأبيرد الرياحي:

فَلا يُبْعِدَنْكَ اللّهُ إمّا تركتنا حَميدًا وأودى بعدك المجدُ والفخرُ))[(2)].

ويستدل الدكتور عبد التواب على صحّة ما يقول بما يأتي: ـ

1. إنّ بيت العباس بن مرداس السلمي ((هو البيت الوحيد الصحيح النسبة، بين شاهدي هذه المسألة؛ لأنّ البيت الثاني يُروى بلا نسبة، كما أنه يحتوي على عبارات إسلامية ظاهرة، ممّا يدل على أنّه مصنوع بعد وضع القاعدة وعلى ضوئها))[(3)].
2. ((إنّ بيت العباس بن مرداس يروى كثيرًا في غير كتب النحو ـ التي ينقل بعضها عن بعض ـ بالرواية الصحيحة، وهي: (إمّا كنت). ويكفي أن تُراجع ذلك في كتاب العين للخليل بن أحمد: 1/ 331، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: 2/ 110، وتهذيب الألفاظ لابن السكّيت: 26، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: 1/ 43، ولسان العرب: (خرش) 8/ 143، والاشتقاق لابن دريد: 313، والشعر والشعراء لابن قتيبة: 1/ 341، وشرح ديوان جرير لمحمد بن حبيب: 1/ 349، والحيوان للجاحظ: 5/ 24، 6/ 446، وغير ذلك))[(4)].

ثالثًا: جاء في مخطوطات كتاب: (الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب) للبطليوسي، العبارة الآتية: ((وقد اضطربت آراء الكتاب والنحويين في الهجاء، ولم يلتزموا فيه القياس، فزادوا في مواضع حروفًا خشية اللبس؛ نحو: واو عمرو، وياء أوحى، وألف

(1) الأنفال / 58.

(2) بحوث ومقالات في اللغة: 156 ـ 157، والبيت في: الكامل للمبرد: 1 / 215.

(3) بحوث ومقالات في اللغة: 156.

(4) المصدر نفسه: 157.

مائة))[1] وقد ((أسقط عبد الله البستاني من نشرته للكتاب (بيروت ـ 1901م ـ ص/ 167) عبارة: (وياء أوحى) لأنّه لم يفهم المراد منها فيما يظهر !))[2].

فعندما قام الدكتور(حامد عبد المجيد) بتحقيق الكتاب (1981م ـ 1983م) سأل الدكتور (رمضان عبد التواب) عن الياء الزائدة ـ زعموا ـ في: (أوحى)، وكانت تجارب الطبع لهذا الكتاب ماثلة بين يدي الدكتور عبد المجيد ! وعندما تأمّل الدكتور عبد التواب النصَّ عرف أنّه أمام تحريفة شنيعة، لم يهتد بسرعة آنذاك إلى كشف النقاب عمّا وراءها ! وعندما ذهب إلى بيته، لم ينم ليلتها إلا بعد أن قلّبَ جملةً من المصادر، بحثًا عن صحّة هذه العبارة المحرّفة، ووجد بغيته أخيرًا في كتاب: (أدب الكتّاب للصولي)، والعبارة فيه: ((وزيدت (الواو) في: يا أُوخَيَّ، لتفصل بين التصغير وبين الاسم على جهته)) [3].

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((نحن إذن أمام كلمة: (أخ) مصغّرة مضافة إلى ياء المتكلم يزيدون فيها في الخط واوًا عند النداء، فتصير: (يا أُوخَيَّ) ليفرقوا بينها وبين كلمة: (يا أخِي) المكبرة المضافة إلى ياء المتكلم كذلك. ولا أساس للقول بزيادة مزعومة للياء في (أوحى)... وزيادة الواو هنا طريقة قديمة للدلالة على نوع الحركة، لا على كمّها، وهذه الطريقة هي التي نسير عليها الآن في كتابة بعض الأعلام الأجنبية بحروف عربية، فنزيد فيها واوًا، أو ألفًا، أو ياءً؛ للدلالة على الضمة أو الفتحة أو الكسرة القصيرات، استغناءً عن الضبط بالحركات القصيرة لهذه الأعلام؛ مثل: (جولد تسيهر) الذي ينطق بضمة قصيرة بعد الجيم، ومثل(بروكلمان) الذي ينطق بفتحة قصيرة بعد الميم، ومثل: (فيشر) الذي ينطق بكسرة قصيرة بعد الفاء، وغير ذلك))[4].

وبعد تلك الليلة التي قضاها الدكتور عبد التواب في كشف النقاب عن هذا التحريف اتّصل في الصباح الباكر بمحقّق الكتاب، يزفّ إليه البشرى، ويوضّح له جلية

---

(1) الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: 2/ 125.

(2) مناهج تحقيق التراث...: 136 الحاشية.

(3) أدب الكتّاب للصولي: 251.

(4) مناهج تحقيق التراث...: 137.

الأمر، ولكنّه فوجئ بالكتاب يصدر بعد ذلك، وفيه آثار التحريف ما تزال باقية، فقد جُعِلَ النصّ: (وياء أوخيّ) بدلا من: (ويا وأخيّ)[1].

رابعًا: الغمغمة: وهو من ألقاب اللهجات العربية القديمة وينسب هذا اللقب إلى قضاعة، وهو من الألقاب التي أبهم اللغويون العرب في تحديدها؛ فقالوا في تعريفه كلامًا عامًّا لا يفيدنا؛ يقول المبرد، وهو يشرح كلام الرجل الجرمي أمام معاوية: ((والغمغمة أن تسمع الصوت ولا يتبين لك تقطيع الحروف))[2]. ويقول ابن يعيش: ((الغمغمة أن لايتبين الكلام. وأصله أصوات الثيران عند الذعر، وأصوات الأبطال عند القتال))[3].

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((وفي النفس شيءٌ من هذا اللقب، وأكاد أميل إلى إنّه تحريف قديم لكلمة: (عجعجة قضاعة)، وقع فيه الجاحظ، ومن جاء بعده، ممّن رووا خبر الرجل الجرمي أمام معاوية، وحاولوا تفسيره ا)) [4].

وقد قرّر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في دورته الخامسة والأربعين (1979م) ـ بناءً على اقتراح من الدكتور رمضان عبد التواب في لجنة اللهجات بالمجمع ـ حذف هذا اللقب من ألقاب اللهجات العربية. ونصّ القرار هو((لعلّ الغمغمة المنسوبة لقضاعة، هي عجعجة قضاعة عينها، أصابها التحريف، في خبر الرجل الجرمي. وبناءً على ذلك تحذف الغمغمة، من ألقاب اللهجات، بحيث لا ينسب لقضاعة إلا العجعجة))[5].

خامسًا: جاء في كتاب المزهر للسيوطي النصّ الآتي: ((قال ابن دُرُستويه في شرح الفصيح: قول العامّة: نَحْوِيٌّ لُغْوِيٌّ على وزن: جَهِلَ يَجْهَلُ، خطأٌ أو لغةٌ رديئةٌ))[6].

(1) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: 2/ 125، ومناهج تحقيق التراث...: 137.

(2) الكامل في اللغة والأدب: 2/ 221.

(3) شرح المفصل: 9/ 49.

(4) فصول في فقه العربية: 138.

(5) مجموعة المصطلحات ـ المجلد (21) 1979م، ص 124، نقلا عن: فصول في فقه العربية:138.

(6) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1/ 225.

وقال محققو المزهر في هامشه تعليقًا على عبارة (نحويٌّ لغويُّ): ((لم نقف على ضبط هذه العبارة)).

وهذا الذي لم يقف على ضبطه محققو المزهر تكفّل به الدكتور رمضان عبد التواب؛ إذ وجد النصّ المضبوط في: تصحيح الفصيح لابن دُرُستويه، وهو قوله: ((فتقول: غَوِيَ يَغْوَى، نحو: جَهِلَ يَجْهَلُ)) [1].

سادسًا: استشهد ابن عقيل (ت 769 هـ) في شرحه لألفية ابن مالك، على جواز نصب المفعول لأجله، إذا كان محلّى بالألف واللام، بقول قريط بن أنيف:

فليت لي بهم قومًا إذا رَكِبوا ... شَنُّوا الإغارةَ فرسانًا وركبانا [2]

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((والبيت على هذه الرواية، التي جاءت في كتاب ابن عقيل، ليس فيه شاهدٌ على هذه المسألة؛ لأنّ (الإغارةَ) مفعول به، وليس مفعولا له. والذي في شعر قريط بن أنيف: (شَدُّوا الإغارة). ويقول التبريزي في تفسيره: (ويُروى شنُّوا الإغارة، أي فرّقوها. ومن روى: شَدُّوا الإغارة، فليس الإغارة مفعولا به، ولا انتصابها على ذلك، لكنّ انتصابها انتصاب المفعول له، أي (شدُّوا للإغارة) ويبدو ـ والكلام لعبد التواب ـ أنّ ما في كتاب ابن عقيل، تحريف للرواية الأخرى: (شدُّوا)، وأنّ المراد: شدّوا الخيل للإغارة، وإن كان شرّاح شواهده، كالشيخ عبد المنعم الجرجاوي، والشيخ قطة العدوي، يريان حذف المفعول به هنا أيضًا؛ فيقولان: (إنّ المعنى: شنُّوا أنفسهم لأجل الإغارة على العدوّ)، مع أنّ الذي في المعاجم: (شنَّ الإغارةَ) أي فرّقها، ولم يقل: (شنُّوا أنفسهم) فيما وقفت عليه من نصوص العربية))[3].

فهذا عرض موجز لمقتطفاتٍ من معالجات هذا الأستاذ القدير في هذا الميدان. تشير إلى ثقافةٍ عربيةٍ فسيحةٍ كان يتمتّع بها؛ إذ استدرك ذلك على آثارٍ لها مكانتها العلمية

(1) تصحيح الفصيح: 1/ 119، وينظر بحوث ومقالات في اللغة: 162.

(2) شرح ابن عقيل: 22/ 189.

(3) بحوث ومقالات في اللغة: 159.

العالية في التراث اللغوي، علاوةً على أنّها قد طُبِعَت محقَّقةً من قِبَل علماء لهم باعٌ طويلٌ في هذا الميدان.

وأمّا معالجاته في المخطوطات التي حقّقها ونشرها فهي غنيّة عن التعريف بها، ولو تتبعناها ها هنا لطالت بها الصفحات، ولكن نقول لمن يريد الاستزادة عليه مراجعة تحقيقات الدكتور عبد التواب للكتب التي ذكرناها في الفصل الأول من هذه الرسالة، وسيجد المتفحّص لها كم كان هذا المحقّق صبورًا وأمينًا ومرهف الحس، يفطن إلى أي سقم في المخطوطات التي يحقّقها، ويعالجه بأمانة ودقّةٍ وإخلاص.

المبحث الثالث

جهوده في نقد تحقيق التراث اللغوي

لقد تسرَّبَ التصحيف والتحريف والخطأ والاشتباه إلى عدد كبير من المظانّ اللغوية والأدبية منذ عصور عدّة، وغدا إصلاح النصوص المزالة عن جهتها وحقيقتها مطلبًا عسيرًا، لا يتصدّى له إلا العارفون المطّلعون؛ وبسبب ذلك انبرى الكثيرون من علماء اللغة إلى الكتابة في هذا الباب، وكان أن نشِرت كتبٌ كثيرة، هي مظّاننا في اللغة والأدب والتأريخ وسائر علوم العربية، ولم يتهيأ لكثير من المحقّقين أن يَفُوا بالغرض، فيحكموا النصّ إحكامًا قائمًا على الصواب والسداد، فيحفظوا العلم، ويجنّبوا الباحثين والدارسين الوقوع في الخطأ والوهم.

وفي هذا المبحث سأبين أمثلة من جهد الدكتور رمضان عبد التواب في الكشف عن أغلاط المحقّقين وهفواتهم ومناقضاتهم التي مرّت بهم من دون أن يتنبّهوا عليها. فابتعدوا بذلك عن الصواب. فقد تعقّب عبد التواب جملة ليست بالقليلة من الكتب ما بين لغة وأدب، واستدلّ على صحّة ما ذهب إليه بالمظانّ اللغوية والأدبيّة القديمة، وسنعرض لبعض ما تعقّبه على النحو الآتي:ـ

أولاً: {المُزْهِر في علوم اللّغة وأنواعها}:

لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ):ـ

حقّق هذا الكتاب مجموعة من العلماء الأفاضل، وهم: محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمّد البجاوي. ونشروه بالقاهرة سنة 1958م.

وقد عرض رمضان عبد التواب لمحقّقي (المزهر) بالنقد والتقويم، فقال: ((إنّ الكتاب مليء بالجهد، ولكنّه للأسف جهد ضائع؛ لأنّه قام على غير أساس من التحقيق العلمي الدقيق))[1]، فكانت له جملة من الملاحظات والنقود، والتي يمكن بيانها على النحو الآتي:

(1) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: 230.

1 ـ **إغفال محققي الكتاب الاطّلاع على مخطوطات الكتاب:** أخذ عبد التواب على المحقّقين أنهم لم يقوموا ((بالاطّلاع على أية مخطوطة من مخطوطات هذا الكتاب الموجودة في مصر وشتى بلاد العالم على كثرتها، بل اكتفوا بعمل الورّاق القديم، وهو إعادة طبع الكتاب بالاعتماد على نسخة مطبوعة من قبل))[1].

إذ قال ناشرو الكتاب في مقدّمتهم له:((رجعنا إلى دار الكتب، نرجو اطّلاعنا على نسخ الكتاب المخطوطة، فأجابنا الشُّقات فيها أنَّ المطبوعة الأميريّة لا تختلف في حرف واحد عن النُّسخ المخطوطة من الكتاب))[2]. وسَخِرَ الدكتور رمضان تواب من قولهم هذا، وقال: ومن المضحك حقًّا أن يقول ناشرو الكتاب ذلك،((فأية نسخ تلك التي يقصدها الشُّقات في دار الكتب؟ أهي النّسخ الموجودة في شتّى المكتبات؟ وهل اطَّلعَ الثُّقات على كلّ هذه النّسخ؟ أم أنّهم يقصدون النسخ الموجودة في دار الكتب المصرية؟ وحتى هذه كان يجب أن يطّلع عليها الناشرون!))[3].

2 ـ **الإضافات الكثيرة إلى صُلْب النصّ:** أنكر الدكتور رمضان تواب على المحقّقين الإضافات الكثيرة التي أضافوها إلى صلب النصّ من كتب أخرى[4]. وقال: إنّها بدعة جديدة ابتدعها ناشرو الكتاب لم نعرفها من قبل في تحقيق النصوص، فقد ((نفهم أن يضيف محقّق الكتاب إلى نصّه حرفًا أو لفظًا يقتضيه السياق، ويضعه بين قوسين تنبيهًا على ذلك. أمّا أن ينقل المحقّق إلى صلب النصّ عبارات وجمل كاملة من كتب أخرى، دون[*] حاجة إلى ذلك، فهو ما لا نستطيع تعليله. إنَّ المحافظة على نص المؤلف كما كتبه، من أقدس الواجبات في

(1) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: 224.

(2) الجزء / 1، هامش: ص (ب).

(3) مناهج تحقيق التراث...: 224.

(4) ينظر مثلا: المزهر...: 1/ 5، 6، 7،9، 10، 11، 12، 13، وغير ذلك كثير.

(*) الصواب: من دون.

التحقيق، وإذا ارتأى الناشرُ أنّ تلك الإضافات ما يفيد الباحث فمكانها في الهامش لا في صلب النص، على أن تكون مختصرة))[1].

3 ـ **إغفال ضبط بعض العبارات:** أخذ الدكتور عبد التواب على محققي كتاب المزهر إغفالهم ضبط بعض العبارات مع وجود الحاجة الماسّة إلى ضبطها، وتركهم الإشارة إليها في ذيل الصفحات الموجودة فيها. وأعطى مثلا على ذلك، قول السيوطي في المزهر: ((فقال أبو عبيد في الغريب المصنّف: لا يعرف في كلام العرب: فعليل ولا فعليل، إنّما هو فعليل))[2]. فقد تركوا ضبط هذه العبارة، يقول عبد التواب: ((ولو رجع الناشرون إلى مخطوطات الغريب المصنّف ـ ومنها نسخة في دار الكتب المصرية ـ لاستطاعوا ضبطها ، وصواب الضبط كما في مخطوطات الغريب المصنّف: (لا يعرف في كلام العرب فُعْليل ولا فَعْليل، وإنّما هو فِعْليل)))[3].

4 ـ **ضبط بعض الألفاظ خطأ:** وجد الدكتور رمضان عبد التواب أنّ المحقّقين ضبطوا بعض الألفاظ ضبطًا مغلوطًا مع أنّ المؤلف نفسه قد ضبطها في كلامه؛ فأخذ عليهم ضبطهم لفظتي (الثأداء والدّأثاء) الواردتين في قول المصنّف: ((قال أبو عبيد في الغريب المصنّف: قال الفرّاء: الثّأداء والدّأثاء: الأَمَة. والسَّحَناء: الهيئة، على فَعَلاء بفتح العين، ولم أسمع أحدًا يقول ذلك غيره، والمعروف عندنا بجزم العين))[4]، فقال عبد التواب: ((فمقتضى كلام المؤلف ضبط الهمزة بالفتح في كلمتي: الثّأداء والدّأثاء، ولكنّ محقّقي الكتاب ظنوا أنّ ضبط المؤلف يرجع إلى كلمة: (السَّحَناء) لا غير؛ ولذلك ضبطوها وحدها بالفتح، وتصرّفوا في الكلمتين الباقيتين، دون(*) أن يرجعوا إلى كتاب أبي عبيد

(1) مناهج تحقيق التراث...: 225.

(2) المزهر...: 2/ 47.

(3) مناهج تحقيق التراث...:226.

(4) المزهر...: 1/ 132.

(*) الصواب : من دون.

نفسه. والنصّ في مخطوطاته كما يلي: (الفرّاء: السَّحَناء: الهيئة. والثَّأداء: الأَمَة، هذان على فَعَلاء بفتح العين. وقال غيره: هُما على مثال: فَعْلاء بجزم العين. قال والمعروف عندنا بجزم العين)...))[1].

5 ـ **الرجوع إلى مصادر ثانوية**: وممّا أخذه على المحقّقين رجوعهم في تصحيح العبارة إلى مراجع ثانوية،مع وجود المصدر الأصلي مطبوعًا؛ فأخذ عليهم رجوعهم إلى (لسان العرب) في تصحيح النصّ الوارد في المزهر: ((وفي الجمهرة:الخطّ:سيف البحرين وعُمان))[2]. وعلّق المحقّقون في حاشية الصفحة نفسها: ((في الأصل: البحر. والتصحيح عن اللسان)). فيقول عبد التواب: ((وهذه طريقة غير مأمونة العاقبة))[3].

6 ـ **التحريف**: وقف عبد التواب على التحريف في النصّ الوارد في متن المزهر: ((وَأَبَزْتُ له وهَبَزْتُ له))[4]، وتعليق المحقّقين في حاشية الصفحة نفسها، وهو قولهم: ((أَبَزَ لُغَةٌ في هَبَزَ: إذا مات فجأة، وليس فيما بين أيدينا من كتب اللغة: أَبَزَ له وهَبَزَ له. وفي الأمالي: أَنَزْتُ له وَهَنَزْتُ له، فهو تحريف)). فيقول عبد التواب: ((إنّ محقّقي الكتاب يقرُّون التحريف... ويخطّئون المصادر الأخرى الصحيحة... والواقع أنّ: (أَبَزْتُ له وهَبَزْتُ له) التي أبقى عليها الناشرون هي التحريف. والصحيح ما يوجد في الأمالي؛ قال القالي: (ويقال: أَنَزْتُ له وهَنَزْتُ له) [5]. والدليل على ذلك أنّ السيوطي نقل هذا الموضع من كتاب (الإبدال) ـ الذي لم يره الناشرون ـ ليعقوب ابن السكّيت، كما ذكر هو اسمه. وفي هذا الكتاب نقرأ: (وقد أَنَزْتُ له وهَنَزْتُ له)))[6].

(1) مناهج تحقيق التراث...: 226 ـ 227.

(2) المزهر...:1 / 428.

(3) مناهج تحقيق التراث...:227.

(4) المزهر...: 1 / 462.

(5) الأمالي: 2 / 68.

(6) مناهج تحقيق التراث...: 228.

7ـ **التكرار في العبارات**: أخذ عبد التواب على المحقّقين أنّهم كرّروا بعض العبارات التي وردت في المتن، من ذلك مثلا: ((ويفنعل يرندج، ويفنعل يرندج لغة))[1]، فقال: ((وفي الكتاب كذلك بعض العبارات المكررة، التي كان من الممكن إصلاحها، لو اطّلع محقّقو الكتاب على مخطوطاته المختلفة))[2].

8ـ **الأخطاء المطبعية**: وجد الدكتور عبد التواب أنّ الكتاب يحتوي على بعض الأخطاء المطبعية. ومن أمثلة ذلك: ((وفي المرصَّع: ابنا سُبات: وهما رجلا))[3] وصحّتها: (رجلان)... وغير ذلك كثير كثير؛ فقال ((كان يجب أن تصحّح في جدول خاص بذلك في آخر كلّ جزء))[4].

9ـ **الفهارس**: فحصَ الدكتور رمضان عبد التواب الفهارس المنظّمة للأعلام والكتب التي نظّمها المحقّقون في هذه الطبعة فتبين له أنّها ليست جديرة بالثقة بها؛ ((فقد ذكر محقّقو الكتاب أرقام صفحات ليس فيها اسم الشخص أو الكتاب المنشود، كما تركوا ـ على العكس من ذلك ـ أرقام صفحات ورد فيها اسم هذا الشخص أو ذاك الكتاب))[5].

وقد ضرب مثلا على ذلك لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، وكتابه الغريب المصنّف، فوجد ما يأتي[6]:

- صفحات ليس فيها أبو عبيد وذكرت في الفهرس: الجزء الأول / 86، 560 والجزء الثاني / 128، 129، 153، 170، 183، 218، 224، 236، 259، 316، 321، 330.

---

(1) المزهر...: 2 / 18.

(2) مناهج تحقيق التراث...: 228.

(3) المزهر...: 1 / 522.

(4) مناهج تحقيق التراث...: 229.

(5) المصدر نفسه: 229.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 229 ـ 230.

- صفحات ذكر فيها أبو عبيد ولم تذكر في الفهرس أرقامها: الجزء الأول / 96، 132، 565، الجزء الثاني / 126، 387، 392.
- صفحات ليس فيها الغريب المصنّف وذكرت في الفهرس: الجزء الأول / 273، والجزء الثاني / 127، 215، 240.
- صفحات ذكرت في الغريب المصنف وليست في الفهرس: الجزء الأول/ 283، 559، 564، 565، 615، والجزء الثاني / 128، 129، 214، 290، 320، 392، 396، 455.

وأخيرًا: قرّر الدكتور عبد التواب: أنّ ((كتاب المزهر ـ على الرغم من طبعته الحديثة الأنيقة، والجهد الذي بذل فيه ـ في حاجة إلى تحقيق من جديد))(1).

ثانيًا: رسائل في النحو واللّغة:ـ

هذا الكتاب عبارة عن مجموعة قيّمة، تضمُّ ثلاث رسائل في النحو واللغة، كتاب: (تمام فصيح الكلام) لابن فارس (ت 395هـ)، وكتاب: (الحدود في النحو) للرمّاني (ت 384هـ)، وكتاب: (منازل الحروف) للرماني كذلك، ونشره محقّقا المحقّقان الدكتور مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني.

وقد وقف الدكتور (رمضان عبد التواب) على هذا الكتاب، فقال: ((بذل المحقّقان جهدًا كبيرًا في التحقيق والمقابلة، غير أنّهما تعجّلا في نشر تلك المجموعة الثمينة، ففاتهما لذلك الشيء الكثير))(2). وأخذ على المحقّقيْن جملة ملاحظات، نبيّنها على النحو الآتي:ـ

1 ـ لم يجد المحقّقان حرجًا في نقل ترجمة ابن فارس عمّا كتبه عنه الدكتور (فيصل دبدوب)، في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق(3)، وقالا: ((فقد كفانا الدكتور دبدوب مؤونة التعمّق في حياته وآثاره))(4). و اقتبسا ترجمة الرماني من مقدمة

(1) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: 230.

(2) مناهج تحقيق التراث...: 332ـ333.

(3) العدد (42) لسنة 1967م: 236 وما بعدها.

(4) رسائل في النحو واللغة: 11.

كتاب: (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تحقيق الأستاذين: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلاّم. وقد نتج عن ذلك أنهما لم يلاحظا أخطاء مَن قبلهما، مثل: الخطأ الذي وقع فيه الدكتور فيصل، حين خلط بين كتاب الشيات (الثياب) والحليّ، وكتاب الصاحبي في فقه اللغة، فجعلهما كتابًا واحدًا[1].

و فاتهما الإشارة إلى بعض كتب ابن فارس التي لم يذكرها مَن نقلوا عنه؛ مثل ((كتاب: الأمالي (الذي ذكره معجم البلدان 1/ 375)[*]، وفضل الصلاة على النبيّ ﷺ (الذي ذُكر في كشف الظنون 1279 وهدية العارفين 1/ 69)، والمحصّل في النحو (الذي ذُكر في كشف الظنون 1615 وهدية العارفين 1/ 69)، ومحنة الأريب، والوجوه والنظائر (اللذين ذكرا في هدية العارفين 1/ 69)))[2].

2 ـ لم يصف المحقّقان مخطوطتي الكتاب اللّتين رجعا إليهما في التحقيق وصفًا كاملا، ولم يعرفا نسخة ثالثة من هذه الرسائل، وهي بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية برقم 523 لغة، وهي مكتوبة في عام 1345هـ، ويرى عبد التواب أنّ مراجعتها كانت ضرورية لتصحيح كثير من الأوهام التي وَقَعا فيها، والتي ذكر منها عبد التواب سبعة وعشرين خطأً كان صوابه موجودًا في المخطوطة التيمورية، مثل: في ص 18/ 11: (وغَوَتِ السُّخْلة). صوابها في مخطوطة التيمورية: (وغَوِيَتْ)[3].

3 ـ سقوط عبارات من النصّ، بسبب انتقال النظر في بعض الأحيان، وقد ذكر عبد التواب سبعة مواضع وقع فيها ذلك، منها مثلا: 18/ 7: (وعَليت علاء). وفي المخطوط (وعليت في المكارم علاء)[4].

---

(1) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: 332 / 335.

(*) الجزء الأول / 283، في (طبعة دار الفكر ـ بيروت) التي اعتمدت عليها.

(2) مناهج تحقيق التراث...: 334 ـ 335.

(3) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: 335 ـ 339.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 339 ـ340.

4 ـ ذكر الدكتور رمضان عبد التواب أربعة مواضع فيها أخطاء في المخطوطات كلّها، ولم يتنبه عليها المحقّقان، ومن أمثلة ذلك: في 15/ 12: ((وكَمَسَ الودك يكْمِس إذا جَمد))، كذا في المخطوطات كلّها، والصواب: (وجَمَسَ الوَدَكُ يجْمُسُ إذا جمد) كما في اللسان[1].

5 ـ الخطأ في فهم بعض عبارات الكتاب، ومحاولة تصحيحها، أو الاعتراض عليها. وقد ذكر عبد التواب ثلاثة مواضع في الكتاب تشهد على ذلك. نذكر منها مثلا: ما ورد في النصّ (43/ 12) عبارة: ((والعِلْم الذي لا يتعدّى إلى مفعولين ما عدا العِلْم)) علّق المحققان عن ذلك في الحاشية: ((كذا ورد)). ويرى عبد التواب أنّ العبارة صحيحة؛ لأنّ الرماني يقصد أنّ (العِلْم) يعبّر عنه بكلمات كثيرة، مثل: عَلِمَ، وعَرَفَ، ودَرى... الخ، وأنّ ما عدا (علم) منها لا يتعدّى إلى مفعولين[2].

6 ـ التحريفات التي وقعت في الآيات القرآنية الكريمة؛ مثل: في 52/ 1: (فَالْتَقَطَهُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ عَدُوّاً وَحَزَنَا) . وصوابه: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [3]. وهو كذلك في المخطوطة[4].

7 ـ إغفال المحقّقين ترجمة كثير من الأعلام الواردة في الكتاب؛ مثل: (عليّ) الواردة في النصّ (25/ 1): ((وسمِعت عليًّا يقول: سمعت ثعلبًا يقول: سمعت ابن الأعرابي)). وهذا ممّا يشكل؛ فهو (علي بن إبراهيم بن سلمة القطّان)[5] من شيوخ ابن فارس. وقد روى عنه ابن فارس كثيرًا في كتابيه المقاييس والمجمل[6]، بهذا السند نفسه.

(1) ينظر: المصدر نفسه: 340 ـ 341، ولسان العرب: (جمس) 7/ 341.

(2) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: 341 ـ 342.

(3) القَصَص / 8.

(4) وينظر أمثلة أخرى في: مناهج تحقيق التراث...: 342.

(5) ينظر: معجم الأدباء: 4/ 82، ونزهة الألباء: 320، وبغية الوعاة: 2/ 242.

(6) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: 342.

8 ـ إغفالهم تخريج كثير من الشواهد الشعرية، وقد خرَّج الدكتور عبد التواب طائفة كبيرة من الشواهد الشعرية؛ إذ بلغ مجموع ما خرّجه أربعة وثلاثين شاهدًا[1].

وأخيرًا: يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((فما أظنّ أنّ الأستاذ الجليل، والعالم الكبير، المرحوم الدكتور مصطفى جواد، قد شارك بالفعل في تحقيق هذه الرسائل؛ لأنّني أجلُّهُ عن أن يقعَ فيما وقعت فيه هذه النشرة من أخطاء، تسمو عنها مكانته العلمية، وقدره المحفوظ بين علماء هذا الجيل))[2].

ثالثًا: رسائل في اللّغة:ـ

نشره محقّقًا الدكتور إبراهيم السامرائي في بغداد سنة1964م، يضم أربعة كتب مهمّة في نصوص اللّغة. نقد الدكتور رمضان عبد التواب هذا الكتاب، فقال: ((لم يبذل فيه الدكتور السامرائي جهدًا يذكر، بل تعجَّل في إخراجه ونشْره. ولسنا بذلك نحط من قيمة هذه النشرة، أو نطعن في قدرة الدكتور السامرائي ومكانته العلمية، ولكنّنا نرى أنّه تعجَّل، ولو تريَّث ووقف عند كلّ نصّ يحاول فهمه، ويعرضه على المصادر المختلفة، لجاء عمله متقنًا خاليًا من التصحيف والتحريف))[3].

وقد أخذ على المحقّق مآخذ كثيرة، وسأعرض بعض الأمثلة من هذه المآخذ على تحقيق كلّ كتاب من الكتب الأربعة التي نشرها السامرائي في مجموعته، وهي على النحو الآتي:ـ

1 ـ خلق الإنسان، لأبي إسحاق الزَّجاج (ت 311 هـ) [4]:

وقف الدكتور رمضان عبد التواب عند كتاب (خلق الإنسان) للزجاج بتحقيق إبراهيم السامرائي، فأخذ عليه جملة أمور، سأذكرها على النحو الآتي [5]:

(1) ينظر: المصدر نفسه: 343ـ 347.

(2) المصدر نفسه: 347.

(3) مناهج تحقيق التراث...:266.

(4) طبع سنة 1962م من قبل مطبعة المجمع العلمي العراقي، وقد أعاد نشره ضمن كتاب (رسائل في اللغة) مطبعة الإرشاد ـ بغداد ـ 1964.

(5) ينظر: مناهج تحقيق التراث...: 266 ـ 276.

1 ـ لم يرَ السامرائي كتاب بروكلمان (تأريخ الأدب العربي) ولذلك فإنه ذكر كتب الزجاج المخطوطة التي ذكرها بروكلمان، وهي: كتاب (سر النحو)، و(الإبانة عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم)، و(معاني القرآن)، و(حروف المعاني) و(الشجرة).

2 ـ لم يترجم السامرائي للأعلام الواردة في النصّ فوقع التصحيف والتحريف في كثير من هذه الأعلام، ومن ذلك: ((أخبرنا الشيخ أبو طاهر أحمد بن عبد الله بن سوّار المقرئ))[1]. والصواب – كما يقول عبد التواب -: ((أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن سوّار المقرئ))[2].

والحقيقة أن هذا العلم لم يحرّف في الطبعة الأولى – مطبعة المجمع العلمي العراقي سنة (1382هـ – 1962م)، فقد ورد في النص مثلما ذكره عبد التواب. ويبدو لي أنّ التحريف قد وقع نتيجة خطأً في الطباعة في كتاب (رسائل في اللغة)، الذي نشر سنة (1964م).

3– لم يهتم السامرائي كثيرا بإثبات الفروق بين نسخ الكتاب، أو لعلّه لم يرَ من هذه النسخ إلاّ أوراقها الثلاث التي لم ينشر غيرها في الكتاب كله، وإلاّ كيف يفسر وهمه في ذكر رقم نسخة دار الكتب المصرية وعدد أوراقها، إذ ذكر أنّها (تحت رقم 334 وعدد أوراقها 15 ورقة)[1]. والصواب – كما يقول عبد التواب – (234 مجاميع، وعدد أوراقها 13 ورقة).

(1) رسائل في اللغة: 8.

(2) مناهج تحقيق التراث...: 267. وأرى أنّ الصواب في هذا هو ((أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار الحنفي البغدادي))، المتوفى سنة (496هـ)، صاحب كتاب (المستنير في القراءات العشر)، دراسة وتحقيق: عمّار أمين الدّدّو، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب / جامعة بغداد ـ سنة 1420 هـ ـ 1999م.

(3) ينظر خلق الإنسان للزجاج: 7.

4 ـ سقط من النص كلمات وعبارات كاملة نتيجة انتقال النظر في القراءة، ومن أمثلة ذلك: ((يقال جدع اللهُ أنفه، وعبد أكشم وأجدع))[1]. والصواب: ((... جدع اللّه أنفه، وكشم أنفه، وعبد أكشم وأجدع)، كما في مخطوطة دار الكتب المصرية))[2].

ومن ذلك أيضًا ((والأنامل أطراف الأصابع الأولى من مفاصل كلّ الأصابع يقال لها: الأطرة وجمعها أُطَر))[3]. والصواب: ((... يقال لها من اليدين والرجلين جميعًا. والوترة التي حول الظفر يقال لها: أطرة...) كما في المخطوط))[4].

5 ـ هناك كلمات وعبارات أخرى سقطت، بسبب انتقال النظر، بل بسبب التهاون في مقابلة النصّ، والعناية بتصحيحه وضبطه، وقد استدرك رمضان عبد التواب ذلك بعد أن قابل النصّ المحقّق على مخطوطة دار الكتب المصرية، مثل: ((وأنا اسمع ذلك في شهر رمضان))[5]. والصواب: ((وأنا أسمع وذلك في شهر رمضان))[6].

ومن أمثلة ذلك أيضًا:((ما خرج عن الجسد من الخنصر))[7]. والصواب: ((ما خرج من الجسد من حدّ الخنصر))[8].

---

(1) المصدر نفسه: 24.

(2) مناهج تحقيق التراث...: 268.

(3) خلق الإنسان: 36.

(4) مناهج تحقيق التراث...: 269.

(5) خلق الإنسان: 7.

(6) مناهج تحقيق التراث... : 269.

(7) خلق الإنسان: 48.

(8) مناهج تحقيق التراث: 270.

6 ـ هناك عبارات حرّفت في النصّ ممّا أدّت إلى تشويه النصّ والإضرار به، مثل: ((والقزع واحدة قزعة))[1]، والصواب: ((والقزع واحده قزعة))[2]. ومن ذلك: ((والبتع شدق العنق))[3] والصواب: ((والتبع شدّ العنق))[4].

2ـ القول في ألفاظ الشمول والعموم والفصل بينهما، لأبي علي أحمد بن محمّد بن الحسن المرزوقي (ت 421 هـ):ـ

وقف الدكتور رمضان عبد التواب عند هذا الكتاب فأخذ على المحقّق جملة مآخذ سأذكرها على النحو الآتي:ـ

1 ـ أهمل السامرائي الرجوع إلى كتاب بروكلمان (تأريخ الأدب العربي) عند ترجمته للمرزوقي، واعتمد على المقدمة التي صنعها الأستاذ عبد السلام هارون لشرح ديوان الحماسة للمرزوقي وحدها؛ ولذلك ذكر ـ على غير عادته ـ((المخطوط من كتب المرزوقي والمطبوع، وأرقام المخطوطات وأماكنها، وهو ما فعله الأستاذ عبد السلام هارون بترتيبه وعباراته. وإذا كان الأستاذ عبد السلام هارون قد نَسِيَ كتابًا للمرزوقي، وهو (غريب القرآن)، الذي ذكر بروكلمان أنّ منه نسخة بالمدينة المنوّرة، فلا نعجب بعد هذا إذا لم نعثر، لاسم هذا الكتاب عند الدكتور السامرائي على أثر))[5].

2 ـ اعتمد السامرائي على نسخة المتحف العراقي 1395 لغة وحدها في نشر هذا الكتاب، مع أنّ هناك قطعة من هذا الكتاب برقم 4140 أدب في دار الكتب المصرية، ممّا جعله غير قادر على أن يقوّم ما اعوجّ من نسخة المتحف العراقي، وقد ذكر الدكتور رمضان عبد التواب في صفحتين اثنتين خمسة أمثلة من هذا العوج، نذكر منها: ما ورد في النصّ ((ومنها ما يفيد الشمول في التذكير على

(1) خلق الإنسان:13.

(2) مناهج تحقيق التراث: 271.

(3) خلق الإنسان: 44.

(4) مناهج تحقيق التراث: 271.

(5) المصدر نفسه: 272.

وجه، ويفيده في التعريف على وجه))[1]. والصواب: ((ومنها ما يفيد الشمول في التنكير...)) كما في قطعة دار الكتب المصرية[2].

3 ـ لم يقابل السامرائي النصوص بمصادرها المنقولة عنها، مما أدّى إلى خلط النصوص بما ليس منها من عبارات المرزوقي؛ مثل: ((وقال سيبويه: وهذا لفظه الجمع بالألف والتاء، والواو والنون، لتثليث أدنى العدد إلى تعشيره))[3]. فيقول عبد التواب: ((لو راجع الدكتور السامرائي كتاب سيبويه (2: 141/ 22) لعرف أنّ عبارة (هذا لفظه) ليست من كلام سيبويه، وإنّما هي من كلام المرزوقي نفسه، يريد من ورائها أنّه ينقل العبارة عن كتاب سيبويه بنصّها))[4].

3ـ ما يذكّر ويؤنّث من الإنسان واللّباس، لأبي موسى سليمان بن محمّد الحامض (ت 305 هـ):ـ

هو رسالة صغيرة بإزاء كتب المذكر والمؤنث الأخرى؛ إذ شغل أربع صفحات فقط في نشرة إبراهيم السامرائي ضمن كتاب (رسائل في اللغة) الذي طبع ببغداد سنة 1964م. ثم أعاد تحقيقه ونشره الدكتور رمضان عبد التواب سنة 1967م.

وبعد، فالذي لاحظه عبد التواب في نشرة السامرائي ما يأتي:ـ

1 ـ اعتمد على مخطوطتين متأخّرتين جدًّا، هما: مخطوطة المتحف العراقي المرقومة (1459/ لغة)، وهي من مخطوطات الشيخ محمّد بن الشيخ طاهر السماوي، وقد نسخها بخطّ يده، ومخطوطة أخرى في المتحف نفسه وجدها تحت الرقم (1677/ لغة)، وهي أيضًا بخطّ السماوي، وقد نسخهما معًا سنة (1332هـ). ولم ينتبه السامرائي على مخطوطة الاسكوريال المرقومة (1705)، وهي بخطّ الجواليقي اللغوي المشهور (ت539هـ). وهناك ثلاث مخطوطات أخرى لم يعرفها ولم يشر إليها، وهي مخطوطة بايزيد باستانبول المرقّمة (3178) ومخطوطة عاطف أفندي باستانبول المرقومة (2003)، ومخطوطة دار الكتب المصرية 2

(1) رسائل في اللغة: 74.

(2) ينظر: مناهج تحقيق التراث: 272ـ273.

(3) رسائل في اللغة: 93.

(4) مناهج تحقيق التراث: 274.

مجاميع ش. وهذه النسخ جميعها قد اعتمد عليها الدكتور رمضان عبد التواب حين أعاد تحقيق هذه الرسالة(1).

2 ـ ترجم السامرائي لأبي موسى الحامض ترجمة موجزة غير وافية شملت ستة أسطر فقط. ولم يرجع في ترجمته إلى الفهرست لابن النديم، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، وطبقات النحويين لابن قاضي شهبة الأسدي، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي، وغيرها من المظانّ التي تعينه على الإلمام بسيرة أبي موسى الحامض(2).

3 ـ لم يترجم للأعلام الواردة في النصّ على الإطلاق، ممّا أدّى إلى بقاء التحريف الحاصل في الأعلام بالمخطوطتين؛ ومن ذلك ((عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله ابن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عون الزهري))(3) والصواب: ((عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف الزهري))(4).

4 ـ لم ينسب الأبيات التي وردت في النصّ والتي لم تنسب إلى قائليها، على الرغم من شهرتها وورودها في كثير من المصادر الأدبية واللغوية. وقد أدّى ذلك إلى إغفال إتمام الأبيات التي ورد شطر منها في النصّ.

ومن ذلك: ((وقال الشاعر:... والعين بالإثمدِ الحَاريّ مَكْحُولُ))(5). فلم يعرف السامرائي أنّ هذا البيت لطفيل الغنويّ، وهو من شواهد كتاب سيبويه وتمامه:

(1) ينظر مناهج تحقيق التراث....: 274، والتذكير والتأنيث في اللغة: 20 ـ 23.

(2) ينظر مناهج تحقيق التراث...: 274.

(3) رسائل في اللغة: 105.

(4) مناهج تحقيق التراث: 275، وتنظر: ترجمته في: تاريخ بغداد: 10/ 289.

(5) رسائل في اللغة: 105.

إذ هِيَ أحْوى من الرِّبْعيِّ حاجبه والعين بالإثْـمِدِ الحَاريّ مكحولُ[1].

ومن ذلك أيضًا: ((وأنشد: ما حملت عاتقي سيفي...))[2]. ولو خرَّجَ السامرائي هذا الشعر لعرف أنّه من بيتين لأبي عامر جدّ العباس بن مرداس هما:

لا صُلْحَ بيني فاعْلَمُوه ولا بينكم ما حَمَلتْ عاتِقي

سيفي وما كنّا بنجدٍ وما قَرْقَرَ قُمْرُ الوادِ بالشاهِقِ[3].

5 ـ أصاب النصّ سقط بسبب انتقال النظر في القراءة إلى أسفل السطور، ولم يتنبه الأستاذ السامرائي على ذلك. ومن أمثلة ذلك: ((الرأس ذكر والهامة أنثى، وربّما ذكّرتْ. وفيها عِللٌ في تنكيرها. وقال الشاعر: والعين بالإثمدِ الحَاريّ مكحولُ))[4]؛ إذ ليس في هذا الشاهد ذكر للرأس أو الهامة.

والصواب ـ كما في نشرة عبد التواب أخذًا من نسخة مخطوطة الجواليقي ـ: ((الرأس ذكر، والهامة أنثى، والدماغ ذكر والأذن أنثى، والعين أنثى، وربما ذُكِّرَتْ...)). وهكذا ترى بعد تصحيح العبارة، أنّ البيت شاهد على تذكير العين التي ورد ذكرها في النص[5].

6- لم يتنبه السامرائي على التصحيف الواقع في قسم من المفردات التي وردت في النصّ. ومن ذلك: (يقال ساعِدٌ عَبْلٌ، إذا كان ممتلئًا)[6]. وصوابه: بخطٍ واضح في مخطوطة الجواليقي: (يقال: ساعدٌ غَيْلٌ، إذا كان ممتلئًا). هذا إلى أنّ المعاجم العربية تصف الساعد الممتلئ بالغَيْل. أمّا العَبْل فهو الذراع الضخم[7].

---

(1) الكتاب: 1/ 240 (بولاق).

(2) رسائل في اللغة: 106.

(3) لسان العرب: (قمر) 5/ 115.

(4) رسائل في اللغة: 105.

(5) ينظر: مناهج تحقيق التراث: 276 – 277.

(6) رسائل في اللغة: 106.

(7) ينظر: مناهج تحقيق التراث: 277 – 278.

7ـ ترك السامرائي من نصّ الرسالة جزءًا في خاتمتها، بحجّة أنّه لا علاقة له بالتذكير والتأنيث. وكان الواجب إثباتها أداءً للأمانة العلمية في التحقيق[1].

4 ـ **المسائل و الأجوبة، لابن السيّد البطليوسي (ت 521 هـ):ـ**

أخذ الدكتور رمضان عبد التواب على تحقيق السامرائي هذا الكتاب الملاحظات الآتية:

1 ـ نشر السامرائي لقدرٍ ضئيل من هذا الكتاب القيّم، فيقول عبد التواب: ((ولسنا ندري، لماذا حرمنا الناشر من النصّ الكامل لهذا الكتاب العظيم؟ وما الفائدة من أن ينشر منه جزءًا يسيرًا؟ ألكي يزداد به (رسائل في اللغة) فحسب؟))[2].

2 ـ اعتماد السامرائي في نشرته على مخطوطة حسن حسني الصمادحي ـ من علماء تونس ـ وحدها، وهي حديثة الخطّ نسخت عام 1299هـ بخطّ محمد الطيّب بن إبراهيم الرياحي التونسي، مع إهماله التام لنسختين أخريين، واحدة في الإسكوريال برقم (1518)، والأخرى في جامع القرويين برقم (1240)[3].

3 ـ برغم زعم المحقّق أنّه رأى كتاب بروكلمان، فإنّه لم يعرف أنّ بعض الكتب التي ذكرها للبطليوسي، ما يزال مخطوطًا، مثل: كتاب (المثلّث)[4]، و(شرح سقط الزند للمعري)، و (الحروف الخمسة)[5]، و(الحُلَل في شرح أبيات الجمل)[6].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 278.

(2) مناهج تحقيق التراث: 278.

(3) ينظر: مناهج تحقيق التراث: 279.

(4) نشره محقّقًا (صلاح مهدي الفرطوسي) في بغداد 1981م.

(5) نشره محقّقًا (حمزة النشرتي) باسم (ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة) بالقاهرة سنة 1983م. وكان قد حقّقه قبل ذلك الدكتور علي زوين ضمن رسالة ماجستير قدمت إلى كليّة الآداب ـ جامعة القاهرة سنة 1976م، التي طبعت فيما بعد ببغداد باسم (الفرق بين الحروف الخمسة).

(6) نشره محققا الدكتور(مصطفى إمام) بالقاهرة 1979م.

كما أنّه لم يعرف كتاب: (الاسم والمسمى) وهو مخطوط آخر للبطليوسي. وكلّ ذلك ذكره بروكلمان في كتابه: (تأريخ الأدب العربي)[1].

4 ـ تعليق المحقّق في الحاشية على أبياتٍ ذكَرَ البطليوسي، أنّ أبا تمّام أنشدها في الحماسة لرجل من فقعس، أنّه ((لم ترد الأبيات في حماسة أبي تمّام إلى أيٌ من الفقعسيين))[2]، وهي في حماسة أبي تمّام 1/ 229 رقم 57 من شرح المرزوقي.

وفي الصفحة نفسها يرد النصّ الآتي: ((وقال ربيعة بن مفرغ، في نحوٍ من هذا الشعر، أنشده أبو تمّام:

وكَمْ مِنْ حامِلٍ لي ضَبٌ ضِغْنٍ   بعيد قلبه حلو اللسان)).

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((وبدلا من أن يبحث الدكتور في حماسة أبي تمام عن هذا الشعر ـ وهو هناك لـ (ربيعة بن مقروم) في الحماسية رقم (407) من شرح المرزوقي 3/ 135 ـ علّق في الحاشية على ربيعة بن مفرغ (المحرّفة) بقوله: الصحيح هو: يزيد بن زياد بن ربيعة بن مفرغ. انظر: الخزانة: 2/ 212، وإرشاد الأريب 7/ 297، والشعر والشعراء 219، فأكثر الدكتور السامرائي من ذكر مصادر ترجمة (ابن مفرغ)، ولم يدرِ أنّه تحريف: ابن مقروم)) [3].

5ـ استهانة السامرائي تمامًا بمقابلة النصوص بمصادرها، فيقع لذلك في سلسلة طويلة من الأخطاء والتحريفات، مثل: في نصّ نَقَلَه البطليوسي عن ابن قتيبة في (أدب الكاتب): ((وإذا اجتمعت الظأن والمعز وكثرتا، قيل لها ثلاثلة))[4]. وأنّ الصواب في أدب الكاتب [5]: (ثلّة) لا (ثلاثلة). وكذلك أخذ عليه أخطاءًا في ثمانية مواضع نتيجة تغاضيه كتب الأمثال [6].

---

(1) ينظر مناهج تحقيق التراث: 279 ـ 280.

(2) رسائل في اللغة: 152 هامش 1.

(3) مناهج تحقيق التراث: 280.

(4) رسائل في اللغة: 156.

(5) ينظر: أدب الكتاب: 114.

(6) ينظر: مناهج تحقيق التراث: 281 – 282.

6 ـ الكثير من التصحيفات والتحريفات في النصّ سببها عدم توخّي الدقّة في التحقيق. ذكر منها عبد التواب أحد عشر تصحيفًا وتحريفًا في تسع صفحات فقط من الكتاب[1].

رابعًا: العُمَد في التصريف لعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ أو 474هـ):-

وهو كتاب صدر بتحقيق الدكتور (البدراوي زهران)، وقد تصفّح الدكتور رمضان عبد التواب هذا الكتاب، فأخذ على المحقق جملة من المآخذ، تناولها على النحو الآتي [2]:-

1- وجد الدكتور رمضان عبد التواب أنّ كتب التراجم تذكر هذا الكتاب من بين مؤلفات عبد القاهر الجرجاني باسم (العُمْدَة في التصريف) وليس (العُمُد في التصريف) كما جاء به المحقّق، وقد ذكر عددًا من التراجم التي رجع إليها وهي: بغية الوعاة، 1062 ، وطبقات الشافية الكبرى للسبكي 5 / 15، وطبقات المفسرين للداوودي 1 / 331، ووفيات الأعيان 1 / 613، وشذرات الذهب 3 / 340، وطبقات ابن قاضي شهبة الأسدي 2 / 92، وكشف الظنون 2 / 1169، وهدية العارفين 1 / 606.
أمّا المحقّق فيزعم أنّ في العنوان تصحيفًا؛ إذ يقول في الصفحة الخامسة من الكتاب: ((كيف يكون العُمدة في التصريف، وهو ليس الأصل، وليس المرجع، وليس الغاية، وليس النهاية))، ثم يسوق المسوّغ لاختيار العنوان الذي جاء به من عنده فالكتاب ((بنصّ عبارته جملة من القول في التصريف، كل جملة هي أساس وركيزة، أو هي عمود من أعمدة التصريف، فالكتاب يقدّم ركائز وأسس علم التصريف، أو يضع عُمُدَه أو أعمدته، فهو العُمُد وليس العمدة))[3].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 282 – 283.

(2) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: 251 – 282.

(3) دراسات وتعليقات في اللغة: 253.

وعندما قال عبد القاهر الجرجاني، في أول كتابه هذا: ((هذه جُمَل من القول في التصريف)) [1] علّق المحقّق على ذلك في الهامش بقوله: (لهذه الكلمة أهمّيتها، فعلى نحو ما بدأ كتابه (الجُمَل) بقوله: (هذه جمل رتّبتها ترتيبًا قريبًا...) بدأ هنا كتابه هذا بقوله: (هذه جمل من القول في التصريف)، وهذه الأسس هي عُمُد فن التصريف)). وعلّق الدكتور رمضان عبد التواب على كلام المحقّق هذا، قائلاً:((وإذا كان الدكتور البدراوي، يتمادى على تبرير فعلته على هذا النحو، الذي لا يوافقه عليه أحدٌ مِمَّن تمرَّس بفنِّ التحقيق، وعرف توثيق عنوان الكتاب، فإنّي أسأله بكلِّ حبٍّ وإخلاص، فأقول له: لماذا لم تطالب بتغيير اسم كتاب (الجمل) إلى (العُمُد) كذلك؟، ما دمت تستخدم هذا التسلسل الدلالي التلازمي))[2].

2 ـ تتبّع الدكتور رمضان عبد التواب ثلاثة وخمسين موضعًا صُحّفَت وحُرّفَت ألفاظها [3]. من ذلك لمّا وقف على النصّ (5/122): ((وحَضُنَتْ المرأة فهي حَضان))، فذكر صوابه: ((وحَصُنَت المرأة فهي حَصان)). ثم قال: ((وقد تابع البدراوي ما في المخطوطة من التصحيف، وهو مخالف لما في المعاجم))[4].

3 ـ تتبّع الدكتور رمضان عبد التواب السقط الحاصل في قول المصنّف في ثمانية عشر موضعًا ولم يتنبه عليه المحقّق[5].

4 ـ أخذ على المحقّق تصحيح بعض الأخطاء في المخطوطة من دون إشارة إلى ما في المخطوطة[6].

5 ـ لم يفطن المحقّق إلى أنّ هناك زيادات لازمة لإقامة النصّ.

---

(1) ص 119، نقلا عن المصدر نفسه: 254.

(2) دراسات وتعليقات في اللغة: 254.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 256 ـ 264.

(4) المصدر نفسه: 258.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 264 ـ 266.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 267.

6 ـ وهناك جملة أمور أخرى أخذها عبد التواب على المحقّـق منهـا وضـعه زيـادات توضـيحية بـين أقـواس في مـتن الكتـاب ولـيس في الحاشـية، وهنـاك نقـول في حواشيه، لم يذكر مصدرها الأصـلي، والتزيّـد الـذي لا مـسوّغ لـه في حواشـي التحقيق، وفهمه للنصوص فهمًا خاصًّا وتحميلها فوق ما تحتمل، وإغفال الدقّـة في النقل عن المصادر، وترك شرح ما كـان ينبغـي شـرحه، وأخطـاء الإمـلاء في بعض المواضع، وكذلك الاضطراب في وضع علامـات الترقـيم، وغيرهـا مـن المآخذ[1].

وهذه الأمثلة التي اخترناها من بين جهود كثيرة قام بها هذا المحقّـق الفـذ، في نقـد التحقيق، لتكشف عـن مكانتـه العلميـة العاليـة في هـذا الميـدان؛ إذ وجـدناه ينقـد ويقـوّم ويصحّح مستدركًا على ما غَفِلَ عنه أكابرُ العلماء في هذا الفنّ.

ويُزادُ على ذلك أنّه على الرغم من كثرة الجهود التحقيقية للـدكتور رمـضان عبـد التواب فإننا لم نجد نقدًا ذا بالٍ يؤخذ عليه، ويوجَّه على عمله التحقيقي.

(1) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة : 269 ـ 282.

الخَاتِمَــــة

بعد هذه الرحلة الممتعة التي قضيتها مع الأستاذ الدكتور (رمضان عبد التواب وجهوده في اللغة)، تجلّى لنا بوضوح أنّه كان علمًا من أعلام النهضة والتنوير في مصر والعالم العربي، الذين آثروا الحياة العلمية في القرن العشرين، إذ هو عالم ضليع من علماء اللغة المعاصرين، تنوّعت بحوثه وتآليفه على وفق مناهج البحث اللغوي الحديث، بل هو الفارس المجلّى في ميدان الدراسات المقارنة؛ لإحاطته الواسعة والعميقة باللغات السامية (الجزرية)، فكشف اللثام عن كثير من أسرار اللغة العربية الفصحى ولهجاتها.

ولأهمية هذه الشخصية العلمية الثـرّة اتّخذتُ منه عنوانًا لكتابي هذا. فجاءفي خمسة فصول،وكان الأول من فصول الكتاب في (حياته وآثاره العلمية) أمّا الفصل الثاني فكان في مناهج اللسانيات الحديثة وتطبيقات المنهج المقارن في دراساته وبحوثه اللغوية. وقد عُنِيَ الفصل الثالث بجهوده في دراسة اللهجات العربية. أمّا الفصل الرابع فتضمّن جهوده في دراسة اللغة في ذاتها، تناولت فيه جهوده الصوتية والصرفية والدلالية. وجاء الفصل الخامس وهو الأخير مهتمًّا بجهوده في تحقيق التراث اللغوي ونقده.

هذه نبذة مختصرة من محتويات الكتاب. أمّا النتائج التي توصّلت إليها فيمكن بيان أبرزها على النحو الآتي:-

1 ـ بيّنت هذه الرسالة السمات الرئيسة لشخصية هذا العالم وسيرته، وكشفت عن موقعه ومكانته العلمية بين علماء اللغة المعاصرين الذين اهتموا بالدراسات اللغوية؛ إذ أفَضْت في ذلك؛ لأنّ هذه الشخصية اللغوية البارزة لم يتناولها أحدٌ من الدارسين ـ بحسب علمي ـ في الجامعات العراقية في أقل تقدير.

2 ـ إنّ ثقافة الدكتور رمضان عبد التواب ثلاثية التركيب: ثقافة مصرية، وأوربية وعربية؛ وقد مكّنته هذه الممازجة في الثقافة من التصدّي إلى المشكلات التي عاشتها اللغة العربية وعانت منها.

3 ـ إنّ هاجس النشر، كان ملازمًا للدكتور عبد التواب ممّا جعل القارئ يسجّل عليه بعض المآخذ المنهجية في تآليفه. فالتكرار في قسم منها ظاهرة بارزة، فضلاً عمّا نجده من مظاهر الاعتداد بالنفس في مقدمات تلك المؤلّفات.

4 ـ تمّ في هذه الرسالة إحصاء جميع ما ألّفه وحقّقه وترجمه عن اللغات الأجنبية، وقد بلغت (59) كتابًا، وما نشره من بحوث ومقالات في المشرق والمغرب، وقد بلغ ثلاثين و مائة بحثٍ ومقال. وهذا الجهد الواسع والكبير ينمّ عن تضلّعه في أفانين اللغة العربية ورحابها الواسعة، وفهم ثاقب لأسرارها اللغوية، ودقائقها البليغة، ولم يتخصّص في مجال لغوي واحد فحسب بل برع في المجالات اللغوية المختلفة، وذلك ينمّ عن عقلية متفتّحة، وثقافة واسعة. كانت حصاد سنين عديدة قضاها بالبحث والدراسة لم تختم إلاّ بوفاته.

5 ـ قام الدكتور رمضان عبد التواب بالكشف عن السر في كتابة بعض الكلمات بالهمز وهي في الأصل غير مهموزة ، وبهذا الكشف انتفى البحث الصعب عن مسوّغ صوتي لانقلاب الواو والياء همزة في بعض أمثلة العربية وأحلّ محلّه قانون القياس الخاطئ والحذلقة كما اصطلح عليهما.

6 ـ كان الدكتور رمضان عبد التواب من أوائل اللغويين العرب المعاصرين الّذين أفادوا من المناهج اللغوية الحديثة، ودرسوا العربية في ضوئها، فخلصوا من دراستهم إلى آراء ناضجة، صحّحت أوهام اللغويين القدماء،وحلّت كثيرًا ممّا استغلق من الظواهر العربية في الأصوات والمفردات والتراكيب والظواهر اللغوية الأخرى.

7 ـ أثبت الدكتور رمضان عبد التواب أنّ التنوين في الأعلام لتنكيرها، لأنّ في كلّ عَلم شيءٌ من الشيوع، وإن كان أقلّ من شيوع النكرة؛ إذ كثيرون يسمّون بمحمدٍ وعليٍ وغيرهما، فالتنوين في الأعلام للدلالة على هذا الشيوع النسبي؛ ولذلك نراه يزول عندما يوصف العلم بكلمة (ابن)؛ لأنّ الدائرة قد ضاقت بهذا الوصف، وأصبح العلم محدّدًا غاية التحديد، وكذلك عندما يتحدّد تعريف العلم تحديدًا قاطعًا بالنداء، مُنِعَ التنوين؛ كقولنا (يا محمدُ).

8 ـ أعطانا الدكتور رمضان عبد التواب فكرة جيدة عن حركة التطور اللغوي؛ إذ إنّ الظاهرة اللغوية تبدأ جديدة وغريبة على المجتمع اللغوي، ثم يحدث الصراع بين أنصار الشكل القديم، وأنصار الشكل الجديد وبعد مدّة يصبح قديمًا ما كان بالأمس جديدًا، فيتصارع مع جديد آخر، وتضمحلّ لغة العصر الأسبق أو تندثر، بيد أنّ كلّ جديد لا يظهر فجأة، ولا يقضي على القديم بين يوم وليلة، بل يظل الصراع بينهما لفترة قد تطول أو تقصر، غير أنّ الانتصار يكون في النهاية للشكل الجديد.

9 ـ بينت الدراسة أنّ جهود الدكتور رمضان عبد التواب في مجال التطوّر اللغوي واسعةٌ ومتشعّبة، فيها آراء قيّمة في مظاهر التطوّر اللغوي وقوانينه؛ إذ يمكن أن تكون دراسة مستقلة بذاتها.

10 ـ أبرزت الدراسة جهوده في مجال دراسة اللهجات العربية القديمة، وأثبتت أنّ اللهجات المعاصرة ـ عند عبد التواب ـ لا تمثّل انحطاطًا لغويًا بقدر ما تمثّل تطوّرًا أصاب اللهجات العربية القديمة بدليل أنّ طائفة من الخصائص اللهجية القديمة ما تزال تعيش في اللهجات العربية المعاصرة.

11ـ ناقشت هذه الدراسة الآراء اللغوية التي جاء بها رمضان عبد التواب، في المجال الصوتي والصرفي والدلالي بعد عرض جملةٍ منها، فخلص من ذلك كلّه إلى آراء علمية سديدة أفادت اللغة العربية، وعُدّت إضافة إلى البحث اللغوي القديم. وتبيّن أنّ عبد التواب قد عني بالدراسات اللغوية أكثر ممّا عني بالمباحث النحوية

12 ـ إنّ الدكتور عبد التواب ليس من التراثيين الذين يؤمنون بأنّ اللغويين العرب القدامى قد سبقوا إلى كلّ شيء، وأنّه ليس بالإمكان أبدع ممّا كان، بل هو ممن يدعون إلى أن نفتح عيوننا على كلّ جديد، وأن ندرسه ونتأمّله ونأخذ منه ما يفيدنا.

13ـ الدكتور رمضان عبد التواب أوّل من ربط جهود المحدثين بجهود القدامى مِن علماء العربية في فنِّ التحقيق، وبذلك ردَّ ما استقرَّ في أذهان بعض الدارسين مِن أنَّ هذا الفنَّ وافدٌ علينا من الغرب.

14ـ نهج الدكتور رمضان عبد التواب بتحقيق التراث منهجًا يقوم على الاستقصاء في التخريج، حتى أصبحت له مدرسة تعرف في الوسط العلمي بالمدرسة الرمضانية في تحقيق التراث العربي. وإنّ قدرة عبد التواب على التمعّن والدقّة والإتقان مع سعة الثقافة التي يمتلكها مكنته من أن يكون عَلَمًا في مجال تحقيق النصوص ونشرها، فهو ذو علم واسع وخبرة فائقة في هذا المجال.

15ـ بيّنت هذه الدراسة جهد عبد التواب في الكشف عن أغلاط المحقّقين وهفواتهم ومناقضاتهم التي مرّت بهم من غير أنْ ينتبهوا عليها، فابتعدوا بذلك عن الصواب. علاوةً على إنّنا لم نجد نقدًا ذا بال يوجّه إلى تحقيقاته، وذلك ينمّ عن مكانته العلمية العالية بين علماء عصره من المحقّقين وأنّه ضليع في عمله اللغوي.

وآخر دعوانا أنْ الحمد للهِ ربِّ العالمين. واللهَ أسألُ أنْ يتقبّل عملي هذا بأحسن القبول وأنْ ينفع به إنّه نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصير...

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

* المخطوطة:

1. محاضرات في علم الصرف: إعداد الدكتور رمضان عبد التواب، وهي مخطوطة بخط يده بالقاهرة سنة 1996م، حصلت عليها من أبنائه (كمال، وعمرو، وإيمان) سنة 2006م بوساطة إحدى زميلاتي في الدراسة.

* المطبوعة:

2. أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: رشيد العبيدي، بغداد، 1988م 0
3. الإبدال: لأبي الطيّب اللغوي (ت 351هـ)، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق 1960م.
4. الإبدال والمعاقبة والنظائر: أبو القاسم الزجّاجي (ت 339هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق، 1962م.
5. أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية: علي جابر المنصوري، ط 1، مطبعة جامعة بغداد، 1987م .
6. أثر القرآن في تطوّر النقد الأدبي: محمد زغلول سلاّم، دار المعارف، القاهرة،1959م.
7. الإحكام في أصول الأحكام: لأبن حزم الأندلسي (ت 456هـ)، مطبعة الإمام، القاهرة، (د. ت).
8. أخبار النحويين البصريين: لأبي سعيد السيرافي (ت 368هـ)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي وطه الزيني، القاهرة، 1955م.
9. الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموّحدة: هاشم الطعّان، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978م.
10. أدب الكاتب: لابن قتيبة الدينوري (ت 276هـ) تحقيق: يوسف البقاعي، ط 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2003م.

11. أدب الكتّاب: للصولي، تصحيح: محمد بهجة الأثري، القاهرة، 1341هـ.
12. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: لياقوت الحموي (ت 626هـ)، تحقيق: مرجليوث ليدن، لندن، 1907 – 1926م.
13. إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف: عبد الملك عبد الرحمن السعدي، ط 2، دار الأنبار للطباعة والنشر، 1993م.
14. الأزهية في علم الحروف: للهروي (ت 415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق، 1971م.
15. أسس علم اللغة: لماريو باي، ترجمة: أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، 1993م.
16. الأشباه والنظائر: لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، ط 2، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، 1359هـ.
17. الاشتقاق: لابن دريد الأزدي (ت 321هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة 1958م.
18. الاشتقاق: لعبد الله أمين، القاهرة، 1956م.
19. الاشتقاق والتعريب:عبد القادر المغربي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1947م.
20. الإصابة: لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط 1، دار الجيل، بيروت، 1992م.
21. الأصمعيات: اختيار الأصمعي (216هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط 1، دار المعارف، بمصر 1964م .
22. أصوات العربية بين التحوّل والثبات: حسام سعيد النعيمي، جامعة بغداد، 1979م.
23. الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ط 4، مطبعة الأنجلو المصرية، 1971م.
24. أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، دار العلم، بيروت 1407هـ – 1987م.

25. الأصول في النحو: لابن السرّاج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بغداد 1973م.
26. أصول نقد النصوص ونشر الكتب: لبرجشتراسر، إعداد وتقديم: محمد حمدي البكري، القاهرة، 1969م.
27. الأضداد: لأبي بكر بن الأنباري (ت 328هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة حكومة الكويت، 1960م.
28. الأضداد في اللغة: محمد حسين آل ياسين، ط 1، مطبعة المعارف، بغداد 1394هـ - 1974م.
29. الأفعال: أبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطّاع الصقليّ (ت 515هـ) ط 1، عالم الكتب، بيروت 1983م.
30. الاقتراح في علم أصول النحو: لجلال الدين السيوطي، حيدر آباد الدكن، الهند 1360هـ - 1361هـ.
31. الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: لابن السيد البطليوسي (ت 521هـ)، تحقيق: حامد عبد المجيد، القاهرة، 1981م – 1983م.
32. الألفاظ الفارسية المعرّبة: لأدي شير، بيروت، 1908م.
33. ألف باء: لأبي الحجّاج البلوي (ت 604هـ)، القاهرة، 1278هـ.
34. الأمالي: لأبي علي القالي (ت 356هـ)، دار الكتب، بالقاهرة 1926م.
35. أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه: للإمام السهيلي (ت 581هـ) تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة، 1390هـ - 1970م.
36. الأمالي الشجرية: لابن الشجري هبة الله بن علي (ت 542هـ)، حيدر آباد الدكن، بالهند، 1349هـ.
37. الأمثال: لأبي فيد المؤرج السدوسي (ت 195هـ)، تحقيق: أحمد محمد الظبيب، القاهرة، 1970م.
38. الأمثال: لأبي فيد المؤرج السدوسي، تحقيق: رمضان عبد التواب، القاهرة، 1971م.

39. الأمثال العربية القديمة: المستشرق الألماني رودلف زلهايم، ترجمة وتحقيق: رمضان عبد التواب، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م.
40. إنباه الرواة على أنباه النحاة: لجمال الدين القفطي (ت 646هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط 1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1375هـ - 1956م.
41. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 4، مطبعة السعادة، مصر، 1961م.
42. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: أبو الخير عبد الله بن عمر البيضاوي (ت 691هـ) إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، 1418هـ - 1998م.
43. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 6، دار الندوة الجديدة، لبنان 1966م.
44. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ: لأبي بكر بن الأنباري (328هـ) تحقيق: محيي الدين رمضان، دمشق، 1971م.
45. البارع في اللغة: لأبي علي القالي (ت 356هـ) تحقيق: هاشم الطّعان، بيروت 1975م.
46. البحث اللغوي: محمود فهمي حجازي، مكتبة غريب، القاهرة، (د0 ت).
47. البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر: أحمد مختار عمر، ط 6، عالم الكتب، القاهرة، 1988م.
48. البحث النحوي عند الأصوليين: مصطفى جمال الدين، بغداد، 1980م.
49. البحر المحيط: أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيّان الأندلسي (ت 754هـ) مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض (د .ت).
50. بحوث ومقالات في اللغة: رمضان عبد التواب، ط 2، مكتبة الخانجي، القاهرة 1988م.

51. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين السيوطي(ت 911هـ) تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط 1، مطبعة عيس البابي الحلبي وشركاه، 1384هـ - 1965م.
52. البلاغة: لأبي العباس المبرد (ت 285هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط 1، دار مطابع الشعب، القاهرة، 1965م.
53. البلدان: لليعقوبي (ت 284هـ)، النجف الأشرف، 1975م.
54. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: لأبي البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1996م.
55. البيان والتبيين: لأبي عمرو الجاحظ (255هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة 1948 – 1950م.
56. تاريخ آداب العرب: مصطفى صادق الرافعي، ط 4، دار الكتاب العربي، بيروت 1974م.
57. تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ترجمة: الدكتور عبد الحليم النجار والدكتور رمضان عبد التواب والدكتور السيد يعقوب بكر، القاهرة، 1959م – 1977م.
58. تاريخ بغداد أو مدينة السلام: للخطيب البغدادي (ت 463هـ)، القاهرة، 1931م.
59. تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري): لمحمد بن جرير الطبري (ت 310هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1960 – 1970م.
60. تاريخ العربية: إبراهيم السامرائي، المركز الثقافي في جامعة الموصل، 1977م.
61. تاريخ علم اللغة منذ نشأته حتى القرن العشرين: جورج مايه، ترجمة: بدر الدين القاسم، دمشق، 1972م.
62. تاريخ اللغات السامية: إسرائيل ولفنسون، ط 1، دار القلم، بيروت، 1980م.
63. تاريخ اليعقوبي: لأحمد بن أبي يعقوب المعروف باليعقوبي (ت 284هـ)، دار صادر، 1960م.
64. تحفة الأحباب في النحو والصرف والإعراب: رمضان عبد التواب ورَجَب عثمان، دار الفردوس للطباعة، منشية السدّ العالي، 1420هـ ـ 1999م.

65. تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوّره: عبد المجيد ذياب، القاهرة، 1983م.
66. تحقيق النصوص ونشرها: عبد السلام هارون، ط2، مطبعة المدني، القاهرة، 1965م.
67. التذكير والتأنيث في اللغة، مع تحقيق رسالة أبي موسى الحامض في المذكر والمؤنث: رمضان عبد التواب، ط1، مطبعة جامعة عين شمس، 1967م.
68. الترادف في اللغة: حاكم مالك لعيبي، دار الحرية للطباعة، بغداد ،1980م.
69. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة، 1967م.
70. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: صلاح الدين الصفدي (ت 764هـ)، تحقيق: السيد الشرقاوي، ط1، مكتبة الخانجي القاهرة، 1406هـ ـ 1987م.
71. تصحيح الفصيح: لابن دُرُستويه (ت 347هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، بغداد 1975م.
72. التصوّر اللغوي عند الأصوليين: السيد أحمد عبد الغفار، ط 1، دار عكاظ، جدّة 1981م.
73. التضاد في ضوء اللغات السامية: ربحي كمال، دار النهضة، بيروت، 1975م.
74. التطوّر اللغوي التأريخي: إبراهيم السامرائي، ط2، دار الأندلس، بيروت، 1981م.
75. التطوّر اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه: رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، 1983م.
76. التطوّر النحوي للغة العربية: المستشرق الألماني برجشتراسر: أخرجه وصححه وعلّق عليه: رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1994م.
77. التعريفات: محمد بن علي الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1938م .
78. التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام: للإمام السهيلي (ت 581هـ)، القاهرة، 1938م.
79. تفسير أسماء الله الحسنى: لأبي إسحاق الزجّاج (ت 311هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقّاق، بيروت، 1986م.

80. التلخيص في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني (ت739هـ)، ضبط وشرح: عبد الرحمن البرقوقي، ط1، مصر، 1904م.
81. التمهيد: لأبي يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد بن عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ.
82. التنبيه على حدوث التصحيف: حمزة بن حسن الأصفهاني (ت 360هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بغداد، 1967م.
83. تهذيب الأسماء واللغات: أبو زكريا محيي الدين بن مري بن حزام (ت676هـ) ط1، دار الفكر، بيروت،1996م.
84. تهذيب الألفاظ العاميّة: محمد علي الدسوقي، القاهرة، 1913م.
85. تهذيب اللغة: لأبي منصور الأزهري (ت370هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة، 1964م ـ 1967م.
86. التوطئة: لأبي علي الشلوبين (ت 645هـ) ، تحقيق: يوسف أحمد المطوّع، القاهرة 1973م.
87. التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو الداني (ت444هـ)، استانبول، 1930م 0
88. ثلاثة كتب في الأضداد: للأصمعي والسجستاني وابن السكّيت، تحقيق: أوغست هفنر، مطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1912م.
89. ثلاثة كتب في الحروف: للخليل وابن السكّيت والرازي ، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط 2، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1995م.
90. جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ) دار الفكر ، (د. ت).
91. الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد أبو عبد الله القرطبي (671هـ) تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، ط 2، دار الشعب، القاهرة، 1372هـ.
92. جمهرة أنساب العرب: لأبن حزم الأندلسي (ت 456هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، 1962م.

93. جمهرة اللغة: لابن دريد الأزدي (ت 321هـ) تحقيق: كرنكو، حيدر آباد الدكن بالهند، 1344هـ - 1351هـ.

94. الجنى الداني في حروف المعاني: للمرادي (ت 749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، حلب، 1973م.

95. الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري: عفيف عبد الرحمن، دار الرشيد للنشر، 1981م.

96. الحروف: لأبي نصر الفارابي (ت 339هـ) تحقيق: محسن مهدي، بيروت، 1969م.

97. الحلل في شرح أبيات الجمل: لابن السيد البطليوسي (ت 521هـ)، تحقيق: مصطفى إمام، القاهرة، 1979م.

98. الحيوان: للجاحظ (ت 255هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط 2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر (د. ت).

99. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي (ت 1089هـ)، بولاق، 1299هـ.

100. الخصائص: لابن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952م – 1956م.

101. خصائص العربية في الأسماء والأفعال، دراسة لغوية مقارنة: إسماعيل أحمد عمايرة، ط 2، دار حنين، عمان، 1992م.

102. الخطب والمواعظ: لأبي عبيد القاسم بن سلاّم (ت224هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1986م.

103. خلق الإنسان: أبو إسحاق الزجّاج (ت 311هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1962م.

104. دراسات في الأدوات النحوية: مصطفى النحاس، ط 2، شركة الربيعين للنشر والتوزيع، 1986م.

105. دراسات في علم اللغة (القسم الأول): كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر، 1969م.

106. دراسات في علم اللغة (القسم الثاني): كمال محمد بشر، ط 2، دار المعارف، مصر، 1971م.

107. دراسات في فقه اللغة: صبحي الصالح، ط 7، دار العلم للملايين،بيروت،1978م.

108. دراسات في اللغة: إبراهيم السامرائي، ط 1، مطبعة العاني، بغداد، 1961م.

109. الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: محمد حسين آل ياسين، ط1، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1980م.

110. الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين: عبد الجبار جعفر القزاز، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981م.

111. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980م.

112. دراسات وتعليقات في اللغة: رمضان عبد التواب، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة 1994م.

113. دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، ط 4، دار الكتب، القاهرة 1411هـ - 1991م.

114. دراسة اللهجات العربية القديمة: داود سلوم، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت 1976م.

115. درّة الغواص في أوهام الخواص: لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت 516هـ) طبعة بالأوفسيت عن طبعة لايبزك (1871م)، مكتبة المثنى، بغداد.

116. دروس في علم أصوات العربية: جان كانتنيو، ترجمة: صالح القرمادي، تونس 1966م.

117. دلالة الألفاظ: إبراهيم أنيس، ط 3، مكتبة الأنجلو المصرية، 1976م.

118. دوْر الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان، ترجمة: كمال محمد بشر، ط 3، القاهرة 1973م.

119. ديوان الأعشى (الصبح المنير في شعر أبي بصير): للبديعي، تحقيق: جاير، لندن، 1928م.

120. ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1958م.

121. ديوان حاتم الطائي: تحقيق: شولتهس، ليبزج، 1897م.

122. ديوان ذي الرمة: عُنيَ بتصحيحه وتنقيحه: كارليل هنري مكارتي، مطبعة كلية كمبردج، 1337هـ - 1919م.

123. ديوان زيد الخيل الطائي: تحقيق: نوري حمودي القيسي، النجف الأشرف، 1968م.

124. ديوان الطرماح: تحقيق: عزة حسن، دمشق، 1968م.

125. ديوان العباس بن مرداس السلمي: تحقيق: يحيى الجبوري، بغداد، 1968م.

126. ديوان عبيد بن الأبرص: تحقيق: حسين نصّار، القاهرة، 1957م.

127. ديوان كُثيِّر عزة: جمع وشرح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت 1391هـ - 1971م.

128. ديوان كعب بن زهير = شرح ديوان كعب للسكري: دار الكتب المصرية، بالقاهرة 1950م.

129. ديوان الهذليين = شرح ديوان الهذليين للسكري: تحقيق: عبد الستار فرّاج، القاهرة، 1965م.

130. رسائل في اللغة: إبراهيم السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1964م.

131. رسالتان في اللغة: علي بن عيسى الرماني (ت 388هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1984م.

132. الزينة في الكلمات الإسلامية العربية: لأبي حاتم الرازي (ت 322هـ)، تحقيق: حسين الهمداني، القاهرة، 1957م - 1958م.

133. السبعة في القراءات: لأبي بكر احمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت 324هـ) تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف ن مصر، (د.ت).

134. سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، ط 1، مطبعة: مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، 1954م.
135. سنن البيهقي الكبرى: أبو بكر البيهقي (ت 458هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1994م.
136. سيبويه جامع النحو العربي: فوزي عبد العزيز مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
137. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط 2، 1985م.
138. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: مطبعة عيس البابي الحلبي بالقاهرة، (د، ت).
139. شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، القاهرة، 1974م.
140. شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهري، القاهرة، 1352هـ.
141. شرح الحماسة: للمرزوقي (ت 905هـ)، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، القاهرة، 1951 – 1953م.
142. شرح الرضي على الكافية في النحو: للرضي الاستراباذي (ت 686هـ)، استانبول 1310 هـ.
143. شرح الشافية: للرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد الزفزاف وآخرين القاهرة، 1356م.
144. شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط 1، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، 1984م.
145. شرح شواهد الشافية: لعبد القادر البغدادي (ت 1089هـ)، تحقيق: محمد الزفزاف وآخرين، القاهرة، 1356هـ.
146. شرح شواهد المغني: لجلال الدين السيوطي، تصحيح الشنقيطي، القاهرة، 1322هـ.

147. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: لأبي بكر بن الأنباري (ت 328هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، 1963م.
148. شرح قطر الندى وبل الصدى: لأبن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 11، مصر، 1963م.
149. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: لأبي الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت 382هـ)، تحقيق عبد العزيز أحمد، ط 1، مطبعة البابي الحلبي، مصر 1383هـ - 1963م.
150. شرح مراح الأرواح: لديكنقوز، القاهرة، 1937م.
151. شرح المفصّل: لابن يعيش (ت 643هـ)، المطبعة المنيرية، القاهرة، (د0 ت).
152. الشعر والشعراء: لابن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة، 1966م.
153. شواذّ القراءات: لرضي الدين شمس القرّاء أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني (ت 535هـ)، تحقيق: شمران العجلي، ط1، مؤسسة البلاغ، بيروت ـ لبنان 1422هـ ـ 2001م.
154. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل: لشهاب الدين الخفاجي، القاهرة 1325هـ.
155. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: لأحمد بن فارس (ت 395هـ) تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، 1964م.
156. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 398هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، مطبعة الكتاب العربي، مصر، 1377هـ.
157. الصرف: حاتم صالح الضامن، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1991م 0
158. صفة جزيرة العرب: للحسن بن أحمد للهمداني(ت334هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، الرياض، 1974م .
159. الطبقات الكبرى: محمد بن سعد الزهري (ت 230هـ)، دار صادر بيروت، (د0 ت).

160. ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، دراسة لغوية تأصيلية: إسماعيل أحمد عمايرة، ط 2، دار حنين، عمان، 1993م.
161. العربية بين أمسها وحاضرها: إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والفنون، 1978م.
162. العربية ولهجاتها: عبد الرحمن أيوب، معهد البحوث والدراسات العربية، 1968م.
163. العصر الجاهلي: شوقي ضيف، ط 3، دار المعارف، مصر، (د0 ت).
164. العقد الفريد: لابن عبد ربه الأندلسي (ت 328هـ)، تحقيق: أحمد أمين وآخرين، القاهرة، 1948م – 1953م.
165. علم الأصوات اللغوية: مناف مهدي الموسوي، ط 1، منشورات جامعة السابع من أبريل، ليبيا، 1993م.
166. علم الدلالة: أحمد مختار عمر، ط 1، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت 1982م.
167. علم اللسانيات الحديثة: عبد القادر عبد الجليل، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2002م.
168. علم اللغة العام: توفيق محمد شاهين، ط 1، دار التضامن، القاهرة، 1980م.
169. علم اللغة العام، الأصوات: كمال محمد بشر، ط 5، دار المعارف، مصر، 1979م.
170. علم اللغة العربية، مدخل تأريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية: محمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973م.
171. علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي: محمود السعران، دار المعارف، مصر، 1962م.
172. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: للحسن بن رشيق القيرواني (ت 456هـ) القاهرة، 1907م.
173. عون المعبود: محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيّب، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ.
174. العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980م .

175. غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلاّم (ت224هـ)، حيدر آباد الدكن، الهند، 1964م ـ 1967م.
176. الفائق في غريب الحديث: للزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1945م.
177. الفرق بين الحروف الخمسة: لابن السيد البطليوسي (ت 521هـ)، تحقيق: علي زوين، مطبعة العاني، بغداد، 1985م.
178. الفصحى والعامية: أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، 1958م.
179. فصول في فقه العربية: رمضان عبد التواب، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987م.
180. الفعل زمانه وأبنيته: إبراهيم السامرائي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1400هـ ـ 1980م.
181. فقه اللغات السامية: كارل بروكلمان، ترجمه عن الألمانية: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1397هـ ـ 1977م.
182. فقه اللغة: علي عبد الواحد وافي، القاهرة، 1956م.
183. فقه اللغة في الكتب العربية: عبده الراجحي، دار النهضة العربية،بيروت، 1974م.
184. فقه اللغة وسر العربية: للثعالبي (ت429هـ)، مطبعة الاستقامة، القاهرة، (د.ت).
185. الفهرست: لابن النديم (ت385هـ)، القاهرة، 1348هـ.
186. في الأدب الجاهلي: طه حسين، ط9، دار المعارف، مصر، 1968م.
187. في البحث الصوتي عند العرب: خليل إبراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1983.
188. في علم اللغة العام: عبد الصبور شاهين ، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
189. في الفكر اللغوي: محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة ن 1989م.
190. في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، القاهرة، 1965م .
191. القاموس المحيط: مجد الدين محمد يعقوب الفيروز آبادي (ت817هـ)، القاهرة 1913م.

192. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت).
193. القراءات واللهجات: عبد الوهّاب حمودة، القاهرة، 1958م.
194. القلب والإبدال: لابن السكّيت (ت244هـ)، (ضمن كتاب الكنز اللغوي) تحقيق: هفنر، 1903م .
195. الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس المبرّد (ت285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، القاهرة، 1956م .
196. الكتاب: أبو بشر عمرو الملّقب بسيبويه (ت180هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق، مصر، 1317هـ .
197. الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، 1966م – 1977م .
198. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بـ (حاجي خليفة) (ت 1067هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م .
199. الكفاية في علم الرواية: لأحمد بن علي بن ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحقيق: أبي عبد الله السوقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، (د. ت).
200. لحن العامّة والتطور اللغوي: رمضان عبد التواب، ط 1، القاهرة، 1967م.
201. لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، 1955 – 1956م.
202. اللسانيات من خلال النصوص: عبد السلام المسدي، ط 1، الدار التونسية للنشر، 1984م.
203. لغات البشر، أصولها، طبيعتها، تطوّرها: ماريو باي، ترجمة: صلاح العربي، القاهرة 1970م.
204. اللغة: لفندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان النحو، 1950م.
205. اللغة بين المعيارية والوصفية: تمّام حسّان، دار الثقافة، المغرب، 1980م.

206. اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، دراسة في علم اللغة الحديث: مصطفى لطفي، معهد الاتحاد العربي، 1981م.
207. اللغة العربية معناها ومبناها: تمّام حسّان،ط 2، الهيئة العامّة للكتاب، 1979م.
208. لغتنا والحياة: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، القاهرة، 1969م.
209. اللغة والمجتمع: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، 1971م.
210. اللهجات العربية الغربية القديمة: جيم رابين، ترجمة: عبد الرحمن أيوب، مطبوعات جامعة الكويت، 1986م.
211. اللهجات العربية في التراث: أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، تونس 1978م.
212. اللهجات العربية في القراءات القرآنية: عبده الراجحي، دار المعارف، مصر، 1986م.
213. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحّدة: غالب المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد 1978م.
214. لهجة قبيلة أسد: علي ناصر غالب، ط 1، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد 1980م.
215. ما يجوز للشاعر في الضرورة: للقزّاز القيرواني (ت 412هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، كالقاهرة، 1992م.
216. مباحث لغوية: إبراهيم السامرائي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1971م.
217. المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية: مصطفى جواد، ط 2، بغداد 1965م.
218. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لأبي الفتح نصر الله بن محمد بن الأثير (ت 637هـ)، قدّمه وعلّق عليه: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة، مصر القاهرة، (د0 ت).
219. المثلث: لأبن السيد البطليوسي (ت 521هـ)، تحقيق ودراسة: صلاح مهدي علي الفرطوسي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981م.

220. مجالس ثعلب: لأبي العباس أحمد بن يحي ثعلب (ت 291هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، 1960م.

221. مجمع الأمثال: لأحمد بن محمد الميداني (ت 518هـ)، القاهرة، 1310هـ.

222. مجمع الزوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807هـ)، دار الريّان للتراث ودار الكتاب العربي، القاهرة – بيروت، 1407هـ.

223. محاضرات الأدباء: للراغب الأصفهاني (ت 425هـ)، بيروت، 1961م.

224. محاضرات في اللغة: عبد الرحمن أيوب، دار المعارف، بغداد، 1966م.

225. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، 1386هـ.

226. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت 458هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وحسين نصّار، ط 1، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1958م.

227. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي (ت بعد 666هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، 1401هـ - 1981م.

228. مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع: لابن خالويه (ت 370هـ)،عني بنشره: ج. برشتراسر، دار الهجرة، (د. ت).

229. المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية القديمة: اغناطيوس غويدي، الجامعة المصرية، القاهرة، 1930م.

230. المخصّص في اللغة: لابن سيده الأندلسي، بولاق، 1316هـ - 1321هـ 0

231. مدخل إلى الألسنية: يوسف غازي، ط 1، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق 1985م.

232. مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي: محمود الطناحي، القاهرة، 1984م 0

233. المدخل إلى علم الأصوات العربية: غانم قدوري الحمد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 2002م.

234. مدخل إلى علم اللغة: محمود فهمي حجازي، ط2، دار الثقافة، القاهرة، 1978م.

235. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: رمضان عبد التواب، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.

236. مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: سباتينو موسكاتي وآخرون، ترجمة: مهدي المخزومي وعبد الجليل المطلبي، (مصورة في كلية اللغات جامعة بغداد)، 1985م.

237. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي، القاهرة، 1958م.

238. المذكر والمؤنث: للفرّاء (ت 207هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1990م.

239. المذكر والمؤنث: للمبرّد، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، القاهرة 1970م.

240. المذكر والمؤنث: لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، ط 1، مطبعة العاني، بغداد، 1978م.

241. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم وآخرين، القاهرة، 1958م.

242. مسائل خلافية في النحو: لأبي البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، ط 1، بيروت، 1992م.

243. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: لأبي علي الفارسي(ت 377هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.

244. مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية: هاشم الطعّان، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، 1978م.

245. المستدرك على الصحيحين: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت 405هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م.

246. المستشرقون ومناهجهم اللغوية، المنهج التاريخي والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي: إسماعيل أحمد عمايرة، ط 1، دار الملاحي، الأردن، 1988م.

247. مستقبل اللغة العربية المشتركة: إبراهيم أنيس، القاهرة، 1960م.

248. المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر: محمد عيد، عالم الكتب، دار الثقافة العربية للطباعة، القاهرة، 1981م.
249. مسند الشافعي: محمد بن إدريس الشافعي (ت 204هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت (د0 ت).
250. مشكلة الهمزة العربية: رمضان عبد التواب، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1986م.
251. معالم دراسة في الصرف، الأقيسة الفعلية المهجورة، دراسة لغوية تأصيلية: إسماعيل أحمد عمايرة، ط 2، دار حنين، عمان، 1313هـ - 1993م.
252. معاني القرآن: للأخفش سعيد بن مسعدة (ت 215هـ)، تحقيق: فائز فارس، ط 2، الكويت، 1981م.
253. معاني القرآن: للفرّاء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلبي، دار الكتب المصرية، 1955م – 1972م.
254. معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق الزّجّاج (ت316هـ)، تحقيق: عبد الجليل شلبي، بيروت، 1973م.
255. معجم الأدباء: لياقوت الحموي (ت 626هـ)، نشر: أحمد فريد رفاعي، القاهرة 1936م.
256. المعجم الأوسط: لأبي القاسم الطبراني (ت 360هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ.
257. معجم البلدان: لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت، (د0 ت) 0
258. معجم الشعراء: للمرزباني (ت 384هـ)، تحقيق: عبد الستار فرّاج، القاهرة 1960م.
259. المعجم الكبير: أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط 2، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، 1983م.
260. المعجم اللغوي التاريخي: لأوجست فيشر، القاهرة، 1967م.

261. المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: أبو منصور الجواليقي (ت 540هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، 1361هـ.
262. مفاتيح العلوم: للخوارزمي (ت 383هـ)، القاهرة، 1342هـ.
263. المفصّل في صنعة الإعراب: أبو القاسم الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، ط 1، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
264. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لأبن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة (د0 ت).
265. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لأبن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط 1، مؤسسة الصادر، طهران، 1378هـ.
266. مقاييس اللغة: لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، ط 1، دار إحياء الكتب العربية، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه بمصر، القاهرة، 136 هـ - 1371هـ.
267. الممتع في التصريف: لابن عصفور الأشبيلي(ت669هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، حلب، 1970م.
268. المقتضب: للمبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (أوفسيت).
269. المقدمة: لابن خلدون (ت 808هـ)، القاهرة،1342هـ.
270. مقدمة أبن الصلاح ومحاسن الإصلاح: لأبن الصلاح الشهرزوري، تحقيق: بنت الشاطئ، لقاهرة، 1976م.
271. المقرّب: لابن عصور الأشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط 1، مطبعة العاني، بغداد، 1971م.
272. مميّزات لغات العرب: لحفني ناصف، القاهرة، 1957م.
273. مناهج البحث في اللغة: تمّام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1979م 0
274. مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: نعمة رحيم العزاوي، منشورات المجمع العلمي العراقي، 2001م.

275. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: رمضان عبد التواب، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.
276. المنصف: شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة الثقافة العامّة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر (د0 ت).
277. منهج تحقيق النصوص ونشرها: نوري حمودي القيسي وسامي مكي العاني، بغداد 1975م.
278. موجز تاريخ علم اللغة: روبنز، ترجمة: أحمد عوض، الكويت، 1997م 0
279. مولد اللغة: الشيخ أحمد رضا العاملي، بيروت، 1956.
280. النحو العربي، نقد وبناء: إبراهيم السامرائي، ط 1، دار الصادر، بيروت، 1968م.
281. النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج: عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م.
282. نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، 1967م.
283. نشوء اللغة ونموّها واكتهالها: الأب أنستاس ماري الكرملي (ت 1947م) القاهرة، 1938م.
284. نصب الراية: عبد الله الزيعلي (ت 762هـ)، تحقيق: محمد يوسف، دار الحديث، مصر، 1357هـ.
285. نصوص ودراسات لغوية مهداة لشيخ المدرسة الرمضانية، الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب من تلاميذه والمحبين في عيد ميلاده السبعين: دار الفردوس للطباعة، القاهرة 2001م.
286. نظرات في اللغة والنحو: طه الراوي، المكتبة الأهلية، بيروت، 1962م.
287. نظريات في اللغة: أنيس فريحة، ط 2، دار الكتاب، بيروت، 1981م.
288. نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي: غراتشيا غابوتشان، ترجمة: جعفر دك الباب، مؤسسة الوحدة، دمشق، (د0 ت).

289. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: نهاد موسى، ط 1، المؤسسة العربي للدراسات والنشر، 1980م.

290. النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين بن الأثير(ت 606 هـ)، تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة، 1963م ـ 1965م.

291. النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري (ت 215هـ)، نشر: سعيد الشرتوتي، بيروت 1994م.

292. هدية العارفين في أسماء المؤلفين والمصنفين: لإسماعيل باشا البغدادي (ت1920م) استانبول، 1955م.

293. همع الهوامع شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي، القاهرة، 1327هـ.

294. وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لابن خلكان، (ت 681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، 1968م – 1972م.

*** البحوث والمقالات المنشورة في المجلات العلمية:-**

295. أبنية الفعل في اللغات السامية: رمضان عبد التواب، مجلة (كلية اللغة العربية) بالرياض، عدد (4)، ص (55 – 68)، لسنة 1974.

296. أحرف الحلق وأثرها في التغيرات الصوتية: رشيد عبد الرحمن العبيدي، مجلة الأستاذ، كلية التربية، العدد (1) لسنة 1978م.

297. أداة التعريف في العربية: غالب المطّلبي،مجلة المورد العراقي، العدد (2) لسنة 1990م 0

298. أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه: رمضان عبد التواب، مجلة مجمع اللغة العربي بدمشق، عدد 49 / 2، ص (161 – 352) لسنة 1974م.

299. إصلاح المنطق، لابن السكّيت: رمضان عبد التواب، مجلة التراث الإنسانية، مجلد (8)، عدد (1)، ص (1 – 18) لسنة 1970م.

300. الأضداد اللفظية، بحث في العلاقة الدلالية بين الألفاظ في العربية: مكي نومان مظلوم الدليمي، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد (16) العدد (1)، ص (10 – 21) لسنة 2005م.

301. التطوّر اللغوي وقانون السهولة والتيسير: رمضان عبد التواب، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد (36)، ص (196 – 205) لسنة 1975م.

302. ثلاثة كتب في الحروف، للخليل وابن السكّيت والرازي: رشيد عبد الرحمن العبيدي، مجلة معهد المخطوطات العربي، مجلد (20)، ج / 1، ص (51 – 124)، في ربيع الأول لسنة 1394هـ.

303. الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين القدامى إلى أصوات العلة: رمضان عبد التواب، مجلة (المجلة) بالقاهرة، عدد (139)، ص (56 – 62)، تموز 1968م.

304. رسائل في اللغة: رمضان عبد التواب، مجلة الأقلام العراقية، ج / 8، ص (155 – 165) لسنة 1966م.

305. رسائل في النحو واللغة، نقد بقلم الدكتور رمضان عبد التواب، مجلة الأقلام العراقية، ج / 10، ص (105 – 110)، لسنة 1971م.

306. صيغة (افعالّ) في العربية، وأثر الوزن الشعري في أبنية العربية: رمضان عبد التواب، مجلة (مجمع اللغة العربية) بدمشق، ج / 48، ص (562 – 695) لسنة 1973م.

307. في الدرس اللغوي عند العقّاد: رمضان عبد التواب، مجلة منبر الإسلام، العدد (2)، لسنة 1993م.

308. القرآن الكريم محور الدراسات العربية: رمضان عبد التواب، مجلة منبر الإسلام بالقاهرة، العدد (7)، ص (219 – 221)، لسنة 1967م.

309. كراهة توالي الأمثال في أبنية العربية: رمضان عبد التواب،مجلة المجمع العلمي العراقي، عدد (17) لسنة 1969م.

310. اللغة العامّية توأمة اللغة الفصيحة: الأب أنستاس الكرملي، مجلة المقتطف، المجلد (41)، ص (575)، لسنة 1912م.

311. مشكلة الضاد العربية وتراث الضاد والظاء: رمضان عبد التواب، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد (21)، لسنة 1971م.

312. المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية: أحمد مختار عمر، مجلة عالم الفكر،الكويت، المجلد (20) العدد (3)، لسنة 1989م.

313. المصوّتات عند علماء العربية: غانم قدوري الحمد، مجلة كلية الشريعة، جامعة بغداد، العدد (5)، ص (391 – 456)، لسنة 1979م.

314. الممدود والمقصور، لأبي الطيّب الوشاء (ت 325هـ): رمضان عبد التواب، مجلة (كلية اللغة العربية) جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، العدد (7)، ص (56 – 126)، لسنة 1397هـ.

315. من امتداد اللهجات العربية القديمة في بعض اللهجات المعاصرة: رمضان عبد التواب، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 35 / 1، ص (173 – 192)، لسنة 1984م .

316. من خرافات التلمود: رمضان عبد التواب،مجلة منبر الإسلام بالقاهرة، العدد (10)، ص (49 – 51)، لسنة 1969م.

* الرسائل الجامعية:-

317. التعريف والتنكير في العربية، أطروحة دكتوراه لـ (حيدر ناجي مظلوم)، كلية التربية / الجامعة المستنصرية، بإشراف الدكتور: محمد عبد المطلب البكاء، 2001م.

318. حركة التصويب اللغوي في العصر الحديث: أطروحة دكتوراه لـ (محمد ضاري حمادي)، كلية الآداب/ جامعة بغداد، 1978م.

319. (المستنير في القراءات العشر)لأبي طاهر أحمد بن علي بن عبد الله بن عمر بن سِوار الحنفي البغدادي (ت 496هـ) دراسة وتحقيق: أطروحة دكتوراه لـ (عمّار أمين الدّدّو)، كلية الآداب / جامعة بغداد، 1420 هـ ـ 1999م.

* الرسائل الشخصية:-

320. رسالة من عائلة الدكتور (رمضان عبد التواب) في جمهورية مصر العربية بتاريخ: 1/ 9 / 2006.

* المكالمات الهاتفية:-

321. المكالمة الهاتفية مع الأستاذ (كمال لجل الدكتور (رمضان عبد التواب) المقيم في مصر بتاريخ: 18 / 9 / 2007، حصلت فيها على معلومات تخص وفاة الدكتور عبد التواب ومكان دفنه وشيء عن سيرته (رحمه الله).

* اللقاءات الشخصية:-

322. اللقاء الذي أجريته مع المرحوم (كريم سلمان الحمد) الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية في كلية التربية – جامعة ديالى، بتاريخ 1 / 1 / 2006م تحدث لي في هذا اللّقاء عن خُلُق الدكتور عبد التواب وشيء عن سيرته العلمية، من خلال لقاءاته به عندما كان طالبًا للماجستير بالقاهرة.

323. شبكة المعلومات العالمية (الإنترنيت).

* * *